

# التشويق الحضري

(دراسة نظامية لاستقطاب الحضريات في مصر)

تأليف

الدكتور محمد الكروى

مدرس بكلية التربية - جامعة القاهرة

طبعة الأولى

١٩٨٠



دار المعارف

*Generalities*

*000*

*Generalities*

*000*

# النمو الحضري

(دراسة لظاهرة الاستقطاب الحضري في مصر)

تأليف

الدكتور محمود الكردى

أستاذ علم الاجتماع المساعد - كلية الآداب جامعة القاهرة

الطبعة الثانية

١٩٨٠



دار المعارف



## إهداء

« إلى من أرشدنا إلى تقوى الله ،  
وبث فينا القيم الصالحات . .  
إلى والدي - أمد الله في عمره -  
أهدى هذا الكتاب . . . »



# المحتويات

## (أولاً) موضوعات

الصفحة

• مقدمة عامة . . . . . ٩

### الباب الأول : ظواهر الاستقطاب في محيط النمو الحضري

مقدمة . . . . . ٢٣

#### الفصل الأول : اتجاهات التنظير في مجال النمو الحضري، وتحليل نقايته

(١) الدعائم الرئيسية لبعض نظريات في النمو الحضري . . . . . ٢٦

(٢) تحليل نقدي للاتجاهات النظرية السابقة . . . . . ٤٦

#### الفصل الثاني : الاستقطاب الحضري : مفهومه ، وعوامل نشأته

(١) مفهوم الاستقطاب الحضري . . . . . ٥٩

(٢) أشكال الاستقطاب الحضري ، وصوره . . . . . ٦٥

(٣) مستويات الاستقطاب الحضري . . . . . ٦٩

(٤) عوامل نشأة الاستقطاب الحضري . . . . . ٧٣

(٥) صياغة الفرض الأول ( العامل الأساسي للاستقطاب الحضري ) . . . ٨٣

#### الفصل الثالث : مؤشرات الاستقطاب الحضري ، ومقاييسه

(١) الشروط اللازمة للاستقطاب الحضري . . . . . ٨٧

(٢) مراحل الاستقطاب الحضري . . . . . ٩١

(٣) مؤشرات الاستقطاب الحضري . . . . . ٩٥

(٤) مقاييس الاستقطاب الحضري . . . . . ١٠٤

(٥) صياغة الفرض الثاني ( مؤشرات الاستقطاب الحضري ) . . . ١٠٩

## الصفحة

## الباب الثاني : استدلال تحليل للاستقطاب الحضري في مصر

مقدمة . . . . . ١١٥

## الفصل الرابع : اتجاهات النمو الحضري ، وتوزيعاته في مصر

- ( ١ ) الهيكل التطوري للنمو الحضري في مصر . . . . . ١١٨
- ( ٢ ) النمو في السكان ، والأنشطة . . . . . ١٢٢
- ( ٣ ) التوزيع المكاني للسكان ، والأنشطة . . . . . ١٢٩
- ( ٤ ) تصنيف الأقاليم الحضرية طبقاً لتغيري : النمو ، والتوزيع . . . . . ١٣٧

## الفصل الخامس : عوامل تكوين مراكز الاستقطاب الحضري في مصر

- ( ١ ) المنظور الشامل في دراسة الاستقطاب الحضري . . . . . ١٤٥
- ( ٢ ) المتغيرات الرئيسية في تكوين مراكز الاستقطاب الحضري في مصر . . . . . ١٤٨
- ( ٣ ) الوضع الحالي لمراكز الاستقطاب الحضري في مصر . . . . . ١٦٨

## الفصل السادس : درجة الاستقطاب في بعض مراكز النمو الحضري في مصر

- ( ١ ) العلاقة بين نمط الاستقطاب ، ودرجته . . . . . ١٧٢
- ( ٢ ) الأهمية النسبية لبعض مراكز النمو الحضري في مصر . . . . . ١٧٥
- ( ٣ ) معايير اختيار بعض مراكز النمو الحضري ، كمراكز استقطاب . . . . . ١٧٨
- ( ٤ ) مراكز الاستقطاب الحضري المختارة كجبال للدراسة الميدانية . . . . . ١٨٣
- ( ٥ ) اختيار عينة الدراسة ومجالها ( إجراءات العمل الميداني ) . . . . . ١٩٠
- ( ٦ ) صياغة الفروض : الثالث ، والرابع ، والخامس . . . . . ١٩٩

## الباب الثالث : نتائج الدراسة وإسهاماتها

بمقدمة . . . . . ٢٠٥

## الفصل السابع : استنتاجات الدراسة

- ( ١ ) استنتاجات تتصل بعوامل الاستقطاب الحضري ، ومؤثراته في مصر . . . . . ٢٠٩
- ( ٢ ) استنتاجات تتعلق بدرجة الاستقطاب في بعض مراكز النمو الحضري بمصر . . . . . ٢١٥



## الصفحة

- (٣) استنتاجات ترتبط بالهجرة كتغير رئيسي للاستقطاب الحضري في مصر ٢٢١
- (٤) استنتاجات خاصة بالتصور العام للنمو الحضري واستراتيجيته في مصر ٢٢٧

## الفصل الثامن : سياسات مقترحة للتنمية الحضرية في مصر

- (١) المتطلبات الرئيسية لعملية التنمية الحضرية في مصر . . . ٢٣٥
- (٢) الإسهامات السابقة في وضع استراتيجية للتنمية الحضرية في مصر . ٢٣٩
- (٣) استراتيجية مقترحة للتنمية الحضرية في مصر . . . ٢٤٧

## الفصل التاسع : خريطة سببواقتصادية جغرافية مقترحة للنمو الحضري في مصر

- (١) المعايير اللازمة لتصوير النمو الحضري في مصر . . . ٢٥٥
- (٢) المحاولات السابقة في تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية، وتحليل نقدي لها ٢٥٨
- (٣) بدائل مختلفة للخريطة المقترحة للنمو الحضري في مصر . . ٢٧٢
- خاتمة . . . . . ٢٨٣
- مراجع . . . . . ٢٨٤

## (ثانياً) أشكال توضيحية ، وخرائط

الصفحة

### (١) أشكال توضيحية :

- شكل رقم (١) مناطق (أو طبقات) الموقع عند « فير » ٣١
- (٢) تأثير الدفعة الارتجاعية . ٤٢
- (٣) التأثيرات السيالة (المتشعبة) . ٦٢
- (٤) تأثيرات الاستقطاب . ٦٢
- (٥) المجال الاستقطابي . ٦٨
- (٦) الاتساع ، والامتداد المستهدفين بالنسبة لكل مركز حضري (البديل الأول) . ٢٨٠
- (٧) الإدماج (أو الضم) بين أكثر من مركز حضري (البديل الثاني) . ٢٨٠
- (٨) الامتداد ، والإدماج معاً بين المراكز الحضرية (البديل الثالث) . ٢٨٠

### (ب) خرائط :

- خريطة رقم (١) أنماط المواقع الحضرية في مصر (نماذج لها) . ١٥٤
- (٢) التقسيم الإداري الحالي لمصر . ١٦٠
- (٣) مراكز الاستقطاب الحضري المختارة كمجال للدراسة . ١٨٨
- في تقسيم مصر أقليم تخطيطية .
- (٤) محاولة اللجنة العليا لتخطيط القاهرة الكبرى . ٢٦٢
- (٥) محاولة لجنة تخطيط أسوان . ٢٦٤
- (٦) محاولة مؤتمر المحافظين (سنة ١٩٦٨) . ٢٦٧
- (٧) محاولة أحد المشتغلين بالتخطيط الإقليمي . ٢٧٠

## مقدمة عامة

هذه دراسة في موضوع قد حظى باهتمام وافير . من جانب العلماء والخبراء ، والباحث بشكل مكثف منذ أوائل هذا القرن ، حتى الآن .

ذلك هو « النمو الحضري » الذي بات قضية تهم سائر المجتمعات - وبخاصة تلك التي لا تزال أخلة في النمو - حيث تتعرض إلى نمو سريع ومركز في السكان ، والأنشطة بالنمط الحضري فيها ، الأمر الذي استوجب إجراء عديد من الدراسات التي تناولت هذه القضية ليست في حد ذاتها . وإنما فيما تفرزه من ظواهر جديدة بالدراسة ، وتساؤل البحث .

وسواء كان الاهتمام بهذا الموضوع ، نظرياً ( يسعى إلى تحديد المفاهيم ، وتحليل العناصر ، وتصور النماذج ) أو تطبيقياً ( يستهدف تفسير النتائج . وتوضيح الآثار واقتراح الحلول ) ، فإن هناك نقصاً شديداً ، وواضحاً فيما يتعلق بتوافر دراسات تتناول مسألة النمو الحضري من زاويتها السببولوجية .

ومن هنا كان اهتمام الباحث بإجراء دراسة تتحدد في ضوء إطار عام ( النمو الحضري ) وتتناول من خلال زاوية خاصة ( الجانب الاجتماعي ) \* .

وكانت ظواهر « الاستقطاب الحضري » تمثل محوراً أساسياً من محاور عملية النمو الحضري ، فهي ناجمة عنها ، وتؤثر لها ، وتستعمل لقياسها .

وابتداء ، نغني بالاستقطاب الحضري تلك الظواهر التي تنشأ في منطقة معينة ، تتمتع بميزات جغرافية ، واقتصادية ، واجتماعية ، وإدارية ، بشكل يكسبها خاصيتين : « الجلب » و « التأثير » في المناطق المحيطة بها ( القابلة للاستقطاب ) بحيث تجعلها تنجذب إليها دائماً .

---

\* قدمت هذه الدراسة للحصول على درجة الدكتوراه في علم الاجتماع من قسم الاجتماع بكلية الآداب بجامعة القاهرة سنة ١٩٧٤ . وقد تولاها الكاتب بالتحقيق ، والتصحيح ، كما تعرضت لكثير من التعديل والتبديل ، حتى سارت سالحة للشر على صفحات كتاب .

وتعاني مثل هذه المنطقة من تركيز في السكان . وتكسب في الأنشطة ( الإنتاجية ،  
والخدمية ) ، وينجم عن ذلك تأثيرات اجتماعية ، واقتصادية ، وجغرافية ، وإدارية في  
كل من مركز الاستقطاب ، وفي المنطقة ( أو المناطق ) المستقطبة على حد سواء .

- ويرغم أن تركيزنا الأساسى سوف ينصب على تحليل التأثيرات الاجتماعية الناجمة  
عن ظواهر الاستقطاب الحضري ، إلا أن ذلك لا يعفينا من تناول هذه الظواهر من خلال  
منظور شامل ، يمكن في ضوءه تحديد حجم تلك التأثيرات الاجتماعية واتجاهاتها .

وترتيباً على ذلك فإن هذه الدراسة تستهدف التعرف على التأثيرات الاجتماعية التي  
تركبها ظواهر الاستقطاب ، بالنمط الحضري ، وتحليل هذه التأثيرات بغية قياسها ،  
ثم تصور حلول مقترحة لهذه المشكلة تتفق وظروف مجتمعنا ، وتتسق وإمكاناته .

ولما كانت عملية النمو الحضري هي « الإطار المرجعي » لهذه الدراسة فإنها ستكون  
دائماً المحك ، أو المعيار الذى نستخدمه ، ونستعين به في تحليل جوانبها ، وتحقيق أهدافها  
من خلال متغيراتها ، وفروضها الأساسية .

ويرجع اختيار الباحث لهذه النقطة - ك مجال للدراسة - إلى أمور عديدة ، لعل  
أهمها : الرغبة في التعرف على اتجاهات النمو الحضري ومساراته في مصر ثم محاولة تناول  
إحدى ظواهر هذا النمو ( وهى الاستقطاب الحضري ) بالدراسة والتحليل ، وذلك نظراً  
لما تسببه هذه الظواهر من مشكلات نلاحظها دائماً من خلال معيشتنا بالنمط الحضري ،  
وبخاصة في مراكز النمو التي تعاني من درجة حادة من الاستقطاب الحضري .

ولما كانت ظواهر الاستقطاب تبدو بشكل واضح بين مراكز النمو الحضري في  
مصر ، مع ما ينجم عنها من مشكلات وآثار ، تتجاوز النمط الحضري ، لتمتد أيضاً  
إلى المناطق المحيطة به ، والقابلة للاستقطاب ؛ فإن ذلك قد حدا بنا إلى محاولة التعرف  
على جوانب هذه الظواهر ، وتدارسها بغية التوصل إلى اقتراح حلول عملية لها .

وفيندنا أن نضع - في هذا المقام - تساؤلاً مؤداه : إلى أى فرع من فروع العلم  
تنتمي هذه الدراسة ؟ يمكن في الواقع أن نحدد موضع هذه الدراسة وسطاً بين اتجاهين  
رئيسيين :

### أولهما : علم الاجتماع الحضري : Urban Sociology

فحيث أن الاستقطاب الحضري مجموعة متكاملة من الظواهر التي تنشأ في النقط الحضري من المجتمع ، ولما كان تركيزنا سينصب أساساً على تدارس هذه الظواهر من المنظور الاجتماعي ، فإن الجزء الأكبر من هذه الدراسة يقع ضمن موضوعات هذا العلم الذي يهتم بتناول مثل هذه الظواهر .

### ثانيهما : تخطيط التنمية الحضرية : Urban Development Planning

ذلك لأن دراستنا لن تقف عند حد « الوصف » ، أو « التحليل » ، أو « القياس » ، وإنما ستمتد إلى محاولة تصور الوضع الأمثل لما يجب أن تكون عليه اتجاهات النمو الحضري ، وضاراته ، سعيًا وراء تخفيف حدة هذه الظواهر ، وتحويلها إلى الصورة الفضلى .

واعتقاداً على ما سبق ، وبخاصة ما يتعلق منه بأهداف الدراسة ، يمكننا تحديد « المناهج » التي نحاول - باتباعها - تحقيق تلك الأهداف ، ويمكن حصرها في ثلاثة ، هي :

#### ١ - المنهج الوصفي :

وفيلدنا استخدام هذا المنهج في « التعرف » على المجالات التأثيرية لهذه الظاهرة وبخاصة فيما يتصل بعملية الاستدلال التحليلي للاستقطاب الحضري في مصر بعامة ، وفيما يتعلق بتحديد اتجاهات النمو الحضري ، وتوزيعاته بخاصة .

#### ٢ - المنهج المقارن :

وتتيح لنا الاستعانة بهذا المنهج ، فرصة التحليل ، بهدف التوصل إلى تحديد درجة الاستقطاب التي تعاني منها بعض مراكز النمو الحضري في مصر ، وذلك اعتماداً على متغيرات عدة ، نحاول تثبيتها ، ونقارن بين المراكز الحضرية استناداً إليها .

### ٣- المنهج الإحصائي :

ويسهم الاعتماد على هذا المنهج في تحقيق هدف رئيسي للدراسة يبدأ بقياس التأثيرات الاجتماعية ، ويتنهي إلى التنبؤ باتجاهات النمو الحضري المتوقعة . ومن خلال ذلك يمكننا تحديد حجم هذه التأثيرات في ضوء متغيراتها الرئيسية .

فك شأن المنهج ، أما عن الأداة التي استخدمت في هذه الدراسة فقد تمثلت في استمارة الاستبيان Questionnaire .

وقد اختيرت هذه الأداة لأسباب عدة لعل أهمها : أنها تعد الوسيلة المثلى لجمع بيانات عن الجوانب الاجتماعية ، لما يتيحها جو المقابلة (التي يتم جمع البيانات من خلالها) من فرصة للتعرف على التأثيرات التي تتركها ظاهرة ما ، على المتعرضين لها كما أنها وسيلة تسمح - من حيث تصميمها ، واختبارها ، وتطبيقها - بالتعديل ، والتغيير وفق مقتضيات الدراسة وظروفها ، فضلا عن أنه لم تكن هناك وسيلة أخرى بديلة ، وبخاصة أن هناك نقصاً واضحاً وشديداً في البيانات الإحصائية المعدة ( الجاهزة ) المتصلة بمجانب هذه الدراسة .

ولقد تضمنت الاستمارة أحد عشر بنداً ، تشمل على ثمانية وثلاثين سؤالاً ، موجهة لقياس التأثيرات الاجتماعية للاستقطاب الحضري ، ابتداء بالبيانات العامة الأساسية المتصلة بالمحيط ، ثم اعتماداً على مجموعة من المتغيرات السيسواقصادية ، مثل : الهجرة ، والعمل ، والإنفاق ، والاستهلاك ، والادخار الاستثماري بالنمط الحضري ، فضلاً عن الخدمات المتاحة ، والهياكل الأساسية للمشروعات ، والتكيف مع عناصر الهيكل التنسيواقصادي الحضري ، وكذلك العلاقات بين الأقاليم الحضرية والإمتداد الحضري ، ودرجة التصنيع والعلاقات الاجتماعية الحضرية .

وقد طبقت هذه الاستمارة - أداة البحث - على عينة من السكان تبلغ ٥٨٠ حالة (رب أسرة) موزعة على مراكز حضرية ستة : هي القاهرة ، والإسكندرية ، والحلّة الكبرى ، والمنصورة ، وأسيوط ، وأسيوط .

وقد روعي في اختيار هذه العينة (من حيث الحجم ، والتوزيع) أن تكون ممثلة تمثيلاً عاماً لسكان المحافظة ( بالنسبة للقاهرة ، والإسكندرية ) أو المدينة ( بالنسبة للمراكز

الحضرية الأربعة الأخرى) ، فضلا عن مراعاة التناسب الداخلي بين أحجام العينة في المراكز الحضرية الستة ، على ألا يقل حجم العينة في أقل المراكز الحضرية سكاناً عن « أربعين حالة » ، وألا يقل الحجم الكلي لعينة الدراسة ككل عن « خمسمائة حالة » . وبالرغم من ضآلة هذا الحجم ، أو ذاك إلا أن الأمر يرتبط بظروف الدراسة ، وإمكانات الباحث المفرد .

وقد اختير المجال الصناعي في المراكز الحضرية الستة السابقة ، كنتلاق تتحدد من خلاله ، عينة الدراسة ، وذلك لأسباب عديدة تتعلق بتأثير الصناعة أساساً على النمط الحضري بعامه ، وعلى نشأة ظواهر الاستقطاب الحضري بخاصة ، فضلاً عن أن المهاجرين (وهم الممثلون لعينة الدراسة) ينتقلون إلى النمط الحضري للعمل في مجال الصناعة في الغالب ، حيث فرصة العمل الأرحب ، والأجر الأزيد ، والإقامة الأكثر استقراراً (كل ذلك بالنسبة للنمط الريفي) .

وقد كانت هناك شروط في اختيار عينة الدراسة ، بعضها عام : يتصل بوحدة العينة (رب الأسرة) وإقامته بالنمط الحضري ، وتقاضيه أجرأ أو مرتباً ثابتاً من عمله ، وبعضها نوعي : يرتبط بمجال عمل المبحوث (المجال الصناعي) ، وبضرورة هجرته من منطقة أخرى ، وبالمدة التي تكون قد انقضت منذ هجرته من بلده الأصل حتى إجراء الدراسة . فضلاً عن تلك الشروط التفصيلية التي حاول الباحث مراعاتها في أفراد عينة الدراسة قدر الإمكان .

وقد يتساءل البعض عما إذا كان اتساع مجال الدراسة بهذه الصورة (ستة مراكز للنمو الحضري) قد يؤثر على درجة العمق المطلوبة ، فضلاً عن الأصالة المفترضة في مثل هذه الدراسات . وعن أنه كان يمكن تركيزها في منطقة محددة مختارها بحيث تكون مثلاً للاستقطاب الحضري من حيث عناصره المختلفة (وذلك بالرغم من التفاوتات الواضحة بين أنماط الاستقطاب ، ودرجاته) . وللإجابة على هذا التساؤل ينبغي الالتفات أساساً إلى طبيعة ظواهر الاستقطاب ، واتصافها بالشمول ، وحاجتها للتحليل أحياناً على متغيرات رئيسية ، كالنمط ، والمستوى ، والدرجة (وعلى نفس المستوى من الشمول الذي تنسم به) . وعلى ذلك فقد كان ضرورياً أن يتسع المجال الميداني للدراسة ، ليضم عدداً من مراكز النمو الحضري ، التي تعانى من الاستقطاب الحضري في مصر ، وفي نفس الوقت .

يتضح من خلالها اختلاف مستوياته ، وتباين أنماطه ، وتفاوت درجاته . وتبعاً لذلك فإن التأثيرات الاجتماعية ( وغيرها ) الناجمة عن هذه الظواهر – وهى الهدف من إجراء هذه الدراسة – تظهر بوضوح من خلال هذا المجال المتسع .

ومن ذلك نتهى إلى أن هذه الدراسة تستند إلى متغيرين رئيسيين ، هما :

– المتغير الأسامى ( المستقل ) : Independent Variable

ويتمثل هنا في ظواهر الاستقطاب الحضري من حيث عوامل نشأتها ، ومؤثرات وجودها ، ونماذجها انتشارها .

– المتغير التابع ( المعتمد ) : Dependent Variable

ويحدد في التأثيرات الاجتماعية الناجمة عن تواجد هذه الظواهر وامتداد تأثيراتها ، ليس فقط في مركز الاستقطاب ، بل وأيضاً ، في المنطقة (أو المناطق) المحيطة به ، والقابلة للاستقطاب .

ولتحقيق أهداف الدراسة وأغراضها ، كان ضرورياً اتخاذ إجراء منهجى ، يتمثل في صوغ مجموعة من الفروض ، تعتبر بمثابة إطار تنظيمى ، تتجمع من خلاله البيانات التى تساعد على حل مشكلة الدراسة .

وقد تمت صياغة هذه الفروض من خلال الأفكار ، والاتجاهات النظرية التى تدارسها الباحث (والتي تمثلت في تناول ظواهر الاستقطاب في محيط النمو الحضري) ، وفي ضوء عملية الاستدلال التحليلي للاستقطاب الحضري (التي قام بها الباحث لتحديد مراكز الاستقطاب الحضري في مصر) . وقد حرص الباحث على صوغ فروض الدراسة على هذا النحو ، وذلك ضماناً لاتساق جوانب الدراسة ( النظرية ، والتطبيقية ) من ناحية ، وتحديداً لنجالاتها الرئيسية – ابتداء – من ناحية أخرى .

وقد تحددت هذه الفروض في خمسة رئيسية ، هى :



### الفرض الأول :

« إن العامل الأساسى فى نشوء ظواهر الاستقطاب الحضري ، هو حدوث خلل فى قيام المركز الحضري بوظيفتيه الرئيسيتين : التجميعية ، والتوزيعية - إحداها ، أو كليهما » .

### الفرض الثانى :

« إن تركيز السكان ، وتكلس الأنشطة ( إنتاجية ، أو خدمية ) ، وصعوبة تكيف الأفراد مع عناصر البناء السيسواققتصادى الحضري ، فى منطقة بلدانها . تعتبر مؤشرات رئيسية للاستقطاب الحضري ، نستدل بها على وجوده ، ونستخدمها لقياسه ، ونتعرف - من خلالها على مجالات تأثيراته المختلفة » .

### الفرض الثالث :

« إن درجة الاستقطاب فى مراكز النمو الحضري ، تتحدد من خلال مجموعة من المتغيرات السيسواققتصادية ذات : هيكل معين ، ووظيفة خاصة ، ومعدل محدد - بحيث تتفاوت تلك الدرجة ، وفقاً لهذه المتغيرات » .

### الفرض الرابع :

« إن هناك تناسباً طردياً بين معدل الهجرة من المركز الحضري وإليه ، وبين تفاقم ظواهر الاستقطاب الحضري ، وزيادة حجم تأثيراته الاجتماعية بصفة خاصة » .

### الفرض الخامس :

« إن التأثيرات الاجتماعية لظواهر الاستقطاب الحضري - وهى انعكاس للمتغيرات السابق اختبارها فى الفرضين : الثالث ، والرابع - مع غيرها من التأثيرات الأخرى ، مسئولة بصفة رئيسية عن تحديد اتجاهات النمو الحضري فى مصر ، وبالتالي فى رسم استراتيجيته له » .

ومن خلال هذه الفروض يمكننا تحديد أبعاد ، أو محاور ثلاثة تدور حولها هذه الدراسة ، وهي :

١ - دراسة المتغيرات المسهمة في تشكيل الاستقطاب الحضري . وذلك في ضوء تحديد العوامل الرئيسية لنشأة الاستقطاب ، وإبراز مؤشرات الأساسية .

- ويمكن تناول هذا البعد ( أو المحور ) من خلال اختبار الفرضين الأولين .

٢ - تحديد درجة الاستقطاب الحضري في بعض مراكز النمو الحضري في مصر ( المختارة كمدال للدراسة ) وتحليل التأثيرات الاجتماعية الناجمة عن التفاوتات في هذه الدرجة .

- ويمكن تدارسنا لهذا البعد في ضوء اختبار الفرضين : الثالث ، والرابع .

٣ - تصور اتجاهات النمو الحضري المستقبلية في مصر ، واقترح الاستراتيجية التي يمكن أن تسهم في علاج ظواهر الاستقطاب الحضري ، الناجمة عن ذلك الحلل في النمو الحضري .

- ويمكن تحديد هذا البعد استناداً إلى اختبار الفرض الخامس .

وتبعاً لذلك انقسمت الدراسة إلى أبواب ثلاثة رئيسية ، تتضمن تسعة فصول .

● أما الباب الأول فقد تناول « ظواهر الاستقطاب » ، في محيط النمو الحضري ، وتميز بدوره إلى فصول ثلاثة :

- نخصص الأول منها لتحديد اتجاهات التنظير في مجال النمو الحضري ، ونعرض للبلك عن طريق توضيح الدعائم الرئيسية لبعض النظريات المتصلة بعملية النمو الحضري ، ثم نتناول هذه الاتجاهات النظرية في إطار من التحليل النقدي .

- بينما يناقش الفصل الثاني ظواهر الاستقطاب الحضري ، من حيث عناصره الأساسية : فنحدد مفهومه ، ونتصور أشكاله وصوره ، وفتناول مستوياته ، ونناقش عوامل نشأته ، ثم ننتهي إلى صياغة الفرض الأول من فروض الدراسة .

- وفي الفصل الثالث نتناول مؤشرات الاستقطاب الحضري ، ونحدد مقياسه ، وذلك من خلال تدارس الشروط اللازمة للاستقطاب ، وتحديد مراحلها المختلفة التي

ير بها ، ثم نصوغ الفرض الثانى الذى يدور حول مؤشرات الاستقطاب الحضري .

• وأما الباب الثانى فقد ناقش عملية « الاستدلال التحليلي للاستقطاب الحضري » ، فى مصر ، وانقسم إلى ثلاثة فصول. تتضح مما يلى ( فى اتصالها بالباب السابق ) :

- فقد تعرض الفصل الرابع لتحديد اتجاهات النمو الحضري ، وتوزيعاته فى مصر . وذلك من خلال التعرف على الميكل التطورى للنمو الحضري فى مصر . وذلك فى ضوء متغيري : النمو ، والتوزيع المكاني بالنسبة لعنصرى السكان ، والأنشطة ، ونحاول تصنيف الأقاليم الحضرية طبقاً لـهذين المتغيرين .

- ويتناول الفصل الخامس عوامل تكوين مراكز الاستقطاب الحضري فى مصر ، من خلال تصور منظور شامل لتحديد فى ضوءه متغيرات رئيسية ، نعتمد عليها فى تحديد الوضع الحالى لمراكز الاستقطاب الحضري فى مصر .

- ويعالج الفصل السادس درجة الاستقطاب فى بعض مراكز النمو الحضري فى مصر ، فنبذه بتدارس العلاقة بين نمط الاستقطاب ، ودرجته ، ثم نتناول الأهمية النسبية لبعض مراكز النمو الحضري ، ونحدد المعايير التى استند إليها فى اختيار بعض مراكز النمو الحضري كمراكز استقطاب ، ثم نتوصل إلى تحديد المراكز المختارة ك مجال للدراسة الميدانية ، ونعرض بعد ذلك لاجراءات العمل الميداني ، وفى نهاية الفصل نحاول صياغة الفروض : الثالث ، والرابع ، والخامس .

• أما الباب الثالث ( والآخر ) فنخصصه « لعرض نتائج الدراسة ، وإبراز إسهاماتها » وينقسم بدوره إلى ثلاثة فصول :

- يعرض الفصل السابع إلى استنتاجات الدراسة التى تتصل بعوامل الاستقطاب الحضري ومؤشراته ، وتتعلق بـدرجته فى بعض مراكز النمو الحضري ، وتربط بالمجرة كمتغير رئيسي ، ونختص بالتصور العام للنمو الحضري ، واستراتيجيته فى مصر .

- ويعالج الفصل الثامن السياسات المقترحة للتنمية الحضرية فى مصر ، وذلك من حيث المتطلبات الرئيسية لعملية التنمية الحضرية ، والإسهامات السابقة فى وضع استراتيجية لها ، وما يقترحه الباحث فيما يتعلق بذلك .

- ويناقش الفصل التاسع ( والآخر ) مسألة الخريطة السيسواققتصادية الجغرافية

المقترحة للنمو الحضري في مصر ، وذلك في ضوء المعايير اللازمة لتصور النمو الحضري . ومن خلال المحاولات السابقة في تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية في إطار من التحليل النقدي ، ونتمنى في هذا الفصل إلى تصور بدائل مختلفة لتلك الخريطة المقترحة للنمو الحضري في مصر .

وغنى عن البيان أن أية دراسة علمية ، تواجه مجموعة من الصعوبات التي تحد من تحقيق هدفها كاملا وبصورة مرضية . ولقد تعرض الباحث - أثناء إجراء الدراسة - لمثل هذه المحدات Limitations التي يمكن إجمالها في أربعة ، هي :

١ - أنه برغم كثرة ما كتب في الموضوعات التي تتصل بنمط الحياة الحضرية ومشكلاتها إلا أنه لا تتوافر - حتى الآن - دراسة قد تناولت ذات الموضوع ( الاستقطاب الحضري ) فعالجت أسسه النظرية ، وامتدت لتتعرف على تأثيراته الواقعية .

- وقد تغلب الباحث على هذه الصعوبة باعتماده على دراسات تكون إلى حد كبير لصيقة بالموضوع العام الذي تدارس في محيطه من ناحية ، وبمحاولته تطويع الأسس والاتجاهات النظرية التي تعرضت للموضوع ، للواقع المصري من ناحية أخرى .

٢ - القصور الشديد في البيانات المتاحة عن الظروف الواقعية لأقاليم جمهوريتنا بعامة ، وللمناطق الحضرية فيها بخاصة . وبالتالي ليس هناك قدر كاف من المعلومات التي تتصل بالعلاقات السيسواقتصادية بين هذه للمناطق .

- وقد حاول الباحث مواجهة هذه الصعوبة عن طريق الجمع الذاتي للبيانات ، وذلك بإعداده استمارة الاستبيان ، وجمع البيانات من خلالها ( برغم قصور هذه الطريقة وعدم قدرتها على جمع بيانات شاملة على مستوى الحيز ككل ) .

٣ - يحتاج مثل هذا النوع من الدراسات ، إلى عينة ذات حجم كبير - نسبياً - حتى تتضح درجة الاستقطاب التي يعاني منها المركز الحضري ، فضلاً عن أن التأثيرات الاجتماعية لهذه الظواهر لا تبدو واضحة الا من خلال أكبر عدد ممكن من الأفراد الذين يتعرضون لها .

- وبالرغم من أن حجم العينة كان صغيراً - نسبياً - نظراً لظروف الدراسة ، وإمكانات الباحث الفرد إلا أننا قد حاولنا أن تكون العينة ممثلة تمثيلاً صادقاً لمجتمع الدراسة .

٤ - أن المحاولات السابقة التي جرت لتصوير استراتيجية النمو الحضري في مصر ، لم تزل فردية ، واجتهادية ، وفوق ذلك فايها منها لا يعتمد - حتى الآن - على معيار واضح ومحدد تنبئ - الاستراتيجية - على أساسه .  
- الأمر الذي حدا بالباحث إلى محاولة تحديد معيار - على الأقل - لتصوير تلك الاستراتيجية .

وبالرغم من ذلك فقد حاول الباحث - قدر الطاقة - أن يتلافى هذه الصعوبات ويحصر دراسته في إطار يقترب من الموضوعية العلمية .

... وبعد . . . فإن الباحث يسعد أن يترجعه شاكرًا ، ومقدرًا لجميع من ساهم - وهم كثير - في إخراجها بصورتها هذه ، ويخص بالشكر منهم : الأستاذ الدكتور المرحوم أحمد الخشاب الذي كان - وسيظل دائمًا - إستاذًا استمعت كثيرًا لإرشاداته ، وأخًا كبير رعاي دائمًا بكل تشجيع واهتمام .

وكذلك أستاذي الجليل الدكتور مصطفى الخشاب الذي تولى الإشراف على هذه الدراسة من بعده ، وكان لإرشاداته القيمة أثر فعال في إنجازها بصورتها هذه .

ويسعدني أن أترجعه شاكرًا لأستاذي الدكتور محمد صبحي عبد الحكيم على ما أمدني به من بيانات ومعلومات أساسية ، وكذلك التعديلات والتصحيحات التي أشار بها كمي تنشر هذه الدراسة . كما أتوجه بالشكر إلى أستاذي الدكتور وفيق أشرف حسونه الخبير الأول في التخطيط الاجتماعي بمعهد التخطيط القوي على ما قدم لي من أفكار أساسية في هذا الموضوع .  
وأقدم بالشكر والتقدير للأستاذ الدكتور محمد حسن فجع النور الخبير الأول في التخطيط الحضري والإقليمي بالمعهد ، حيث أشرف بنفسه على المراحل الفنية في الدراسة ، ولم يدخر وسعًا لمعاونتي في كل وقت وحين .

كما أقدم بشكري العميق لزميلي الدكتور سالم عبد العزيز محمود خبير تخطيط التعليم بالمعهد على ما بذله تجاهي من مجهود مخلص في جمع بيانات هذه الدراسة بدقة وإتقان كاملين . ولا يفوتني أن أشكر السادة المسؤولين عن مركز الحساب العلمي بجامعة القاهرة ، على ما بلطوه من جهد في تجهيز بيانات الدراسة وإعدادها آليًا ، وبخاصة الأستاذ الدكتور هبد المنعم مهني مدير المركز .



# البَابُ الأولُ

ظواهر الاستقطاب في محيط النمو الحضري  
ويشمل

— مقدمة

الفصل الأول : اتجاهات التنظير في مجال النمو الحضري ، وتحليل نقدي لها .

الفصل الثاني : الاستقطاب الحضري : مفهومه : وعوامل نشأته .

الفصل الثالث : مؤشرات الاستقطاب الحضري ، ومقاييسه .





## مقدمة :

استحوذت قضية النمو الحضري ، على اهتمام كثير من العلماء والباحثين في الدراسات الحضرية بعامة ، وفي الاجتماع الحضري بخاصة . وقد زاد هذا الاهتمام في الآونة الأخيرة بشكل واضح ، نظراً للزيادة الملحوظة في سكان الحضر في العالم ككل ، الأمر الذي تسبب في ظهور عديد من المشكلات التي تستأهل للدراسة والبحث .

وقد أدى اتساع النمط الحضري ، وظهور عديد من المدن ، والمراكز الحضرية إلى انبثاق مجموعات من الظواهر ذات الطبيعة الحضرية التي تؤثر مباشرة على درجة النمو الحضري ، واتجاهه ، في أى مجتمع من المجتمعات .

ويمثل الاستقطاب الحضري Urban Polarisation مجموعة من هذه الظواهر في منطقة جغرافية محددة ، تتميز بخصائص معينة ، بشكل يكسبها خاصية « الخذب » و « التأثير » في المناطق المحيطة بها ( القابلة للاستقطاب ) بحيث تجعلها تتجه إليها دائماً .

وينجم عما تعانيه مثل هذه المنطقة من تركز في السكان ، وتكثف في الأنشطة ( الإنتاجية ، والخدمية ) ، مجموعة من التأثيرات الاجتماعية ، والاقتصادية ، والجغرافية « والإدارية في كل من مركز الاستقطاب ، وفي المنطقة ( أو المناطق ) المستقطبة على حد سواء . وطبيعى ألا تنشأ ظواهر الاستقطاب الحضري - وفق هذا المعنى في فراغ وإنما هناك إطار عام أو محيط كلى يمكن دراسة هذه الظواهر من خلاله ، ذلك هو النمو الحضري .

Urban Growth

فالاستقطاب الحضري ينبثق عنه ، ويؤثر له ، ويؤثر فيه . ولذلك فإننا سوف نبدأ بمعالجة هذه الظواهر في محيط النمو الحضري .

ولن نتناول مسألة النمو الحضري كقضية في حد ذاتها ، وإنما سيكون ذلك مجرد مدخل ضرورى لمعالجة الموضوع الرئيسى وهو الاستقطاب الحضري وتأثيراته الاجتماعية .

ولذلك أفردنا هذا الجانب لمعالجة ظواهر الاستقطاب في محيط النمو الحضري وخصصنا فصلاً ثلاثة لذلك .

- يتناول الأول منها : الاتجاهات التنظيمية في مجال النمو الحضري ، فتعرض لأهم هذه الاتجاهات وأبرزها ، مثل : نظرية المكان المركزي ، ونظريات الموقع ، ونظرية أقطاب النمو (أو التنمية) ، واتجاه الأيكولوجيا البشرية ، ونظرية وسائل الاتصال ، ثم فكرة الحسيم الأمثل للمركز الحضري .

وفي الجزء الثاني من ذات الفصل نوقش هذه النظريات والاتجاهات الفكرية تحليلاً نقدياً . يبرز منه رأى الباحث ، ويظهر .

- أما الفصل الثاني فتتناول فيه « مفهوم الاستقطاب الحضري ، وعوامل نشأته ، ونصل بعد توضيح المفهوم ، إلى تعريف إجرائي له نستخدمه في هذه الدراسة ، ونعرض لأشكال الاستقطاب الحضري ونحدد صورته العامة ، وتتناول مستوياته المختلفة ، ثم نعالج بشيء من التفصيل عوامل نشأة الاستقطاب الحضري ، فنقسمها إلى مجموعات تضم كل واحدة منها عنصراً أساسياً يدور حوله الاستقطاب .

وننتهي في هذا الفصل إلى مجرد صياغة للفرض الأول من فروض الدراسة ، وذلك حتى تكون الفروض - التي ستختبرها الدراسة منبثقة عن الإطار النظري ونابعة منه ، وليست منفصلة - أو بمنأى - عنه .

- وفي الفصل الثالث نحاول التعرف على « مؤشرات الاستقطاب الحضري ومقاييسه » ونبدأ ذلك بتحديد الشروط اللازمة لنشأة الاستقطاب ، ونعرف على مراحلها المختلفة ثم نتناول بالتفصيل مؤشراتاته المختلفة ، ونصل بذلك إلى مجموعة من المقاييس التي يمكن استخدامها في هذا المجال .

ويعدنا هذا الفصل أيضاً في نهايته بصياغة للفرض الثاني بشكل يتسق مع الموضوع الرئيسي للفصل .

## الفصل الأول

### اتجاهات التنظير في مجال النمو الحضري وتحليل نقدي لها

نتعرض في هذا الفصل لتوضيح أهم الاتجاهات النظرية التي قبلت في مسألة النمو الحضري ، ثم نناقشها في إطار من التحليل النقدي لهذه الاتجاهات .

ونهدف من خلال محاولتنا تلك ، أن نصل إلى تحديد طبيعة عملية النمو الحضري ، حيث هي الإطار الفكري الذي نتحرك داخله في عرضنا لموضوع الاستقطاب الحضري . ويتقسم هذا الفصل إلى جزئين رئيسيين هما :

الدعائم الرئيسية لبعض نظريات في النمو الحضري مثل<sup>(١)</sup> :

- ( أ ) نظرية المكان المركزي
- ( ب ) نظريات الموقع
- ( ج ) نظرية أقطاب النمو ( أو التنمية )
- ( د ) اتجاه الأيكولوجيا البشرية
- ( هـ ) نظرية وسائل الاتصال
- ( و ) فكرة الحجم الأمثل للمركز الحضري

تحليل نقدي للاتجاهات النظرية :

ويتحدد إطار التحليل في النقاط الرئيسية التالية :

- ( أ ) العناصر التحليلية للاتجاهات النظرية السابقة ( الركائز ، العوامل ، المؤشرات ، التأثيرات ، المشكلات ) .

---

( ١ ) تجدر الإشارة سدياً إلى أن كل هذه النظريات ( باستثناء اتجاه الأيكولوجيا البشرية ، ونظرية وسائل الاتصال ) تقع تماماً في مجال الاقتصاد الحضري وذلك نظراً لطبيعتها من ناحية ، ولتنحصر من تناولها من ناحية أخرى .

- ( ب ) الإشارة إلى بعض الملاحظات في كل نظرية أو اتجاه .
- ( ج ) تحديد عناصر الاتفاق ( الإلتقاء ) ، ومجالات الاختلاف ( التعارض ) بين الاتجاهات النظرية .
- ( د ) دراسة مسألة الاتفاق على نظرية موحدة في كل اتجاه نظري من ناحية . ونوافر نظرية متكاملة في مسألة النمو الحضري ككل من ناحية أخرى .
- ( هـ ) تصور علاقة ظواهر الاستقطاب بقضية النمو الحضري .
- وفيا إلى سوف تفصل القول في هذين الجزئين :

## ١ - الدعائم الرئيسية لبعض نظريات في النمو الحضري

في محاولتنا لدراسة ظواهر الاستقطاب من خلال عملية النمو الحضري واتجاهاته ( وهو الهدف من وراء هذا الباب ) يصبح لنا ان نبدأ بعرض موجز وعام لما لاقاه هذا المجال من محاولات عديدة ، لصوغ نظرية ، أو اتجاه فكري موحد لمسألة النمو الحضري . ولهذا فسوف نخصص الجزء الأول من هذا الفصل لعرض النقاط الرئيسية ، في بعض النظريات والأفكار المتصلة بموضوعنا وذلك مثل : نظرية المكان المركزي ، ونظريات الموقع ، ونظرية أقطاب النمو ( أو التنمية ) ، واتجاه الإيكولوجيا البشرية ، ونظرية وسائل الاتصال ، وفكرة الحجم الامثل الحضري .

### ١/١ نظرية المكان المركزي : Central Place

صيغت هذه النظرية سنة ١٩٣٣ على يد العالم الألماني والتر كريستالر Walter Christaller باعتبارها نظرية « استنتاجية عامة » ، صممت أساساً لتحديد حجم ، وعدد ، وتوزيع المدن ، وقد ساعدت الصياغة العامة للنظرية على إمكانية تطبيقها على مسائل التجارة الحضرية ومؤسساتها <sup>(١)</sup> . وحتى عام ١٩٦٠ كانت نظرية المكان المركزي لم تزال هي

( ١ ) -- Berry, B.J.; "Cities as systems within systems of cities" In Leahy W., McKee D. and Dean R., (ed.) Urban Economics : Theory, Development and Planning, The Free Press, N.Y., 1970, pp. 162-163.

— ربما — النظرية الوحيدة، التي طورت وأصبحت مقبولة لدى معظم الاشتغاليين في هذا الميدان والذين يهتمون — أساساً — بتدريس انشاق المدن ، ونموها .

**والمكان المركزي** — وفق إطار هذه النظرية — يعنى به ابتداءً « المركز الحضري » « Urban Center » . وقد اهتمت هذه النظرية أساساً بعملية احصاء لهذه المراكز الحضرية بحيث إذا نظرنا إلى فحوى هذه النظرية ، وجدناها مركبة من سلسلة من « التوكيدات » ، والمفاهيمات ، والنتائج المنطقية لما يمكن أن نسميه « بالترتيب التسلسلي لمراكز العمران » ، وذلك وفقاً لوظائفها : فكانت هناك مثلاً : القرية الصغيرة Hamlet ، والقرية Village ، والبلدة Town ، والمدينة City . وقد ارتبط هذا الترتيب أساساً بمناطق السوق ، وشبكة المواصلات .

وفي الآونة الحديثة ظهرت إمكانيات جديدة لاستخدام هذه النظرية ، فوى فريد في فهم الهيكل المكاني الجزئي ، وكذا مشروعات الخدمات ( سواء ترتبنت هذه المشروعات في ذات المركز الحضري ، أو في مركز حضري آخر ) .

ويمكننا أن نوضح في الفقرة التالية محتوى هذه النظرية بشكل يعطينا فكرة عامة عن مفاهيمها ، وعلاقاتها ، ونتائجها <sup>(١)</sup> .

#### (أ) مفاهيمات النظرية ، ومصطلحاتها المستخدمة :

- المكان المركزي .
- السلسلة المركزية .
- الإقليم المتمم Complementary Region

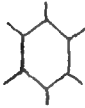
#### (ب) علاقات محددة لما يلي :

- التفاوتات في سعر السلع المركزية .
- السلوك الواضح التطرف ، في توزيع السلع واستهلاكها .

— Berry, B., and Garrison W.; „Recent Developments of Central Place Theory“, (١)

In Leachy W., and others Ibid, pp. 118 - 119.

- الحدود الداخلية . والخارجية لدى المساحات التي تغطيها السلع المركزية المباعة .
- الارتباطات بين عدد السلع المباعة من المكان المركزي . وسكان هذا المكان .
- ( ٣ ) الإطار الذي يضم تلك المفاهيم والمصطلحات المستخدمة ، وكذا العلاقات النوعية ( وذلك بافتراض أساسى يذهب إلى وجود توزيع متجانس للقوة الشرائية في كل مناطق الإقليم ) ويصف الإطار في الوقت ذاته تنظيمات « المكان المركزي » ، « والإقليم المتم » وتظهر ملامح هذا الإطار بإيجاز فيما يلي :



- وجود مناطق السوق في شكل مسلسل الزوايا والأضلاع Hexagonal يستوعب أية مجموعة من السلع المركزية .

- تتداخل مجموعات من مناطق السوق السداسية الشكل وتشابكها بعضها ببعض ويحدث ذلك في حالة تقسيم منطقة السوق الكبرى إلى مناطق أخرى أصغر ( تأخذ نفس الشكل السداسى ) وتزود بمجموعات أخرى من السلع المركزية . وهذه المناطق الصغرى تتداخل أيضاً وتشابك مع المناطق الأخرى الأكبر . . . وهكذا . .
- طرق ( أو مسالك ) المواصلات التي تخيم هذا النسق من المدن .

وفي إطار هذه النظرية أيضاً قدم لنا أوجست لوش<sup>(١)</sup> August Lösch - العالم الألماني - إسهاماً جديداً يمكن اعتباره تعديلاً في مضمون نظرية المكان المركزي . ويتأخص في النقاط الثلاث التالية :

- ( ١ ) تحديد إطار واضح للحقلين أساسيين هما :
  - نشأة مراكز الطلب على السلع ، على مستوى مناطق الإقليم ككل .
  - التحقق من أن الإقليم « المتم » - ذا الشكل السداسى - هو أفضل الأشكال التي تتوزع فيها القوة الشرائية على الاقليم بالتساوى .
- ( ب ) الاتفاق على وجود صلات واضحة لتسهيل طرق المواصلات بين المدن ، والمكان المركزي المتصور .

(ح) مراعاة الامتداد المتوقع للمكان المركزي، والذي يأخذ - في الغالب وليس بالضرورة - مساحات متساوية تقريباً حول هذا المكان المركزي تتداخل هي أيضاً ، في ذلك بالإقليم « التتم » ذو الشكل السداسي .

وقد افترض « لوش » في النسق الذي تبناه لتعديل النظرية ، الآتي :

١ - إن حركة المستهلك - داخل هذا المكان المركزي - يجب أن تكون في حدها الأدنى .

٢ - أنه ليست هناك أرباح إضافية يمكن أن تحققها المنشأة ( مصنع أو شركة ) .

٣ - إن الترتيب التسلسلي للمراكز الحضرية يمكن أن يخلق نسقاً أو ترتيباً طبقياً داخل كل مركز ، وبخاصة في مكانه المركزي ، وينبع هذا الترتيب التسلسلي أساساً - كما سبق أن أوضح « كريستالر » - من السلع المركزية ( مناطق السوق ) ، وشبكة المواصلات القائمة .

وتعرض كل من <sup>(١)</sup> Harper & Row إلى ذات النظرية ، ولكن من زاوية أخرى تتعلق بالمشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي يتعرض لها « المكان المركزي » في النمط الحضري . فقد حاولا تحديد مجموعة المتغيرات التي تسهم في خلق هذه المشكلات مثل : مساحة المكان ، وامتداداته المتوقعة ، والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين المكان والإقليم « الأكبر » ، وسكان هذا المكان وخصائصهم ( المهنة ، والتعليم ، والطبقة .... إلخ ) .

كما تعرضا لنوعية المشكلات التي تظهر في هذا المكان المركزي والتي من أهمها : انحراف الأحداث ، وزيادة نسبة الجرائم ، والتمييز الطبقي ، وتكدس المساكن .

— Harper, and Row; "The Metropolis: its people, politics and economic life", (١)

in Journal of the American Institute of Planners (AIP), Vol. XXXII, No. 4 July, 1966, p. 249.

## ٢/١ نظريات الموقع : Location

لا يصح أن ننكر بحثي، دور العالم الألماني فون ثونن Von Thünen في محاولته لتحليل فكرة الموقع ، رغم كلاسيكيتها ( وسوف نمتأنس بفكرته أثناء سياق عرض النظرية ) ، إلا أنه يمكن القول بأن العالم الألماني - أيضاً - ألفريد فيبر Alfred Weber هو المؤسس الأول لنظرية تكاد تكون شاملة في الموقع .

وحاول « فيبر » أن يعتمد - في بناء نظريته - على مجموعة الأسس العامة التي يمكن استقراؤها من خلال التطور التاريخي ذاته . أي أنه حاول أن يشكل نظرية تنبئ وانحرافات البناية للموقع . ولذلك فقد تحدد منهج « فيبر » ، في البحث عن القوى التي تمارس تأثيرها على المنطقة المتخلفة ، والتي يقيم فيها مجموعة من البشر ويعيشون في ظل نسق اقتصادي منعزل ( مغلق ) .

وفي ضوء هذا الافتراض تصور أن هناك خمس طبقات <sup>(١)</sup> Strata تطورية ، تتميز إليها المنطقة بحيث تمثل الأبنية الموقعية لهذه المنطقة . وتوضح الطبقات ١٤ إلى : ( مرضحة بالشكل رقم (١) .

### (١) المنطقة الزراعية :

وهي الأساس الجغرافي لبقية الطبقات وتتحدد وظيفتها في إنتاج المواد الضرورية للمعيشة .

### (٢) المنطقة الصناعية الأولية :

وهي المنطقة التي تزود بإنتاجها المنطقة الزراعية الساقطة .

(١) — Isard, Walter; "Location and space Economy", The Technology Press of

Massachusetts Institute of Technology, Second Edition, N.Y., 1960, pp. 28 - 29.



## (٣) المنطقة الصناعية الثانوية :

وهي تتكون من عدة مناطق - أو طبقات - فرعية ، تكون أولها هي الأكثر قرباً من المنطقة السالفة ، وتنتج من الكبير إلى الصغر . . وهكذا . ويمكن النظر إلى المناطق الثلاث السابقة باعتبارها جوهر النسق الاقتصادي للموقع ككل .



شكل رقم (١) : يوضح مناطق  
(أو طبقات) الموقع عند « الفرع الجديد »

#### (٤) منطقة التنظيم المركزي :

وهي منطقة تعد بطبيعتها مستقلة تماماً عن المناطق الثلاث السالفة . وتتكون من الأعمال ، والوظائف ، وجهات الإدارة .

#### (٥) المنطقة التابعة المركزية :

وهي منطقة تكونت وفق روابط وعلاقات نبعت من منطقة التنظيم المركزي السالفة بحيث تساعدها على تحقيق أغراضها .

وأساساً ، يفترض « فير » وجود علاقات تبادلية بين هذه المناطق ( أو الطبقات ) بعضها ببعض بشكل مؤثر وفعال .

وغنى عن البيان أن مشكلة الموقع التي تواجه منشأة فردية أقل تعقيداً بكثير ، من المشكلة العامة للموقع التي ترتبط أساساً بالأنشطة الاقتصادية للحيز Space وذلك من حيث احتياجها إلى تحديد مواقع الإنتاج ، والتدفقات بين الأقاليم . . . . . Inter-Regional Flows التي تتمثل بالمساحات ، والمخرجات في نفس الوقت .

وهناك علماء كثيرون حاولوا الإسهام في بناء نظرية الموقع<sup>(١)</sup> ، نذكر منهم على سبيل المثال الآتي<sup>(٢)</sup> .

فون تيون : الذي حدد إطار نظريته سنة ١٨٢٦ في ضوء فكرة تنبئ على تصور المعيشة في دولة مغلقة أو معزولة Isolated State هي عبارة عن مدينة واحدة . ويفترض في نظريته أيضاً ، أن مناخ المنطقة متماثل . وأراضها ذات الخصوبة وطبوغرافية واحدة ، وأن النشاط الزراعي هو النشاط الوحيد . وأن تسهيلات النقل والمواصلات واحدة داخل الحيز . ثم يربط « تيون » مناطق الموقع - كما سبق أن رتبها فير - بادئاً بمنطقة لزراعة الخضر وإنتاج اللبن ، ثم يتدرج إلى أن ينتهي إلى المنطقة السادسة وهي ذات طبيعة وعرة

(١) سوف نكتفي هنا بذكر الملامح الرئيسية لكل نظرية من خلال افكار صاحبها ، على أن نقوم بالتصليل النقدي لكل ، مع ربطها بالنظريات الأخرى فالتنو الحضري ، في نهاية هذا الجزء من ذلك الفصل .

(٢) محمد حسن فيج التور ، مجالات التخطيط الإقليمي ، وأساليبه التحليلية ، مذكرة خارجية رقم (١٥٤٠) معهد التخطيط القوي ، القاهرة ، سبتمبر ١٩٧٣ ، ص ٣٩ - ٥٢ .

تفصل بين هذه الدولة الافتراضية ، والعالم الخارجى . وتدخل هذه النظرية ضمن مجموعة نظريات الموقع ذى التكلفة الدنيا .

أوجست لوش : وتنبنى فكرته - التى عرضها سنة ١٩٥٤ - على مجموعة من الفروض النظرية التى تذهب إلى التماثل فى توزيع المواد الخام على جميع أجزاء الحيز المتاحة ، وكذا فى توزيع السكان على هذا الحيز ، وتوافر وسائل النقل والمواصلات ، وتطابق أذواق المستهلكين ويذهب لوش إلى القول بأن المواقع الصناعية ، تتحدد عندما يتحقق التوازن العام ، وهذا التوازن يحدث بفعل رغبة المنتجين فى تعظيم أرباحهم ، ورغبة المستهلكين فى تعظيم استهلاكهم ذلك من ناحية وبفعل زيادة عدد المنتجين أنفسهم بشكل يسمح لهم بالتنافس فى حدود الحيز المتاحة من ناحية أخرى . الأمر الذى يؤدى إلى اختفاء الأرباح غير العادية . وتندرج هذه النظرية ضمن مجموعة نظريات الموقع المعظم للربح .

ملفن جرينيث : ويرى أن تحديد الموقع يرتبط أساسا بظروف التوازن ( كما سبق أن أوضح لوش ) وقد افترض أنه فى ظل وجود اقتصاد متقدم ، يمكن اختراع ( أوتوفر ) سلعة ( أو القيام بأى تجديد - Innovation ) يسمى المنتجون بإصرار إلى تحديد منطقة تسويقها . وأن كل منتج جديد سوف يحاول أن يتوطن فى ذلك الموقع الذى يسمح له بإمداد العدد اللازم من المستهلكين لتعظيم الربح بأقل حد ممكن من التكاليف الكافية . وتقع هذه النظرية ضمن مجموعة نظريات التوافيق أو الترابط .

لفيبيير <sup>(١)</sup> Lefebvre : وكان إسهامه الأساسى هو ما حاوله من إدخال عنصر « النقل » إلى مجال نظرية الموقع . وهو فى ذلك لا يعتبر امتدادا لأفكار لوش ، وإيسارد . . . Isard ، بل هو يتقدم على افتراضهما بتوافر وسائل النقل وتماثلها بين مناطق الحيز وجودها بمعدلات منتظمة . و فرق « لفيبيير » بين نوعين من العوامل التى تسهم فى عمالية اختيار الموقع وأطلق عليهما : قابلية النقل Transportable ، « وعدم قابلية النقل Non-Transportable

(١) Richardson H., Regional Economics : Location Theory, Urban Structure and

Regional Change", Weidenfeld and Nicolson, London, 1969, pp. 111-112.

النمو الحضري

### ٣/١ نظرية أقطاب النمو (أو التنمية) : Growth (or Development) Poles

من اللافت للنظر أن التغير، والنمو لا يظهرا - سواء في الدول المتخلفة أو المتقدمة - في كل مكان، وفي وقت واحد. إنما الأمر لا يخرج عن أن النمو يظهر ويتضح في «نقط» أو «مواقع» محددة. ويتشعب من خلال قنوات مختلفة، وبدرجة كثافة معينة، بحيث يترك ذلك كله تأثيرات كلية على الاقتصاد القوي.

تلك «النقط» أو «المواقع» - وما يتصل بها - هي ما نقصده بأقطاب النمو (أو التنمية) <sup>(١)</sup>.

ويعد فرانسوا «بيرو» F. Perroux هو أول من وضع دعائم هذه النظرية، في سنة ١٩٥٥ في مقال نشره في ذات السنة.

واستخدم هذا التعبير (أقطاب النمو Pole de Croissance) فيما بعد ذلك، في الكتابات الفرنسية للدلالة على النمو في مجاله الإقليمي، أو القطاعي.

ويتلخص جوهر هذه النظرية في وجود منطقة - أو أكثر - من مناطق الدولة، تتمتع بميزات معينة، اقتصادية، واجتماعية، وجغرافية تجعلها محورا للتنمية بالنسبة للمناطق الأخرى، وتؤثر فيها بحيث تجعلها تتجه إليها دائما.

ويذهب «بيرو» إلى أن تنمية ذلك القطب (أو المحور) تؤثر على تنمية المناطق التي تقع في نطاق نفوذه (أو تأثيره). ويمكن لهذا القطب أن يتسبب بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في تحديد العلاقات بين الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، وفي طريقة تأديتها لوظائفها.

ويطلق البرت هيرشمان <sup>(٢)</sup> A. Hirschman على أقطاب النمو تعبيراً مشابهاً - إلى حد ما - في المعنى وهو «نقط النمو Growing Points» ويقصد بها تلك

(١) - Perroux, F.; „Note on the concept of Growth Pole“, (Translated by Linda Gates and Anne Maria Mc Dermott), in McKee D., Dean R., Leahy W.; (ed.), Regional Economics: Theory and Practice, The Free Press, N.Y., 1970, p. 94.

(٢) - Hirschman, A., „Interregional and International Transmission of Economic Growth“, in Friedmann J., and Alonso W., Regional Development and Planning, The M.I.T. Press, U.S. 1964, pp. 623 - 624.

المناطق التي تظهر فيها قوى ، لها تأثير خاص على حماية التركيز المكاني للنمو الاقتصادي في الدولة . ويصحب ظهور هذه «النقط» انبثاق ظاهرة «النمو غير المتوازن» سواء بين الدولة وغيرها من الدول ، أو بين الإقليم وجيرانه ، أو حتى بين بعض الجماعات داخل الإقليم الواحد .

ولذلك فإنه من الضروري لدراسة هذه النقطة أن نبحث في العوامل أو القوى التي أثرت في ظهورها .

وترتبط فكرة «أقطاب النمو» - من حيث عوامل نشوئها ، وطبيعتها ، وتأثيراتها - بمسألة تحديد الحيز الاقتصادي والاجتماعي للإقليم . فمن طريق التعرف على طبيعة ، ونوعية ، وحجم العلاقات ، والتشابكات ، والتدفقات Flows بين أقطاب أو نقط النمو هذه ، يمكننا التوصل إلى تحديد الحيز المناسب للإقليم .  
ويميز <sup>(١)</sup> L. Davin بين نوعين أو نمطين من أقطاب النمو هما :

#### قطب النمو الفعال (النشط) : Active Pole

ويعرفه بأنه يتكون من مجموعة من الوحدات الاقتصادية التي تمارس تأثيراتها على المناطق المجاورة ، من خلال سلسلة من ردود الفعل الناجمة عما أصاب هذه المنطقة (التي ظهر بها القطب) من تطور تكنولوجي .

#### قطب النمو الكامن : Potential Pole

ويمكن التعرف عليه بصفة خاصة في المناطق التي استحدثت فيها التصنيع وأصبح هناك إمكانية ، أو احتمال لظهور ذلك القطب وممارسة تأثيراته . وتبقى الخطوة الأساسية لتحويل قطب النمو من الطور الكامن ، إلى الدور النشط ، محددة البحث عن أولويات أو أفضليات هذا القطب الكامن من حيث نوعية الصناعات اللازمة له .

ويلعب الهيكل الصناعي القائم في منطقة «القطب» دوراً أساسياً في تنشيط هذه المنطقة وتوظيفها وبخاصة في ذلك النوع من الصناعات الذي يطابق عليه «الصناعات

(١) — Davin, Louis E. „Economie Regionale et Croissance“, M-th Genin, Paris, (١)

القائمة (أو القائمة) <sup>(١)</sup> Key Industries والتي كثيراً ما تتجاوز تأثيراتها نطاق المنطقة أو الإقليم القائمة فيه ، لتصبح مؤثرة على الاقتصاد القوي ككل (أكثر من تأثيرها على الاقتصاد الإقليمي) .

ولما كانت أية صناعة جديدة - على ألا تكون قائمة أو رائدة - تعد مدخلا لصناعة أخرى ، فقد بات من الخطأ تقدير أو حساب عائد كل صناعة على حدة ، وفعالية ذلك العائد في الاقتصاد الإقليمي أو القومي . وإنما يستلزم الأمر دراسة العلاقات والتشابكات بين منتجات الصناعات ، وعوائدها لتصل في النهاية إلى المخرج الكلي « لمجموعة الصناعات » القائمة في قطب النمو .

ونظراً لأن كل توازن اقتصادي ديناميكي ، مرتبط بتوازن اجتماعي ديناميكي أيضاً ، فإن أي خلل أو اضطراب تراكمي يحدث في الأول ، يرتد بالضرورة في الثاني . بمعنى أن التجديدات الفنية والتطورات التكنولوجية التي تحدث في مجال الصناعة مثلاً ، تنعكس دون شك على العلاقات الاجتماعية القائمة ، وتظهر تأثيراتها في الأساق والنظام الاجتماعي السائدة .

#### ٤/١ اتجاه الإيكولوجيا البشرية : Human Ecology

اتسمت معظم النظريات ، والاتجاهات التي وردت في تفسير مسألة النمو الحضري ، بالميل نحو التبسيط الشديد ، فليس حقيقةً تماماً النظر إلى المدينة - (أو المركز الحضري) - على أنها فقط : هيكل اقتصادي ، أو أنها بناء فيزيقي ، أو شكل معماري ، أو وحدة إدارية . بل هي - أي المدينة - كل ذلك . . وفوقه ، هي : نظام اجتماعي <sup>(٢)</sup> .

وقد لعبت التفسيرات السبيلوجية دوراً هاماً في رسم إطار الاتجاه الإيكولوجي البشري المتصل بقضية النمو الحضري .

ويمكن مبدئياً تحديد مجال الإيكولوجيا البشرية في هذا الصدد بأنه عبارة عن « دراسة أنماط تحركات واستيطان السكان في منطقة ما ، وتأثيرهم بيئتهم الطبيعية ، والاجتماعية ، والثقافية » .

— Ferroux, F.: Op. Cit, pp. 95 - 100

(١)

— Richardson H.W.: Op. Cit, p. 170.

(٢)

وتعد المدينة (أو المركز الحضري) - وفق هذا المعنى - في نظر علماء الإيكولوجيا البشرية ، بيئة طبيعية بحيث تظهر تنميتها قوى الماناسة الاقتصادية (مقابل الماناسة البيولوجية في عالم الحيوان) . وقد استحث الصراع ، من أجل البقاء ، السكان لكي يتجمعوا في مجتمعات محلية ذات أحجام وميات متباينة ، لتصبح فيما بعد أكثر تعقيداً حتى تصل إلى شكل المدينة .

نصل إلى جوهر هذا الاتجاه - الذي لم يصغ حتى الآن في نظرية محددة المعالم - إذا تدارسنا حركة هؤلاء السكان ، وعلاقتهم ببيئتهم من النواحي الاقتصادية ، والاجتماعية ، والفيزيقية . وإذا انتهينا إلى أن هذه الحركة ، وتلك العلاقة يمكن اعتبارها من العوامل الرئيسية المساعدة على اتساع البيئة وامتدادها ، وعلى النمو الحضري للمنطقة بصفة عامة .

وقد برز أقطاب دراسة الاتجاه الإيكولوجي البشري من بين زعماء مدرسة شيكاغو التقليدية ، أو من بين المحدثين في هذا الاتجاه أمثال : "Duncan & Schnore & Gibbs" و "Martin" وسواء كانوا هؤلاء أو أولئك ، فإنه يمكن القول ، أنهم جميعاً قد تأثروا بالاقتصاديين الذين كتبوا وتخصصوا في هذا المجال ، وبخاصة : فرن تيرنر ، ولوش .

وقد خرج كل من « دنكان » و « شنور » بمفهوم جديد في هذا المجال أطلقا عليه « المركب الإيكولوجي » "Ecological Complex"<sup>(١)</sup> ويتشكل هذا المركب من أربعة مكونات رئيسية هي : البيئة ، والسكان ، والتنظيم الاجتماعي ، والمستوى التكنولوجي . ويمكن تصور هذه المكونات أو المتغيرات وهي في علاقات تبادلية ، بحيث يؤدي التغير في إحداها إلى التعديل في الأخريات .

وبالرغم من أن ذلك المركب الحضري بمكوناته الأربعة يمكن استخدامه في مجالات أخرى غير المجال الحضري ، وبالرغم من أن هذه المكونات ذاتها تحتاج إلى تحديد ،

(١) Sjoberg, G.: "Theory and Research in Urban Sociology", In Hauser P.M. and

Schnore L.E., The Study of Urbanization, Third Printing, John Wiley and Sons, Inc., N.Y., 1967, P. 165.

إلا أن ذلك يعتبر إطاراً مقبولا لتفسير ظاهرة النمو الحضري من خلاله . من وجهة نظر الإيكولوجيا البشرية .

ويحاول موريس<sup>(١)</sup> R.N. Morris في كتابه علم الاجتماع الحضري ، حصر عدد من العمليات الإيكولوجية التي تتم داخل المدينة أو المركز الحضري ويمددها في ثلاث :

#### ١ - التركيز ، وعدم التركيز :

وتظهر هذه العملية ( بصورتها ) نتيجة للتفاوتات في توزيع السكان على حيز الدولة . وهذه التفاوتات ناجمة عن عامين أساسيين هما :

— الاختلاف في معدلات الزيادة الطبيعية (مواليد ، ووفيات ) بين المناطق بعضها وبعض .

— علم الاتساق في أحجام الهجرة ومعدلاتها بين مناطق الدولة الواحدة وأقاليمها الحضرية .

#### ٢ - المركزية ، واللامركزية :

ويشير هذان التعبيران إلى زيادة (أو نقص) سيطرة المدينة أو مكانها المركزي ، على مجال إقليم المدينة الكبرى Metropolitan Area وبخاصة فيما يتعلق بالخدمات المتاحة للإقليم .

فبينما يشير « التركيز » إلى عنصر السكان ، ترتبط « المركزية » بمواقع الصناعة ، والتجارة وبالتحديد في المراحل التي تنمو فيها المدينة وتتسع ، لتتقل المصانع ، والمتاجر ، والهيئات الحكومية خارج مركز المدينة .

#### ٣ - التوسع (الانتحام) Invasion والتراجع (الانسحاب) Retreat

وتحدث هاتان العمليتان عندما يكون هناك انفصال بين القاطنين في المركز الحضري ، وأماكن صناعتهم أو تجارتهم أو بين القاطنين أنفسهم وبعض .

(١) — Morris, R.N.; "Urban Sociology", Frederick A. Praeger Publishers, N.Y., 1968



ويشير التوسع (الاقتحام) - كعملية إيكولوجية - إلى وصول عدة جماعات ، ذات انبعاثات طبقية متباينة ، إلى منطقة ما للمرة الأولى بهدف العمل والربح . وذلك بافتراض توافر مصادر ثروة كافية في هذه المنطقة .

أما التراجع (أو الانسحاب) فيعني به الحركة التدريجية التي يترك بمقتضاها القاطنون أماكنهم لكي ينتقلوا خارج منطقة سكنهم ، أو منطقة عملهم ، أو الاثنين معاً سواء تم ذلك في نفس الإقليم أو في خارجه . وليس من الضروري أن يعقب الاقتحام انسحاباً في ذات الوقت .

#### ٥/١ نظرية وسائل الاتصال : Communication

يحلل كثير من السيسولوجيين ، المدينة والظواهر المتصلة بها في ضوء فكرة التفاعل البشري ، والعلاقات بين الأفراد . فثلاً نجد « ماير »<sup>(١)</sup> R.L. Meier . وقد تصور المدينة من خلال هذا التفاعل فالتنقل ، والاتصالات - في نظره - ما هي إلا وسائل لإحداث ذلك التفاعل البشري .

إن السبب الرئيسي لنمو المركز الحضري واتساعه (أو ابتداده) يتمثل في سهولة الاتصالات الدائرة بين الأفراد ، وفي يسر الانتقال - النسبي - من مكان لآخر . ولكن النمو الحضري لم يحدث هكذا بشكل مطرد ، بل إن اتجاهات للتقدم الفنى لوسائل الاتصال ، وهيكل التنقل وما ترتب على ذلك من احتقان في نظام المواصلات بالمدينة . كل ذلك ساهم في خلق وسائل اتصال أخرى بديلة تسهل التعامل الذي يتم بين الأفراد داخل المركز الحضري ذاته أو بينه وبين المراكز الحضرية الأخرى . الأمر الذي يمكن معه في النهاية القول بأن النمو الحضري يفسر ذاته في ضوء نسبة (أو معدل) وسائل الاتصال المتاحة في المركز الحضري .

ويؤكد « ماير » أن « نظام الاتصالات » يمكن اعتباره أساساً مقبولاً لبناء نظرية في النمو الحضري ، وقد وضع افتراضه الأساسي هكذا : « أن هيكل وسائل الاتصال هو أفضل الأسس لتقييم ثقافة المدينة . وتنعكس هذه الثقافة على كل نشاط المدينة فهي

تظهر في مكان العمل ، وفي سوق المدينة ، وفي المؤسسات التعليمية ، وفي أماكن الرويح .. الخ » .

وحري بنا هنا أن نؤكد أن وسائل الاتصال هذه ينبغي أن تكون عامة ، وليست خاصة أو شخصية . وذلك حتى يكون لها تأثير أشمل في تحديد الأنماط الثقافية للمركز الحضري ، وفي تشكيل امتداداته ، وإحتمالات نموه .

وقد حاول البعض التركيز على دور وسائل الاتصال الجمعي<sup>(١)</sup> Mass Communication وتحديد وظيفتها في عملية النمو الحضري . فهذه الوسائل قد أصبحت جزءاً مكملاً للحياة الحضرية ، وبدونها لا يمكن تصور النشاط الحضري وهي تقوم بوظائفها المحددة لها . وينظر إليها معظم السociولوجيين باعتبارها انعكاساً لمجموعة من الخصائص التي تبدو عليها تعقيدات الأقاليم الحضرية .

وحتى يمكن لوسائل الاتصال الجمعي ممارسة وظيفتها في تشكيل معالم النمو الحضري للمنطقة التي تتوافر فيها ، هناك مجموعة من الاشتراطات أو المتطلبات التي ينبغي أن تتميز بها هذه الوسائل في النمط الحضري . . وأهمها ما يلي<sup>(٢)</sup> .

#### ١ - المجال أو مدى التغطية Coverage :

فهو بالتأكيد يتسع عما كان عليه بدون استخدام هذه الوسائل .

#### ٢ - التماثل ، أو التشاكل :

فمن الملاحظ أن هناك تنوعاً في هذه الوسائل ، فمنها السمعية ، ومنها البصرية .

#### ٣ - السرعة :

ويرتبط هذا العنصر بالتغير المستمر والسريع في الأحداث ومدى كفاءة ملاحظتها .

#### ٤ - الانتظام :

فبعضها مرتبط بساعة معينة ، والآخر يومي ، والثالث أسبوعي . . . وهكذا .

(١) — Boushoff, Alvin; "The Sociology of Urban Regions", Second Edition, Appleton - Century - Crofts, N.Y, 1970, p. 292.

(٢) — Ibid, pp. 292 - 294.

## ٥ - الإتاحة خلال وقت الفراغ :

ويظهر ذلك من مدى كفاءة توفير هذه الوسائل خلال فترات الأجازات والراحات .

## ٦ - التأثير :

ينبغي أن يكون هناك تأثير ملموس أو محسوس حتى لا يقابل بمقاومة من الفرد .

## ٧ - تنوع التأثيرات :

ويرجع ذلك إلى تنوع الوسائل ذاتها مع ضرورة رسم خطة للتأثير بكل .

إن كفاءة شبكة وسائل الاتصال بين المدن ، والمراكز الحضرية الأخرى لا تتوقف فقط على النمط القيزيقي للمنطقة ، بل ترجع أيضاً إلى مدى تقبل الأفراد والهيئات للمعلومات التي يتلقونها أو بمعنى آخر يمكن القول بأن كفاءة هذه الشبكة تعتمد على ما يمكن تسميته « بنقط التقاء وسائل الاتصال »<sup>(١)</sup> Communications Nodes .

وقد ميز « فيبر M.M. Webber » بين مفهومين في هذا المجال هما : الأماكن الحضرية Urban Places ويقصرها على المناطق الحضرية ذات التأثير المحلي المحدود ، والعالم الحضرية غير محدودة المكان Non-Place Urban Realms ويقصد بها وجود مناطق ليس لها مجال تأثير محدود ، بل يمكن أن تصل تأثيراتها إلى المستويات : الإقليمية ، والقومية ، والعالمية .

ويساعدنا هذا التمييز على تغذية الهيكل الأساسي لنظرية وسائل الاتصال في مجال النمو الحضري . إذ أن المدن التي تتسم بدرجة عظمى من الاتصالات « بالعالم الحضرية » الأخرى ، والتي تستحوذ على نسبة كبرى من الأنشطة المتصلة بوسائل الاتصال ، تتجه إلى النمو بنسبة أسرع من تلك المدن التي تمتلك وسائل الاتصال ذات التأثير المحدود الذي لا يتجاوز مجال المدينة ذاتها .

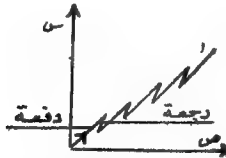
ومن خلال ذلك حاول « فيبر » أن يصنف المجتمعات الحضرية إلى نمطين : يتسم أولهما « بتفاعل محدود » ناجم عن تأثير وسائل الاتصال داخل المدينة الكبرى فقط ،

ويمتد الثاني من خلال « منظور أشمل » ليضم كل مناطق الدولة بل ويتعداها إلى خارجها ، ويتج ذلك عن التقدم في أنماط الاتصال ، ووسائل المواصلات <sup>(١)</sup> .

#### ٦/١ فكرة الحجم الأمثل للمركز الحضري : The Optimum Size of Urban Center

ويعتبر كثير من المهتمين بالدراسات الحضرية أن مسألة « حجم المركز الحضري » هي المحور الذي تدور في فلكه معظم قضايا هذا المجال . فهناك علاقة تبادلية بين حجم المركز ، والنمو الحضري فيه : ذلك بالرغم من تأخذه تفسيرات هذه العلاقة من أشكال واتجاهات مختلفة .

واعتماداً على الاتجاه الذي يذهب إلى أن التغيرات التكنولوجية في الصناعة ، هي المصاحبة دائماً لنمو المناطق الحضرية الكبرى ، وهي تعتبر في الوقت ذاته معروفاً لنمو المناطق الأخرى الصغرى ... يمكن تبني الافتراض الذي يطلق عليه : « تأثير الدومينو الإيجابية » <sup>(٢)</sup> Ratchet Effect وقد نبعت أصول هذا الافتراض من خلال نظرية الدفعة الكبرى Big Push في التنمية والتي تتأخص في أنه عن طريق القيام بمجهيزات ودفعات أكبر ، يمكن أن تصل الدولة المتخلفة إلى تحقيق ارتفاع في الدخل الفردي يزيد عن معدل النمو في عدد السكان .



شكل رقم (٢) يوضح تأثير الدفعة الإيجابية

ولكن ما يحدث واقعياً هو أن المحصلة النهائية لمعدل نمو السكان قد تفرق هذه الدفعات وتتجاوز معدل الدخل الفردي . وحيث يمكن القول بأنه قد حدثت دفعة إيجابية

— Ibid., p. 315.

— Ibid., pp. 176 - 177.

(١)

(٢)

أى دورة في النمو عليها رجعة ، ثم دورة - أخرى عليها رجعة ثانية . . . وهكذا <sup>(١)</sup> ( موضحة صورة هذا التأثير بالشكل ) .

وبافتراض صدق هذا التصور النظري ، وإمكانية استخدامه في تحديد الحجم الأمثل للمركز الحضري ، يمكن القول بأن المدن التى تصل إلى حد أدنى من النمو نادراً ما تضمحل بل تثبت ، في حين أن المدن التى تتجاوز هذا الحد - بالرغم من الرجعات التى تتعرض لها - يمكن أن تواصل نموها دون قيود . فعند النمو الحضري يعتبر - بصفة عامة - دالة لاختيار مواقع المراكز ، وتحديد حجمها المثلى .

وإذا كان من الصعب إحصائياً ورقمياً تحديد الحجم الأمثل للمركز الحضري ، فإنه من الممكن إدراكه ولو تصورياً . فيرى معظم المحللين الحضريين أن نمو المدينة يجب معه نمواً أكثر أى أنها عملية تراكمية ، ولكن - بعد أن تصل المدينة إلى حجم معين - تبدأ تكاليف التشغيل في التراكم أيضاً . وعلى ذلك فإن الحجم الأمثل للمركز الحضري يمكن إدراكه - نظرياً - عندما تتساوى المنفعة الحدية Marginal Gain مع التكلفة الحدية Marginal Cost للمركز . أو بمعنى آخر عندما تتساوى الوفورات الحدية Marginal Economies ( الوفورات الخارجية External Economies ) مع الصياغات الحدية Marginal Diseconomies <sup>(٢)</sup> [ صياغات الاكتظاظ أو الازدحام Congestion Diseconomies ] .

وإذا كان الترتيب التسلسلي للمراكز العمرانية ( قرى - أماكن استيطان - بلدان - مدن . . . إلخ ) يرتبط بفكرة الحجم الأمثل لكل ، فإن كل ذلك يتوقف على طبيعة الاقتصاد المنطقة ، وحجم الإنتاجية فيها ، فالزراوع تختلف في نمطها عن المناجم والصناعات ، وكل ذلك يعتمد في طبيعته الاقتصادية عن مصائد الأسماك ، وروابي الماشية ، بينما هناك نمط خاص لمناطق الغابات والأخشاب . ولا تمارس كل هذه الأنشطة الاقتصادية

( ١ ) يمكن مراجعة هذه الفكرة في : محمد حسن فبح النور ، « التعرف على سكان الإقليم » ، محاضرات غير منشورة أقيمت على دأريى دبلوم معهد التخطيط القومى ( تخصص تخطيط إقليمي ) معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، مايو ١٩٧٣ .

( ٢ ) سوف نطرح مسألة ، « الصياغات الاقتصادية » أهمها أكبر في موضع آخر من هذه الدراسة .

( ٣ ) — Mettwally, Abo-Bakr; „Regional Aspects of the U.A.R.'s Economic Development“, Thesis for Obtaining the Doctor's degree, The Netherlands School of economics in Rotterdam, Netherlands, 1970, p. 160.

بالطبع داخل مدينة (أو مركز حضري) محدود ، بل تشترك معها امتداداتها فهناك علاقة وطيدة بين حجم المدينة المركزية ، وحجم دائرة منطقة الضواحي Suburban Ring فمعظم مناطق المدن الكبرى - ذات النمط المعيارى إحصائياً - لديها بالضرورة دائرة لمنطقة الضواحي ، هذا فضلاً عن معدلات النمو المتشابهة بين الاثنين ( ما تفقده إحداها من أنشطة وسكان ، تكتسبه أو تحتصه الأخرى ) (١) .

وترتبط فكرة الحجم الأمثل للمركز الحضري بما ذهب إليه « بيرجل » (٢) E. Bergel من أنه ليست هناك دائماً علاقة ذات اتجاه ثابت ومؤكدة بين مساحة المركز الحضري ، وسكانه . ومن ثم فإن الافتراض المبسط الذى يذهب إلى أنه كلما ازدادت المساحة حدث نمو فى السكان ، وكلما تقلصت أو انكمشت مساحة المنطقة فإن السكان يتناقصون افتراض ليس صحيحاً دائماً .

إن المساحة الفعلية ، وكثافة السكان فيها يعتمدان على عديد من العوامل التى تتفاوت كثيراً من دولة لأخرى . بل بين لقاليم الدولة الواحدة . فبعض المواقع تسدح بالنمو غير المحدود (مثل شيكاغو) بينما لا يسمح البعض الآخر بأى امتداد (مثل مانهاتن Manhattan) .

إن المعايير الاقتصادية ، والاجتماعية ، والثقافية ينبغى أن تؤخذ فى الاعتبار عند تناول مفهوم « الحجم الأمثل » بهدف محاولة تحديده نظرياً ، ثم بحث إمكانية تطبيقه عملياً . وتحدد الصعوبة الرئيسية المتعلقة بهذا الموضوع فى مسألة الأوزان المعطاة لقيمة كل معيار . أو بمعنى آخر كيف يمكن إحداث عملية التوازن بين المعايير الاقتصادية القابلة للقياس ، وبين الأخرى الاجتماعية غير القابلة للقياس ؟ وأرضح مثال لهذا النوع من المعايير ما أسماه « إيسارد » « بالطاقة الكامنة لحجم مشاركة المجتمع المحلي » Community Participation Potential وأثر ذلك فى تجانس أفراد المجتمع مع الحجم المختلفة لمراكزهم الحضرية .

وطبيعى أن يتفاوت الحجم الأمثل للمركز الحضري من مجتمع لآخر تبعاً لاختلاف

(١) Christensen David K.; „Urban Development“, Holt Rinehart and Winston

Inc., N.Y., 1964, pp. 17 - 18.

(٢) Bergel, Egou, E.; „Urban Sociology“, McGraw-Hill Book Company, Inc.,

N.Y., 1955, pp. 117 - 118.

البيئة التنظيمية في كل ، وكذا معدل التنمية الاقتصادية ومستوى المعيشة .

وبصفة عامة يمكن القول بأن « الحجم الأمثل » في حد ذاته ذو خاصية ديناميكية ، فمن الصعب - عملياً - توافر معيار مرجعي محدد يمكن أن نتعرف في ضوءه على الحجم المثلى للمراكز الحضرية . والسبب الأساسي في ذلك هو تغير العوامل المشككة للحجم الأمثل فهناك تحسينات في وسائل النقل ، والاتصالات ، وهناك تغيرات في نمط الإنتاج ووسائله ، وهناك تعديلات في الاتساع المكاني وامتداداته <sup>(١)</sup> .

ويحاول « كوين » James Quinn <sup>(٢)</sup> وضع أسس ونهايات عامة يمكن الاستناد إليها في تحديد موقع المركز الحضري ، وجميعه الأمثل وذلك في ضوء افتراض أساسي يذهب إلى تقليل التكلفة إلى أقصى حد ممكن . وهذه الأسس (وهي تعد في الوقت ذاته اشتراطات ينبغي أن تراعى ) تتلخص في الآتي :

١ - الاختلافات في إتاحة عناصر الإنتاج . كالأرض ، والمواد الخام ، والقرى ، والعمل ، ورؤوس الأموال ، والتنظيم .

٢ - التباينات في الطاب ، وفي ثمن تعريف المنتجات والخدمات في مختلف أسواق المركز الحضري .

٣ - تكلفة نقل الأفراد ، والمواد من المصنع ، والمخزن ، والإدارة . . وما إليها .

٤ - التباينات في تكلفة التخلص من النفايات الاقتصادية ( المنتجات المضاعة ) . وينبغي أن تتوازن مظاهر التكلفة الكلية فيما بينها - وضمنها انضياحات - وذلك لكي يتحدد أى المواقع يمكن اختياره بالنظر إلى أقل تكلفة ممكنة .

وبصفة عامة يمكن للمخططين على المستويين المركزي ، والإقليمي أن يتبدوا - وهم في سبيل تحديد حجم الأمثل المركزي الحضري - بمجموعة من المعايير والمتغيرات التابعة من المراكز القائمة ويستخدمونها في تحقيق أفضل نمط للتوزيع المكاني للسكان ، والأنشطة <sup>(٣)</sup> .

— Richardson, H.W.; Op. Cit., p. 178.

(١)

— Quinn, James; „Urban Sociology“, American Book Company, N.Y., 1955,

(٢)

p. 35.

— Mettwally, Abo-Bakr; Op. Cit. p. 163.

(٣)

## ٢- تحليل نقدي للاتجاهات النظرية السابقة

بعد العرض الموجز والعام ، للاتجاهات النظرية السابقة التي تناولت قضية النمو الحضري ، نحاول في هذه الفقرة أن نرى تلك الاتجاهات تحليلاً نقدياً ، محددين في ذلك بنقاط رئيسية خمس هي :

( ١ ) العناصر التحليلية للاتجاهات النظرية السابقة ونعرف عليها من خلال الآتي :

١- استخلاص الركيزة ( أو الركائز ) الأساسية التي يعتمد عليها ( يتبنّاها أو يضيفها ) العلم صاحب النظرية أو الاتجاه .

٢- تحديد أبرز العوامل المؤثرة في النمو الحضري . . .

٣- استنباط أهم مؤشرات النمو الحضري . . .

٤- تحليل التأثيرات الرئيسية للنمو الحضري . . .

٥- تدارس المشكلات الحيوية للنمو الحضري . . .

وذلك حسب ما جاء في مضمون كل نظرية أو اتجاه .

( ب ) الإشارة إلى بعض الملاحظات التي انبثقت من خلال عرض كل نظرية أو اتجاه ، ويريد الباحث التركيز عليها ، وإثارتها .

( ج ) تحديد عناصر الاتفاق ( أو الائتقاء ) ، ومجالات الاختلاف ( التمازج )

بين الاتجاهات النظرية السابقة ، وذلك في ضوء ما يكون قد أسفر عنه تحليل هذه الاتجاهات - النقطة ( ١ ) - .

( د ) دراسة مسألة الاتفاق - أو عدم الاتفاق - على نظرية موحدة في كل اتجاه

نظري من ناحية ، وتدارس إمكانية توافر نظرية متكاملة في مسألة النمو الحضري من ناحية أخرى .

( هـ ) تصور علاقة ظواهر الاستقطاب ، بقضية النمو الحضري : وكيف يمكن

تدارس الأول من خلال ( أو في محيط ) الثاني ( وهو موضوع هذا الباب بأكمله ) وذلك حتى يكون هذا التصور مدخلاً طبيعياً للفصل الثاني .



وسوف يكون تحليلنا التقدي للاتجاهات النظرية السابقة ، وفق هذه النقاط الخمس :  
 بحيث نتناول كل واحدة مع مجموعة الاتجاهات ثم ننتقل إلى النقطة الثانية مع نفس المجموعة  
 من الاتجاهات النظرية . . وهكذا . . وبخاصة في التقعنين الأولين من هذا الإطار .  
 وفيما يلي نحاول تفصيل النقاط الرئيسية الخمس في ذلك إطار :

## ١/٢ العناصر التحليلية للاتجاهات النظرية السابقة :

### ١ - الركيزة ( أو الركائز ) الأساسية في كل نظرية أو اتجاه :

- اعتمدت نظرية المكان المركزي على فكرة الحضري « واتخذتها محورا تحليليا ؛  
 كما اهتمت بدراسة الترتيب التسلسل للمراكز الحضرية ، هذا فضلا عن افتراض النظرية  
 الأساسى حول وجود « إقليم متمم » ذى شكل سداسى يخلل في علاقات مع إقليم متمم  
 آخر ، وثالث . . . وهكذا . . .

- بينما كانت هناك أكثر من ركيزة في نظرية الموقع ، فعين ارتكز بعضها على  
 إمكانية افتراض دولة معزولة ( فون تيوزن ) أو على الأقل نسق سسيو اقتصادى مغلق  
 ( ألفريد فير ) ، اعتمد البعض الآخر من النظريات على فكرة التوازن العام داخل حيز  
 الموقع . كما اهتمت بعض النظريات بدراسة منطقة السرق ، وتولت الأخرى تحليل عنصر  
 النقل والاعتماد عليه في اختيار الموقع ، سواء تم هذا الاختيار بالاعتماد على معيار التكلفة  
 الدنيا ، أو فرصة تعظيم الربح ، أو مسألة التوافق أو الرباط .

- أما نظرية أقطاب النمو ( التنمية ) فقد ارتكزت على دعامتين رئيسيتين تتلخص  
 الأولى في أن هذه الأقطاب تظهر في شكل نقط أو مواقع للنمو بينما تربط الثانية بوجود  
 الصناعات القائمة ( الرائدة ) في منطقة تأثير القطب .

- ويعتمد اتجاه الإيكولوجيا البشرية على فكرة دراسة حركة السكان ، وعلاقاتهم  
 بينهم وذلك من النواحي الفيزيكية ، والاجتماعية ، والاقتصادية ، داخل المركز الحضري  
 وخارجه .

- وترتكز نظرية وسائل الاتصال في مجال النمو الحضري على فكرة مؤداها أن نظام  
 الاتصالات ( المواصلات والنقل ) داخل المركز الحضري وخارجه يمكن أن يفسر من  
 خلاله عملية النمو الحضري ، حيث أنها وسائل لإحداث التفاعل البشرى .

١- بينما تعتمد فكرة الحجم الأمثل للمركز الحضري على افتراضين أساسيين يلعب الأول إلى أنه يمكن اتخاذ دراسة النفعة الاجتماعية معياراً (ضمن معايير أخرى) في تحديد الحجم الأمثل للمركز الحضري . ويرتبط الافتراض الثاني بأن إمكانية اختيار موقع للمركز الحضري يكون ذا حجم أمثل ، يمكن أن تم في ضوء معيار تقليل التكلفة إلى أقصى حد ممكن .

## ٢- العوامل الرئيسية للنمو الحضري :

— أبرزت نظرية المكان المركزي عدة عوامل يمكن لها أن تسهم في عملية النمو الحضري لعل أهمها : وجود السلع المركزية داخل نطاق هذا المكان ، ونشاط سكانه ، وتوافر طرق المواصلات ووسائل النقل .

— في حين أن تناولت نظريات الموقع هذه العوامل في ضوء توفير مجموعة من السلع (أو التجديدات بصفة عامة) في موقع يحتاج إلى تزويده بمنطقة سوق ، وكذا من خلال رغبة المنتجين في تعظيم أرباحهم ، فضلاً عن وجود قابلية للنقل لدى الموقع .

— أما نظرية أقطاب النمو (أو التنمية) فيعتمد النمو الحضري في ضوءها على عوامل مثل : وجود ميزة نسبية في المكان (سواء كانت ميزة جغرافية، أو اقتصادية ، أو اجتماعية ، أو كل ذلك مجتمعا) ، ثم استغلال هذه الميزة ، وكذلك قيام علاقات تبادلية بين منطقة القطب ، والجزء المحيط بها .

— وفي اتجاه الإيكولوجيا البشرية تبلورت هذه العوامل وصيغت في المركب الإيكولوجي بعناصره الأربعة وهي البيئة ، والسكان ، والتنظيم الاجتماعي ، والمستوى التكنولوجي .

— وفيما يتعلق بنظرية وسائل الاتصال كانت عوامل النمو الحضري التي أشارت إليها محددة في : التقدم التقني الذي لاحق وسائل الاتصال ، وبشكل النقل وتكلفته ، ووسائل الاتصال البديلة.

— وبالنسبة لفكرة الحجم الأمثل للمركز الحضري تشكلت هذه العوامل في طبيعة ونوعية اقتصاد المنطقة ، وفي إمكانيات المنطقة المحيطة وطاقاتها (الكامنة ، والمستغلة) .

### ٣- أهم مؤشرات النمو الحضري :

— تدارست نظرية المكان المركزى مؤشرات عملية النمو الحضري في : وجود مناطق السوق في شكل سداسى الأضلاع ، وفي حدوث اتساع متوقع لهذا المكان المركزى ، وفي نشأة مراكز الطاب على السلم .

— أما في نظريات الموقع فكانت هذه المؤشرات محددة في : وجود علاقات تبادلية بين المناطق أو الأنماط الحيزية المفترضة للمولة ( فيبر ) ، وكذلك في افتراض البائل في توزيع المواد الخام ، والسكان ، ووسائل النقل . إلخ .

— وفي نظرية أقطاب النمو ( أو التنمية ) تبلورت تلك المؤشرات في ظهور نمطين لأقطاب النمو ، أحدهما فعال ( أو نشط ) ، والآخر كامن ( أو مستتر ) ، فضلاً عن قيام علاقات ، وتشابكات ، وتدفقات بين الأقاليم الحضرية .

— وبرزت هذه المؤشرات في اتجاه الإيكولوجيا البشرية في عدة مجالات أهمها : الاختلاف في معدلات الزيادة الطبيعية للسكان ، وعدم الاتساق في أحجام الهجرة ، وعلى الاستغلال الأمثل لطاقت البيئة .

— أما في نظرية وسائل الاتصال فكانت مؤشرات النمو الحضري ممثلة في ازدحام Congestion نظام الاتصالات القائم بالمركز الحضري ، وفي عمومية هذه الوسائل حتى يكون مجال تأثيرها أشمل ، وكذا في اتساع المركز الحضري الناتج عن وجودها .

— وفي فكرة الحجم الأمثل للمركز الحضري انبثقت من خلالها مؤشرات للنمو الحضري ، فيتصل المؤشر الأول بتساوى المنفعة الحدية مع التكلفة الحدية للمركز الحضري ، ويتعلق الثاني بوجود علاقة بين مساحة المركز الحضري ، وعدد السكان .

### ٤- التأثيرات الرئيسية للنمو الحضري :

— تناولت نظرية المكان المركزى التأثيرات الناجمة عن النمو الحضري فحدتها في مجالين رئيسيين هما : تحديد حركة المستهلك داخل المكان المركزى ، وقيام علاقات حسية اقتصادية بين المكان المركزى والإقليم الأكبر .

— أما في نظريات الموقع فكانت هذه التأثيرات مركزة في اختفاء الأرباح غير العادية في حيز الموقع وكذلك في قيام علاقات تبادلية بين مناطق الموقع بعضها وبعض من ناحية ، وبين الموقع ككل والمنطقة المحيطة من ناحية أخرى .

— وفي نظرية أقطاب النمو (أو التنمية) تمثلت هذه التأثيرات في تحديد العلاقات بين الأنشطة السيواقتصادية القائمة في قطب النمو ، وكذا في التغيرات التي تطرأ على حجم السكان ، وكثافتهم ، وحركتهم داخل منطقة القطب من ناحية ، وبين هذه المنطقة وما جاورها من مناطق من ناحية أخرى .

— وتدارس اتجاه الإيكولوجيا البشرية هذه التأثيرات التي تنجم عن النمو الحضري فوجدناها تتمثل في صورة تركيز أو علم تركيز من ناحية ، أو في شكل مركزية أو لامركزية من ناحية ثانية ، أو في إطار التوسع أو الانسحاب من ناحية ثالثة ، وذلك في البيئة الحضرية القائمة .

— وفي نظرية وسائل الاتصال كانت هذه التأثيرات إما ذات مجال محلي محدود في المناطق الحضرية داخل الدولة ذاتها ، أو تأثير يتصل بالعالم الحضري الأخرى غير محدودة المكان (إقليمي — قومي — دولي) .

— أما فكرة الحجم الأمثل للمركز الحضري فكانت التأثيرات التي حددتها للنمو الحضري متمثلة في عملية تشكيل دائرة لمنطقة الضواحي حول المركز ، وكذا في استغلال الطاقة الكامنة لحجم مشاركة المجتمع المحلي في عملية التجانس اللازمة بين أفراد هذا المجتمع ، وبيتهم الفيزيكية .

## ٥ — المشكلات الحيوية لنمو الحضري :

— اهتمت نظرية المكان المركزي بتحليل المشكلات الناجمة عن النمو الحضري (وفق ركائز هذه النظرية ودعائمها) فكانت محددة في ظاهرة انحراف الأحداث ، وزيادة نسبة الجرائم ، ووضوح التمييز الطبقي ، فضلا عن تكلم الساكنين .

— أما في نظريات الموقع فكانت المشكلات المنبثقة تتعلق بمساحة الموقع وكيفية تحديدها ، وترتبط بمسألة النقل والمواصلات وكيف يمكن توفيرها بين أجزاء الحيز المتاح .

— وفي نظرية **أقطاب النمو (أو التنمية)** ارتبطت هذه المشكلات بالنمو الحضري غير المتوازن القائم بين أجزاء الدولة ككل ، وكذا بالظواهر الناجمة عن وجود صناعات قاتلة (أو رائدة) .

— وبالنسبة لاتجاه **الإيكولوجيا البشرية** فإنه قد تمخضت عن تلك العلاقة بين السكان ، والبيئة في إطار تنظيم اجتماعي قائم ، وفي ظل مستوى تكنولوجي متاح مجموعة من المشكلات التي تتصل بالنمو الحضري لعل أهمها : ظهور مناطق متخلفة في أجزاء من النمط الحضري Slums ، فضلا عن معيشة الأفراد النازحين من المناطق الريفية من الدولة إلى « مواقع » ، أو نقاط « بالنمط الحضري في ظل ثقافة غربية عنهم وهامشية بالنسبة لم *Marginal Culture*

— وفي نظرية وسائل الاتصال كانت هذه المشكلات تتصل بمجال تغطية وسائل الاتصال لأجزاء النمط الحضري ، ويتنوعها ، وبدرجة سرعتها ، وبانتظامها ، وبدرجة تأثيرها ، وبجأله .

— أما فكرة **الحجم الأمثل للمركز الحضري** فكانت مشكلات النمو الحضري وفي أسسها متشعبة في معدلات النمو المتشابهة ، وغير الواضحة بين حجم المركز الحضري ، ودائرة منطقة الضواحي ، فضلا عن مشكلة حساب الصناعات السيوية إقتصادية للمركز .

## ٢/٢ بعض الملاحظات على الاتجاهات النظرية السابقة :

— بالرغم من القبول الملحوظ الذي لاقى نظرية **المكان المركزي** من جانب علماء ذلك المجال والمشتغلين به ، إلا أنها قد استهدفت للتقد في بعض جوانبها . ويمكننا أن نذكر بعض الملاحظات حول هذه النظرية فيما يلي <sup>(١)</sup> :

(١) أنقضت افتراضات هذه النظرية — إلى حد ما — في التنبؤ بأنماط الموقع الحضري ، الأمر الذي يؤثر في الاهتمام بتطورات وسائل النقل ، ودراسة امكانية إستخدامها في تيسير الاتصال ببقية أجزاء الوحدة الحضرية .

(ب) هناك صعوبات جمة في التطبيق العملي لافتراضات هذه النظرية . ونتائج ذلك عن الاختلاف الاساسى حول مصطلحاتها مثل : السلع المركزية ، والملاحظات المركزية ( كما اعترف بذلك كريستا لرنفسه ) .

(ج) لم توفق النظرية في التوصل إلى تحديد مقياس ثابت لمركزية المكان Place Centrality وربما نتج ذلك بسبب وجود معايير عدة لتحديد المكان المركزي حسب ظروف كل منطقة وإمكاناتها .

(د) بالرغم من أن نظرية المكان المركزي قد تنبأت بأن المدن الكبرى سوف تنحصر في إنتاج السلع بصفة أساسية مع وجود سوق كبيرة لتصرفها إلا أن الاستقراء التاريخي لكثير من المدن الكبرى لا يؤكد هذه الحقيقة دائماً .

— أما في نظريات الموقع فإن الافتراض الاساسى الذى انبثت عليه — على الأقل — نظريتا « تيوزن » ، « ووفير » والذى يذهب إلى تصور دولة معزولة ، أو نسق سسيو اقتصادى مغلق ، افتراض يحتاج كثيراً من الواقعية التى توجد عليها مواقع المدن ومراكز النمو ، فن غير العملي تصور دولة يتركز كل سكانها في مدينة واحدة ، وذات مناخ واحد ، وخصوبة واحدة ، وطبوغرافية واحدة . . إلخ . ويجزنا ذلك إلى ملاحظة عامة وأساسية على مجموعة نظريات الموقع ككل ، ويمكن صياغتها في الاستفسار التالى : هل كانت كل هذه النظريات ، أسلوباً يمكن أن نختار به مواقع المدن ومراكز النمو فقط ، أم أنها ينبغى أن تكون أيضاً معياراً يعتمد عليه في توطن الأنشطة في الموقع المختار ؟

— وفي نظرية أقطاب النمو (أو التنمية) يمكننا تلخيص بعض ملاحظاتنا عليها فيما يلى من نقاط :

( ١ ) لم تتعرض النظرية لدراسة الحيز المناسب لقطب التنمية ، وكيف يمكن لهذا الحيز أن يؤثر في نشاط القطب .

(ب) لم يرد في النظرية تحديد لنوعية العلاقة بين الأقاليم الحضرية التى تتأثر بوجود قطب للتنمية بينها .

(ج) إرتأت النظرية وجود علاقة وتأثير متبادل بين التوازن الاقتصادى الديناميكي ، والتوازن الاجتماعى الديناميكي في المجتمع . ولكنها لم تحدد دور قطب النمو في إبراز هذه

العلاقة ، وتحديد طبيعتها ، والاستفادة من نتائجها .

— أما في الإيكولوجيا البشرية — كاتجاه نظرى يدرس من خلاله النمو الحضري — فنورد ما يلي من ملاحظات :

( ١ ) أغفل الاتجاه تحديد مواقع الصناعة والتجارة في البيئة الحضرية ، وبخاصة في المراحل التي تتسع فيها المدينة وتنمو لتنتقل أنشطة الحدين القطاعين بالذات إلى خارجها .

( ب ) لم يدرس هذا الاتجاه مدى تكيف الفرد مع بيئته الحضرية الجديدة ، بافتراض أنها قد وفرت له نمطا معيشياً مختلفاً ، ونسقا اجتماعياً متيناً عما كان يتفاعل معه في بيئته السالفة .

( جـ ) يحتاج المركب الإيكولوجي بعناصره الأربعة إلى تحديد مبلى ، ثم إلى توضيح لعلاقة عناصره بعضها ببعض ، ثم في النهاية إلى ربط هذا المركب بعملية النمو الحضري ككل .

— وفي نظرية وسائل الاتصال يمكن إبراز الملاحظتين التاليتين هليها :

( ١ ) لم تفسر النظرية كيفية التوصل إلى ما أسمته « نقط التقاء وسائل الاتصال » والتي عليها تتحدد كفاءة هذه الوسائل في حد ذاتها من ناحية ، وتمازس (النقط) من خلالها تأثيراتها على النمط الحضري من ناحية أخرى .

( ب ) هل يمكن الاعتماد على ماوصفه « فيبر » في هذا المجال ( أماكن حضرية محدودة المكان ، وعوالم حضرية غير محدودة المكان ) ، وما حواره من تصنيف للمجتمعات الحضرية بناء على ذلك ، محوراً لتحديد نظام للاتصالات خاص بكل منها ؟

— وبالأزعم من حداثة فكرة الحجم الأمثل للمركز الحضري من حيث مثولها للدراسة والبحث ، إلا أنها تعرضت لكثير من الانتقادات والملاحظات التي يمكن إجمالها فيما يلي :

( ١ ) لم تزل العلاقة بين حجم المركز الحضري (أو مساحته) وعدد سكانه ( أو قاطنيه ) غير واضحة المعالم ، وبخاصة إذا ما اتخذت هذه العلاقة معياراً لتحديد الحجم الأمثل له .

(ب) لم تنته أى من الاتجاهات التى تناولت هذه الفكرة إلى تحديد معايير ثابتة تحكمها فى صحتها وتحديد الحجم الأمثل للمركز الحضري ، بشكل يمكن استخدامه فى كافة الدراسات ، وتطبيقه على مختلف المجتمعات ، وإنما لا يخرج الأمر عن وجود «حجوم مثلى» للمراكز الحضرية تبعاً لطبيعة كل مجتمع وظروفه .

وفى الجدول التالى نعطي صورة كلية لما عرضناه فى التقطعتين السابقتين من تحليل نقدي للاتجاهات النظرية السابقة :

### ٣/٢ عناصر الاتفاق ، ومجالات الاختلاف بين الاتجاهات النظرية السابقة :

بإلقاء نظرة عامة على الاتجاهات النظرية السابقة ، يتضح أن هناك اتفاقاً يكاد يكون كاملاً على الإطار العام الذى تدور فى فلكه هذه النظريات ، والاتجاهات الفكرية . ذلك أنها تسعى جميعاً إلى تفسير ظاهرة النمو الحضري ، وعوامل نشأتها ، واتجاهاتها وتأثيراتها . . إلخ . وإنما يبقى الاختلاف أو التمييز بينها فى المداخل التى تبدأ منها كل . وبصفة عامة يمكننا تحديد نقاط الالتقاء بين تلك الاتجاهات النظرية فيما يلى :

( أ ) تركز كلها على فكرة «الحيز» فهى محورها ، ومجالها ، وأرضيتها التى تحاول تفسير النمو الحضري من خلالها .

( ب ) هناك عنصران أساسيان يبدوان فى مضمون كل نظرية هما : حركة السكان (من حيث الحجم ، والكثافة ، والتوزيع ) ، وتوطن الأنشطة (سواء كانت إنتاجية أو خدمية) .

( جـ ) تشابه مؤشرات النمو الحضري فى الاتجاهات النظرية ككل من حيث تناولها لعنصرين أساسيين :

— يتمثل الأول فى حدوث امتداد مكاني متوقع سواء كان مكاناً مركزياً ، أو موقعاً ، أو قطباً للنمو . . إلخ .

— ويتضح العنصر الثانى من وجود علاقات تبادلية بين هذا المكان ، والمنطقة المحيطة به (أيا كانت طبيعتها) .



(د) ارتباط ركائز معظم تلك النظريات بخصائص المجتمع الحضري الصناعى ،  
وإمكانات التصنيع فيه .

أما مجالات الاختلاف بين تلك الاتجاهات فتبدو فيما يلى :

( أ ) تختلف عوامل النمو الحضري فى كل حسب الركيزة التى تكون قد اعتمدت  
عليها النظرية (وهى مختلفة فى كل) وينتج هذا الاختلاف من التباين فى مجموعة المتغيرات  
السيواسقتصادية التى يستند إليها كل اتجاه .

( ب ) تعتمد بعض النظريات أو الأفكار ( مثل الموقع ، والحجم الأمثل للمركز  
الحضرى ) على افتراضات خيالية ، بينما تستند الأخرى إلى أفكار يؤيدها الواقع .

( ح ) تباين مشكلات النمو الحضري فى كل نظرية أو اتجاه فى ضوء العوامل التى  
تكون النظرية قد حددتها لتفسير النمو الحضري ، بحيث لا يمكننا تحديد مشكلات عامة  
لنمو الحضري ( من خلال التناول السابق ) .

وجدير بنا أن نلفت النظر هنا إلى أن تلك النظريات والاتجاهات الفكرية لا تكفى  
لإعطاء فكرة متكاملة لتفسير ظاهرة النمو الحضري ، وإنما هى مجرد أمثلة تولدت ، حتى  
يكون ذلك مخططاً طبيعياً للدراسة لظواهر الاستقطاب الحضري فى محيطها .

## ٢/٤ مسألة الاتفاق على نظرية موحدة فى النمو الحضري :

لم تزل تعرض العلوم الاجتماعية بعامة لمشكاة وجود نظرية متكاملة تفسر من خلالها  
ظواهرها المختلفة . وإذا كان علم الاجتماع بحاجة إلى مثل هذه النظرية الموحدة ،  
فإن الدراسات الحضرية بالذات — نظراً لحدائث تناو لها من منظور سيولوجى — فى ميسر  
الحاجة إلى نظرية متكاملة أو — على الأقل — اتجاه فكرى موحّد يمكن أن تفسر من خلاله  
ظاهرة النمو الحضري .

ومن العرض السابق والموجز للاتجاهات النظرية فى مجال النمو الحضري ، يمكننا أن  
نستخلص الأمور التالية :

(١) أن كل نظرية أو اتجاه تستند إلى ركيزة معينة تكون محوراً وإساسها الذى تنبى

عليه ، وطبعاً أن تختلف هذه الركائز تبعاً لتباين الأفكار والاتجاهات التي يتبناها كل عالم صاحب النظرية أو الاتجاه .

(ب) ترتيباً على ذلك لم نجد - حتى الآن - نظرية تكاد تكون شاملة داخل كل اتجاه على حده . فمثلاً : هناك عديد من نظريات الموقع ، صحيح أنها تشترك كلها في الهدف النهائي لها ، ولكن لكل منها مدخل خاص بها . كما أن هناك كثيراً من نظريات الإيكولوجيا البشرية ، ووسائل الاتصال ودورها في النمط الحضري . . إلخ .

تبقى المسألة محددة في كيفية إمكانية التوصل إلى نظرية متكاملة تأخذ من كل تلك النظريات الجزئية - ومن غيرها - ما يفيدها في وضع تصور عام لنظرية المكان المركزي مثلاً ، ولنظرية الموقع ، لفكرة أقطاب النمو وهكذا . . .

(ج) يحتاج البحث الحضري - أول ما يحتاج - إلى وضع إطار عام يمكن من خلاله تفسير قضية النمو الحضري ككل . وينبع ذلك بالتأكيد من وجود اتفاق - ولو مبدئي - على الاتجاهات النظرية السابقة ومثيلاتها ، ويحتاج بالضرورة إلى اهتمام المشتغلين بهذا الفرع من الدراسة بتحديد جوانبه من : مفهومات ، وتعريفات ، وقواعد ، وأساليب ، ثم البحث عن مجالات التطبيق وإمكانياته .

## ٥/٢ علاقة ظواهر الاستقطاب ، بقضية النمو الحضري :

لم يكن تناولنا لمسألة النمو الحضري - من حيث دعائمها النظرية ، واتجاهاتها الفكرية - مهماً في حد ذاته ، بقدر ما كان أساسياً لتلايس الظواهر المنبثقة عن هذه المسألة .

فالنمو الحضري قضية يعاني منها كل مجتمع بشري مهما بلغت درجة تقدمه أو تخلفه ، وتنبع أهميتها من تلك الظواهر العديدة التي تنبثق عنها ، وإحداها ظواهر الاستقطاب<sup>(١)</sup> .

وحري بنا في هذا المقام أن نستوضح طبيعة العلاقة بين قضية النمو الحضري ، وظواهر الاستقطاب ، فهذه العلاقة هي جوهر الإطار النظري الذي نستوضحه في هذا الباب .

(١) سوف نستخدم مفهوم الاستقطاب هنا على أنه مجموعة من الظواهر ، وليس ظاهرة واحدة إذ أنه ، ينبثق في الواقع من ذلك . وسوف نول هذه القطعة اهتماماً خاصاً في الفصل التالي .

ولا يصح القول بأن « النمو الحضري » هو مسألة خاصة ينمط معين من المجتمعات دون الأخرى ، وإنما هو « خاصية عامة » تتميز بها سائر المجتمعات . ويبقى الاختلاف بين مجتمع وآخر في درجة ذلك النمو ، واتجاهه .

ومن حيث الاختلاف في الدرجة ، والاتجاه ( سلباً أو إيجاباً ) نشأت وتكونت مجموعة من الظواهر التي يتميز بها النمو الحضري ، تتمثل إحداها في الاستقطاب الحضري<sup>(١)</sup> . وسوف نعتد في توضيح أسس العلاقة بين النمو الحضري ، وظواهر الاستقطاب على مجموعة من العناصر الرئيسية التي تلخص فيما يلي :

- ( أ ) أن طبيعة كل متشابهة إلى حد كبير ، فالنمو الحضري ينبع من نفس الأسس والعوامل التي ينبثق عنها الاستقطاب ، والعلاقة بينهما في الطبيعة — علاقة الجزء بالكل .
- ( ب ) أن الانتشار ( أو الامتداد ) خاصية يتميز بها كل منهما ، ولكن بشكل مختلف . فبينما يعتمد النمو الحضري على الامتداد في المنطقة المحيطة ، يسمى الاستقطاب إلى جذب المنطقة المحيطة إليه .
- ( ج ) أنه يمكن قياس كل ، من ذات المتغيرات التي يمكن تحليلها سلفاً لقياس ، مع إضافة بعض المتغيرات الخاصة بظواهر الاستقطاب .
- ( د ) أن تأثيرات النمو الحضري عامة شاملة ، بحيث يندرج الاستقطاب ذاته ضمنها ، بينما تتحدد تأثيرات الاستقطاب في مجالات معينة .

( ١ ) نعالج في الفصل التالي مفهوم الاستقطاب الحضري وعوامل نشأته ، يهي من التفصيل .

## الفصل الثاني

الاستقطاب الحضري : مفهومه ، وعوامل نشأته

### ( صياغة الفرض الأول )

يتناقش هذا الفصل بعض الأسس النظرية للاستقطاب الحضري ، ويركز أساساً على عنصرين رئيسيين هما : المفهوم ، وعوامل النشأة ، وينتهي إلى صياغة الفرض الأول من فروض الدراسة .

وينقسم هذا الفصل إلى خمس نقاط رئيسية ، هي :

#### ١ - مفهوم الاستقطاب الحضري :

فنبحث أولاً في التأصيل العلمي التاريخي لفكرة الاستقطاب ، ثم نعرض لبعض التعريفات التي قيلت حول المفهوم ، ونحدد الدعائم الرئيسية المنبثقة عنه ، وننتهي إلى تعريف إجرائي له .

#### ٢ - أشكال الاستقطاب الحضري ، وصوره :

فنحدد هذه الأشكال ونبحث عن علاقاتها بالنمو الحضري ، ونحدد أنماط الاستقطاب وصلتها بظاهرة التحضّر ، ثم نحاول التوصل إلى صورة عامة للاستقطاب الحضري .

#### ٣ - مستويات الاستقطاب الحضري :

ونميز بين المستوى الدولي ( العالمي ) للاستقطاب ، والمستوى الإقليمي ، والمستوى المحلي .

#### ٤ - عوامل نشأة الاستقطاب الحضري :

ونصنفها إلى أربع مجموعات من العوامل : تتعلق الأولى بالموقع الفيزيقي والميزة التضيقية للمكان ، وتتصل الثانية بالأنشطة المادية ، وترتبط الثالثة بالعنصر البشري ، بينما نعرض في المجموعة الرابعة لعوامل خاصة بالميكمل الثقافي ، والبناء الاجتماعي الحضري .

#### ٥ - صياغة الفرض الأول :

وهو يتعلق بالعامل الأساسي للاستقطاب الحضري . وفي سبيل ذلك نحدد الأهمية النسبية لبعض عوامل الاستقطاب ، ثم نقوم بصياغة الفرض ونحدد مبررات ذلك وفي النهاية نحدد أسلوب اختبار .

### ١ - مفهوم الاستقطاب الحضري

ضروري - قبل أن نشرع في تحليل العناصر الأساسية لموضوع الدراسة - أن نبدأ بتناول المفهوم الرئيسي الذي تدور في فلكه جوانب الدراسة . ذلك هو الاستقطاب الحضري . ففكرة الاستقطاب ، ولاشك ، فكرة قديمة تناولتها معظم فروع المعرفة الإنسانية وعصها كثير من العلماء ، كل حسب تخصصه .

ونحاول هنا في هذه الفقرة من ذلك الفصل ، أن نتعرض لهذا المفهوم فنبحث أولاً في الأساس العلمي التاريخي لفكرة الاستقطاب في حد ذاتها ، ثم نتدارس بعض التعريفات التي قيلت في مفهوم الاستقطاب الحضري ، حتى نصل إلى الدعايم الرئيسية له ، محاولين الخروج في النهاية بتعريف إجرائي نلتزم به في الدراسة .

#### ١/١ التأصيل العلمي التاريخي لفكرة الاستقطاب :

يرجع التاريخ العلمي لأول محاولة جادة لفهم فكرة الاستقطاب إلى حوالي ثلاثة قرون من الزمان<sup>(١)</sup> . ففي عام ١٦٦٩ تمكن الفيلسوف اللانغراكي أ. بارثولينوس ،

(١) "The Encyclopedia Americana"; Volume XXII, Edition (36), Encyclopedia (١) Americana, Corporation, U.S.A, 1961 pp. 295f. - 296.

Erasmus Bartholinos من التوصل إلى جوهر فكرة « الاستقطاب » بصفة عامة ، وذلك حينما وضع قطعة كبيرة من بللور الكالسييت (كربونات الكالسيوم المتبصرة) فوق ورقة منسوخة ، فإذا بالكتابة على الورقة تبدو — من خلال قطعة البللور — وكأنها مزدوجة أو مضاعفة !! كان ما كتب على الورق قد استقطب من خلال البللور حتى تضاعف عدده ١ .

وذاع استخدام فكرة الاستقطاب ، أول ما استخدمت ، في علوم الطبيعة . وبخاصة في الضوء ، فمن خواص الظواهر الضوئية التجمع ، والانعكاس ، والانتشار والانكسار . إلخ وعلى ذلك كان هناك ميدان « الاستقطاب الضوئي » الذي يتدارس الضوء المستقطب والضوء العادي ، والاستقطاب بالامتصاص ، وبالانعكاس ، وبالاتساره Scattering وكذا الاستقطاب الخطي ، والدائري .

واعتمدت بعد ذلك معظم العلوم الطبيعية على فكرة الاستقطاب في تفسير ظواهرها وكانت علوم الكيمياء ، والبيولوجيا ، والكهربية ، والمغناطيسية ، ووسائل الاتصال . . إلخ من العلوم الرئيسية التي استخدمت هذه الفكرة في التوصل إلى تطبيقات عملية مفيدة . فالاستقطاب مثلا في علوم الضوء يعرف بأنه اتجاه الدبذبات الضوئية حول مجال انتشار الضوء . والاستقطاب في علوم الكهربية ، والمغناطيسية ، يعرف بأنه تجمع الشحنات السالبة في مكان معين ، والأخرى الموجبة في مكان آخر ، وذلك في وجود مجال مغناطيسي (١) .

وتعرض بعض الكتابات إلى ما يسمى بالأقاليم القطبية Polar Regions وبخاصة ما يطلق عليه أحيانا بأقاليم القطب الجنوبي (٢) Antarctic Regions التي تتكون من ذلك الجزء من الكرة الأرضية الذي يحيط بخط عرض ٦٠ جنوباً .

ويعتمد الاستقطاب وفق هذا المعنى « الجغرافي — الفلكي » ، على فكرة القطب Pole التي ينظر إليها بعض الباحثين — من تلك الزاوية — على أنها قطب سماوي يتحدد في التقاطعين اللتين يلتقي عندهما محور الأرض بالحيط السماوي . أو على أنها قطب أرضي يتحدد أيضاً في التقاطعين اللتين يلتقي عندهما محور دوران الأرض بالمساحة الأرضية (٣) .

(١) — "Grand La Rousse Encyclopédique", Tome huitième, Librairie La Rousse, Paris, 1963, p. 608.

(٢) — "Encyclopedia Britannica", Volume 13, London, 1962.

(٣) — "Grand La Rousse Encyclopédique", Ibid, p. 610.

## ٢/١ التعريفات التي قبلت حول مفهوم الاستقطاب الحضري :

بالرغم من البحوث المستفيضة التي قام بها العلماء في ميدان الدراسات الحضرية بعامة ، وفي علم الاجتماع بخاصة ، وبالرغم من تناولهم - من قريب أو من بعيد - لظواهر الاستقطاب الحضري ، وتدارس عواملها وتأثيراتها . . . فإننا لانكاد نجد تعريفاً محدداً وواضحاً لهذا المفهوم .

ولذلك فإننا سوف نحاول في هذه الفقرة أن نسترشد بآراء بعض العلماء ، وأفكارهم حول هذا المفهوم ، أملين أن نصل إلى تعريف إجرائي ، نستخدمه في دراستنا هذه .

ومن المهم أن نؤكد منذ البداية أن دراستنا لظواهر الاستقطاب الحضري لاتنشأ عن فراغ . وإنما إظهارها الأساسي يستند إلى عملية النمو الحضري ( كما أوضحنا في الفصل السابق ) ، فهي العامل الرئيسي في نشأة الاستقطاب ، والمؤثر الفعّال بالنسبة له ، والعلاج الحاسم تجاهه . ولذلك فإننا سوف نعتمد هنا على بعض النظريات التي سبق الإشارة إليها حول مسألة النمو الحضري ، ونستند إلى آراء بعض مفكريها .

يعتبر « هيرشمان » من الرواد الأوائل الذين تعرضوا مباشرة لمسألة « الاستقطاب الحضري » وذلك نتيجة طبيعية لتحليله نظرية أقطاب النمو ( أو التنمية )<sup>(١)</sup> . فقد انتهى إلى أن مثل هذه الأقطاب تمثل « نقطاً » للنمو يكون لها الأثر في إحداث تنمية غير متوازنة بين أجزاء الدولة ، ولذا فضروري أن نبحث عن تلك العوامل أو القوى التي تؤثر في ظهور هذه النقط .

وحدد « هيرشمان » هذه العوامل أو القوى في نوعين من التأثيرات هما<sup>(٢)</sup> :

— التأثيرات السائلة ( المنتشرة ) . Trickle-Down Effects

— تأثيرات الاستقطاب Polarization Effects

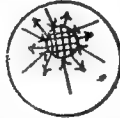
ويقصد بالأولى تلك السلسلة من التفاعلات التي ينتشر بمقتضاها السكان وروؤوس الأموال في منطقة معينة ، يكون مصدرها أو نبعها قطباً للنمو ويتحدد مجال تأثيرها بقدرته

( ١ ) يمكن الرجوع إلى تفصيلات هذه الفكرة في الفصل السابق ، وفي مصدر الفكرة ذاتها .

— Hirschman, A.; Ibid., pp. 627 - 630.

( ٢ )

عناصرها على الانتشار والتأثير المتبادل بين هذا القطب والمنطقة المحيطة كما يوضح الشكل المقابل رقم (٣) ]



أما تأثيرات الاستقطاب فيعبر عنها بتلك العمليات التي تنشأ في منطقة ما ، يكرن لها من خواص « الجذب » ، « والتأثير » ما يمكنها من زيادة معدلات الهجرة إليها ( حيث ينتقل إلى هذا المركز المستقطب معظم العناصر النشطة ، والمتعة ، والأصغر سناً من المناطق الأهل تقدماً حيث يطمعون في ظروف عمل ومعيشة أفضل ) وكذلك انتقال كثير من الأنشطة الرئيسية إلى هذه المنطقة ممثلة في رؤوس الأموال ، والمواد الخام ، والخبرة .. إلخ .

وتمارس مراكز الاستقطاب هذه عملها بحيث تؤثر على المنطقة المحيطة بها ، وتجعلها تتجه إليها دائماً ، تأخذ منها أضعاف ما تعطيها . [ وذلك كما يوضح الشكل رقم (٤) ]



ويبنى « هيرشمان » تصوره هذا ، اعتماداً على تلك الفكرة التقليدية التي ترى « الشمال » دائماً متقدماً ، « والجنوب » دائماً متخلف . وبالرغم من قابلية هذه الفكرة للمناقشة وتعرضها دائماً للقبول والرفض ، إلا أنه قد فسر النوعين السابقين من التأثيرات في ضوءها <sup>(١)</sup> . فالجزء الشمالي دائماً ( من الدولة أو الأقليم أيضاً ) لديه القدرة والإمكانات على أن « يستقطب » الأجزاء الجنوبية ( من الدولة أو الأقليم أيضاً ) . أما التأثيرات السيالة فتنتشر دائماً أما بين

(١) تتعرض هذه الفكرة لكثير من الجدل في الكتابات الحديثة من موضوع التنمية ، ويظهر البعض فكرة استعمارية يروج لها من يهيمهم زيادة الدول المتخلفة ثقلاً .



المناطق الشمالية المتقدمة بعضها وبعض ، أو بين المناطق الجنوبية الأقل تقدماً .

ويعطينا ج . « ميردال »<sup>(١)</sup> Gunnar Myrdal نفس الفكرة تقريباً لتفسير ظواهر الاستقطاب الحضري . فقط يستبدل المصطلحات الفنية السابقة التي يعبر بها عن الفكرة . ففي مقابل التأثيرات السالبة يقدم هو التأثيرات المشتقة Spread Effects ، ومقابل تأثيرات الاستقطاب يقترح التأثيرات المرتجعة Backwash Effects

ويذهب « دافان »<sup>(٢)</sup> Davin إلى أن حالة « علم التوازن » بين الظروف الاقتصادية والاجتماعية لمناطق الدولة الواحدة ، هي انعكاس طبيعي للاستقطاب . وذلك نتيجة لتقائية لوجود بعض الأنشطة الدافعة ( أو المحثة ) Propulsive Activities التي تكون لديها القدرة على اجتذاب العناصر الاقتصادية والاجتماعية المكونة للاستقطاب . وتحتاج هذه الأنشطة الدافعة إلى أخرى مساعدة أو مكاملة ، تتمثل أساساً في وجود مستوى ملائم من الخدمات<sup>(٣)</sup>

ويتعرض « الفين بوسكوف »<sup>(٤)</sup> Alvin Boskoff لشرح ظواهر الاستقطاب وتحليلها من الزاوية الاجتماعية . فيذهب إلى أن هذه الظواهر تعتمد في تكوينها على أمور ثلاثة هي :

( أ ) التغيرات السريعة في عدد السكان ، وما يصاحب ذلك من مستحدثات تكنولوجية وإطار مغاير للقيم .

( ب ) المجالات التي يتنافس من خلالها الأفراد اجتماعياً ، واقتصادياً ، وسياسياً .

( ج ) التعديلات التي تنشأ داخل المنطقة المستقطبة والتي تهدف إلى التقدم ، والرفاهية ، والإصلاح .

ويتناول « بيرجل »<sup>(٥)</sup> Bergel نفس المسألة من منظور خاص ، وهو النمو السكاني حيث يجد أن الاستقطاب الحضري ينشأ في نقطة تكون قد أتيحت لها الظروف والإمكانات

— Ibid. p. 627.

— Davin, Louis E. Ibid., p. vii.

(٣) أبو بكر ستول ، في الإطار العام لتخطيط الإقليمي ، مذكرة داخلية رقم ٢١١ ، معهد التخطيط القوي - القاهرة ، ٢٩٧٢ ، ص ٥٥

— Boskoff, Alvin; Ibid., p. 313.

— Bergel, Egon, E.; Ibid. p. 117.

(١)

(٢)

(٣)

(٤)

(٥)

التي تعطىها خاصية جلب المناطق الأخرى - أنشطة وسكانا - إليها . ولا يدخل عنصر مساحة المنطقة في الاعتبار فقد ينشأ الاستقطاب في منطقة ذات مساحة محدودة قد تكون أقل بكثير من المناطق القابلة للاستقطاب ( المستقطبة ) . ويتحدد الأمر إذن في وجود مجموعة من المعايير التي إذا ما توافرت أتاحت ظهور الاستقطاب .

### ٣/١ الدعامم الرئيسية المنبثقة عن المفهوم :

تعطينا مجموعة التعريفات السابقة ، إطاراً مبدئياً للركائز التي يستند إليها المفهوم والتي سوف نعتمد عليها في صياغة التعريف الإجرائي . وتتلخص هذه الركائز فيما يلي :

١ - إن الاستقطاب الحضري يتكون من مجموعة من الظواهر التي تشارك في إرازه ، وتشكيل عناصره وممارسة تأثيراته . ولذا فإننا نصفه بظواهر الاستقطاب الحضري .

٢ - إن عملية النمو الحضري هي الإطار العام أو المحيط الذي يمكن معالجة ظواهر الاستقطاب الحضري في دائرته . فالاستقطاب ينبع من نمو حضري غير متوازن .

٣ - يعتمد الاستقطاب الحضري في نشأته وتكوينه على خاصيتي « الجلب » ، « والتأثير » وذلك بالنسبة لعنصره الرئيسيين المتمثلين في السكان والأنشطة .

٤ - تعاني كل المراكز الحضرية من حالة الاستقطاب ، ولكن بلمرجات متفاوتة ، تختلف بين الشدة ، والضعف . وذلك نظراً للظروف الخاصة بكل مركز حضري ، وبالمناطق المحيطة به .

٥ - إن التأثيرات الناجمة من الاستقطاب الحضري تمتد لتشمل كل جوانب الحياة في مركز الاستقطاب . وفي المنطقة ( أو المناطق ) المستقطبة على حد سواء .. اجتماعياً ، واقتصادياً ، وجغرافياً ، وإدارياً .

### ٤/١ التعريف الإجرائي للاستقطاب الحضري :

ترتباً على ذلك ، واعتماداً على ما سبق ذكره من تعريفات لبعض العلماء حول هذا المفهوم وانطلاقاً من الأهداف الخاصة بالدراسة ، يمكننا التوصل إلى تعريف إجرائي نلتزم به ، ونستخلصه في كل جوانب الدراسة .

### الاستقطاب الحضري هو :

« مجموعة من الظواهر التي تنشأ في منطقة معينة ، تتمتع بميزات جغرافية وإقتصادية ، وإجتماعية ، وإدارية ، بشكل يكسبها خاصيتي «الجذب» ، «والتأثير» في المناطق المحيطة بها (القابلة للاستقطاب) ، بحيث يجعلها تتجه إليها دائما . وتعاني مثل هذه المنطقة من تركز في السكان ، وتكديس في الأنشطة ( الانتاجية ، والخدمية ) وينجم عن ذلك تأثيرات اجتماعية ، وإقتصادية ، وجغرافية ، وإدارية في كل من مركز الاستقطاب ، وفي المنطقة (أو المناطق) المستقطبة ، على حد سواء . »

### ٢ - أشكال الاستقطاب الحضري ، وصوره

تتخذ ظواهر الاستقطاب الحضري أشكالا ، وصوراً متعددة تختلف حسب طبيعة المجتمع ، وموقعه الجغرافي ، ونمطه الاقتصادي ، وإطاره الاجتماعي ، وهيكله الثقافي .

— وتباين هذه الأشكال والصور أيضاً تبعاً لدرجة الاستقطاب التي تعاني منها المنطقة .  
— إلا أنه — برغم ذلك — هناك أشكال وصور عامة للاستقطاب الحضري يمكن أن نجدها في معظم المناطق التي تعاني من هذه الظواهر .

ونعرض في هذه الفترة لمعالجة أشكال الاستقطاب ، من خلال عملية النمو الحضري ، ثم نتناول أنماط الاستقطاب وعلاقاتها بظاهرة التحضر ككل ، محاولين في النهاية أن نصل إلى صورة عامة للاستقطاب الحضري .

## ١/٢ أشكال الاستقطاب ، والنمو الحضري :

يميز « دافان » بين أربعة أشكال للاستقطاب يمكن أن تنشأ كلها - أو بعضها - في مركز الاستقطاب حسب إمكانات وظروف كل مركز . وهذه الأشكال هي <sup>(١)</sup> :

١ - الاستقطاب التكنيكي : *Polarisation Technique* فحيث تظهر المستحدثات التكنولوجية تتوافر عناصر جذب السكان ، والأنشطة التي تتركز في مركز الاستقطاب ذاته أولاً ، ثم تنتشر في المناطق المحيطة به . ويتمثل هذا الشكل من الاستقطاب أساساً في المجال الصناعي ، ويتميز إلى شكلين فرعيين هما :

( أ ) استقطاب الاستثمار *Polarisation d'Investissement* ويتوافر حيث توجد مجالات الاستثمار ( وبخاصة الصناعية منها ) التي غالباً ما تستمر طالما تحقق الربح اللازم لزيادة الاستثمارات .

( ب ) استقطاب التوظيف ( التشغيل ) : *Polarisation de Fonctionnement* ويقصد به توظيف أو تشغيل عناصر الإنتاج اللازمة للاستثمار ويفترض هذا الشكل من الاستقطاب وجود علاقات قوية بين المناطق بعضها وبعض .

٢ - الاستقطاب بالدخول : *Polarisation Par les Revenus* فهناك بعض المناطق ترتبط فرص زيادة الدخل فيها بإمكانية العمالة ، والاستثمار ، والتشغيل بحيث يؤدي كل ذلك إلى ظهور مناطق تتميز بالاستقطاب الناجم عن زيادة الدخل بها .

٣ - الاستقطاب الجغرافي : *Polarisation Géographique* ويفترض وجود مركز رئيسي يتمتع بميزة توطئية ، الأمر الذي يشجع على جذب السكان ، وتركيزهم في هذا المركز ، ويساعد على قيام بعض الصناعات التي تعتمد على الميزات الجغرافية التي تتمتع بها المكان .

٤ - الاستقطاب النفسي : *Polarisation Psychologique* ويرتبط هذا

— Davin, Louis E.; Ibid. pp. 58 - 72.

(١)

يمكن مراجعة تفصيلات هذه الأشكال في الفصل الثاني من هذا الكتاب ( المشار إليه ) .

الشكل من الاستقطاب بالمزايا التي يضيفها المكان (المركز الاستقطابي) . على نفسية الأفراد الذين يقصدونه . فهناك مناطق « تشجيع » : « وتدفق » الأفراد على الانتقال إليها . والإقامة والعمل فيها ، والاستثمار في مجالاتها الاقتصادية (وبخاصة الصناعية) . وعلى العكس نجد أماكن أخرى من طبيعتها أنها تجعل الأفراد « يترددون » بل « ويجمعون » أحياناً عن المشاركة في النشاط القائم في مركز الاستقطاب .

وترتبط هذه الأشكال والصور مباشرة بعمالة النمو الحضري . فبداية هذه العملية تأتي من وجود منطقة جغرافية تتمتع بميزات معينة بعضها مادي ، والآخر بشري . ويكون لدى المنطقة الفرصة لاستغلال إمكانياتها عن طريق الاستثمار : والتوظيف ، الأمر الذي يشجع الأفراد ويدفعهم إلى زيادة حجم استثماراتهم بالمركز الاستقطابي .

## ٢/٢ أنماط الاستقطاب ، وظاهرة التحضر :

هناك تصنيفات عديدة للأنماط التي تتميز إليها الظواهر الحضرية (والاستقطاب إحداها) ويمكننا هنا أن نعرض لتصنيفين هما :

الأول : ويميز بين نمطين للاستقطاب هما<sup>(١)</sup> :

( أ ) الاستقطاب الثابت (المستقر أو الدائم) : وهو ذلك النمط الذي يكون قد نشأ وتكون خلال فترة زمنية طويلة . بفعل عديد من العوامل ، وبحيث ينجم عنه تأثيرات متشابهة للمنطقة المستقطبة . والأخرى القابلة للاستقطاب : قليل منها (التأثيرات) مفيد . وكثير منها ضار لكلتا المنطقتين .

( ب ) الاستقطاب المتغير : وهو الذي ينشأ في منطقة معينة ، ثم تحدث ظروف طارئة أو تدريجية في هذه المنطقة ( أو في المناطق القابلة للاستقطاب ) تجعله يتلافى وتقل درجته . أو ينتقل إلى منطقة أخرى تتوافر لديها الشروط الرئيسية لتكوينه . وهو نمط من الاستقطاب شائع الوجود في الدول الآخذة في النمو .

الثاني : ويفرق بين نمطين آخرين للاستقطاب هما :

( أ ) الاستقطاب متعدد العوامل : وهو نمط ينشأ نتيجة تعرض مركز الاستقطاب

لمجموعة من العوامل الجغرافية ، والاقتصادية ، والاجتماعية . والإدارية تكون قد شاركت في تكوينه ، وبحيث يستمر هذا المركز في التأثير على المناطق المحيطة به بالرغم مما قد يتعرض له من فقدان بعض ميزاته . والنموذج لهذا النمط معظم المدن الكبرى ، وعواصم الدول .

(ب) الاستقطاب أحادى العوامل : وهو الذى يتكون نتيجة توافر عامل معين تكون له اليد الطولى في توافر شروط الاستقطاب في منطقة معينة . والذى يمكن أن يتلاشى وجوده ، أو ينتقل إلى منطقة أخرى إذا كان هذا العامل الواحد قد اكتسبه المنطقة ، وليس من السمات الفيزيائية لها ( مدن السواحل والجبال ) .

ويرتبط نمط الاستقطاب بالمنطقة (وكان النموذجان السابقان مجرد مثال له) على درجة الاستقطاب فيها ، فدرجته الناتجة عن العوامل المسببة له هي التي تحدد نمطه أيّاً كان<sup>(١)</sup> .

ومن اللافت للنظر أن النمط الأول من التصنيف الثاني — وهو الاستقطاب متعدد العوامل — يقابل مثيله — الاستقطاب الثابت — في التصنيف الأول . فتعدد العوامل هنا هو السبب في جعله ثابتاً . وكذلك الحال في نمط الاستقطاب أحادى العوامل ، الذى يقابل الاستقطاب المتغير .

ويرتبط النمط الاستقطابي في منطقة ما ارتباطاً كاملاً ، بدرجة التحضر فيها . فظاهرة التحضر تعتمد أساساً على نفس العناصر — تقريباً — التي تتكون منها الظواهر المكونة للاستقطاب . فحجم المركز الحضري ، وعدد سكانه ، وكثافتهم ، وتوزيعهم ، ونشاطهم ، وتركيبهم الاجتماعي وإطارهم الثقافي . . إلخ هي أمثلة لهذه العناصر . وحيث إن هذه المتغيرات ليست ثابتة بنفس الدرجة في كل المراكز الحضرية . فإن نمط الاستقطاب يختلف ، كما أن درجة التحضر تتفاوت<sup>(٢)</sup> .

(١) سوف نعرض لطبيعة العلاقة بين نمط الاستقطاب ، ودرجته ، حيناً لتدوين مراكز النمو ، الحضرية التي اختزناها مجالا للدراسة ، وذلك في الباب الثاني .

(٢) — Silvouy, Augusto, J.; „Aspectis Theoriques de L'Urbanisation;" du Tierz (٢) Monde, Tome XII, No. 45, Paris, Janvier-Mars; 1971, pp. 99 - 113.

## ٣/٢ الصورة العامة للاستقطاب الحضري :

برغم اختلاف الأشكال والصور التي يتميز بها الاستقطاب الحضري ، وبرغم تفاوت الأنماط التي يتسم بها . إلا أنه من جماع تلك الأشكال : وحسيلة هذه الأنماط ، يمكن التوصل إلى إطار عام يصور الاستقطاب الحضري .

وتجدر الإشارة إلى أنه ليس هناك نموذج عام للاستقطاب الحضري - أو أية ظاهرة حضرية أخرى - يمكن تطبيقه على كل المجتمعات ، وإنما الأمر لا يتعلق وجود أو توافر خصائص عامة يمكن من خلالها تصور الشكل العام للاستقطاب الحضري .

وتتضح أهم هذه الخصائص فيما يلي :

١ - توافر ميزة توطنية في المكان ( كأن يقع على مصب نهر ، أو في ملتقى طرق ، أو بالقرب من منطقة سوق ) .

٢ - وجود أنشطة رئيسية ( وبخاصة الصناعية ) ، أو على الأقل توافر إمكانات قيام هذه الأنشطة .

٣ - تركز السكان في حيز محدود بكثافة عالية نسبياً ( بالمقارنة ببقية أجزاء الدولة ) .

٤ - تفاوت درجة تأثير هذا المكان في المنطقة ( أو المناطق ) المحيطة به ، حسب ظروف المكان .

٥ - ظهور تأثيرات عديدة في المناطق القابلة للاستقطاب .

## ٣ - مستويات الاستقطاب الحضري

من خلال التعريف الإجرائي الذي توصلنا إليه لمفهوم الاستقطاب الحضري ، وفي ضوء التحديد السابق للصورة العامة التي نجده عليها . يمكننا تحديد مستوياته المختلفة :  
فبالرغم من وجوده كظاهرة عامة يمكن أن تتواجد في كل مجتمع ، إلا أن مستواه يتحدد تبعاً لمعايير كثيرة ، لعل أهمها : حجم ذلك المجتمع ( مساحته ) ، ودرجة الاستقطاب فيه ، ومدى تأثيراته المختلفة في المنطقة ( أو المناطق ) المحيطة به ، فهو يظهر في أحد المستويات التالية :

— **الدولى (العالمى) :** والذى يظهر بين مجموعة من الدول ذات الإمكانيات التى توفر لها ذلك .

— **الإقليمى :** ويتواجد بين أقاليم الدولة الواحدة ( أو بين مجموعة من الدول حسب النظرة إليه )

— **المحلى :** ويمكننا أن نلاحظه بين « المجتمعات » Communities داخل كل إقليم .

وفى اى نعرض لكل مستوى على حدة ، بشىء من التفصيل :

### ١/٣ المستوى الدولى (العالمى) للاستقطاب :

استخدم مصطلح « الاستقطاب » حديثاً فى العلوم السياسية ، وفى العلاقات الدولية للدلالة على تلك الحالة التى تكون فيها الدولة ذات مقدرة على « جذب » دولة أخرى (أو أكثر) « والتأثير » عليها سياسياً ، واقتصادياً ، وثقافياً ، وبالتالي اجتماعياً .. بحيث يجعلها دائماً تتجه إليها ، وتلدور فى فلكها<sup>(١)</sup>

والاستقطاب وفق هذا المعنى يستلزم شروطاً أساسية ، أهمها ما يلى :

١ — أن تكون الدولة المستقطبة تتمتع بميزات ، تفقدها تلك التى تقع فى مجال استقطابها .

٢ — أن تكون الظروف الاقتصادية — بالذات — للدولة القابلة للاستقطاب ، غير طبيعية ، وتحتاج دائماً إلى تبعية للدولة (أو مجموعة من الدول) ذات نظام اقتصادى تعتمد عليه .

٣ — أن درجة الاستقطاب وحجم تأثيراته — وفق هذا المعنى — مشروط بنوعية العلاقات الدولية ويمدى تغير السياسات العالية .

ولا يعتبر « الحوار المكانى » هنا شرطاً ضرورياً لنشأة الاستقطاب الدولى ، ومصدق ذلك ما نراه فى عالم اليوم من انتماء سياسى ، وتبعية اقتصادية ، واعتماد ثقافى على دولة كبرى ، أو مجموعة من الدول تمثل معسكراً شرقياً ، أو غربياً .



وكثيراً ما تلعب المنظمات العالمية بين الدول (كالسوق الأوروبية المشتركة)، والأحلاف العسكرية (كحلف الأطلسي) دوراً أساسياً في عملية الاستقطاب الدولي.

### ٢/٣ المستوى الإقليمي للاستقطاب :

كثيراً ما يحدث خلط بين هذا المستوى من الاستقطاب ، والمستوى السابق ، وذلك عندما ينظر بعض الباحثين إلى مجموعة من الدول على أنها تمثل أقليماً معيناً يستقطب غيره من الأقاليم ( وفق نفس المعنى ) .

وفي الحقيقة فإن ما تعنيه بالمستوى الإقليمي للاستقطاب يتحدد أساساً من خلال تعريف الإقليم الذي يمكن تحديده باختصار على أنه « منطقة جغرافية من الدولة ، تتميز بسمات اجتماعية ، واقتصادية تجعلها مختلفة عن المناطق أو الأجزاء الأخرى من الدولة »<sup>(١)</sup> .

والإقليم الحضري **Urban Region** هو المقصود بهذا المستوى من الاستقطاب وهو ما سنتناوله في دراستنا هذه ( نظرية كانت أو تطبيقية ) .

وقد أجرى عديد من الدراسات لتصنيف الأقاليم الحضرية ، لتنتهي إلى أن النمو الحضري ، والتأثير بين المناطق الحضرية<sup>(٢)</sup> والاستقطاب إحدى الصور الأساسية التي تظهر نتيجة هاتين العمليتين ( يتضحان بحجم إذا ما تناولنا هذا التصنيف ، ودورنا العلاقات التبادلية بين كل نمط وآخر . وهناك من يصنف الأقاليم الحضرية كما يلي<sup>(٣)</sup> :

١ - المجتمع قبل الحضري **Protourban** مباشرة . . . ويطلق عليه Eopolis

٢ - المجتمع الحضري الأساسي (الأصلي) **Preurban** ويسميه Polis

٣ - المدينة الرئيسية أو العاصمة . . . . . ويقابلها بمصطلح Metropolis

٤ - المدينة الكبرى (حتى ولو لم تكن عاصمة) وتضم في محيطها عديداً من المدن الصغرى ، وتتميز بالاتساع في الحيز Space ، والمجال Scope ، والتخصص الدقيق

— Perloff, H.S.; „Key Features of Regional Planning“, The A.I.P. Volume (١) XXXIV, No. 3, 1968, p. 18.

— Boskoff, Alvin; Ibid., pp. 32 - 33

(٢) هناك كثير من التصنيفات للأشكال والأقاليم الحضرية وقد اخترنا هذا التصنيف لشمله وعمومه وهو الذي وضعه وشرحه بالتفاصيل لويس Mumford في كتابه ثقافة المدن The Culture of Cities

في الأنشطة والخدمات . ويطلق عليها Megalopolis

٥ - المدينة المتسيلة ، المعقدة من حيث مدخلاتها ، ومخارجها الاقتصادية ، فهي تكون ميداناً للصراعات السياسية في الدولة ، ومجالاً للانحرافات الاجتماعية حتى يهجرها كثير من المقيمين بها هرباً من وطأة الحياة فيها ، ويحاشون العمل والإقامة في منطقة أخرى . . . ويختار لها مصطلح Tyrannopolis

٦ - المدينة الزائلة [ المنهارة ] ( وهي الشكل النهائي للنمط الحضري ) التي تعاني من سوء التنظيم في معظم مجالاتها وذلك بسبب تواجد كل أنشطة الدولة فيها . . . . . ويطلق عليها . . . . . Nekropolis وهو يتوقع لها أن تضمحل وتختفي بعد أن تموت ( ولذلك فهو يختار لها لفظ الوفاة - Nekro ) ليظهر من بعدها ، وينبثق نمط حضري جديد هو المجتمع قبل الحضري ، الذي بدأ به التصنيف أي أنها فترة انبعاث جديدة - كما يسميها - لتدور الدائرة من جديد وهكذا .

وبالرغم من كل ما يمكن أن يقال ، ويوجه إلى مثل هذا التصنيف ، ومدى واقعيته ومطابقتها للعالم الحضري الحالية ، وبخاصة مسألة الموت والانبعاث تلك ، إلا أنه يعطينا صورة كلية شاملة للأنماط الحضرية وأشكالها .

وبهذه في هذه النقطة إن نركز على إن انتقال المجتمع الحضري الكلي بين هذه الأشكال والأنماط متدرجاً من الضيق والصغر ، إلى الاتساع والكبر ، إنما هو أمر يتسبب أساساً عن ظواهر الاستقطاب التي يكون لها الدور الرئيسي في تركيز السكان ، وتكسب الأنشطة في منطقة محدودة نسبياً فتتسع ، ويزيد حجمها ، ومعدل إنتاجها ، وتتعقد أنشطتها ، وتتفاقم مشكلاتها ، لتنتقل من شكل حضري معين إلى آخر أكبر ، فتتعرض إلى ظواهر الاستقطاب مرة أخرى وهكذا . . .

### ٣/٣ المستوى المحلي للاستقطاب :

إذا كان تحديد هذا المستوى أيضاً يتوقف على النظرة إليه ، من حيث اهتمام الدارس والزواية التي ينظر من خلالها ، وخلفيته العامة . . إلخ (وهذه هي المشكلة في تحديد المستويات عموماً) فإننا نقصد به تلك الحالة التي يتمكن بمقتضاها أي مركز حضري

— داخل الإقليم الحضري — من جذب المناطق المحيطة به ، والتأثير فيها ، أيًا كان نمط هذه المناطق ريفيًا ، أو حضريًا .

وتعاني المجتمعات المحلية (الحليات) عموماً من مثل هذه الحالة من الاستقطاب ، إذ أن إمكاناتها ، وطاقاتها لا تكفي — وحدها — لتيسير أمور معيشتها ، الأمر الذي يجعلها بل أحياناً كثيرة بضطرها — للاتجاه نحو المركز الحضري دائماً .

وتتوقف درجة الاستقطاب التي يعاني من تأثيراتها كل من المركز الحضري ، والمناطق المحيطة به على أمور ومعايير كثيرة ، لعل أهمها : المسافة بين هذا المركز الاستقطابي ، والمناطق القابلة للاستقطاب والتي تقع في مجال ذلك المركز . إذ إن هذه العنصر يحدد حجم التأثيرات الاستقطابية ، ومداه ، وبخاصة من حيث إنتقال المحركين الرئيسيين للاستقطاب وهما : السكان ، والأنشطة .

#### ٤ — عوامل نشأة الاستقطاب الحضري

لقيت الدراسات التي أجريت حول مشكلات التحضر بصفة عامة اهتماماً بالغا من جانب العلماء والباحث في هذا المجال . وكانت معظم هذه الدراسات تركز على العوامل التي تؤدي إلى ظهور تلك المشكلات ، بحثاً وراء حلول عملية لها .

وإذا كنا قد حددنا إطارنا المرجعي منذ البداية على أننا سوف نتدارس الاستقطاب الحضري في محيط — أو من خلال — مسألة النمو الحضري ، فإننا أيضاً لا يصح أن نغفل علاقة هذا الموضوع — الاستقطاب الحضري — بمشكلة التحضر ذاتها ، فهو عامل يؤدي إلى ظهورها ، بقدر ما هو نتيجة تنبثق عنها . وفي هذا الجزء نعالج العوامل الرئيسية التي تقف وراء نشأة الاستقطاب الحضري ، وسوف نصفها إلى مجموعات رئيسية تنضج بما يلي :

#### ١/٤ عوامل تتعلق بالموقع الفيزيقي ، والميزة التوطنية للمكان :

تمثل هذه المجموعة من العوامل التي تتصل بموقع المكان ، ويميزته الوطنية أساساً نبدأ منه تحديد المنطقة الاستقطابية ، ولا تنشأ أية منطقة هكذا للآراء نشاطاً استقطابياً دون أن تتمتع ببعض المزايا ، أو تتوافر بها مجموعة من الخصائص التي تميزها عن غيرها . ويمكننا تفصيل هذه العوامل في خمسة رئيسية هي :

### ١ - الميزة التوطنية للمكان<sup>(١)</sup> :

من الصعب أن تصف مكاناً أو موقعاً بأنه مركز لتنمو ، دون أن يكون بهذا المكان أو الموقع ميزة ( أو ميزات ) نسبية تتيح له جذب السكان إليه ، وتوطن الأنشطة فيه . كأن يقع هذا المكان على ضفاف نهر ، أو على ساحل بحر ، أو على ممرات مائية . أو أن يكون في ملتقى طرق سهلة ، أو أن يصل بينه وبين بقية المناطق المحيطة به شبكة مواصلات رئيسية . وأحياناً كثيرة تكون هذه الميزة التوطنية ممتدة في نشاط صناعي أو زراعي قائم في هذا الموقع ، أو على الأقل وجود إمكانيات قيام هذا النشاط من مواد خام وخلافها . أو أن يكون هذا أو أن يكون هذا الموقع مشهوراً بكفاءة خاصة في خدمة معينة كالتعليم ( وبخاصة الجامعي ) ، والصحة مثلاً .

وعموماً فإن هذه الميزة النسبية - أياً كانت - تتيح له الفرصة المبدئية للتأثير على ما حوله من مناطق تفصله هذه الميزة وتحتاج إليها .

### ٢ - وجود المنطقة في شكل متروبوليتاني Metropolitan

وهو الشكل الذي ينتسب إلى « المتروبوليس » وهي ليست بالضرورة هنا المدينة « العاصمة » ، ولكنها المدينة الرئيسية<sup>(٢)</sup> التي تتميز أساساً بموقع استراتيجي ، وصل إلى درجة عالية من التخصص وتقسيم العمل ، ويمكنه أن يمد المناطق المجاورة بما تحتاجه من الغذاء ، من عناصر المعيشة المختلفة . كما أن لهذا الشكل تأثيراً ثقافياً على المناطق المحيطة به ، وتأثيراً اجتماعياً على أفرادها ، حيث يضعف الشعور بوجود الأمرة ، وتسود روح الفردية . هذا الشكل الذي تتواجد عليه المنطقة ، وبصورها كمرکز للنمو ، له عديد من التأثيرات .

### ٣ - القرب من مراكز الطرد السكاني :

نظراً لأن عدد السكان ، وكثافتهم ، وتوزيعهم غير متعادل أو متساو ، وواو حتى نسبياً بين مناطق الدولة ، لأن هناك بالضرورة مراكز طرد ، ومراكز جذب سكاني ، فإن

— Isard, w.; Ibid., p. 92.

(١)

— Bóskoff, Alvin; Ibid., p. 32.

(٢)

وجود منطقة ( تتمتع بالمزايا السابقة وغيرها ) يجوار مركز للطرد السكاني يعانى أساساً من تركيز في السكان مع ضيق المساحة المستغلة للمعيشة ، أو لممارسة الأنشطة المختلفة . . . كل ذلك يعطى الفرصة لمنطقة الجذب السكاني لكي تمارس نشاطها في التأثير على ما يجاورها من مناطق :

#### ٤ - حجم السوق ، وموقعه :

يلعب السوق هنا - من حيث الحجم ، والموقع - دوراً أساسياً في ممارسة التأثيرات التي يتركها المركز الاستقطابي على المنطقة المحيطة به . والعلاقات التبادلية الاقتصادية بين بين منطقة السوق ( وبخاصة إذا كانت في موقع متوسط بالمركز الحضري ) وبين المناطق الأخرى المحيطة بها ، تؤثر تأثيراً مباشراً على ارتباط سكان هذه المناطق ، بموقع السوق .

#### ٥ - النقل ، وطرق المواصلات<sup>(١)</sup> :

والنقل عنصر فعال وأساسى في خلق مراكز الاستقطاب الحضري ، ولا ينظر إليه فقط من حيث توافر وسائله ، بل وأيضاً من جانب حساب تكلفته<sup>(٢)</sup> . ويرتبط بهذا العنصر عامل آخر ، وهو طرق المواصلات التي تربط مركز النمو بغيره من المناطق ، وبخاصة إذا كانت وسائل المواصلات متاحة .

#### ٦/٤ عوامل ترتبط بالأنشطة المادية :

إذا افترضنا أن موقعاً ما قد اتبحت له ميزة ، أو مجموعة من المزايا ، التوطنية بشكل يجعله قادراً - مبدئياً - على ممارسة تأثيراته في مجال معين ، فإن هذه التأثيرات لا تظهر عملياً إلا في ضوء توافر عوامل أخرى مادية ، وبشرية ، وثقافية .

وفي هذه النقطة نركز على الأنشطة المادية كمجموعة من العوامل التي يتجسد - اعتماداً عليها - الاستقطاب الحضري . والأنشطة المقصودة هي إنتاجية ، وخدمية على حد سواء . وفيما يلي نعرض لأهم العوامل التي تنتج تحت هذه المجموعة :

— Isard, Walter, Ibid., p. 77

(١)

(٢) كانت هذه النقطة مجالاً لدراسات عديدة قام بها علماء كثيرون لعل أبرزهم إيسارد .

## ١ - وجود قاعدة صناعية<sup>(١)</sup> Industrial Base

فالتصنيع ركيزة أساسية يبنى عليها النشاط الحضري بصفة عامة . وترتبطاً على ذلك فإن الظواهر الحضرية تتأثر مباشرة بالتصنيع من حيث : نوعيته ، ودرجته ، ومجاليه : ولا نحى بالقاعدة الصناعية هنا مجرد توافر صناعة ما ، في نطاق مكان معين ، بحيث تؤثر بالضرورة على سكان ذلك المكان اقتصادياً ، واجتماعياً ، وإنما نحى بتلك القاعدة الصناعية ، وجود نظام (أو نسق) System من الصناعات (سواء كانت متمثلة في صناعة أساسية واحدة ، أو مندمجة في مجموعة من الصناعات المرتبطة ، أو الموجودة في صناعات عديدة منفصلة) بحيث يكون هذا النسق محوراً أساسياً لحركة السكان من هذه المنطقة وإليها ، ومجالاً لممارسة الأنشطة داخل المركز الحضري وخارجه . (وتثير هذه النقطة جدلاً مستمراً حول اختيار الموقع المناسب لتلك القاعدة الصناعية) .

## ٢ - توافر أنشطة رئيسية تصديرية :

ونقصد بهذه الأنشطة جملة مصادر الإنتاج التي تضم بالأهمية النسبية سواء لأقاليم الدولة ككل (وفي هذه الحالة يكون النشاط رئيسياً استراتيجياً كصناعة الحديد والصلب أو صناعة الغزل والنسيج ، أو صناعة الأسمدة) أو بالنسبة لنطاق تأثير الإقليم وحده . وتتميز هذه الأنشطة بقابليتها للانتقال إلى الأماكن الأخرى التي تحتاج إليها . أى أنه يمكن تصديرها ، فتأثيراتها لا تقف عند حد المكان الذي تنشأ فيه .

## ٣ - زيادة درجة التنوع<sup>(٢)</sup> Diversification في الأنشطة القائمة :

فكثير من المناطق تضم بتنوع في أنشطتها ولا تقتصر في إنتاجها على نوع واحد فقط ، وفي مقابل ذلك نجد مناطق أخرى تتميز بالتخصص Spcialization الإقليمي . ويؤدي التنوع في الأنشطة إلى زيادة حركة السكان إلى هذه المنطقة حتى يمكنهم

(١) Kulkarni, A.P.; Development Programmes and Trends of Change in Large (١) and Medium Industries, Through Sen Lalit; Readings on Micro-level Planning and Rural Growth Centres, National Institute of Community Development Hyderabad, 1972, p. 115.

(٢) محمد حسن فيج النور ، المرجع السابق ص ٨٠ - ٨١

الاستفادة مما قدمت من منتجات . ويسرت من خدمات .

ويمكن أن يمتد التنوع في الأنشطة هنا ليشمل عدة قطاعات متباينة مثل الصناعة والتعدين ، والزراعة ، والإشاءات ، والخدمات . ويكون الاختلاف بينها في هذه الحالة في معامل التوطن<sup>(١)</sup> **The Location Quotient** بالنسبة لكل .

ويمكن تصوير درجة التنوع في الأنشطة بيانياً في شكل يسمى « بمنحنى التنوع » **Diversification Curve** ونصل إليه عن طريق ترتيب الأنشطة تنازلياً ، على أساس معاملات توطنها في الإقليم مجال الدراسة ، ثم نوضح على نفس الشكل نسب توزيع هذه الأنشطة ( كما رتبناها ) على أساس تراكمي .

#### ٤ - تمتع المنطقة بوفرة في الخدمات ، والهياكل الأساسية للمشروعات :

وينظر إلى الخدمات الأساسية على أنها نشاط رئيسي قائم في المجتمع . وترتبط الخدمات وفق هذا المعنى ( ومن خلال هذه النظرة ) بالهياكل الأساسية للمشروعات<sup>(٢)</sup> **Infrastructures** التي يعتمد عليها النمو أساساً لانتقال السكان من منطقة لأخرى سعياً وراء الاستفادة منها .

وهي لا تخرج عن كونها مقومات رئيسية لتواجد أى مشروع وذلك مثل : المياه الصالحة للشرب ، والتيار الكهربى ، والمجارى ، والطرق والشوارع والبنك ، والأسواق .

وإذا كنا ننظر إلى الخدمات من خلال كفاءتها ، وقدرة الأفراد على الاستفادة منها ( ويحتاج ذلك إلى دراسة لتحليل التكلفة والفائدة - **Cost-Benefit Analysis** لكل خدمة ) ، فإنه ينظر إلى الهياكل الأساسية للمشروعات من خلال حجمها ، ووظيفتها ، وكفاءتها في التشغيل .

(١) يعرف معامل التوطن بأنه المعامل الذى يقارن بين نصيب الإقليم النسبى ، من نشاط معين إلى نصيبه النسبى من نشاط آخر أكبر على مستوى الدولة ( انظر محمد حسن فيج النور نفس المرجع ص ٦٣ - ٦٨ .

(٢) — Wamrali, S. & Khan, W.; Interplay among Various f Infrastructure : (٢)

A System Analysis; Through Micro-level Planning. Ibid. p. 40.

### ٣/٤ عوامل تتصل بالعنصر البشرى :

ترتبط مجموعة العوامل التى تتعلق بالعنصر البشرى ارتباطاً مباشراً بالإمكانات المادية للمكان قدر ارتباطها بموقعه الفيزيقي ، وما يتم من مزايا توطنية .  
ويمكننا أن نفصل هذه المجموعة من العوامل فى ثلاثة رئيسية هى :

#### ١ - هجرة السكان إلى مركز الاستقطاب :

تحدد مركبات النمو الحضري بصفة عامة من ثلاثة عناصر أساسية هي <sup>(١)</sup> :  
( أ ) معدل الزيادة الطبيعية للسكان ( الفرق بين معدل المواليد ، ومعدل الوفيات بالمنطقة ) .

( ب ) صافي الهجرة إلى المنطقة ( الفرق بين معدل الهجرة إلى المنطقة ، ومعدل الهجرة منها ) .

( جـ ) معدل الإلحاق ( الغضم ) Annexation فكثيراً ما يحدث أن تسمى مجموعة من الأفراد إلى المركز الحضري ، ليس هجرة إليه ، وإنما لتحقيق غرض معين ، يعودون بعده إلى منطقتهم الأصلية أو ينتقلون إلى مركز حضري آخر . ويقيم هؤلاء ، أما فى نفس المركز الحضري أو فى المناطق المحيطة به ولذا فهم يلحقون بالمركب السكان للمنطقة ، وإن كانوا لا ينتمون إليه .

وبهنا أن نركز على النقطة الثانية بهذا المركب ، والتى تتعلق بصافي الهجرة إلى المنطقة ، ففى واقع الأمر هناك اتجاهان متضادان دائماً فى الهجرة من المنطقة ، وإليها . ولكننا إذا كنا قد حسمنا الأمر من البداية ، وحددنا الهجرة إلى المركز الحضري كعامل لنشأة الاستقطاب فإن ذلك يعنى أن صافي الهجرة ، أو محصلتها النهائية تسير متجهة إلى المركز الحضري .

( ١ ) — Antonic, J.; „La Croissance Demographique Urbaine ; La définition de

L'urbain et du Rural" Les Valles 1. L'Urbanis ion, Plan et perspectives Comissariat du Plan, Paris, p. 120., 1972.



وتحدث تغيرات مكانية<sup>(١)</sup> Spatial Changes في مركز الاستقطاب نتيجة للهجرة وتمثل هذه التغيرات في التعديلات التي يمكن أن تضيق النمط الفيزيقي كبناء المساكن ، وتعميد الطرق والشوارع ، والإمداد بالمياه والمجاري ، والتيار الكهربائي . ويؤثر كل ذلك على أنماط الاتصال Com munication Patterns بين مركز الاستقطاب ، وما يحيط به من مناطق .

## ٢ - تركز السكان ( وتجمعهم ) داخل مركز الاستقطاب :

تؤثر الهجرة بشكل واضح على التركيب السكاني للمنطقة ، كما أنها ترتبط ارتباطاً مباشراً بالنشاط الاقتصادي القائم فتعده ، أو تضيق إليه ، أو تنقص منه . فضلاً عما ينعكس عن الهجرة من تأثيرات في التركيب الاجتماعي للمجتمع ، والهيكلي الثقافي لأفراده . وهناك معايير كثيرة يمكن من خلالها أن نتعرف على طبيعة التركز السكاني داخل مركز الاستقطاب . ويمكننا أن نلخص هذه المعايير في أربعة رئيسية هي<sup>(٢)</sup> :

( أ ) حجم السكان Size وهو العدد الإجمالي للأشخاص في منطقة ما ، وفي وقت معين .

( ب ) التوزيع Distribution والكثافة Density ونعني بهذين المعيارين التعرف على التركيز والتشتيت النسبيين للأشخاص في منطقة ما .

( ج ) التركيب Composition ونقصد به التعريف بالخصائص الفيزيائية ، والاجتماعية - الثقافية المناسبة والمطابقة لأعداد السكان ( مثل الجنس ، والعمر ، والسلالة ، والمهنة ) .

( د ) التغيرات الناشئة في العناصر الثلاثة السابقة . ويمكن أن تقاس من خلال اتجاه التغير ودرجته بالنسبة لسكان المنطقة . وذلك بالاستناد إلى إحصاءات وأرقام تشرح هذه التغيرات .

( ١ ) U.N.; An Introduction to Regional Development Planning, U.N. Correspon-  
dence Course in Social Planning, BSA/SD/SSCP. III/15, N.Y., 1972, p. 30.

— Roskoff, Alvin; Ibid, p. 41.

( ٢ )

ويمكننا من خلال ذلك دراسة العوامل الرئيسية التي تلغ بالمهاجرين إلى التركز في المركز الحضري .

### ٣- العمالة ( كعنصر بشري يرتبط بالاستقطاب ) :

فالعمالة متغير تابع للهجرة ( في مثل هذه الدراسة ) إذ أن العامل الرئيسي الذي يدفع الأفراد إلى الهجرة والانتقال من مكان إلى آخر ، هو البحث عن عمل مناسب لزيادة الدخل<sup>(١)</sup>.

وبرغم أن العمالة متغير أساسي شامل يمكن النظر إليه من النواحي الاقتصادية ، والاجتماعية ، والثقافية ، والسكانية ، إلا أننا نركز عليه هنا باعتباره عنصراً بشرياً له انعكاساته المختلفة .

ويعتمد جذب المناطق الحضرية المستقطبة للسكان اعتماداً أساسياً على عنصر العمالة ، فالأنشطة المادية وحدها لا تكفي دون وجود العنصر البشري المدرب<sup>(٢)</sup>، والفعال

ويمكن النظر إلى هذا العنصر من زوايا ثلاث هي :

( أ ) حجم العمالة : ويعتمد الحجم هنا على إعداد العمال والفنيين اللازمين لإدارة المشروعات ، وتشغيلها .

( ب ) نوعية العمالة : وتتأثر النوعية بطبيعة القطاعات ، وبمستواها التكنولوجي ، وبشكل الإنتاج فيها .

( جـ ) مجالات العمالة : وتتصل هذه المجالات بطبيعة الأنشطة التي تحتاج بالفعل إلى نوعية معينة من العمالة .

### ٤/٤ عوامل خاصة بالميكمل الثقافي ، والبناء الاجتماعي الحضري :

تلعب درجة التجانس الثقافي في المجتمع — وانتشارها في شكل قنوات للاتصال — دوراً هاماً في البناء الاجتماعي الحضري . وتؤثر هذه الدرجة على نسق التدرج الاجتماعي الشامل

( ١ ) سوف نتعرض بالتفصيل للدراسة العوامل التي تلغ الهجرة في موضع لاحق من هذه الدراسة .

( ٢ ) —Alament, J. & Autla, G., et Autres; „Development Urbain et analyse économi-

que“, Rapport de Synthèse présenté par Andre Raynaud Prix, 1968, p. 464.

للمجتمع الحضري ، ويأتي ذلك نتيجة وجود الثقافات الفرعية Sub-culture التي تتبع - أو لا تتبع - الثقافة الكلية للمجتمع<sup>(١)</sup> .

وهناك نوع من « التآلف Acculturation » يتم بين المجموعة المهاجرة إلى المركز الحضري ، والسكان الأصليين لهذا المركز . فهو عملية لاكتساب الثقافة ، واكتسابها تم بين نمطين مختلفين للثقافة .

وطبيعي أن يتعرض الوافد الجديد إلى النمط الحضري ، لمجموعة من الرموز السطحية في شكلها ، ذات المضمون في جوهرها ، والتي تختلف في معظم الأحيان مع نسق القيم الذي كان يتعامل من خلاله الفرد في مجتمعه الذي ترح منه<sup>(٢)</sup> .

وتؤدي بنا دراسة المنطقة السكنية Residential Area إلى تحديد واضح لدور البناء الاجتماعي الحضري في المدينة . ذلك لأن هذه المنطقة ترتبط بمجموعة من الرموز وأنماط السلوك ، والقيم ، والمعايير التي يتعامل الأفراد في هذه المنطقة من خلالها .

ويلدب كل من بارسونز Parsons ، هاول Hawley إلى أن المدينة تتحدد من خلال كيانهين متصلين : أحدهما مكاني ، والآخر اجتماعي<sup>(٣)</sup> . وعلى ذلك فإن هناك حاجة ملحة لاستخدام الخرائط ، والتوزيعات الجغرافية بفرض إظهار وتوضيح التفاعل القائم بين هذين الكيانين .

ومن اللافت للنظر أن السكان الذين ينتقلون إلى مركز للاستقطاب يتجمعون في نطاق مكاني محدود ، ويعيشون فيه تقريباً في إطار نفس القيم ، والمعادن والتقاليد التي كانوا يتعاملون من خلالها فيما سبق . أي أنهم يحميون في كيان مكاني فيزيقي جديد ، ويتعاملون من خلال كيان اجتماعي وثقافي آخر قديم ( تقليدي ) . وبمرور الزمن يبدلون - طواعية أو اضطراراً - في التعامل مع النسق الاجتماعي والثقافي المتصل بالمجتمع الجديد تدريجياً وبحرص ويجلس شديدين .

وقد أجرى كل من Bell ، Shovky بحثاً في عام ١٩٥٧ ، وذلك لتحليل الخصائص

— Besh , James M.; Urban Social Structure, The Free Press, New York, 1969, (١).

— Ibid., p. 36.

— Ibid., p. 37.

الاجتماعية لبعض المناطق بمدينة سان فرانسيسكو<sup>(١)</sup> بولاية كاليفورنيا واعتمدا في القيام بهذا البحث على تحليل نتائج التعداد<sup>(٢)</sup> ، الذي أجري بهذه المدينة ويغطي الفترة من ١٩٤٠ - ١٩٥٠ .

ويهمنا في هذا المجال أن نعرض لما انتهى إليه الباحثان من نتائج أو ضحاها في ثلاث مجموعات من المتغيرات التي تشخص هذه الفترة اجتماعياً من حيث المبرشة في النمط الحضري المتمثل في تلك المناطق مجال البحث .

ويمكن تلخيص هذه المتغيرات فيما يلي :

#### ١ - المتغيرات المتعلقة بالمركز السيو اقتصادي<sup>(٣)</sup> للفرد :

مثل الدخل ، والتعليم ، والمهنة ، والمسكن ، وعدد الأولاد . . . إلخ .

#### ٢ - المتغيرات المتصلة بالتمييز العنصري ، وعزل بعض السلالات :

مثل علاقة الأقليات بالنسق السيو اقتصادي القائم ، وارتباط كل ذلك بالمسافة الاجتماعية .

#### ٣ - المتغيرات المرتبطة بالحضر ، ومركز الأسرة :

مثل نمط الحياة ، ومعدل الخصوبة ، والنسبة المئوية الإناث العاملات . . . إلخ ولا يهمنا في هذا البحث - أو مثيله - ما انتهى إليه من نتائج . إذ أنها ترتبط بالواقع الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع (ويظهر ذلك واضحاً من مجموعة المتغيرات

— Ibid., p. 97.

(١)

(٢) يعتبر أسلوب نتائج التعداد وتحليلها في أي مجتمع من المجتمعات - مهما بلغت دقة البيانات - من الأمور التي ينبغي أن توضع نتائجها بحذر بالغ . وبخاصة في الموضوعات التي تتعلق بالخصائص الاجتماعية لأنماط الحياة (الحضرية ، أو الريفية) ويمكن فقط الاستعداد بها من حيث منهجها للبحث .

(٣) يستخدم الباحث هذا التعبير للدلالة على مدى الاندماج الكامل بين المتغيرات الاجتماعية ، والأخرى الاقتصادية . وهو يقابل التعبير الإنجليزي Socioeconomic حيث يعطى ، معنى واسعاً وديقاً المقصود من معنى التشابك والتكامل بين الأمور الاجتماعية ، والاقتصادية ، وإنها ، تكون كلا واحداً ، ومتصلا

الثانية في هذا البحث والتي تتصل بالتمييز العنصري) وإنما نركز على منهج البحث الذي اتبع لإجرائه ، والخطوات المنهجية ، والإجراءات التي استعملت .

فبدئيًا هناك ضرورة ملحة لتحليل الخصائص الاجتماعية للمجتمع الحضري : ثم إن تحليل هذه الخصائص يقودنا إلى تفسير عديد من الظواهر الحضرية كالتركيز ، والتجمع ، والاستقطاب .

## ٥ - صياغة الفرض الأول

### العامل الأساسي للاستقطاب الحضري

نحاول في الجزء الأخير من هذا الفصل ، أن نصوغ الفرض الأول من فروض الدراسة دين التمرس إلى الاختيار الفعلي له . وإنما لا يتعدى الأمر مجرد صياغة نظرية للفرض ، وذلك انبثاقًا عن الإطار النظري الذي أوضحه هذا الفصل ، وبخاصة ما يتفق بعوامل نشأة الاستقطاب الحضري .

ونسبق هذه الصياغة بتحديد الأهمية النسبية لبعض عوامل الاستقطاب ، ونشبعها باقتراح أسلوب لاختبار الفرض .

### ١/٥ الأهمية النسبية لبعض عوامل الاستقطاب الحضري :

ينشأ الاستقطاب الحضري نتيجة عوامل عديدة ، أوضحنا بعضاً منها عن طريق خسمها إلى مجموعات تشتمل كل واحدة على عنصر رئيسي في هذا الموضوع .

وباستعراض تلك العوامل الفرعية التي انضوت تحت كل مجموعة ، يتضح أنها ليست على نفس الدرجة من الأهمية ، سواء من الناحية النظرية التصورية ، أو من الوجهة التطبيقية العملية .

ويحدد المعيار الذي نحكم في ضوئه على أهمية بعض العوامل نسبياً ، من خلال تقطين :

(١) الأوزان المعطاة لكل عامل ، ومدى التركيز عليه في الإطار النظري ،  
والدراسات التي أجريت .

(ب) التصور المبدئي الذي يفترضه الباحث لشكل الاستقطاب في مجال الدراسة  
(بعض مراكز النمو الحضري بمصر) فذلك يدعو إلى التركيز على بعض العوامل دون  
أخرى ، مجمعا إياها في عامل أساسي واحد يتصوره رئيسياً - وليس رحيداً - لنشأة  
الاستقطاب الحضري في مصر . بحيث يصاغ كل ذلك في فرض قابل للاختبار .

وإذا أردنا تحديداً لبعض العوامل ذات الأهمية النسبية للاستقطاب الحضري ،  
فإنه يمكننا أن نعرضها في سبعة عوامل رئيسية ، دون التقييد بمجموعات تضمها ، وهي  
كما يلي :

- ١- وجود ميزة (أو مجموعة مزايا) توطنية للمكان .
- ٢- القرب من مراكز الطرد السكاني .
- ٣- وجود قاعدة صناعية .
- ٤- تمتع المنطقة بوفرة في الخدمات ، والمياكل الأساسية للمشتريات .
- ٥- هجرة السكان إلى مركز الاستقطاب ، وتركزهم داخله .
- ٦- وجود التمايزات بين المجتمعات المحلية في الهيكل الثقافي الكلي .
- ٧- انفصال النطاق المكاني لمعيشة الأفراد ، عن الإطار الاجتماعي لتمامهم .

#### ٢/٥ صياغة الفرض ، ومبرراته :

تتركز العوامل السابقة - وغيرها - المسببة لنشأة الاستقطاب الحضري ، على قاعدة  
أساسية ، يتحدد محورها في الوظيفة التي ينبغي أن يؤديها أو يمارسها المركز الحضري بحيث  
إنه إذا حدث خلل ، أو عدم انتظام في تأدية هذه الوظيفة ، انبثق عن ذلك ظواهر  
مرضية - الاستقطاب لإحداها<sup>(١)</sup> .

والمركز الحضري يقوم بوظيفتين رئيسيتين : الأولى تجميعية ، تكون المدخلات

(١) نقصد بالخلل هنا عدم التوازن في الأداء الوظيفي .

Inputs فيها إلى المركز الحضري مثلة في عنصرين أساسيين هما : السكان ، ورأس المال (مثلا في الأنشطة) . والوظيفة الأخرى توزيعية . تكون المخرجات Outputs فيها من المركز الحضري . واضحة في عناصر ثلاثة أساسية هي : السلع والخدمات ، والتجديدات (أو الابتكارات) Innovations ، والثقافة (بشقيها المادي ، والمعنوي) . وإذا كان ذلك تجميعاً للمبررات التي قادتنا لاختيار هذا المحور موضوعاً لفرض الأول الذي نحدد به العامل الخامس للاستقطاب الحضري (في نطاق هذه الدراسة) ، فإنه يمكن صياغة هذا الفرض كما يلي :

« إن العامل الأساسي ، في نشوء ظواهر الاستقطاب الحضري ، هو حدوث خلل في قيام المركز الحضري بوظيفتيه الرئيسيتين : التجميعية ، والتوزيعية - إحداهما ، أو كليهما » .

### ٣/٥ تحديد أسلوب اختبار الفرض :

سوف نعتمد على الأداة التي استخدمت لجمع بيانات هذه الدراسة ، وهي استمارة الاستبيان . في تزويدنا بالقدر اللازم من البيانات الذي يتيح لنا التعرف على نقطتين رئيسيتين هما :

١ - تحديد العناصر أو المتغيرات : التي من خلالها نتعرف على الوظيفتين : التجميعية ، والتوزيعية للمركز الحضري .

٢ - تحديد معيار تقيس في ضوءه الخلل الذي قد يتعرض له المركز الحضري في قيامه بهاتين الوظيفتين . وعدم وجود خلل هنا لا يعني وجود تساوي بين تأدية المركز الحضري لوظيفتيه ، فهذا أمر مستحيل وإنما لا تخرج المسألة عن ضرورة وجود اتساق نسبي بين عمليتي : التجميع ، والتوزيع التي يقوم بهما أي مركز حضري حسب ظروفه . فالمعيار هنا يتحدد في ضوء الأحوال الخاصة بكل مركز استقطاب .

## الفصل الثالث

### مؤشرات الاستقطاب الحضري . ومقاييسه

#### ( صياغة الفرض الثاني )

نهتم في هذا الفصل بمعالجة مؤشرات الاستقطاب الحضري ، وتحديد أهم مقاييسه . ونحتاج في ذلك إلى تناول بعض الأسس النظرية ، التي تفيد في النهاية في صياغة الفرض الثاني الذي يعصل أساساً بهذه المؤشرات :

ويتميز الفصل إلى نقاط رئيسية خمس هي :

#### ١ - الشروط اللازمة للاستقطاب الحضري :

وأهمها : وجود نمو حضري غير متوازن ( بين أجزاء الدولة ، أو داخل الإقليم الواحد ) ، وتوافر عوامل أو دافع الاستقطاب ، وتمتع المنطقة بخاصية « الجلب » ، « والتأثير » بالنسبة للمناطق المحيطة .

#### ٢ - مراحل الاستقطاب الحضري :

وتتلخص في ثلاث مراحل أساسية : تبدأ بمرحلة تركز « الأماكن المركزية » ، « ومواقع الأنشطة » ثم التحول إلى « قطب للنمو ( أو التنمية ) » ، ثم الانتقال والوصول إلى مركز الاستقطاب .

#### ٣ - مؤشرات الاستقطاب الحضري :

وأهمها : تركز السكان ، وتكثف الأنشطة ( الإنتاجية ، والخدمية ) ، وزيادة معدل الضياعات السيواقتصادية بالمركز الحضري ، وصعوبة تكييف الأفراد واندماجهم مع عناصر الهيكل السيواقتصادي الحضري .



#### ٤ - مقاييس الاستقطاب الحضري :

مثل : معدل النمو الحضري ، ومعدل الهجرة بين الأقاليم : والحجم الأمثل للمركز الحضري .

#### ٥ - صياغة الفرض الثاني :

وهو يتصل بأهم مؤشرات الاستقطاب الحضري . . حيث نحدد الأهمية النسبية لبعضها ثم نبدأ في صياغة الفرض بعد تحديد أهم مبرراته ، ونقترح أساليب اختبارها .

### ١ - الشروط اللازمة للاستقطاب

لا ينشأ الاستقطاب الحضري في كل مناطق الحيز المتاح Space ( سواء كان إقليمياً أو دولة ، أو مجموعة من الدول ) ، وإنما هناك بعض مناطق ( ذات خصائص نوعية ) ينشأ فيها الاستقطاب ، ويمارس تأثيراته المختلفة .

بمعنى أنه ينبغي أن تتوافر شروط أساسية في بعض المناطق من ذلك الحيز ، حتى يتمكن الاستقطاب من الظهور . وبعض هذه الشروط عام ، وشامل يتعلق بالوضع الكلي للنمو الحضري في الحيز المتاح ، وبعضها خاص ونوعي يتصل بمركز الاستقطاب ذاته . وفيما يلي نعرض لأهم هذه الشروط :

#### ١/١ نمو حضري غير متوازى ( محلياً ، وقومياً ) :

تنقسم أية دولة إلى مناطق أو أقاليم - حضرية متعددة ، تتباين في حجم الموارء في كل منها ، وتختلف بالنسبة للمشكلات التي يتعرض لها كل إقليم ، وتتمايز أيضاً بالنسبة لوسائل التي تضعها الدولة لتلك المناطق - على اختلافها - لإحداث التنمية الحضرية فيها (١) .

(١) محمود فهمي الكروى ، « التأثير الاجتماعي في محافظة أسوان كنموذج لأثر التخطيط في التنمية الإيجابية » ، رسالة ماجستير ( غير منشورة ) ، قسم الاجتماع ، جامعة القاهرة ١٩٧١ ، ص ٥٠ ، مجر ١ : ١٣٣ .

وينبني التوازن الحضري *Urban Equilibrium* على فكرة مؤداها أن كلا من عنصرى السكان ، والأنشطة يتفاعل مع الموقع الفيزيقي للمكان بشكل منسق ، ومتعادل ، فضلا عن التفاعل القائم بين هذين العنصرين ذاتهما ، والذي يتم بصورة تكاملية بينهما .

ويرتبط شكل التوازن الحضري في منطقة ما ، بدرجة التجانس *Homogeneity* بين السكان فيها من حيث التغيرات الرئيسية لهذا العنصر ( كالجنس ، والعمر ، والتعليم ، والمهنة . . . إلخ ) <sup>(١)</sup> .

ويمكننا أن نميز بين نمو حضري غير متوازن ينبع من عوامل داخلية في الأقاليم *Intra-regional* وآخر ينبثق من عوامل متصلة بالعلاقات بين الأقاليم بعضها وبعض <sup>(٢)</sup> *Inter-regional* . وبصفة عامة يمكن القول بأن هذه الحالة من النمو الحضري غير المتوازن ، سواء داخل الأقليم الواحد ، أو بين الإقاليم ، هي التي تؤدي إلى ظهور الأنماط الاقتصادية المختلفة ، والأوضاع الاجتماعية المتباينة ، والأشكال الجغرافية المتمايزة . . . ومن ثم يتكون الاستقطاب .

### ٢/١ عوامل ، أو دوافع الاستقطاب :

أوضحنا في الفصل السابق أهم العوامل التي تقف وراء نشأة الاستقطاب الحضري وتبعنا ذلك بتحديد للأهمية النسبية لبعض هذه العوامل والتي تعطيها وزناً أكبر في هذا المجال . ويمكن أن نتناول هذه العوامل أو الدوافع هنا ، كشرط رئيسي لتواجد الاستقطاب الحضري في منطقة ما ، بمعنى أنه من الضروري توافر مبررات كافية لنشأة هذه الظواهر .

وحتى لا تكون معالجتنا لهذه النقطة تكراراً لما سبق تناوله في الفصل السابق ، فإننا سوف نعرض لهذه العوامل من زاوية جديدة ( فهي هنا كشرط لازم لنشأة الاستقطاب ) . تميز فيها بين عوامل ضرورية توافرها من داخل مركز الاستقطاب ذاته ، وأخرى يستلزم وجودها في المنطقة ( أو المناطق ) القابلة للاستقطاب . ويتضح ذلك مما يلي :

— Richardson H.W.; Ibid., p. 137.

( ١ )

( ٢ ) محمد حسن طبع النور ، المرجع السابق ، ص ٦

( أ ) عوامل يشترط توافرها في مركز الاستقطاب بذاته : ويتلخص أهمها في الآتي :

١ - وجود ميزة نسبية للمكان : تدفع الأفراد في المناطق الأخرى للاتجاه إليه ، والعمل والإقامة فيه .

٢ - توافر المواد الأولية ، والحام لأي نشاط يمكن الاعتماد عليه ( صناعة ، أو زراعة ، أو تجارة ) .

٣ - نمو القطاع الصناعي بصفة خاصة ، وزيادة حجم العائد من إنتاجه .

٤ - وفرة الخدمات ، وتنوعها ( لدرجة التكس أحياناً ) بشكل قد يؤثر على معدل كفايتها ، وأدائها<sup>(١)</sup> .

٥ - عدم التجانس في التركيب الاجتماعي ، وصعوبة تمييز هيكل ثقافي موحد .

( ب ) عوامل يستلزم تواجدها في المنطقة ( أو المناطق ) القابلة للاستقطاب :

ويمكن إيجازها فيما يلي :

١ - وجود المنطقة كمركز طرد سكاني ( كثافة سكانية مرتفعة ، ورقعة مساحية محدودة ) .

٢ - عدم وجود أنشطة رئيسية تسهم في رفع الدخل الإقليمي للفرد ( أو وجودها بشكل هزيل ) .

٣ - حرمان المنطقة من توفير أهم الخدمات الرئيسية ، والهياكل الأساسية للمشروعات .

٤ - وجود ظاهرة العمالة غير الكاملة Underemployment الناجمة عن ظواهر أخرى تتميز بها المناطق الزراعية المتخلفة ، مثل ظاهرة البطالة المقنعة ، والبطالة الموسمية<sup>(٢)</sup>

— Boskoff, Alvin; Ibid, p. 58.

( ١ )

( ٢ ) محمد حسن فيج النور ، « التنمية الاقتصادية وتضخم المدن الكبرى » ، ملزمة رقم ( ٩٦٧ ) ،

مهد التخطيط القوي ، القاهرة ، ١٩٧٠ ، ص ٣٩٠ .

### تتم المنطقة بخاصية الجلب ، والتأثير بالنسبة للمناطق المحيطة :

وهو شرط ضروري ، ولازم لنشأة الاستقطاب ، ويعتمد بصفة رئيسية على الشرطين السابقين « فالجلب » و « التأثير » خاصيتان مرتبطتان أساساً بوجود نمو حضري غير متوازن ، وتوافر عوامل الاستقطاب الحضري .

وهناك - من الناحية الاجتماعية - شروط فرعية ينبغي توافرها في المنطقة ، حتى تتميز بهاتين الخاصيتين ، ومن ثم يتحقق الشرط الرئيسي للاستقطاب . . وتتلخص أهم هذه الشروط فيما يلي <sup>(١)</sup> :

١- وجود تظاهرات اجتماعية Organization تسمح بتجمع الأفراد لتحقيق مصالح شخصية ، وطنية ، وطائفية . ومهنية : ثم مجتمعية ( إذا كانت في اتجاه القيم التي أرتضاها المجتمع ) .

٢- التعامل وفق علاقات اجتماعية تحدد إطارها ، وطبيعتها ، وزوعيتها ، بشكل يحلم مصالح الأفراد في المنطقة التي تسود فيها .

٣- توافر مجال أرحب العمالة في مركز الاستقطاب حيث فرص العمل المتاحة ، والمتنوعة وكية الأجر المرتفعة نسبياً .

٤- توافر وسائل الاتصال الجمعي بشكل مؤثر وفعال الأمر الذي يؤثر على الأفراد فيجعلهم يتجهون إلى مركز الاستقطاب دائماً .

وتتخذ خاصيتها « الجلب » ، « والتأثير » مساراً خاصاً بالنسبة لظواهر الاستقطاب الحضري فهو أناساً يتجه من مركز الاستقطاب إلى المنطقة ( أو المناطق ) المحيطة به ، والقابلة للاستقطاب ودرجة قوة وضلالة . أما التأثير في الاتجاه العكسي فيتم بصورة ضعيفة ، هزيلة ، وغير ملموسة ، أو تكاد .

(١) Heberle, R.; The Normative Element in Neighborhood Relations, Through,

Baali F. and Vandiver J. „Urban Sociology :Contemporary Readings“, Appleton-Centry-Crofts, N.Y., 1970, pp. 268 - 285.

ونتم عمليات الجذب والتأثير بشكل تراكمي<sup>(١)</sup> Accrualative ، فالمرحلة الأولى تنشأ عنها هاتان الخاصيتان من ذات الطبيعة والنوعية ، ونتيجة لذلك ينشأ الاستقطاب ، ويمارس تأثيراته المختلفة .

## ٢- مراحل الاستقطاب الحضري

إذا ما افترضنا توافر الشروط السابقة ( كلها - أو بعضها ) لنشأة الاستقطاب في منطقة ما ، فإن هذا لا يعنى أن ظواهر الاستقطاب الحضري تنشأ هكذا دفعة واحدة وبشكل مفاجئ ، وإنما الأمر يأخذ الشكل التدريجي ذا المراحل .

ويمكننا أن نميز بين ثلاث مراحل ، يتكون من خلالها الاستقطاب الحضري . فتبدأ مرحلته الأولى بتكوين « الأماكن المركزية » ، التى تسمح لتتحول إلى « قطب للنمو » ( وهى المرحلة الثانية ) لكى يتقبل بعد ذلك - وفى المرحلة الثالثة - إلى مركز استقطاب . وفيما يلى نستوضح هذه المراحل :

### ٢/١ مرحلة تكوين الأماكن المركزية ، ومواقع الأنشطة :

سبق أن أوضحنا فى الفصل الأول ، من هذا الباب الفكرة الأساسية التى تقوم عليها نظرية المكان المركزى ، التى نعنى به ابتداء المركز الحضري<sup>(٢)</sup> وكذلك المحور الرئيسى الذى تدور حوله مجموعة النظريات التى تشرح فكرة الموقع .

وينشأ المكان المركزى أساساً لمواجهة حاجة اقتصادية ، أو مطلب اجتماعى أو ضرورة سكانية فى منطقة ما . وترتيباً على ذلك - وبعد الاختيار الافتراضى لموقع هذه المنطقة كمكان مركزى - نختار بعض المواقع فى هذا المكان لتوطن الأنشطة فيها<sup>(٣)</sup>

— Antoine, J.; Ibid, 124.

(١)

(٢) يطلق البعض عليه تعبيرات مختلفة : أهمها نقاط النمو Growth Points ، أو مراكز النمو

Growth Centers

— Boskoff, Alvin; Ibid. p. 80

(٣)

وتتم هذه المرحلة التي يتكون فيها المكان المركزي ، وموقع النشاط ، بخصيتين رئيسيتين<sup>(١)</sup> تميزانها ، وتحددان مسارها واتجاهها ، هما :

#### ١ - النمط الاقتصادي السائد :

والذي يتميز في هذه المرحلة بدرجتين عدم التوازن الهيكلي *Structural Imbalance* سواء بالنسبة للأماكن المركزية الأخرى داخل نفس الإقليم أو بميثاتها خارجة . وينشأ عدم التوازن هذا ، من حداثة تكون بعض الأنشطة (وبخاصة الصناعية منها) إذا ما قورنت بالأنشطة الأخرى التقليدية التي يعتمد عليها اقتصاد المكان :

#### ٢ - الوضع الاجتماعي القائم :

وهو يقترب كثيراً في هذه المرحلة بمثله في المجتمع التقليدي باستثناء ظهور بعض أنماط السلوك<sup>٢</sup> ، والقيم المنبثقة عن المجتمع الحضري في بداية مرحلته الصناعية :

#### ٢/٢ مرحلة التحول إلى قطب للنمو (أو التنمية) ، ذي التأثير المتبادل بينه وبين المنطقة المحيطة :

يستمر المكان المركزي في الاتساع *Expansion* والامتداد *Extension* وتزيد بعض الأنشطة - التي تم اختيار مواقع مناسبة لتوطئها - في درجة تركزها<sup>(٣)</sup> *Concentration* وتتمدد - تدريجياً - الأنشطة الاقتصادية في «إرسائها لوظائفها . وتأخذ العلاقات الاجتماعية بين الأفراد نمطاً جديداً ، وشكلاً مختلفاً عن ذي قبل . كل ذلك إلى أن يتحول هذا المكان - وتدرجياً أيضاً - إلى «قطب للنمو (أو التنمية)» يتميز بتأثيرات تبادلية بينه وبين المنطقة المحيطة .

وتتميز هذه المرحلة بخصائص أو سمات معينة ، يمكن تلخيصها في ثلاثة عناصر رئيسية هي :

— Richardson, H.W.; Ibid. p. 424.

(١)

(٢) تشير درجة التركيز هنا إلى البعد المكاني - الفيزيقي لتواجد النشاط ، وهي تختلف عن التركيز *Localization* ، والتركيز (التجمع) *Agglomeration* ويمكن ترجمة هذه النقطة في عهد حسن فيج النور ، مجالات التخطيط الإقليمي وأساليبه التحليلية ، المربع قبل السابق ، ص ٨٩

### ١ - النمو في قطاع الصناعة :

وذلك نتيجة توافر مقوماتها الرئيسية من رأس مال ، وعمالة ، ومواد خام ، وتنظيم ، وسوق . ويتحقق ذلك النمو أساساً نتيجة وجود ميزة توطئية لهذا المكان .

### ٢ - ازدياد معدل الهجرة :

وهي هجرة ذات اتجاهين : من قطب النمو ، وإليه . ولكن يمكننا أن نميز اتجاهاً واضحاً بالنسبة للهجرة إليه ، حيث فرص العمل الأرحب .

### ٣ - قيام نوع من العلاقات السببية اقتصادية بين الاقاليم

وهذا أكثر ما يميز هذه المرحلة ، فنجد أن التأثيرات التبادلية تكون أكثر وضوحاً بين قطب النمو ، وما يحيط به من مناطق .

وهناك عديد من الدراسات ، قد تناولت هذه النقطة ، وعالجتها من خلال طريقة أو أساليب النماذج المصاغة للتنمية الحضرية<sup>(١)</sup> *Urban Development Models* ويعتمد هذا الأسلوب أساساً على تصوير الوضع الحالي للنمو الحضري في منطقة ما ، من خلال إحصاءات تجمع حول مجالات النشاط فيها ، ثم تتنبأ بالصورة المستقبلية لأوجه النشاط المختلفة . ويأخذ هذا التنبؤ صورة رياضية أو إحصائية .

ويفيد هذا الأسلوب في تحديد الشكل المتوقع لقطب النمو ، نتيجة حلقاته بغيره من المناطق .

### ٣/٢ مرحلة الانتقال (الوصول) إلى مركز استقطاب ، أحادي التأثير :

وهي المرحلة التي نلاحظ فيها التأثيرات الاستقطابية ، ليس بالنسبة للمركز التي تظهر فيه فقط ، وإنما أيضاً بالنسبة للمناطق الأخرى القابلة للاستقطاب ، والتي تقع في مجال تأثيره .

— Harris, E.; Quantitative Models of Urban Development, Through Perloff, H. (١)

and Wingo, L., (ed) „Issues in Urban Economics“, Johns Hopkins Press, U.S, 1996, pp. 363 - 364.

ولا يعنى ذلك تشابهاً بين خصائص المرحلة السابقة ، وسهات هذه المرحلة . ففى مرحلة التحول إلى قطب النمو كانت التأثيرات تبادلية بينه وبين المناطق المحيطة لدرجة دعت بعض الباحثين إلى أن يذهب إلى القول بأن « مناطق التخاف فى إقليم ما . هى التى تخاف قطب النمو فيه » (١) .

أما وقد تكون قطب النمو وتحول إلى مركز استقطاب ( المرحلة الثالثة ) فإن تأثيراته تختلف من حيث الشكل ، والنوعية ، والمدى .

فقطب النمو كان يأخذ ويعطى ( وإن لم يكن ذلك يتم بنفس الدرجة ) إلا أنه كان هناك تأثير متبادل ، أما مركز الاستقطاب فتتمثل تأثيراته فيما يأخذ فقط من المناطق المحيطة ( وهذا فى حد ذاته تأثير ، وإن كان سلبياً ) فضلاً عما يقوم به من تأثير فى نطاق حدوده .

وعلى ذلك يمكن وصف التأثيرات الناجمة عن مركز الاستقطاب بأنها أحادية الاتجاه ( تقريباً ) ، وإن لم تكن أحادية التكوين بدلالة إنها قد تكونت من خلال قطب النمو تأثير تبادلى بينه وبين المناطق المحيطة .

ويجد الكثير ، أن التأثيرات النابعة عن قطب النمو تكون مفيدة لكل من هذا القطب ، والمنطقة المحيطة به ، فى حين تكون ضارة ( فى معظمها ) ، وحينما يصل الاستقطاب إلى درجته الحادة ( لكل من مركز الاستقطاب ، وبجاء تأثيره .

وينشأ الضرر فى المركز الاستقطابى من ذلك التركيز الشديد فى السكان ، والتكدس الضخم فى الأنشطة ، مع ما يستتبع ذلك من مشكلات اجتماعية ، وأضرار اقتصادية .

وتعكس هذه التأثيرات الضارة على المناطق المحيطة بالمركز وتتمثل فى ذلك الفقد المستمر للعناصر المفيدة والنشطة من أبناء هذه المناطق الذين يتجهون إلى المركز بحثاً عن العمل والإقامة ، فضلاً عن الإهمال الذى نلقاه أنشطتها ، نتيجة اعتمادها على غيرها (٢)

— Richardson, H.W; Ibid. p. 417.

(١)

(٢) سوف نتناول هذه النقطة بتفصيل أكثر فى الباب الثانى ، وذلك عندما نعرض للاستدلال والتحليل الاستقطاب الحضرى فى مصر .



### ٣- مؤشرات الاستقطاب الحضري

إذا كانت معرفة الشروط اللازمة لنشأة ظواهر الاستقطاب ، ضرورية لفهم خصائصه . وإذا كان تناول مراحل الاستقطاب الحضري ، أساسياً للتعرف على مساره ، واتجاهه ، فإن هناك حاجة ماسة لدراسة المؤشرات التي نستدل بها على وجوده ، ونستخدمها لقياسه ، ونتعرف من خلالها على تأثيراته المختلفة .

وبصفة عامة فإن هناك عديداً من مؤشرات الاستقطاب الحضري ، ولكننا سوف نتخير هنا أهمها ، وأكثرها وضوحاً ثم نتولاها بالشرح والتفصيل . وأهم هذه المؤشرات هي :

- ١- تركيز السكان .
- ٢- تكلس الأنشطة ( الإنتاجية والخدمية ) .
- ٣- زيادة معدل الصناعات والسياحة الاقتصادية .
- ٤- صعوبة تكييف الأفراد ، واندماجهم مع عناصر البناء الاجتماعي الحضري .

#### تركيز السكان :

لعل هذه الظاهرة هي أول ما يلفت النظر في أى « مركز للنمو » بصفة عامة . فهناك تيار من الهجرة يتدفق من المناطق المحيطة بمركز الاستقطاب إلى بقية هذا المركز ، بحثاً عن فرص عمل جديدة ( أو أفضل ) . وقد كان من الممكن أن يستمر هذا التدفق — الذى يسير فى اتجاه واحد تقريباً — دون أن تحدث ظاهرة المركز ( قوى ظاهرة مرتبطة أساساً بالمكان أو الحيز ) ولكن ما يحدث هو أن أعداداً هائلة من الأفراد يتجهون ناحية موقع ما ، ولا يتوزعون بالتناسب مع مناطقه سواء فى العمل ، أو الإقامة ، ولا تكون هناك ترتيبات مسبقة لعملهم ، أو لإقامتهم ، بل قد يكون هذا الموقع يعانى أصلاً من ظاهرة التركيز بين سكانه الأصليين :

هكذا تتكون ظاهرة التركيز السكاني بمركز الاستقطاب ، وتبدأ تأثيراتها — بعد

ذلك - في الظهور - وفي التأثير بدورها - على أنماط الحياة بالمركز ؟

وقد عرض « بونسارد P. Ponsard » نظريته التي أسماها نظرية « الأنشطة الأساسية » أو أنشطة التوزيع الوظيفي لسكان المدن<sup>(١)</sup> . وانتهى فيها إلى أن درجة التركيز التي نلاحظها بين سكان المدن الرئيسية في أية دولة إنما تنشأ عن اتجاه هؤلاء الأفراد للعمل في مجموعة من الأنشطة الدافعة للنمو (الأنشطة الرئيسية) في هذا المركز ، فهي تكون بطبيعتها أكثر الأنشطة حاجة إلى العمالة ، فضلا عن أن وجودها في هذا المركز يكون في الغالب هو الدافع الرئيسي وراء هجرة الأفراد إليه<sup>(٢)</sup> .

وانتهى الأمر بكثير من العلماء الذين تدارسوا هذا الموضوع ، وكان لهم تركيز خاص على عنصر السكان ، إلى القول بأنه إذا حدث تركيز سكاني بمنطقة ما ، فإن الاستقطاب الحضري واقع لا محالة . . . فقط تحتاج المسألة إلى وقت حتى تظهر فيه تأثيرات هذه الظواهر<sup>(٣)</sup> .

وقد اتجه بعض الباحث ، إلى بناء بعض النماذج الرياضية والإحصائية ، التي تصور العناصر الأساسية فيه ، وما يتوقعون به لاتجاه الظاهرة في المستقبل . وكانوا دائما يعطون توكيدا خاصا لعنصر السكان فيعتبرون أن تركيز السكان دالة *Function* للاستقطاب ويحملوالبعض أن يسمى هذه الظاهرة بالتراكم السكاني *Population Accumilation*<sup>(٤)</sup> وهي في الواقع ذات طبيعة تراكمية إذ لا تنشأ بشكل فجائي ، وإنما تأخذ السمة التدريجية . وأبداً كانت التسمية فإن لهذه الظاهرة - التي تعتبر مؤشراً رئيسياً للاستقطاب - تأثيرات عديدة يمكننا أن نلخص أهمها فيما يلي :

١ - أن الأساليب المختلفة التي استخدمت لتقدير معدلات الهجرة من المركز الحضري ، وإليه قد نجحت - إلى حد ما - في تقدير الهجرات التي تكون قد تمت بالفعل ، أكثر مما أفادت في تقدير الهجرات المستقبلية للمنطقة . وذلك بسبب صعوبة التنبؤ بالموامل

(١) - Alament J. & Autin G, et Autres; Ibid. p. 464.

(٢) سوف نول هذه النقطة تفصيلا أكثر عندما نتعرض لقضية الاستقطاب الحضري في مصر .  
ونقداريس عوامله ، ومؤثراته . وذلك في الباب التالي .

(٣) - Ibid., p. 465.

(٤) - Ibid., p. 467.

السيرواقتصادية التي قد تكون وراء الهجرة في زمن لاحق<sup>(١)</sup> .

٢ - ضآلة نصيب الفرد من الناتج الإقليمي الصافي ، ومن معدل استفادته من الخدمات المتاحة .

٣ - حرمان المناطق - المتخلفة أصلاً - من القوى البشرية ( المتمثلة في الطاقة البشرية المهاجرة ) ، ومن العناصر المادية ( التي نعرف عليها من خلال أنشطة الإنتاج ، وقطاع الخدمات ) .

### ٢/٣ تكديس الأنشطة ( الإنتاجية ، والخدمية ) :

لا يكتفى « مركز السكان » وحدة ، لنشأة الاستقطاب الحضري ، كعامل لتكوينه : ومؤشر للاستدلال على وجوده ، وإنما تبرز أهمية هذا العنصر فيما يسببه من تأثيرات أخرى . ولواجهة هذا المركز في السكان ، كان ضرورياً زيادة الأنشطة من حيث النوعية والكفاءة بشكل يستوعب الزيادة في السكان .

وبالرغم مما يتميز به المركز الحضري من سمات إجتماعية وإقتصادية خاصة ، إلا أن نوعية النشاط الدافع للنمو يمثل في الغالب العامل الرئيسي وراء استقطاب المركز الحضري لسكان المناطق الأخرى المحيطة .

ويحدث التكديس في الأنشطة (سواء كانت إنتاجية ، أو خدمية) نتيجة توافر مجموعة من العوامل فلخص أهمها فيما يلي :

١ - وجود المادة الخام في ذات المركز الحضري (أو قريبة منه) بشكل يسهل قيام النشاط .

٢ - حاجة المناطق المحيطة بمركز الاستقطاب إلى الاستفادة بإنتاج الأنشطة وتأييد الخدمات .

(١) Isard, W. and Others; „Methods of Regional Analysis : An Introduction to Regional Science“, John Wiley & Sons, Inc., N.Y., 1960, p. 69.  
النمو الحضري

٣ - هجرة أعداد هائلة - من المناطق المحيطة - إلى المركز الحضري ، وحاجتها إلى عائد تلك الأنشطة .

٤ - وجود سوق داخل المركز الحضري (أو قريب منه) لتصريف منتجات هذه الأنشطة (الإنتاجية) .

ومن اللافت أن مرحلة الاستقطاب الحضري ، تتسم بظهور أنشطة رئيسية وبخاصة في القطاع الصناعي ، أو ما تسمى بالصناعات القائدة ، أو الرائدة<sup>(١)</sup> .  
ويحدث التكلس أو التراكم في الأنشطة - نتيجة وجود هذا النمط من الصناعات - من خلال مرحلتين تتضحان فيما يلي<sup>(٢)</sup> :

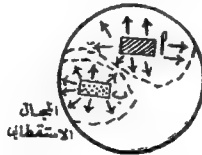
الأولى : وتتميز بالتوسع في حدود المركز الحضري ، وينمو في هذه الصناعات التي يمكن أن نجدها وقد انقسمت إلى صناعات فرعية من نفس النوعية ، ولكنها أقل في الحجم .  
الثانية : تأخذ هذه الأنشطة الصناعية مواقع مختلفة بالنسبة لمركز الاستقطاب فقد تقع إحدى هذه المجموعات من الصناعات ولكن مثلاً :

( أ ) في اتجاه الشمال من المركز الحضري ، بينما تكون هناك مجموعة أخرى .

( ب ) في اتجاه الغرب من ذات المركز .

وليس المهم لدينا هنا هو موقع الصناعة ذاته ، بل إن ما نركز عليه هو اتجاه النمو الذي يتركه التكلس في الأنشطة والخدمات ، وبخاصة إذا كانت تلك الأنشطة تتعلق بالصناعات الرئيسية .

ويصور الشكل المقابل ، اتجاه النمو وشكل التأثيرات التي يتركها استقطاب الأنشطة



[ شكل رقم (٥) ]

( ١ ) سبق أن عولجت هذه النقطة من خلال عرض نظرية «أقطاب النمو» والتنمية « بالفصل الأول

— Ferroux, Op. Cit. p. 99.

( ٢ )

في المواقع التي أوضحها المثال السابق .

وقد قام جوزيف شومبيتر<sup>(١)</sup> J.S Schumpeter ببناء نسق للنمو، يفسر من خلاله ظاهرة التكدس في الأنشطة ، والخدمات . ويتكون هذا النسق من عناصر متنوعة كالسكان ، والإنتاج ، ورأس المال ، والمخدرات .

فإذا حدث نمو في قطاع ما فإنه يأخذ اتجاهاً يتضمن تغيرات هيكلية فيه : ثم يتعرض لتقلبات نتيجة لتغير عناصر الإنتاج ، وأخيراً تحدث زيادة في إنتاجه ( إذا كان نشاطاً إنتاجياً ) أو كفاءة في معدل أدائه ( إذا كان النشاط خدمة ) .

ويحدث التكدس حينذاك في حالتين :

١ - حينما يحدث تركيز في السكان فإنهم يحتاجون بالضرورة إلى معدل إنتاج أزيد في نفس الزمن ، الأمر الذي يدفع بهذه الأنشطة إلى التجمع والتكدس حتى يزداد إنتاجها .

٢ - عندما تقوم صناعة استراتيجية كبرى ( كالحديد والصلب ، أو الغزل والنسيج مثلاً ) وتحتاج بطبيعتها إلى الانقسام إلى مجموعة من الصناعات الفرعية المتكاملة في ذات المنطقة حتى تمتد كل منها الأخرى باتنتاجها ، ( فهو في الغالب من النوع الوسيط ) بشكل نجده معه تكدساً في هذه الأنشطة .

وتقوم الخدمات أحياناً بدور « تابع » في تكدسها ، بمعنى أنه عندما تتكدس الأنشطة فإنها تحتاج بالضرورة إلى مجموعة من الخدمات الرئيسية - ( كالطعام ، والصحة ، والإسكان ، والنقل والمواصلات والترفيه ) وأخرى من المياكل الأساسية ( كالمياه ، والتيار الكهربى ، والمجارى ) ، والطرق والشوارع ، والبنوك ، والأسواق ) لتقدم لها التسهيلات اللازمة لاستمرارها في هذه المنطقة .

### ٣/٣ زيادة معدل الضياعات السيواقتصادية<sup>(١)</sup> ، بمركز الاستقطاب :

نتيجة لتركز السكان ، وتكلس الأنشطة في منطقة ما ، فإن هناك مجموعة من النتائج الفرعية تظهر وتترتب على تواجد هذين العنصرين اللذين نعتبرهما مؤشرين رئيسيين للاستقطاب الحضري .

ولعل أبرز تلك النتائج (وهي ما اعتبرناها أيضاً مؤشرات تدل على الاستقطاب) هو ما يتضح من ذلك الفاقد Waste الاجتماعي والاقتصادي في المتغيرات التي يبنى الاستقطاب الحضري أساساً على دعائمها .

ويختلف حجم هذا الفاقد (أو تلك الضياعات) تبعاً لاختلاف عديد من العناصر والمتغيرات تذكر أهمها فيما يلي :

١ - معدل الهجرة إلى المنطقة : فهناك افتراضياً - تناسب طردي بين هذا المعدل ، وبين تلك الضياعات السيواقتصادية .

٢ - درجة التكلس في الأنشطة والمجمعات : فهناك علاقة طردية أيضاً بينها وبين حجم الضياعات التي يتسبب عنها التكلس .

٣ - وجود أنشطة ، وخدمات تتحدد كل وظيفتها في استيعاب هذا الفاقد ، قبل أن يمثل فاقدًا وتحويله إلى عناصر إنتاجية ، أو خدمة مفيدة .

٤ - نوعية العلاقات الاجتماعية السائدة بين الأفراد . فكل من الأحيان ، يتسبب الأفراد أنفسهم في زيادة حجم هذه الضياعات ، سواء اتجه ذلك إلى خسارة شخصية لهم أو إلى فقدانه بالنسبة للاقتصاد الكلي للدولة .

ويلعب إطار القيم هنا دوراً أساسياً في زيادة حدة هذه الظاهرة ووضوحها ، بما يشتمل عليه من عادات ، وتقاليد ، وعرف سائد (فعادة المبالغة في الكرم مثلاً هي التي تدعو إلى الإسراف في تقديم كل عناصر الغذاء الضرورية وغير ،

(١) نقصد بالضياعات السيواقتصادية Dis-socioéconomies هنا جامعة الناقد الاجتماعي ، والاقتصادي المصاحب لاستعمال نشاط ، أو خدمة ، أو مرفق ما ، والاستفادة من كل . وبعض هذه الضياعات كمي قابل للقياس ، وبعضها الآخر غير ذلك .

الضرورة للضيف الأمر الذى يسبب عنه كثير من الضياعات .

ويربط بعض الباحثين بين درجة النمو فى المركز الحضرى ، وبين حجم الفاقد (أو الضياعات) التى يتعرض لها هذا المركز فى أنشطته وخدماته المختلفة .

فنجند فرانسوا بيسون<sup>(١)</sup> F. Besson يرتب المراكز أو الأقاليم الحضرية تبعاً لدرجة النمو فيها الناتجة عن حجم الضياعات ، فى أربعة أنماط رئيسية هى :

١ - الأقاليم المتقدم (مرحلة الرفاهية) : والذى يكون معدل استفادته من العناصر الإنتاجية للأشطة : ومن قطاع الخدمات أعلى ما يمكن (ويتضح هذا المعدل من المقارنة بين أقاليم الدولة) .

٢ - الإقليم الثانى (ذو الطاقة الكامنة) : ويتميز بوجود إمكانات معينة ، قابلة للاستغلال وهى ما يطلق عليها بالطاقة الكامنة أو الاحتمالة Potential ويكون معدل الدخل فى مثل هذا الإقليم أعلى من معدل النمو فيه ، الأمر الذى يتسبب فى كثير من الضياعات السيواقتصادية .

٣ - الإقليم الآخذ فى النمو : ويكون فيه معدل الدخل أقل من معدل النمو حيث تأخذ بعض مشروعات التنمية فى الظهور بشكل يزيد منها نسبياً حجم الضياعات .

٤ - الإقليم المتخلف : ويتسم بمعدل للدخل ، ومعدل للنمو أقل من المعدل القوى وتظهر الضياعات السيواقتصادية بشكل واضح . إذ تكون الأشطة ، بدائية ، ويكون تشغيلها غير اقتصادى ، فضلاً عن وجود قطاع هزيل للخدمات ينخفض معدل أدائه عن الحد الأدنى الضرورى لكل خدمة .

وإذا كان التحليل السابق قد حدد حجم الضياعات السيواقتصادية ، اعتماداً على مؤشرات ذات طبيعة اقتصادية بحته (مثل معدل الدخل ، ومعدل النمو) ويرتب الأقاليم الحضرية بناء على ذلك ، فإن هناك اتجاهات أخرى فى التحليل تفسر زيادة

(١) — Reason, F.J.; „L'Intégration Urbaine", Bibliothèque d'Economie contemporaine — five dirigé par François Perroux, et Pierre Tabatoni, Paris, 1970, p. 19.

زيادة حجم هذه الضياعات استناداً إلى مجموعة من المتغيرات الاجتماعية وأهمها<sup>(١)</sup> .

١ - التكوين السكاني ( من حيث النوع والعمر ، والمهنة . . . إلخ ) .

٢ - التركيب الاجتماعي وتميز المجتمع إلى طبقات . أو فئات متباينة .

٣ - الشكل الأيكولوجي للمكان من حيث علاقة الإنسان ببيئته ، وفق تنظيم اجتماعي معين .

٤ - الإطار العام للقيم ، ونوعية العادات والتقاليد والعرف السائد ، وما ينبثق عن ذلك من أغطاء للسلوك .

٤/٣ صعوبة تكيف الأفراد ، واندهاجهم مع عناصر البناء السيسواقتصادي الحضري :  
تختلف خصائص المجتمع الريفي عن مثيلاتها بالمجتمع الحضري ، من النواحي الديموجرافية ، والاقتصادية ، والاجتماعية . ويظهر هذا الاختلاف بوضوح عندما تنتقل مجموعة (أو أكثر) من سكان المجتمع الريفي ، للعمل والإقامة في المجتمع الحضري . ودون التعرض لتفصيلات خصائص النمطين الحضري ، والريفي ، فإن ما ينبغي أن نركز عليه هو أن الاختلاف والتباين بينهما يتحدد في المتغيرات الرئيسية التالية :

١ - الهيكل الديموجرافي القائم .

٢ - النمط الاقتصادي السائد .

٣ - التركيب الاجتماعي الواقعي .

٤ - الشكل الأيكولوجي الغالب .

٥ - الإطار الثقافي العام .

وترتبط هذه المتغيرات ، وتؤثر على درجة تكيف الأفراد مع عناصر المعيشة والعمل في المجتمع الذي يتلاقون إليه .

ويؤثر العمل ، كما تؤثر الإقامة ، في النمط الحضري على إحداث تغيير في



نوعية المهنة ، وكية الدخل ، وأسلوب الاتفاق ، ونمط الاستهلاك وحجم المخدرات ومستوى الاستفادة من الخدمات. والهياكل الرئيسية للمشروعات : كما يرتبط الانتقال للنمط الحضري بنوعية العلاقات الاجتماعية سواء بالنسبة للأفراد المقيمين بنفس المركز الحضري ، أو بغيرهم الذين يقيمون بخارجه ، ويرددون بين الحين والآخر على ذات المركز الحضري<sup>(١)</sup> .

وطبيعى ، أن التكيف مع العناصر والمتغيرات السابفة يحتاج إلى فترة من الزمن يشعر خلالها الزائد. الجديده Newcomer إلى النمط الحضري ، بأنه أولاً ملزم ، بالانصياع إلى القيم الحضرية الجديدة (وهو في ذلك يحتاج إلى التخلي - جزئياً - عن بعض القيم التي نشأ عليها) ، ثم بأنه ثانياً في حاجة إلى الشعور بأهمية هذه القيم . وأن في اتباعه إياها تحقيقاً لمصلحته الشخصية وتيسيراً لأمر حياته في النمط الحضري .

وتمثل صعوبة التكيف مع عناصر البناء السبب اقتصادى في النمط الحضري مؤشراً رئيسياً للاستقطاب الحضري ، وخاصة بميزة للحياة في المركز الحضري . إذ أنه نتيجة للتفاعل بين الجوانب الديموجرافية ، والأيكولوجية ، والثقافية في مركز الاستقطاب يشعر الفرد بصعوبة في الاندماج مع أنماط الحياة الحضرية الجديدة . وهناك عناصر رئيسية تتعلق بهذا المؤشر ، ويمكن من خلالها التعرف على مساره وتأثيراته المختلفة . وتتخلص هذه العناصر في ثلاثة هي :

#### ١ - قوى الجذب نحو المركز Centrifugal وقوة الطرد منه Centripital<sup>(٢)</sup> :

فهناك عوامل عديدة أدت إلى وجود خاصية الجذب نحو المركز الحضري ، لعل في مقدمتها اختراع آلة البخار التي كان لها أثر فعال في الانتقال إليه ، وتركزهم حول الأنشطة الرئيسية (وبخاصة الصناعية منها) . في حين كان التأثير الناجم عن استخدام : القوى الكهربائية ، والسيارة ، والتليفون هو الدافع وراء ظهور قوى الطرد من المركز الحضري التي تسبب في انتشار الصناعات ، وتوزيع السكان على مساحة أوسع . وهناك تأثيرات اجتماعية واقتصادية نجمت بدون شك عن فعل هذه القوى .

(١) تعتمد الدراسة الميدانية ، التي سوف تعرض لها في البابين التاليين على هذه المجموعة من المتغيرات التي تنضج من خلالها التأثيرات المختلفة - وبخاصة الاجتماعية منها - للاستقطاب الحضرى .

(٢) -- F El Nour M.H., „Urbanization and Economic Development „Memo. (٢)

No. 1041, Institute of National Planning, Cairo, 1973, p. 6.

## ٢ - الانتقاء الاجتماعي بين الأفراد المهاجرين للنمط الحضري<sup>(١)</sup> :

فإذا انتقلت مجموعة (أو أكثر) للعمل والإقامة في المركز الحضري ، فإن هذا لا يعنى استقرارهم الدائم في هذا المركز ، فاختيارهم للمهنة ، وإمكان السكن ، والنمط الاتفاق والاستهلاك . . إلخ لا يتم بمحض إرادتهم المطابقة ، وإنما هناك نوع من الالتزام بقيم المجتمع الحضري ، وعرفه السائد ، ومن يحاول الخروج عن إطار قيم هذا المجتمع فإنه يلفظ ، ولا يستطيع الاستمرار فيه ، ويضطر للعودة إلى بابه الأصلي . فهناك نوع من الاختيار أو الانتقاء الاجتماعي بين هؤلاء المهاجرين .

## ٣ - التأثير المتبادل بين الجماعة المهاجرة ، والمدينة :

فليس هناك تأثير في اتجاه واحد فكثيراً ما يتصور بعض الباحثين أن الجماعة المهاجرة هي التي تتأثر فقط بالمعيشة في المدينة ، ولكن الحقيقة أن أفراد هذه الجماعة يؤثرون أيضاً في نمط الحياة الحضرية . وبخاصة إذا قامت عدة جماعات بالهجرة إلى المدينة بشكل يؤثر في أسلوب الحياة فيها ، فالتأثير يتبادل بينهما .

## ٤ - مقاييس الاستقطاب الحضري

من خلال المؤشرات السابقة نحاول في هذه الجزء من الفصل أن نستنبط بعض المقاييس تساعد في استكمال الصورة الكلية للاستقطاب الحضري . وفي هذا الشأن نود أن نلفت النظر إلى أنها تمثل بعض المقاييس التي توصل إليها العلماء وليست كلها ، وأهمها ما يلي :

- معدل النمو الحضري : فهو مقياس كلي رشامل يعطى صورة واضحة لاتجاه النمو في المركز الحضري .
- معدل الهجرة الداخلية (بين الأقاليم) : ويوضح حركة السكان بين الأقاليم ، واتجاهات هذه الحركة .

• الحجم الأمثل للمركز الحضري : الذى إذا تعداه (وهو حجم نسبى) يصل المركز إلى مرحلة الاستقطاب .

#### ١/٤ معدل النمو الحضري :

ليس هناك معدل ثابت ، ويحدد للنمو الحضري في منطقة ما ، بحيث نتناوله ، كمعيار للنمو في أية منطقة أخرى ، فلكل مجتمع ظروفه الخاصة به التى ينبثق من خلالها معدل خاص للنمو الحضري بها . كل ما هنالك إذن لا يخرج عن تحديد مجموعة من المتغيرات ، أو العناصر الأساسية للنمو الحضري في منطقة ما ، محاولين في النهاية أن نستخرج معدلاً للنمو فيها مسترشدين في ذلك بالمعدلات التى سبق أن صاغها ، وتوصلت إليها المجتمعات الأخرى .

ويمكننا أن نعطي تصوراً عاماً لإطار المتغيرات التى يتحدد من خلالها معدل النمو الحضري في مجتمع ما ، فهى لا تخرج عن الآتى <sup>(١)</sup> :

- ١ - عدد السكان ، وكثافتهم ، وتوزيعهم بين مناطق الإقليم .
- ٢ - التركيب السكاني للأفراد من حيث النوع ، والعمر ، والتعليم ، والعمل ، والدخل . . . إلخ .
- ٣ - طبيعة النمط الحضري <sup>(٢)</sup> من حيث كونه : مدينة عاصمة ، أو مدينة كبرى ، أو مدينة صغيرة ، أو ضاحية . . . إلخ
- ٤ - نوعية وسائل الاتصال بين النمط الحضري وما يحيط به من مناطق .
- ٥ - طرق النقل والمواصلات .
- ٦ - طبيعة الأنشطة الإنتاجية (وبخاصة الصناعية منها) والخدمات المتاحة .
- ٧ - الإمكانيات القائمة والمحتملة لأوجه النشاط المختلفة بالمركز الحضري .

(١) — Macura, M., The Influence of the Definition of the Urban Place on the Size of the Urban Area, Through Gibbs, J.P., „Urban Research Methods,” D. Van Nostrand Company Inc., N.Y., 1961, p. 29.

(٢) سوف نعرض لهذه النقطة بتفصيل أكثر في الباب التالي .

مما سبق يتضح أن معدل النمو الحضري في مكان ما ، إنما يتحدد في ضوء تلك المجموعة من المتغيرات ، وغيرها (حسب طبيعة كل مجتمع) .

وليس هذا المعدل (المفترض المتوصل إليه من محصلة تلك المتغيرات ) ، ثابتاً في كل الظروف والأوقات وإنما هناك عوامل عديدة (سبق شرح معظمها في الأجزاء السابقة) تغير من هذا المعدل ، وتعمله بشكل يجعله متنسقاً مع المتغيرات الحادثة .

ويرتبط معدل النمو الحضري : بدرجة الاستقطاب التي يصل إليها المركز الحضري ولذلك فهو يعتبر مقياساً كلياً له . فكما أن معدل النمو نسبي ، فإن درجة الاستقطاب أيضاً نسبية ترتبط ، بالظروف السيو اقتصادية للمجتمع .

#### ٢/٤ معدل الهجرة ( بين الأقاليم ) :

قام كثير من العلماء بإجراء عديد من الدراسات السيو اقتصادية لتقدير معدل الهجرة بين المناطق. بعضها وبعض سواء بين الحضرية ومثيلاتها ، أو بين الريفية ومثيلاتها ، أو بين الحضرية والريفية .

ويكتنف دراسة هذا الموضوع صعوبات جمة ، ولعلها ترجع بالدرجة الأولى إلى اختلاف العوامل المؤثرة في الهجرة بين المناطق بعضها وبعض ، بل وحتى في المنطقة الواحدة من فترة إلى أخرى . وتزداد الصعوبة إذا ما أردنا التنبؤ **Parecasting** بعدد السكان ( وما يرتبط بالعدد من متغيرات ديموجرافية ) فإن ذلك يرتبط بهوامل أخرى عديدة ومتشابكة <sup>(١)</sup> .

ويمكننا في هذا الموضع أن نحدد مجموعة من المتغيرات التي يمكن الاستئناس بها عند دراستنا لمعدل الهجرة ( فهو نسبي أيضاً ) ويمكن تقسيمها إلى مجموعات ثلاث هي <sup>(٢)</sup> :

— Isard W., and Others, Ibid. p. 52.

( ١ )

— Chapin, F.S., „Urban Growth Dynamics in Regional Cluster of Cities“, John

( ٢ )

Wiley Inc., N.Y. 1962 pp. 461 - 473.

### ١ - متغيرات ديموجرافية - اقتصادية :

مثل نمو السكان - وحركتهم - وأنماط العمالة ، واتجاهاتها ، والمخزل : كيته وأساليب التصرف فيه .

### ٢ - متغيرات اجتماعية - سياسية :

ويرتبط معظمها بعملية اتخاذ القرار لإدخال التحسينات الفيزيكية للمنطقة الحضرية ، وحل مشكلاتها الاجتماعية المنبثقة عن الهجرة من مكان لآخر .

### ٣ - متغيرات سسيولوجية - ثقافية :

وتتعلق بالوضع الطبقي الناجم عن الهجرة سواء في المنطقة المهاجر منها ، أو الأخرى المهاجر إليها ، وبعملية « التثاقف » النابعة عن التأثير المتبادل بين الجماعة المهاجرة ، والنمط الحضري .

### ٤/٣ الحجم الأمثل للمركز الحضري :

ترتبط فكرة الحجم الأمثل للمركز الحضري أساساً بعملية النمو الحضري<sup>(١)</sup> . إذ أن هناك اتجاهات عديدة قد تناولت هذه الفكرة ، واتخذتها أحياناً مؤشراً للنمو ، وأحياناً أخرى مقياساً له . ويرتبط بالبحث عن الحجم الأمثل للمركز الحضري صعوبات عديدة ، إذ أنها لا تزال في المرحلة التصورية النظرية ، بمعنى أنه يمكننا أن نصل نظرياً إلى حجم أمثل للمركز الحضري في مجتمع ما ، سرعان ما يتغير هو ذاته بعد فترة زمنية تمر عليه ، فما بالنا بالمجتمعات الأخرى .

وعلى ذلك (وكما كان الحال في معدل النمو الحضري ، ومعدل الهجرة كقياسين للاستقطاب الحضري) فإن الحجم الأمثل يمكن اعتباره مقياساً للاستقطاب يرتبط بمتغيرات أساسية لعل أهمها .

١ - عدد السكان ، وكثافتهم ، وتوزيعهم .

(١) سبق أن تناولنا هذه الفكرة في الفصل الأول، في سياق عرض نظريات النمو الحضري .

٢ - المساحة المأهولة بالسكان ، وإمكاناتها الاقتصادية .

٣ - الاتساع ، والامتداد المتوقع للمركز الحضري .

٤ - الوضع الاجتماعي القائم .

وبصفة عامة ، وأيضاً كانت المقاييس المقترحة لامتداد غالب الحضري : فقد لوحظ أن جميعها تتميز بالنسبية ، وأنه من الخطأ وضع المقياس في صورة رياضية ، أو إحصائية كنموذج أو معادلة . وإنما هناك مجموعة من المتغيرات التي ينبغي الاعتماد عليها للتوصي إلى المقياس المناسب لطبيعة المركز الحضري .

ويحتاج كل مقياس إلى مجموعة من الأساليب الفنية *Techniques* التي تستخدم في التحليل للوصول إلى نتائج أكثر دقة . ومن هذه الأساليب التي يمكن استخدامها في قياس الاستقطاب الحضري ما يلي <sup>(١)</sup> :

١ - معامل التوطن ..... The Location Quotient

٢ - معاملات التركز ..... Coefficients of Localization

٣ - معاملات التخصص ، ومتغيرات التنوع ..... Coefficients of Specialization &

Curves of Diversification

٤ - تحليل المضاعف الإقليمي البسيط ..... The Simple Regional Multiplier

٥ - دراسة النمو وإعادة التوزيع ..... Growth and Redistribution Analysis

---

(١) يمكن مراجعة هذه الأساليب في ، محمد حسن فتح النور ، مجالات التخطيط الإقليمي ،  
وأساليب التحليلية ، المرجع السابق ، ص . ص ٦١ - ١٠٠ .

## ٥- صياغة الفرض الثاني

### ( مؤشرات الاستقطاب الحضري )

كما انتهينا في الفصل السابق إلى صياغة الفرض الأول المحدد من خلاله العامل الرئيسي لنشأة الاستقطاب الحضري ، نحاول هنا في الجزء الأخير من هذا الفصل أن نصل إلى تحديد المؤشرات الرئيسية للاستقطاب التي نستدل بها على وجوده ، ونستخدمها لقياسه .

وقبل أن نبدأ في صياغة الفرض ، وتحديد المبررات التي استندنا إليها في هذه الصياغة يجدر بنا أن نحدد الأهمية النسبية لبعض المؤشرات .

#### ١/٥ الأهمية النسبية لبعض مؤشرات الاستقطاب الحضري ، ومقاييسه :

من الواضح أن مؤشرات الاستقطاب الحضري لم تنشأ هكذا في فراغ ، بل مهد إليها ، وقدم لها ماسبق أن عرضناه من : عوامل لنشأتها ( في الفصل السابق ) وشروط لازمة له ، ومراحل يمر بها ( في هذا الفصل ) .

ويمكننا القول بأن هناك مؤشرين رئيسيين للاستقطاب الحضري ، نعطيهما الأهمية النسبية بالمقارنة بغيرهما من المؤشرات وهما :

١ - تركز السكان ، وصعوبة تكيفهم واندماجهم مع عناصر البناء السيواقتصادي الحضري .

٢ - تكلمس الأنشطة ، وزيادة معدل الضياعات السيواقتصادية بالمركز الحضري .

ومن الملاحظ أننا قمنا بتجميع كل مؤشرين بينهما صلة أو علاقة مباشرة في مؤشر واحد ، فأصبح لدينا مؤشران أساسيان للاستقطاب الحضري .

- لتركز السكان بسبب مباشرة صعوبة في تكيفهم مع أنماط المجتمع الحضري الجديد ، كما أنه يخلق الكثير من المشكلات الاجتماعية للمهاجرين .

— أما تكلمس الأنشطة وتجمعها فينبع عنه بالضرورة زيادة في معدل الضياعات السيواقتصادية وذلك نتيجة قيام المشروعات بدون تفكير اقتصادى وشيد يحقق أقصى درجات المنفعة ، بأدنى تكلفة ممكنة ، وبالتالي بأدنى فاقد ممكن .

ذلك شأن المؤشرات ، أما بالنسبة لمقاييس الاستقطاب الحضرى ، فإنه يمكننا أن نعطي أهمية نسبية لمقياس معدل النمو الحضرى ، فهو يتضمن مقياس الهجرة ، والحجم الأمثل للمركز الحضرى . . ويمكن أن نستخدم لقياسه (معدل النمو الحضرى) معظم الأساليب الفنية التى سبق ذكرها .

#### ٢/٥ صياغة الفرض ومبرراته :

تعد المؤشرات الرئيسية للاستقطاب الحضرى ، محوراً رئيسياً بالنسبة لهذه الدراسة : إذ أنه اعتماداً عليها سوف تكون محاولتنا لقياس التأثيرات الاجتماعية الناجمة عن هذه الظواهر . واستناداً إليها أيضاً سوف يتحدد الإطار العام لتحليل هذه الظواهر فى المجال التطبيقى لهذه الدراسة .

ولم يكن مبررنا للوصول إلى صياغة هذا الفرض هو فقط محاولة التوصل إلى مقياس للتأثيرات الاجتماعية ، بل أيضاً يساعدنا فى التعرف على مجالات تلك التأثيرات .

وترتيباً على ذلك يمكننا صياغة هذا الفرض كما يلى :

« إن تركيز السكان ، وتكلمس الأنشطة ( إنتاجية ، أو خدمية ) وصعوبة تكيف الأفراد مع عناصر البناء السيواقتصادى الحضرى فى منطقة بذاتها ، تعتبر مؤشرات رئيسية للاستقطاب الحضرى . نستدل بها على وجوده ، ونستخدمها لقياسه ونتعرف :- من خلالها — على مجالات تأثيراته المختلفة »



### ٣/٥ تحديد أسلوب اختبار الفرض :

اعتماداً على نفس الأداة التي اقترحناها للاختبار الفرض السابق - وهي استمارة الاستبيان سوف نختبر هذا الفرض . وتتكون المؤشرات الرئيسية الثلاثة ( المحددة في الفرض ) هي الإطار الذى سنحاول التحقق منه في ضوء البيانات التي جمعت من خلال هذه الأداة .

ويساعدنا التحليل الإحصائي لهذه المؤشرات على رؤيتها - أولاً - مفصلة ( كما وردت في أسئلة وبنود استمارة الاستبيان ) ثم تصورها - ثانياً - مجمعة ( كما جاءت في صياغة الفرض ) .



## البَابُ الثاني

استدلال تحليلي للاستقطاب الحضري في مصر  
ويشمل

— مقدمة

- الفصل الرابع : اتجاهات النمو الحضري ، وتوزيعاته ، في مصر .
- الفصل الخامس : عوامل تكوين مراكز الاستقطاب الحضري في مصر .
- الفصل السادس : درجة الاستقطاب في بعض مراكز النمو الحضري في مصر



## مقدمة :

تعاثي جمهورية مصر العربية من عديد من المشكلات في نمطها الحضري ، والرقي على حد سواء . وبالرغم من تركيزنا في هذه الدراسة على مشكلة ذات طبيعة حضرية في إطارها العام على الأقل ، إلا أنها تتصل من حيث عوامل نشأتها ، ومسارات تطورها ، ومجالات تأثيراتها ، بالنمط الريفي أيضاً . ذلك أن الاستقطاب الحضري يؤثر في مركزه بقدر ما يترك بصماته على المنطقة ( والمناطق ) المحيطة به ، والقابلة للاستقطاب .

وحيث إننا حددنا إطار دراستنا منذ البداية ، وحصرناه في تناول التأثيرات الاجتماعية للاستقطاب في بعض مراكز النمو الحضري في مصر ، فإن مجال الدراسة سوف يتحدد في مراكز الاستقطاب الحضري ، مستأنسين فقط ، ومسترشدين بتدريس عوامل نشأته ، وبالتأثيرات التبادلية بين المراكز المستقطبة ، والأخرى القابلة للاستقطاب .

ومن هنا كان ضرورياً أن نقوم بعملية استدلال تحليلي للاستقطاب الحضري في مصر ( وهو محور هذا الباب ) هادفين من ذلك ، التوصل إلى الآتي :

١ - التعرف على طبيعة ظواهر الاستقطاب الحضري في مصر ، من حيث شكل هذه الظواهر وحالتها الواقعية ، ويتمثل ذلك في اتجاهات النمو الحضري وتوزيعاته في مصر ، وما يترتب على ذلك من اتخاذ مراكز الاستقطاب الحضري مسارات معينة تدخل النمط الحضري .

٢ - تحديد عوامل نشأة الاستقطاب الحضري في مصر ، فن طريق تحديد مراكز النمو الحضري التي يمكن اعتبارها مراكز الاستقطاب ، يمكننا تدريس الظروف التي أدت إلى تكوين هذه المراكز ، ونموها ، ووصفها إلى درجة الاستقطاب .

٣ - قياس الدرجة التي تعاثي منها بعض مراكز النمو الحضري ، من الاستقطاب . فمن طريق التوصل إلى مؤشرات محددة له . يمكننا أن نستدل بها على وجوده ، ونستخدمها لقياسه ، ونتعرف بها على مجالات تأثيره .

ولتحقيق هذه الأهداف الثلاثة ، خصصنا هذا الباب ليقوم بعملية استدلال تحليلي للاستقطاب الحضري في مصر . ويتسم هذا الباب إلى فصول ثلاثة نستوضح من

خلالها الإطار العام للاستقطاب الحضري في مصر . وهي كما يلي ( في اتصالها بالباب الأول ) :

— **الفصل الرابع** الذي تحدد فيه « اتجاهات النمو الحضري » وتوزيعاته في مصر ، ونتناولها من خلال الميكمل التطوري للنمو الحضري في مصر بصفة عامة ، ثم نركز على متغيري : « النمو » و « التوزيع » في علاقة كل منهما بالسكان تارة : والأنشطة تارة أخرى . ونحاول في نهاية الفصل تصنيف الأقاليم الحضرية في مصر طبقاً لمذنب المتنيرين .

— وفي **الفصل الخامس** نبحت « عوامل تكوين مراكز الاستقطاب الحضري في مصر » فنبدأ بتصور هذه العوامل من خلال منظور شامل نتدارس وفقه ظواهر الاستقطاب بصفة عامة ، ثم نحدد المتغيرات الرئيسية التي تبرز من خلالها عوامل تكوين هذه المراكز ، فنبحثها : تاريخياً ، وجغرافياً ، وإدارياً ، وديموجرافياً ، واقتصادياً ، واجتماعياً ، وثقافياً . وننتهي من ذلك إلى تحديد الوضع الحالي لمراكز الاستقطاب الحضري في مصر .

— أما **الفصل السادس** فنحدد فيه « درجة الاستقطاب في بعض مراكز النمو الحضري في مصر » فنبحث أولاً العلاقة بين الاستقطاب ، ودرجته ، ثم نحدد الأهمية النسبية لبعض مراكز النمو الحضري في مصر ، ونحاول تحديد معايير لاختيار بعض مراكز النمو الحضري كمراكز استقطاب ، ثم نتوصل إلى تحديد مراكز الاستقطاب الحضري المختارة كمجال للدراسة الميدانية ، ونتبع ذلك باختيار عينة الدراسة ومجالها ، ونتعرض في ذلك لإجراءات العمل الميداني . وننتهي في هذا الفصل إلى صياغة فروض الدراسة ( الثالث ، والرابع ، والخامس ) وتحديد أسلوب اختبارها .

## الفصل الرابع

### اتجاهات النمو الحضري ، وتوزيعاته في مصر

نحاول في هذا الفصل تحديد اتجاهات النمو الحضري ، ودراسة توزيعات هذا النمو في مصر . هادفين من وراء ذلك إلى التعرف على الشكل الكلي للنمو الحضري وتطوره في مصر ، حتى يمكن استكشاف الخلفية التي أدت إلى تواجد ظواهر الاستقطاب الحضري ، والحالة الراهنة لها بين أقاليمنا الحضرية .

وسيكون تدارسنا لهذا الموضوع مبنياً على معالجة العنصرين الرئيسيين المكونين للنمو الحضري وهما : السكان ، والأنشطة . . نتناول كلا منهما في ضوء المتغيرين الأساسيين لدراسة الاتجاه الحضري بصفة عامة ، وهما : النمو ، والتوزيع .

وترتيباً على ذلك يمكننا أن نقوم بتحليل هذا الموضوع ، من خلال النقاط التالية :

١ - الهيكل التطوري للنمو الحضري في مصر : ونتناول فيه ما يلي :

- عناصر الهيكل ( السكان ، والأنشطة )

- مراحل التطور السكاني ( كمؤشر للنمو الحضري )

- الاتجاهات العامة للتطور السكاني .

٢ - النمو في السكان ، والأنشطة : ونعالج في هذه المسألة :

- معدلات النمو السكاني ، واتجاهاته .

- طبيعة النمو في الأنشطة ، واتجاهاته .

- الخصائص العامة للنمو في السكان ، والأنشطة .

### ٣ - التوزيع المكاني للسكان ، والأنشطة : ونتدارس فيه :

- الهجرة ، وحركة السكان .
- معايير التوزيع المكاني للأنشطة .
- الاتجاهات العامة للتوزيع المكاني للسكان والأنشطة .

### ٤ - تصنيف الأقاليم الحضرية طبقاً لتغيري : النمو : والتوزيع : ونتعرض للدراسة

ما يلي :

- أسس التصنيف ( والمحاولات السابقة ) .
- مقاييس التمييز بين الأنماط الحضرية .
- التصنيف على أساس النمو ، والتوزيع . . وعلاقته بالاستقطاب الحضري .

## ١ - الهيكل التطوري للنمو الحضري في مصر

شهد القرن الحالى تطوراً واضحاً في الاتجاه نحو النمط الحضري بعامة، وفي عملية سكنى المدن بخاصة . وليس أدل على هذا التطور من أن عدد سكان الحضر في بداية القرن الماضى ( عام ١٨٠٠ ) ، لم يكن يتعدى ٢٪ من مجموع سكان العالم . يقطنون حوالى خمسين مدينة كبرى ( ١٠٠ ألف نسمة فأكثر ) ، فنجد هذه النسبة وقد ارتفعت في منتصف هذا القرن ( عام ١٩٥٠ ) إلى ٢٠٪<sup>(١)</sup> .

وفي الواقع أن الاتجاه الحضري ( الحضرية ، أو المدينة ) Urbanism لم يكن ليشمل فقط « السكان » وعدد المتزايد الذى يتحرك لسكنى المدن ، بل أن هناك عناصر أخرى يتكون منها هذا الاتجاه ، ويضمها هيكل تطوري . يتضح من خلاله معالم النمو الحضري ، وخصائصه .

( ١ ) أبو بكر متيل ، المربع السابق ، ص ٢ .



وفى تناولنا لهذا الهيكل ( فى الجزء التالى ) سوف نحاول توضيح عناصره الرئيسية ،  
ومراحل التطور السكانى التى مرت بها مصر ( كقوة للنمو الحضرى فيها ) ، ثم نستوضح  
الانجازات العامة للنمو الحضرى :

### ١/١ عناصر الهيكل :

هناك عنصران رئيسيان يتكون منهما هيكل النمو الحضرى فى أى مجتمع وهما :  
— السكان : على اختلاف أنماطهم ، وخصائصهم ، وأماكن تجمعهم . . . إلخ  
— الأنشطة : إنتاجية كانت ، أو خدمية ، مع تباين حجوماتها ، ومواقعها . . . إلخ  
ويرتبط هذان العنصران ، بالمتغيرين الرئيسيين اللذين يدور حولهما الاتجاه الحضرى  
بصفة عامة ، ويكوتان فى الوقت ذاته إطار هذا الفصل وهما <sup>(١)</sup> :

( ١ ) النمو **Growth** : فى كل من السكان ، والأنشطة .

( ٢ ) التوزيع **Distribution** : بالنسبة للسكان ، والأنشطة أيضاً .

نعنى بذلك أن إطارنا المقترح لدراسة الهيكل التطورى للنمو الحضرى فى مصر ،  
يعتمد على هذين المتغيرين فى ارتباطهما بالعنصرين السابقين .

• فسوف ننظر إلى النمو فى السكان من خلال متغيرات : كالعدد ( مواليد  
وفيات ) ، والكثافة ، فى حين يرتبط النمو فى الأنشطة بمتغيرات أخرى : كالموقع ،  
والحيز ، والحجم . . . إلخ .

• وتتحدد نظرتنا إلى توزيع السكان فى ضوء ظواهر : كحركة السكان ،  
ومجرهم ، أما توزيع الأنشطة فيحصل بالإمكانات المتاحة كذلك ، وترشيد اختيار  
الموقع . . . إلخ .

---

— Hamdan, G., *Studies in Egyptian Urbanism*, The Renaissance Bookshop, ( ١ )  
Cairo, 1959, p. 5.

## ٢/١ مراحل التطور السكاني :

يهتما - بعد أن أوضحنا عناصر الهيكل الذى سنتناوله بالتحليل فى هذا الفصل - أن نحدد المؤشر الرئيسى - وليس الوحيد - للنمو الحضرى . . . وهو السكان .  
وقد مر النمو أو التطور السكانى فى مصر ، بمراحل كثيرة ، يمكن أن ندجها فى ثلاثة هى :

١ - مرحلة معدل النمو الحضرى - الرينى المتعادل [ وتمتد بين السنوات ١٨٨٢-١٩١٧ ] .  
٢ - مرحلة معدل النمو الحضرى المرتفع نسبيا [ وتبدأ فى سنة ١٩١٧ وتنتهى فى سنة ١٩٤٧ ] .

٣ - مرحلة معدل النمو الحضرى المتراكم [ وتضم السنوات من ١٩٤٧ إلى ١٩٧١ ]  
ويوضح الجدول التالى<sup>(١)</sup> التطور فى عدد السكان بمصر ، ومعدل النمو فى كل من النعمطين الرينى والحضرى بخاصة . وذلك منذ أول تعداد رسمى شامل أجري بمصر سنة ١٨٨٢ ، إلى آخر تقدير للسكان أجري سنة ١٩٧١ :

البيان	جملة السكان (بالآلاف)			معدل النمو / سنوياً		
	ذكور	إناث	جملة	فى الريف	فى الحضر	ككل
١٨٨٢	٣٣٤٥	٣٣٦٧	٦٧١٢	—	—	—
١٨٩٧	٤٩١٤	٤٧٥٥	٩٦٦٩	٢,٩٠	٢,١٩٠	٢,٩٠
١٩٠٧	٥٦١٧	٥٥٧٣	١١١٩٠	١,٧٠	١,١٠	١,٦٠
١٩١٧	٦٣٦٩	٦٣٤٩	١٢٧١٨	١,٢٣	١,١٥	١,٣٦
١٩٢٧	٧٠٥٨	٧١٢٠	١٤١٧٨	٨٣	٣,٠٠	١,١٤
١٩٣٧	٧٩٦٧	٧٩٥٤	١٥٩٢١	١,٠٥	٣,٠٣	١,٢٣
١٩٤٧	٩٣٩٢	٩٥٧٥	١٨٩٦٧	١,٢٨	٤,٧٧	١,٩٦
١٩٦٠	١٣١١٨	١٢٩٦٧	٢٦٠٨٥	١,٩٠	٥,٢٠	٢,٤٠
١٩٦٦	١٥١٧٦	١٤٩٠٠	٣٠٠٧٦	٢,٣١	٥,٤٣	٢,٥٤
١٩٧١	١٧١٩٤	١٦٨٨٢	٣٤٠٧٦	٢,٨٥	٦,١٢	٢,٢٤

(١) الجهاز المركزى للتبعية العامة والإحصاء الكتاب السنوى للإحصاءات العامة لجمهورية مصر العربية ١٩٥٢ - ١٩٧١ ، القاهرة ، يوليو ١٩٧٢ ، ص ١٦ .

وليس هناك - في الواقع - فصلاً تاماً بين كل مرحلة والتي تليها ، وإنما حددنا ذلك بين كل مرحلة والتي تليها ، وإنما حددنا ذلك فقط لأهمية توضيح المراحل التي مر بها التطور السكاني في مصر ، فضلاً عن ضرورة تحديد العلاقة بين هذا التطور ، ومعدل النمو الحضري .

- وتتسم المرحلة الأولى بمعدل للنمو يكاد يتساوى في كل من النطين الحضري ، والريفي ويرجع ذلك إلى طبيعة الحياة في تلك الفترة (نهايات القرن السابق ، وبدايات القرن الحالي) واستقرار الناس في القرى ، حيث كان عدد المدن والمراكز الحضرية محدوداً للغاية .

- أما المرحلة الثانية من مراحل التطور السكاني ، فتتميز بارتفاع نسبي واضح في معدل النمو الحضري إذا ما قورن بمثيله في النمط الريفي . وليس أدل على ذلك من أن معدل النمو الحضري بين سنة ١٩١٧ ، ١٩٢٧ قد بلغ ٣,٠٪ سنوياً ، في حين بلغ مثيله في النمط الريفي ٨٣,٠٪ سنوياً خلال نفس الفترة . وتفسير ذلك بصفة عامة يتمثل في الزيادة الملحوظة بين تلك السنوات (سنوات المرحلة ككل) في حركة السكان وهجرتهم من المناطق الريفية إلى الأخرى الحضرية .

- وفي المرحلة الثالثة نجد أن معدل النمو الحضري ، وقد أصبح متراكماً (أي معتمداً على ذلك النمو النسبي الواضح في المرحلة السابقة) يستند إلى الامتداد ، والانتساع في المدن القائمة ، فضلاً عن نشأة وتكون عدد من المدن والمراكز الحضرية الجديدة . فمثلاً ارتفع هذا العدد من (٩٥) سنة ١٩٤٧ (بداية هذه المرحلة) إلى (١٢٤) سنة ١٩٦٦ .

### ٣/١ الاتجاهات العامة للتطور السكاني :

برغم التباين الواضح في معدلات النمو السكاني بمصر ، إلا أن هناك اتجاهات عامة تميزها . لعل أهمها ما يلي :

١ - أن المرحلة الأولى - وطولها خمسة وعشرون عاماً - تتسم بتضاعف في العدد

الكلى للسكان ذلك برغم علم وجود فروق تقريباً بين معدل النمو في كل من النطين الحضري والريفي .

٢ - تتميز المرحلة الثانية - في فترة تصل إلى حوالي ثلاثين عاماً - بنمو بطيء نسبياً ، إذا ما قورن بالنمو في الفترة السابقة (زيادة ٢٥ ٪) ، في حين نلاحظ تطوراً واضحاً في معدل النمو الحضري (وبخاصة بين السنوات ١٩٢٧ - ١٩٤٧) .

٣ - أما المرحلة الثالثة - وتمتد حوالي خمسة وثلاثين عاماً تقريباً - فتتم بتضاعف في عدد السكان ، وبمعدل مرتفع للنمو الحضري ، يصل في سنة ١٩٧١ مثلاً ، إلى ثلاثة أضعاف مثيله بالنمط الريفي .

٤ - ليس هناك اتساق ، أو تلازم شرطي بين معدل النمو العام للسكان ومعدل النمو في كل من النطين الحضري ، والريفي . إذ أن النمو في عدد السكان مستمر ، وطردى ، وفي اتجاه واحد ، في حين أن معدل النمو في عدد سكان الحضر متذبذب ، ومرتبطة بظروف وشروط أخرى<sup>(١)</sup>

## ٢ - النمو في السكان والأنشطة

يمثل « النمو » - كما سبق أن أوضحنا - متغيراً أساسياً في دراسة الاتجاه الحضري في أى مجتمع من المجتمعات . ويظهر النمو من خلال عنصرين رئيسيين هما : السكان والأنشطة ، وما يرتبط بكل ، من متغيرات فرعية .

فتتدارس في الفقرة التالية معدلات النمو السكاني ، واتجاهاته في مصر ، ثم نتعرض لطبيعة النمو في الأنشطة ، واتجاهاته ، ونحدد في النهاية الخصائص العامة للنمو في كل من السكان والأنشطة .

( ١ ) سوف قعالج هذه التعلقة في موضع ثال من هذا الفصل .

## ٢/١ معدلات النمو السكاني ، واتجاهاته :

يرتبط النمو السكاني بمتغيرات عديدة تتحدد من خلالها معدلاته ، واتجاهاته وتتمثل هذه المتغيرات في عدد السكان . وكثافتهم . ودرجة الخصوبة ، ومعدل المواليد ومعدل الوفيات بينهم : وتصنيفهم حسب النوع : وفئات العمر . وقوة العمل<sup>(١)</sup> . . . إلخ .

ولا يتسع المقام بطبيعة الحال لتفصيل هذه المتغيرات : ذلك لأن هدفنا هو تناول متغير النمو كركيزة أساسية يعتمد عليها تحليلنا لعنصر السكان .

وفيدنا البيان السابق لعدد السكان : ومعدلات نموهم الكلية ، والنوعية ، في تجديد تحديد طبيعة النمو السكاني في مصر : في فترة ما بين التعدادات (تتمتد حوالى تسعين عاماً) وكذلك في تصور اتجاهاته : فضلاً عما يمكن القيام به في هذا المجال من تنبؤ . ويمكننا أن نلخص ذلك فيما يلي من نقاط :

١ - إن الزيادة في عدد السكان بين كل تعداد والذي يليه ذات طبيعة تراكمية ، بمعنى أن معدل الزيادة الطبيعية<sup>(٢)</sup> في عدد السكان دائماً في تزايد معتمد على ما سبقه . ويرجع ذلك إلى عوامل كثيرة لعل أهمها :

( أ ) ارتفاع نسبي في معدل المواليد ظل يتراوح ما بين ٤٢ : ٤٥ ٪ منذ بداية هذا القرن حتى سنة ١٩٦٠ ، ثم انخفض ليتراوح ما بين ٣٥ : ٤٢ ٪ بين السنوات ١٩٦٠ : ١٩٧٠ .

( ب ) انخفاض مستمر في معدل الوفيات تراوح بين ٢٤ ٪ ، ١٥ ٪ خلال الستين سنة الماضية ، وقد طرأ على هذا المعدل تذبذب بسيط ، إلا أن الاتجاه العام يميل نحو الانخفاض .

( ج ) ترتباً على ذلك فإن معدلات الزيادة الطبيعية ظلت في تذبذب مستمر وإن كانت تميل نحو الانخفاض أيضاً . ويمكن للتبدل على ذلك ما حدث خلال العشرين

(١) محمد صبحي عبد الحكيم ، محاضرات في علم السكان (غير منشورة) ألفت على طلبة قسم الاجتماع بكلية الآداب بجامعة القاهرة ، ١٩٦٤ .

(٢) معدل الزيادة الطبيعية هو الفرق بين عدد المواليد السنوي ، وعدد الوفيات السنوي ، مقسوماً على عدد السكان التقديري في منتصف العام . أو الفرق بين معدل المواليد ومعدل الوفيات .

سنة الماضية (من ١٩٥٢ إلى ١٩٧١) من انخفاض وصل بين هاتين السنين من ٢٧,٤٪ إلى ٢١,٥٪. وقد تحلل ذلك ارتفاع في هذا المعدل وصل في سنة ١٩٦١ إلى ٢٨,٣٪ ثم عاود الانخفاض التدريجي بعد ذلك<sup>(١)</sup>.

٢- إن الاتجاه نحو سكنى الحضر مستمر بشكل طردى واضح ، ويمكننا أن نلمس ذلك من الجدول التالى الذى يوضح معدل الزيادة السنوية لسكان الحضر ، منسوباً ذلك إلى مثيله على مستوى الجمهورية<sup>(٢)</sup> ( بين التعدادات التى أجريت بين سنة ١٨٩٧ ، ١٩٦٦ ) .

معدل النمو على مستوى الجمهورية	معدل النمو فى الحضر	البيان
		الفترة
١,٦	١,١	١٨٩٧ - ١٩٠٧
١,٣	٢,٤	١٩٠٧ - ١٩١٧
١,١	٤,٠	١٩١٧ - ١٩٢٧
١,٢	١,٨	١٩٢٧ - ١٩٣٧
١,٩	٤,٤	١٩٣٧ - ١٩٤٧
٢,٧	٤,٣	١٩٤٧ - ١٩٦٠
٢,٧	٤,١	١٩٦٠ - ١٩٦٦

ويتبين من ذلك أن معدل النمو الحضرى يفوق كثيراً معدلات النمو على مستوى الجمهورية ككل .

إن تلك الزيادة التراكمية فى إعداد السكان بصفة عامة ، وكلها الاتجاه نحو سكنى الحضر بصفة خاصة ، إنما يرجع أساساً إلى الزيادة الملحوظة فى عدد المراكز الحضرية ( كما سبق أن أوضحنا ) وإلى تكون مراكز للجلب ، نجحت فى دفع سكان المناطق الريفية إليها<sup>(٣)</sup> .

( ١ ) الكتاب السنوى للإحصاءات العامة ، المصدر السابق ، ص ١٩ .

( ٢ ) الجهاز المركزى للتبئة العامة والإحصاء ، زيادة السكان فى ج . م . ع . وتعداداتها التمنية ، للقاهرة ، ١٩٦٧ .

( ٣ ) سوف نرى هذه النقطة اهتماماً أكبر فى موضعها بالفصل التالى .

## ٢/٢ طبيعة النمو في الأنشطة ، واتجاهاته :

لم يشه النمو السكاني - الذي انضحت بعض أبعاده فيما سبق - إلى خارج المجتمع بل أنه قد حدث نمو مقابل في أنشطة المجتمع السيواقتصادية التي امتصت هذه الزيادة السكانية المتراكمة - أو بعضاً منها - لتستشرها في مجالاتها المتعددة :

ولما كانت أنشطة المجتمع عديدة ، ومتشعبة فإننا سوف نختار هنا بعضها لنستوضح معالم النمو فيها ، ونحدد اتجاهاته .

## ١ - تطور المساحة المتزرعة ، والمساحة المحصولية في مصر :

ويوضح الجدول التالي تطور هاتين المساحتين منذ عام ١٨٩٧ عام ١٩٧١<sup>(١)</sup>

البيان السنة	ملايين الأفدنة		عدد السكان بالملايين	نصيب الفرد من المساحة المتزرعة	نصيب الفرد من المساحة المحصولية
	المساحة المتزرعة	المساحة المحصولية			
١٨٩٧	٥,١	٦,٨	٩,٧	٥٣	٧٠
١٩٠٧	٥,٤	٧,٧	١١,٣	٤٨	٦٨
١٩١٧	٥,٣	٨,٧	١٢,٨	٤١	٦٨
١٩٢٧	٥,٥	٨,٧	١٤,٢	٣٩	٦١
١٩٣٧	٥,٣	٨,٤	١٥,٩	٣٣	٥٢
١٩٤٧	٥,٨	٩,٢	١٩	٣١	٤٨
١٩٤٩	٥,٨	٩,٣	٢٠	٣٠	٤٧
١٩٥٧	٥,٨	١٠,٢	٢٤	٢٢	٤٢
١٩٦٠	٥,٨	١٠,٣	٢٦	٢٣	٤١
١٩٦٦	٥,٩	١٠,٤	٣٠	٢٠	٣٥
١٩٧١	٥,٩	١٠,٧	٣٤	١٩	٣١

يبين لنا هذا الجدول أن التطور الذي حدث في كل من المساحتين - المتزرعة ،

(١) ركب هذا الجدول من الكتاب السنوي للإحصاءات العامة (المصدر السابق) ، مل الجرجيل

السكان والموارد الاقتصادية في مصر ، مطبعة مصر ، ١٩٦٢ ، ص ١٩٧ .

والمحصولية لم يستطع أن يواجه الزيادة المطردة في عدد السكان ، ومصداف ذلك ما تلاحظه من انخفاض مطرد ومستمر في نصيب الفرد من المساحة المحصولية ، فقد انخفضت إلى أكثر من النصف ( من ٧٠, إلى ٣١, من الفدان ) خلال سبعين عاماً تقريباً .

وكذلك حدث في نصيب الفرد من المساحة المتزرعة حيث انخفض من ٥٣, إلى ١٩, خلال نفس الفترة .



## ٢ - تطور الاستثمارات ، وتطور الإنتاج في القطاعات الاقتصادية المختلفة :

ويرتبط الجدول التالي إجمال التطور في هذين المصنفين بين عام ١٩٦٥/٦٥ ، ١٩٦٩/٦٩ ، (١) ١٩٧٠/٧٠ :

(بالتدوين جنيه وبالإسعار الجارية)

السنة والبيان القطاع	٦٩/٦٥		٦٦/٦٦		٦٧/٦٧		٦٨/٦٨		٦٩/٦٩	
	إنتاج	استثمار	إنتاج	استثمار	إنتاج	استثمار	إنتاج	استثمار	إنتاج	استثمار
إجمالي القطاعات السلبية <sup>(٢)</sup>	٢٥٠,٨	٢٨٩٢,٩	٢٥٣,٨	٢٩٩٦,٤	٢٠٢,٢	٢٩٩٦,٤	٣١٠٧,٣	٢٠٣,٢	٣٣٣٥,٩	٢١٥,١
إجمالي قطاعات الخدمات <sup>(٣)</sup>	١٣٣,٠	١٣١٣,٤	١١٢,٠	١٣٧٨,٥	٩٥,٨	١٣٧٨,٥	١٤١٠,٨	١٤٠,٣	١٥٢٠,٧	١٤٠,٤
الإجمالي العام		٣٨٣,٨		٤٢٠٦,٣		٤٣٧٤,٩		٤٥١٨,١		٤٨٥٦,٦
				٣٦٥,٨		٢٩٨,٠		٣٥٥,٥		٥٣٠,٦

يتضح من هذا الجدول الاضطراب الواضح بين حجم الاستثمارات المرصودة للقطاعات الرئيسة (السلع ، والخدمات) وبين الإنتاج (أو العائد) في كل منهما .

ذلك بالرغم مما نلاحظه من انخفاض في حجم الاستثمارات ( في بعض السنوات) يقابله أيضا انخفاض في الحجم الكلي للإنتاج فيها ، فهناك علاقة طردية بينهما سواء كانت موجبة أو سالبة .

- (١) كتب هذا الجدول من الكتاب السابق، الاحتمالات المالية ، الصغير السابق .
- (٢) تضم هذه القطاعات السلبية : الزراعة ، والصناعة ، والكهرباء ، والتشييد .
- (٣) تضم هذه القطاعات ايجابية : النقل ، والخدمات ، والتجارة والمال ، والائتمان ، والخدمات الأخرى .

## ٣ - تطور الدخل القومي :

ويوضح الجدول التالي حجم النمو في إجمالي الدخل القومي . الناتج عن القطاعين الرئيسيين السابقين<sup>(١)</sup> :

السنة / القطاع	٦٦/٦٥	٦٧/٦٦	٦٨/٦٧	٦٩/٦٨	٧٠/٦٩
إجمالي القطاعات السلعية	١١٨٨,٨	١٢٠٩,٢	١٢٢١,٥	١٣٣٨,٢	١٤٧٩,٤
إجمالي قطاعات الخدمات	٩٢٠,٩	٩٧١,٢	٩٦٦,٣	١٠٠١,٢	١٠٧٣,٤
الإجمالي العام	٢١٠٩,٧	٢١٨٠,٤	٢١٨٧,٨	٢٣٣٩,٤	٢٥٥٢,٨

ويوضح لنا الجدول السابق تطوراً مستمراً في الإجمالي العام للدخل القومي ويتج ذلك من الزيادة المستمرة للمخصص من الاستثمارات على القطاعين الرئيسيين ، وما يستتبع ذلك من زيادة في الإنتاج ، والعائد .

## ٣/٢ الخصائص العامة للنمو في السكان والأنشطة :

أوضحت الإحصائيات السابقة - سواء التي تتعلق بمعدلات النمو في السكان ، أو التي تتصل بتطور الأنشطة - إن معدل النمو الحقيقي لأي مجتمع لا يمكن قياسه بدون تحديد العلاقة بين النمو في السكان ، وما يقابله من نمو في الأنشطة .

ويذهب كثير من الباحثين إلى الانتهاء في دراستهم ، بأن هناك علاقة بين هذين المتغيرين وهذه نتيجة معروفة سلفاً ، فهي بدئية أو مسلمة ، فمن المؤكد أنه بين أي متغيرين علاقة ما ، وإنما الأهم من ذلك أن نصل إلى تحديد درجة هذه العلاقة ، وأنجاهما .

(١) الكتاب السوي للإحصاءات العامة ، المصدر السابق .

وفيما يتعلق بالخصائص أو الاتجاهات العامة التي يمكن استنباطها من العلاقة أو الارتباط بين النمو في السكان ، والنمو في الأنشطة في مصر ، يمكن أن نوجز الآتي :

١ - ليس هناك اتساق بين معدل النمو في السكان بصفة عامة : ومعدل النمو في الأنشطة ، فالسكان يتزايدون بمعدل أسرع من مثيله في الأنشطة ، الأمر الذي يتسبب دائماً في انخفاض نصيب الفرد من عناصر الهيكل الاقتصادي . والاجتماعي .

٢ - إن معدل النمو في الأنشطة يتباين بين قطاعاتها المختلفة . ففي مجموعة القطاعات السلعية مثلاً نجد معدل النمو في الصناعة قد ارتفع كثيراً عن مثيله في الزراعة ، وفي مجموعة القطاعات الخدمية نلاحظ معدلًا مرتفعاً نسبياً في قطاع النقل والمواصلات مثلاً .

٣ - إن معدل النمو المرتفع في سكان الحضر ، متساوٍ - إلى حد ما - مع معدل النمو في بعض الأنشطة ذات الطبيعة الحضرية وأهمها الصناعة . ويختلف ذلك بالنسبة للريف ، إذ أنه بالرغم من الزيادة الطفيفة نسبياً في المساحة المتزرعة ( مليون فدان تقريباً خلال سبعين عاماً ) والزيادة الماثلة في المساحة المحصولية ( أربعة ملايين فداناً تقريباً خلال نفس الفترة ) ، إلا أن نصيب الفرد من المساحة المحصولية والمساحة المتزرعة - على مستوى الجمهورية - قد انخفض إلى أكثر من النصف . ويرجع ذلك إلى أسباب عديدة لعل أهمها - في هذا المقام - هو طبيعة الاقتصاد الزراعي الذي لا يسمح إلا بزيادة محدودة في المساحات المتزرعة أو المحصولية ، وبخاصة إذا كانت تواجه الزيادة ، الماثلة في السكان .

### التوزيع المكاني للسكان ، والأنشطة

لا يؤثر النمو وحده - سواء كان بالنسبة للسكان أو الأنشطة - على تحديد الاتجاه الحضرى في مجتمع ما ، بل أن هناك التوزيع أيضاً في السكان والأنشطة . وهناك عديد من العوامل التي تؤثر في عملية انتقال السكان من مكان لآخر ، وفي توزيع المشروعات بين مناطق الدولة . سوف نتناول اتجاه التوزيع المكاني للسكان والأنشطة من حيث هجرة السكان ، ومعايير توزيع الأنشطة ، ثم نصل إلى تحديد الاتجاهات العامة لهذا التوزيع .

### ١/٣ الهجرة ، وحركة السكان :

للهجرة Migration تعريفات عدة ، تختلف وتباين حسب اهتمام النارس بها ، ووفق الزاوية التي ينظر من خلالها إلى موضوعه .  
وبرغم اهتمامنا الرئيسى بدراسة التأثيرات الاجتماعية الناجمة عن الهجرة<sup>(١)</sup> ، إلا أننا إليها فى هذا المقام كعملية ديموجرافية ، بمعنى التغيير فى محل الإقامة وتباين أشكال الهجرة حسب التصنيف الذى يضعه الباحث لها ، ونذكر من هذه التصنيفات ما يلى<sup>(٢)</sup> :

#### ١ - هجرة خارجية ، وهجرة داخلية :

- فالهجرة الخارجية قد تكون من الدولة إلى خارجها وتسمى بالنزوح Emigration وقد تكون قادمة إلى الدولة وتسمى بالهجرة Immigration
- أما الهجرة الداخلية فقد تكون من إقليم إلى خارج Out-migration وقد تكون داخل نفس الإقليم بين مناطق مختلفة In-migration
- ٢ - ويميز كينجزلى ديفيز K.Davis بين خمسة أشكال للهجرة ، فيجدها أحياناً تتمثل فى الغسزو ، أو الإزاحة Displacement أو الانتقال للعمل الإجبارى Forced Labor والهجرة الفردية الطوعية ، والهجرة المقيدة .
- ٣ - وهناك من يميز بين الهجرة الجماعية ، والهجرة الفردية .
- ولا تخرج العوامل المؤثرة فى توزيع السكان ، وبالتالي فى الهجرة ، عن مجموعتين من العوامل يمكن تحديدها فيما يلى<sup>(٣)</sup> :

---

(١) سوف تفرد جزءاً رئيسياً من الدراسة الميدانية لمعالجة هذا الموضوع ويظهر بالذكر أن الهجرة ليست هى المفهوم الوحيد لتوزيع السكان وإنما هناك مقننات أخرى عديدة .

(٢) رينج ، دافيس ، « علم السكان » ترجمة محمد صبحى عبد الحكيم ، مكتبة مصر ، القاهرة ١٩٦٢ ، ص ص ١٢٦ - ١٢٨ .

(٣) محمد السيد غلاب ، محمد صبحى عبد الحكيم ، السكان ديموجرافيا ، وبيغرافيا ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٢ ، ص ص ٢٢٢ - ٢٤٩ .

## ( أ ) العوامل الطبيعية مثل :

المناخ ( كالحرارة ، والمطر ) ، والتضاريس ، والتربة ، والموارد الطبيعية .

## ( ب ) العوامل البشرية وأهمها :

المواليد والوفيات ، والمهنة ، والمواصلات ، والحروب والمشكلات السيامية .  
 وأيضاً كانت الدوافع - اقتصادية كانت أو اجتماعية - وراء حركة هجرة السكان في مصر فإن الهجرة بين المحافظات تمثل محوراً أساسياً تعتمد عليه في التوزيع المكاني للسكان .  
 ويوضح الجدول التالي معدلات صافي الهجرة إلى محافظات الجمهورية من سنة ١٩٦٠ حتى سنة ١٩٦٥<sup>(١)</sup> .

---

( ١ ) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، زيادة السكان وتحدياتها للتنمية في ج . م . ع .  
 المصدر السابق . ويبيد بالآكر أن هذا البيان الذي يوضحه الجدول يحتاج إلى دراسة تتبعية ، حسباً يحتاج من بيانات .

البيان المحافظة	المتنشات (بالآلاف) سنة ١٩٦٠	المهاجرين بالآلاف	المشتغلين بها خلال الفترة %	السنوي %
القاهرة	٣٣٤٩	٢٧٤ +	٨,٢ +	١,٦ +
الإسكندرية	١٥١٦	٧٢ +	٤,٧ +	١,٠ +
بورسعيد	٢٤٥	٨ +	٣,٣ +	٠,٧ +
السويس	٢٠٤	٢٠ +	٩,٨ +	٢,٠ +
الإسماعيلية	٢٨٤	١٢ +	٤,٢ +	٠,٨ +
البحيرة	١٦٨٦	١٣ -	٠,٨ -	٠,٢ -
الدقهلية	٢٠١٥	٢ -	٠,١ -	٠,١ -
دمياط	٣٨٨	١١ -	٢,٨ -	٠,٦ -
الشرقية	١٨٢٠	٢٠ -	١,١ -	٠,٢ -
الغربية	١٧١٥	٤٥ -	٢,٦ -	٠,٥ -
كفر الشيخ	٩٧٣	٢٧ -	٢,٨ -	٠,٦ -
القليوبية	٩٨٨	٦ -	٠,٦ -	٠,١ -
المنوفية	١٣٤٨	٧٤ -	٥,٥ -	١,١ -
الجيزة	١٣٣٦	٤٦ +	٣,٤ +	٠,٧ +
الفيوم	٨٣٩	٣٢ -	٣,٨ -	٠,٨ -
بنى سويف	٨٦٠	٥٤ -	٦,٣ -	١,٣ -
المنيا	١٥٦٠	٧٢ -	٤,٦ -	٠,٩ -
أسيوط	١٣٣٠	١١ -	٠,٨ -	٠,٢ -
سوهاج	١٥٧٩	٢٨ -	١,٨ -	٠,٤ -
قنا	١٣٥١	٦٠ -	٤,٤ -	٠,٩ -
أسوان	٣٨٥	١٩ +	٤,٩ +	١,٠ +
محافظة الجبلود	٢١٣	٤ +	١,٩ +	٠,٤ +
(سيناء والبحر الأحمر)				
(الوادى الجديد / مطروح)				

يوضح الجدول السابق حركة الهجرة ، ومعدلاتها بين محافظات الجمهورية والملاحظة  
المبدئية على ذلك تتمثل في اعتبار المحافظات الحضرية ( القاهرة ، الإسكندرية ،

بورسعيد ، والسويس ) بالإضافة إلى محافظات الإسماعيلية ، البحيرة ، وأسوان ، وكذا محافظات الحدود هي التي يفد إليها المهاجرون . أما غير ذلك من المحافظات فهي التي يهاجر منها السكان<sup>(١)</sup> .

### ٢/٣ معايير التوزيع المكاني للأنشطة :

لا تتم عملية توزيع المشروعات ، الإنتاجية والخدمية ، دون ما تخطيط أو توجيه وإنما ينبغي أن تتم هذه العملية وفق معايير واضحة لعمل أهمها ما يلي :

١ - الموقع : Location ويرتبط ذلك بمتغيرات عدة مثل الميزة التوطنية للمكان وتوافر المواد .

٢ - الحجم : Size ويعتمد على توافر عناصر الإنتاج المختلفة ، وكذلك طبيعة النشاط ذاته .

٣ - الحيز : Space ويتصل بالامتداد ، والاتساع الذين يمكن أن يشملهما المشروع .

٤ - النوعية : وتتوقف على حاجة المجتمع الكلى أولاً من المنتج ، ثم احتياجات المجتمع الإقليمى ثانياً منه .

ويشتمل كل معيار من المعايير الأربعة على العديد من المتغيرات التي تستلزم الدراسة قبل القيام بالمشروع ، وذلك حتى يمكن التخطيط له وتنفيذه بشكل اقتصادى .

وللتعرف على طبيعة التوزيع المكاني للأنشطة في مصر ، وعما إذا كانت تتبع تلك المعايير أم لا ، أو أنها تعتمد على بعضها فقط ، فإننا سوف نسوق بعض الأمثلة المدعمة بالإحصاءات ، على ذلك فيما يلي :

١ - توزيع المنشآت الاقتصادية ، والمشتغلين بها بين أقاليم الجمهورية : ويوضع الجدول التالى عدد هذه المنشآت ، والمشتغلين بها في سنة ١٩٦٤<sup>(٢)</sup> :

( ١ ) تمثل حركة الهجرة بين الأقاليم عنصراً رئيسياً يحدد درجة الاستقطاب الحضري كما سهرد فيما بعد .  
( ٢ ) عزت حجازى ، القاهرة : دراسة في ظاهرة التضرر ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ١٩٧١ ، ص ٣٤ .

المشتغلين بها		المشتات		الأهمية النسبية للسكان %	البيان
بضبة %	عدد	بضبة %	عدد		أقاليم الجمهورية <sup>(١)</sup>
٣١,٢	٤٩٥,٤٨٥	٢٣,٠	١١٣,٦١٧	١٤,٠	القاهرة
١٥,١	٢٤٠,٠٠٧	٩,٨	٤٨,٨١٨	٦,٠	الإسكندرية
٤,٢	٦٥,٧٦٥	٣,٧	١,٨٣١	٣,٠	القنال
٣٠,٠	٤٧٥,٣٩٢	٣٥,٥	١٧٥,١٦٥	٤١,٥	الوجه البحرى
١٩,٥	٣٠٩,٢٦٨	٢٨,٠	١٣٧,٨٩٨	٣٤,٣	الوجه القبلى
—	—	—	—	١,٢	الحدود
١٠٠,٠	١,٥٨٥,٩١٨	١٠٠,٠	٤٩٣,٨٠٨	١٠٠,٠	الإجمالى

ويبين هذا الجدول الشكل أو الهيكل العام لتوزيع المنشآت الاقتصادية بين أقاليم الجمهورية وعدد المشتغلين بها . وهو هيكل غير متعادل كلية مع الأهمية النسبية التى يمثلها السكان فى كل إقليم ، فبينما تمثل هذه الأهمية بالنسبة لإقليم القاهرة ١٤,٠ % الذى كان نصيبه من المنشآت ٢٣,٠ % من إجمالى الجمهورية ، ٣١,٢ % بالنسبة للمشتغلين فيها ، كانت هذه النسب فى إقليم كالوجه البحرى مثلا هى ٤١,٥ % ، ٣٥,٥ % ، ٣٠,٠ % على التوالى .

(١) ليس هذا هو التصنيف الذى سوف نتمد عليه فى تقسيم أقاليم الجمهورية ، وإنما اعتمدنا عليه هنا لارتباطه بالمؤشرات الإحصائية الواردة بالجدول . وسوف نعالج هذه النقطة فى الجزء التالى والآخر من هذا الفصل .



٢ - توزيع الإنتاج الصناعي ، وقدراته بين القاهرة وبقية المحافظات في الربع الأخير من سنة ١٩٦٨/٦٧<sup>(١)</sup> ويتضح مما يلي :

الإنتاج		الأجـور		المشترون		المنتجات الصناعية		البيان
نسبة %	عدد	نسبة %	عدد	نسبة %	عدد	نسبة %	عدد	
٢٠,٢	٥٧,٦٧٧	٢٤,٧	٧٥١٤	٢٤,٣	١٣٤,٢٤٧	٣٤,٠	٨٣٩	القاهرة
٧٩,٨	٢١١,٠١٢	٧٥,٣	٢٢,٩٢٤	٧٥,٧	٤١٨,٥٨١	٦٦,٠	١٥٨٩	باقي الجمهورية
١٠٠,٠	٢٦٨,٦٨٩	١٠٠,٠	٣٠,٤٣٨	١٠٠,٠	٥٥٢,٨٢٨	١٠٠,٠	٢٤٢٨	الإجمالي

(١) موزع حجازي ، المصدر السابق ص ٣٤ .

ويوضح الجدول السابق تركيز مقومات الإنتاج الصناعى بشكل واضح فى القاهرة ، فأكثر من ثلث المنشآت الصناعية ( ٣٤,٠ ٪ ) : وحوالى الربع من المشتغلين بها : وأجورهم الإجمالية ( ٢٤,٣ ، ٢٤,٧ على التوالي ) ، وحوالى الخمس ( ٢٠,٢ ٪ ) من الإنتاج الكلى . . كل ذلك يختص اقليم القاهرة بالنسبة إلى إجلال الجمهورية .

٣ - توزيع الخدمة الصحية بين أقاليم الجمهورية سنة ١٩٦٦ ويوضح ذلك ، الجدول التالى (١) :

البيان			الأهمية النسبية				عدد الأشخاص		
أقاليم الجمهورية	للسكان	للأطباء	للأسرة	للصيدليات	لكل طبيب	لكل سرير	لكل صيدلية		
	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪		
القاهرة	١٤,٠	٣٣,٧	٢٦,٩	٣٥,٩	٩١٠	٢٣٣	٨٨١٠		
الإسكندرية	٦,٠	١١,٠	١١,٥	١٨,٤	١٢٠٠	٢٢٣	١٠٩٤٧		
الغربية	٣,٠	—	—	—	—	—	—		
الوجه البحرى	٤١,٥	٢٨,٥	٣١,٨	٢٥,٥	٣٤٢٠	٥٨٤	٦٧٢٧		
الوجه القبلى	٣٤,٣	٢٥,٢	٢٤,١	١٩,٩	٢٩٩٠	٦٣٦	٨٨٣٨		
الحدود	١,٢	—	—	٠,٣	—	—	٨٠٠٠		

وواضح من هذا الجدول سوء التوزيع المكافى لعناصر الخدمة الصحية . فالحافظات الحضرية وبخاصة القاهرة والإسكندرية ( ٢٠ ٪ من الأهمية النسبية للسكان ) يعمل فيهما وحدهما حوالى ٤٥ ٪ من عدد الأطباء على مستوى الجمهورية ، وكل ذلك على حساب بقية المحافظات .

### ٣/٣ الاتجاهات العامة لتوزيع المكافى السكان ، والأنشطة :

برغم التفاوتات الواضحة فى توزيع السكان والأنشطة بين أقاليم الجمهورية ، إلا أن هناك اتجاهات عامة تميزه أهمها ما يلى :

١ - أن الهجرة تمثل عاملاً رئيسياً فى عملية التوزيع المكافى للسكان فى مصر .

ومصادق ذلك أن تركز السكان في المحافظات الحضرية - وبخاصة القاهرة - يعزى أساساً إلى معدل عال للهجرة إليها .

٢ - أن تكدس الأنشطة ( الإنتاجية والخدمية ) في ذات المراكز الحضرية التي تتمم بالتركز في السكان إنما يتم على حساب بقية المحافظات الأخرى ، التي تفقد قواها البشرية بالمهجرة ، وتحرم من توافر الأنشطة الرئيسية فيها .

٣ - أنه بالرغم من زيادة المشروعات التي تتصل بالأنشطة في محافظات الجمهورية بعامة ، وفي المحافظات الحضرية بخاصة ، إلا أن هذه الزيادة لم تسر وفق معايير واضحة مثل : الموقع ، والحجم ، والحيز ، ونوعية النشاط المطلوب .

#### ٤ - تصنيف الأقاليم الحضرية

##### طبقاً لتغيري : النمو ، والتوزيع

لحق موضوع تصنيف المجتمعات بعامة - إلى أنماط محددة - اهتماماً كبيراً من جانب عديد من العلماء والباحثين الذين درسوا هذا الموضوع بشيء من الاستفاضة . واحتلت مسألة تصنيف الأقاليم الحضرية ذاتها - داخل الدولة الواحدة - حيزاً كبيراً من هذا الاهتمام . فبدأ البحث حول المعايير أو القواعد التي تتخذ محوراً لهذا التصنيف ، مؤدياً ذلك إلى ضرورة البحث عن مقاييس للتمييز بين الأنماط ، ثم تدارس العلاقة بين معايير التصنيف والمظاهر الحضرية ( ويهمننا منها هنا الاستقطاب ) . وسوف نتضح هذه النقاط فيما يلي :

#### ١/٤ أسس التصنيف ( والمحاولات السابقة ) :

لم يكن هناك أساس واحد ، أو معيار بالذات ، يمكن الاتفاق عليه ، واعتباره محوراً لتصنيف الأقاليم الحضرية ، أو ما يسمى أحياناً بتصنيف المدن<sup>(١)</sup> Typology of Cities وهناك كثير من تلك المعايير التي اتخذت كأساس لتصنيف الأقاليم الحضرية إلى أنماط محددة مثل : المهنة الغالبة لسكان المركز الحضري ، ومعدل

( ١ ) يمكن مراجعة هذه النقطة في Boskoff, Alvin ، والمراجع السابق ص ٢٨ - ٣٧ .

النمو الديموجرافي ، وحجم المدينة (أو المركز الحضري) . . إلخ .  
وقد بذل حديد من المحاولات لتصنيف الأقاليم بصفة عامة في مصر ، نذكر ،  
منها ما يلي<sup>(١)</sup> :

١ - تصنيف حسب معدل الزيادة السكانية ، يقسم محافظات الجمهورية إلى  
ثلاث مجموعات :

( أ ) محافظات ذات معدل نمو مرتفع : ومن أهمها المحافظات الحضرية<sup>(٢)</sup>  
والحيزة ، وأسوان .

( ب ) محافظات ذات معدل نمو متوسط : ومن أبرزها الدقهلية ، والشرقية ،  
وأسيوط ، وسوهاج .

( ج ) محافظات ذات معدل نمو منخفض : ومن أوضاعها القليوبية ، والمنوفية<sup>(٣)</sup> ،  
والنيا ، وقتنا .

٢ - تصنيف حسب النمط الحضري - الريفي للإقليم ، يميز المحافظات بين  
ثلاثة أنماط من البيئات :

( أ ) بيئة حضرية : وأوضح ما يمثلها محافظات : القاهرة ، والإسكندرية ،  
وبورسعيد ، والسويس .

( ب ) بيئة نصف حضرية : وتتمثل في عواصم المحافظات ، بالإضافة إلى مدينة  
الهيئة الكبرى .

( ج ) بيئة ريفية : ونجدها واضحة في الشكل التقليدي للقرية المصرية بأى محافظة .

٣ - تصنيف حسب الكثافة السكانية للإقليم ، يقسم الجمهورية إلى ثلاثة أنماط  
من الأقاليم

(١) محمد صبيح عبد الحكيم ، محاضرات في علم السكان ، المصدر السابق .

(٢) تطلق المحافظات الحضرية على : إقليم القاهرة الكبرى ، ومحافظات الإسكندرية ، بورسعيد ،  
والسويس ( وكانت محافظة الإسماعيلية تدخل ضمنها إلى أن ضمت إليها بعض أجزائها من ريف محافظة الشرقية ) .

(٣) المرجع نفسه .

(١) أقاليم المدن : وترتفع فيها الكثافة السكانية بشكل ملحوظ .

مثل محافظات : القاهرة ، والاسكندرية ، ومدن القناة الثلاث ، وعواصم المحافظات ، ومدينة المحلة الكبرى .

( ب ) أقاليم الريف : وتتميز إلى مجموعتين :

— أقاليم مرتفعة الكثافة : وتشمل القطاع الجنوبي للدلتا ، ووادي النيل بين القاهرة وكوم امبو باستثناء الفيوم .

— أقاليم منخفضة الكثافة : وتضم القطاع الشمالى للدلتا ، والفيوم ، والنوبة الجديدة .

( ج ) أقاليم الصحارى : وتنقسم إلى نمطين :

— الصحراء الغربية : وتمتد على طول ساحل مريوط بين الإسكندرية ، والسلوم وتتميز بالزراعات الخفيفة ، والأعداد السكانية القليلة فى مساحات شاسعة ، وبها مركز لل عمران هو مرسى مطروح . ويضم هذا الأقليم الوادى الجديد .

— الصحراء الشرقية : حيث تستقر أعداد قليلة من السكان فى مراكز التعدين القائمة على ساحل البحر الأحمر مثل رأس غارب ، وسفاجية ، والغردقة ، والقصر .

بينما تقوم حياة أكثر استقراراً فى مراكز عمرانية تقع على الساحل الشرقى لخليج السويس مثل : أبو رديس (وبها مصادر للبترول) وأبو زينة .

(وبها إمكانات المنتجين) . فضلا عن شبه جزيرة سيناء حيث الحياة الرعوية الفقيرة ، والزراعات البسيطة ، والأعداد القليلة من البدو الرحل ، وحيث تقع أكبر مدن سيناء وهى العريش .

وأياً كانت المحاولة التى بذلت لتصنيف الأقاليم فى مصر ، فإنها تعبر فقط عن وجهة نظر معينة ، تعكس اهتمام القائم بها ، وتخلص الموضوع الذى يتخذ التصنيف أساساً<sup>(١)</sup> .

(١) كان هناك عديد من المحاولات الأخرى التى احتت بتقسيم الجمهورية إلى أقاليم تخطيطية، اقترحتها بعض الهيئات والجان ، ك لجنة تخطيط القاهرة الكبرى ، ولجنة تخطيط أسوان ، ويؤتمر المحافظات . وبضها كان من اقتراح بعض الخبراء والباحثين ( وسوف نعود إلى هذه النقطة فى الباب الأخير من الدراسة ) .

#### ٢/٤ مقاييس التمييز بين الأنماط الحضرية :

إذا كانت المحاولات السابقة قد اهتمت بوضع أساس لتصنيف أقاليم الدولة ككل لتمييز بين أقاليم حضرية . وأخرى ريفية ، وثالثة بين حضرية وريفية ، ورابعة صحراوية . . إلخ ، فإن هناك محاولات أخرى : ودراسات عكفت على البحث عن معايير للتمييز بين الأنماط الحضرية ذاتها .

وغنى عن البيان أنه إذا كان الخروج بمقياس يميز بين الأنماط الحضرية في مجتمع ما مسألة يكتنفها كثير من انصعوبات ، فإن التوصل إلى مقياس يصلح للتمييز بين هذه الأنماط على مستوى المجتمعات ككل ، يعد أمراً يكاد يكون مستحيلاً .

وبالرغم من ذلك — وعلى مستوى المجتمع الواحد — فإن التمييز بين الأنماط الحضرية يعتمد على مقاييس عديدة نذكر منها ما يلي :

١ — **الهيكل الاقتصادي** : وبناء على هذا المقياس يمكن التمييز بين الأنماط الحضرية التالية<sup>(١)</sup> :

( أ ) **أقاليم صناعية Industrial Regions** وبها نسبة كبيرة من المشروعات الصناعية .

( ب ) **أقاليم ذات طبيعة تجارية — مالية Commercial-Financial Regions** وهي تكون بمثابة مراكز للتجارة والنشاط المالى حيث تتركز هيئات القطاع المصرفى ، والخدمات التجارية المتخصصة كالإعلان ، والتأمين وغيرهما .

( ج ) **أقاليم تعبر مراكز للنقل والمواصلات Transportation** ، والاتصالات **Communication** وتتميز بتركز وسائل النقل الجوى ، والبرى ، والبحرى فيها ، وانتشار وسائل الاتصال كالتليفون ، والتلفراف ، والراديو ، والتليفزيون ، والنشر . ومن الأمثلة الواضحة على ذلك النوع من الأقاليم نيويورك ، وشيكاغو ، ولندن ، وباريس ، والقاهرة .

## ٢ - التركيب الديموجرافى : وينظر إليه فى ضوء العناصر التالية :

( أ ) النمو أو الزيادة الطبيعية : وتحدد من خلال معدلات المواليد ، والوفيات ، والحضرية .

( ب ) النمو أو الزيادة غير الطبيعية : وتتمثل أساساً فى الهجرة من الأقاليم ، وإليه .

( جـ ) توزيع السكان بين مناطق الأقليم .

## ٣ - العوامل السببية واقتصادية المشتركة :

وهى تمثل مجموعة من الأسس المشتركة التى اعتمدت الدول - على واحد منها أو أكثر - فى تصنيفها لمراكزها الحضرية . ومن هذه الأسس نذكر ما يلى <sup>(١)</sup> .

( أ ) عدد السكان : وهو مقياس لم تثبت صحته دائماً ، ذلك بالرغم من اعتماد كثير من الدول عليه ، فكثير من المناطق الريفية يزيد عدد السكان فيها على ذلك العديد - أياً كان - المحدد للنمط الحضرى .

( ب ) الكثافة السكانية : وهو أساس غير دقيق أيضاً ، إذ أن هناك كثير من القرى تصل الكثافة فيها إلى أعلى من بعض المناطق الحضرية ، ومع ذلك تظل محتفظة بالطابع الريفى العام لها .

( جـ ) التقسيم الإدارى : فقد تلجأ الدولة ، بغض النظر عن عدد السكان وكثافتهم ، إلى تقسيم أقاليمها إلى مناطق إدارية حرصاً منها على الأمن ، وتوافر الرقابة ، وسهولة جمع الضرائب .

( د ) المقياس الضريبى : واعتمد على هذا المقياس على أساس أن أهل المدينة مكلفون بدفع الضرائب المفروضة على المباني والمقارات ، أما القرية ففروض على أهلها ضرائب الزمام على الأراضى الزراعية ..

( هـ ) درجة التحضر : فالمدينة تتميز بأنماطها الحضرية بينما تتميز القرية بأنماطها

(١) مصطفى المشاب ، مقالة فى دراسة الاجتماع الحضرى ، مطبعة لجنة البيان العربى بالقاهرة ،

(لم تذكر سنة النشر) ص ٥٢ - ٥٨ .

الريفية . وإذا كان من الصعب تحديد نموذج أو مثال تقاس بالنسبة إليه هذه الأنماط ؛ فإنه من الممكن قياس بعض الظواهر التي تدل على مبلغ التحضر والاستفادة من نتائج التقدم التقنى .

(و) المظهر الخارجى : حيث تتميز المدينة بمبانيها المشقة ، وشوارعها الواسعة ، بينما تتم القرية بحقولها ومبانيها المشيدة بالطوب اللبن . إلا أن هذا مقياس سطحي ولا يمكن الاعتماد عليه .

(ز) التحليل التاريخى : فيذهب البعض إلى أن المدينة لابد أن يكون لها جنور تاريخية ، وحضارة قديمة ، وتتميزها آثارها العمرانية . وهذا مقياس لا يستقيم الآن مع المدن الصناعية الضخمة حديثة النشأة .

(ح) الوظيفة الاجتماعية : يرى هذا المعيار أن المدينة هي التي يشغل ٨٠٪ من سكانها فأكبر بالصناعة ، وأعمال التجارة ، والمال ، والخلعة ، والمهن الحرة ، أما الريف فهو الذى يعيش معظم سكانه على الزراعة وما يتعاى بها .

وإذا كان هذا غير كاف وحدة لتصنيف الأنماط الحضرية ذاتها ، فإنه غير كاف بالتأكيد لتصنيف الأنماط الحضرية - الريفية . إلا أنه يعد - بالرغم من ذلك - من أكثر المقاييس أو المعايير صلحاً لإجراء هذا التصنيف ، وأقربها لموضوع هذه الدراسة .

٣/٤ التصنيف على أساس النمو ، والتوزيع . . وعلاقة بالاستقطاب الحضرى :

اعتماداً على المتغيرين الرئيسيين الذين يدور حولهما هذا الفصل وهما : النمو ، والتوزيع ( بالنسبة للسكان والأنشطة معاً ) ، يمكننا أن نقرح تصنيفاً للأقاليم الحضرية . وهو تصنيف مبدئى يعتمد على هذين المتغيرين ، بقلر ما يستفيد من التصنيفات السابقة ومعاييرها المختلفة ، ويمكن تصوره كما يلى :

( أ ) أقاليم حضرية ذات طبيعة صناعية : تتميز بمعدل مرتفع للنمو ، وتتسم بتكلس فى الأنشطة ( وأوضح مثال على ذلك القاهرة ) .

( ب ) أقاليم حضرية ذات طبيعة شبه صناعية : معدل النمو فيها متوسط ، وتتكسب فيها بعض الأنشطة ( وأوضح مثال على ذلك مدن القناة ) .



(٢) أقاليم شبه حضرية ذات طبيعة تجارية : ويرتفع معدل النمو فيها بسبب الهجرة ، ووجود بعض الأنشطة [وأوضح مثال على ذلك عواصم المحافظات] . ويمكن أن يفيدنا هذا التصنيف كثيراً في تحديد درجة الاستقطاب التي يعاني منها كل نمط من الأنماط الحضرية ، فكلما كان معدل النمو مرتفعاً في المكان والأنشطة ، والتوزيع غير متعادل بينه وبين غيره من الأقاليم من ناحية ، وداخل مناطق الإقليم نفسه من ناحية أخرى ( المجموعة الأولى في التصنيف ) . كانت درجة الاستقطاب أعلى ، والعكس صحيح<sup>(١)</sup> .

---

(١) سوف تكون هذه النتيجة المبدئية ، هي المدخل المعطى للفصلين التاليين .

## الفصل الخامس

### عوامل تكوين مراكز الاستقطاب الحضري في مصر

نبحث في هذا الفصل عوامل تكوين مراكز الاستقطاب الحضري في مصر ، وذلك حتى رسم صورة كلية وشاملة للاستقطاب الحضري في مصر ، توطئة لتدريس التأثيرات الناجمة عنه ، وبخاصة الاجتماعية منها .

وتتوقف دراسة عوامل الاستقطاب على الزاوية التي نراها من خلالها . ونقترح أن يكون منظورنا شاملا ، حتى رؤيتنا أقرب إلى الواقع .

وعلى ذلك فإن هذا الفصل يمكن تناوله من خلال نقاط ثلاث رئيسية هي :

#### ١ - المنظور الشامل في دراسة الاستقطاب الحضري :

ونتعرض فيه لمسألة تضافر العوامل المكونة للاستقطاب الحضري ، وتوحد المؤثرات الدالة عليه ، وتكامل التأثيرات الناجمة عنه .

#### ٢ - المتغيرات الرئيسية في تكوين مراكز الاستقطاب الحضري :

وهي تمثل الركن الأساسي الذي من خلاله تبرز عوامل الاستقطاب . ويمكن تحديدها في سبعة متغيرات رئيسية هي :

- ( أ ) البعد التاريخي
- ( ب ) الوضع الجغرافي .
- ( ج ) التقسيم الإداري .
- ( د ) الهيكل الديموجرافي .
- ( هـ ) النمط الاقتصادي .

( و ) البناء الاجتماعي .

( ز ) الإطار الثقافي .

### ٣ - الوضع الحالي لمراكز الاستقطاب الحضري في مصر :

ويمكن تحديده من خلال تدارس التوزيعات الجغرافية لمراكز الاستقطاب ، وتناول بنائها السيو اقتصادي ، وتحديد العلاقات بينها .

### ١ - المنظور الشامل في دراسة الاستقطاب الحضري

رغم أن دراستنا تنصب أساساً على تناول ظواهر الاستقطاب الحضري ، من حيث تأثيراتها الاجتماعية ، إلا أن ذلك لا يعني أننا سنغفل الجوانب الأخرى المشتركة في تكوين هذه الظواهر ، أو أننا سنغفل أهمية التأثيرات الأخرى الناجمة عنها . وهناك نقطتان رئيسيتان ينبغي الالتفات إليهما ، ونحن في مستهل تناولنا لهذه الظواهر في مصر .

تتعلق الأولى بطبيعة ظواهر الاستقطاب الحضري ذاتها ، فهي لا تكون استناداً إلى عامل واحد ، وبمناى عن العوامل الأخرى ، وإنما هي محصلة لمجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية ، والجغرافية ، والإدارية تتسبب في نشأتها وظهورها .

وتتصل النقطة الثانية بالتأثيرات الاجتماعية الناجمة عن هذه الظواهر ، فهي انعكاس لعديد من التأثيرات الناجمة عن الاستقطاب . وبالرغم من تركيزنا على الجانب الاجتماعي من هذه الظواهر ، إلا أن ذلك يجب ألا ينسينا طبيعتها التكاملية ، وانعكاساتها الشاملة .

وفي ضوء ذلك ينبغي - وقبل تحديد العوامل الرئيسية التي تتسبب في تكوين مراكز الاستقطاب الحضري في مصر - أن نستوضح ذلك المنظور الشامل الذي ينبغي دراسة الاستقطاب الحضري من خلاله ، وذلك في النقاط الثلاث التالية :

### ١/١ تضافر العوامل المكونة له :

يتكون الاستقطاب الحضري ويظهر ، نتيجة توافر مجموعة من العوامل التي تضافر في جملتها ، وتسهم في ظهوره وممارسته لتأثيراته .

وإذا كنا قد حددنا سلفاً <sup>(١)</sup> عوامل الاستقطاب الحضري فإنها لم تخرج عن الآتي .

( أ ) عوامل جغرافية : تتمثل في الموقع الفيزيقي والميزة الترتيبية للمكان .

( ب ) عوامل اقتصادية : تنعكس من خلال الأنشطة المادية (وبخاصة ما يتعلق منها بالقطاع الصناعي) .

( ج ) عوامل ديموجرافية : تبرز واضحة في العنصر البشري ، وما يتصل به من هجرة السكان وحركتهم .

( د ) عوامل اجتماعية - ثقافية : تتشكل في بناء اجتماعي ، وهيكلي ثقافي متواجد .

هذه العوامل تتفاعل وتتضافر معاً ، بحيث يظهر من خلالها الاستقطاب الحضري . ولا يعني ما نلاحظه أحياناً من غلبة عامل معين وتسيده على بقية العوامل ، إن هذه الظواهر يمكنها أن تتكون في ظل عامل واحد ، ولكن الواقع أن ذلك العامل يكون رئيسياً وليس وحيداً . فقد يكون الموقع الفيزيقي مثلاً هو الأساس في بدء ظهور الاستقطاب ، ولكنه إلا بمساندة العوامل الأخرى .

### ٢/١ توحيد المؤشرات الدالة عليه :

لا يمكننا الاستدلال على وجود ظواهر الاستقطاب الحضري في منطقة ما ، اعتماداً على مؤشر واحد ، في وقت معين . بل إن هناك « مجموعة متكاملة » من المؤشرات التي تظهر نتيجة توافر عوامل متضافرة . وهذه المؤشرات تحتاج إلى وقت كاف حتى تظهر معالمها ، وتستبين دلائلها .

وإذا حاولنا التعرف على ظواهر الاستقطاب الحضري في منطقة ما ، فإن هناك

(١) يمكن مراجعة هذا الموضوع بالفصل الثاني من الباب الأول .

مؤثرين أساسيين - تتوحد فيها كل المؤثرات الأخرى - يمكننا الاسترشاد بهما ،  
ويتلخصان في الآتي :

( ١ ) تركيز السكان : فهو مؤشر يجمع بين عديد من العناصر والمتغيرات ،  
فالسكان يتجمعون في منطقة جغرافية معينة ، وفق هيكل ديموجرافي خاص ، وبنمط  
اقتصادي محدد ، وتركيب اجتماعي قائم .

( ب ) تكلس الأنشطة : ( إنتاجية أو خدمية ) وهو مؤشر نعتد عليه في التعرف  
على شكل الاستقطاب ، ونمطه ، كما يفيدنا في تحديد درجته ، ونوعية التأثيرات الناجمة  
عنه .

### ٣/١ تكامل التأثيرات الناجمة عنه :

إن تركيزنا الرئيسي سوف يدور حول التأثيرات الاجتماعية للاستقطاب الحضري .  
ولكن ذلك لا يعني علم اهتمامنا بتداسيس التأثيرات الأخرى الناجمة عن نفس المظاهر ،  
فهى تأثيرات متكاملة تكون كلا واحداً يتناوله كل باحث من زاوية اهتمامه . وللملك  
فسوف نركز على نوع معين من التأثيرات نتناوله من جانبيين هما :

( ١ ) تأثيرات ذات طبيعة اجتماعية بحتة : مثل العناصر التى تتصل بالبناء الاجتماعى ،  
والعلاقات الاجتماعية ، والتكيف الاجتماعى . . . إلخ .

( ب ) تأثيرات ذات صفة اجتماعية ، نابعة عن غيرها من التأثيرات : كالمجرة ،  
والدخل ، والإنفاق ، والاستهلاك ، والأدخار . . . إلخ فهى متغيرات تنبع أساساً  
من جوانب غير اجتماعية ، إلا أنها تكتسب الصفة الاجتماعية نتيجة تناوُلها من هذه  
الزاوية ، وتداسسها بهذه الكيفية .

وعموماً - وبغض النظر عن جانب اهتمامنا - بأنه ينبغي الالتفات إلى ضرورة  
دراسة التأثيرات الكلية الناجمة عن ظواهر الاستقطاب الحضري ، وأن هناك علاقات  
تبادلية بين الجوانب المتعددة المكونة لهذه الظواهر .

## ٢ - المتغيرات الرئيسية

### في تكوين مراكز الاستقطاب الحضري في مصر

استناداً إلى المنظور الشامل ، أو « الاتجاه متعدد الأنساق » Multidisciplinary Approach الذى نحاول الاعتماد عليه في دراسة ظواهر الاستقطاب الحضري بصفة عامة ، نبدأ تحليلنا للعوامل التى أسهمت في تكوين مراكز الاستقطاب الحضري في مصر . وحتى يكون هذا التحليل مثيراً في تحديد هذه العوامل ، فإننا سوف نهتم أساساً بتدريس المتغيرات الرئيسية التى تنبثق عن كل منها مجموعة من العوامل المكونة للاستقطاب . فالبعد التاريخي مثلاً متغير رئيسي تتحدد من خلاله العوامل التاريخية للاستقطاب الحضري . . . وهكذا .

وفى ما يلي سوف نتناول هذه العوامل في ضوء المتغيرات : تاريخياً ، جغرافياً ، وإدارياً ، وديمقراطياً واقتصادياً ، واجتماعياً ، وثقافياً .

#### ٢/٢ البعد التاريخي :

يتناول « بوسكوف »<sup>(١)</sup> الأشكال الحضريّة التى ظهرت في العالم منذ فترة إلى تمتد ما قبل الميلاد ، وتصل إلى العصر الحديث . ويحدد هذه الأشكال في ثلاث موجات حضرية تملخص في الآتي :

— الموجة الحضريّة الأولى ( سنة ٤٥٠٠ قبل الميلاد — سنة ٥٠٠ بعد الميلاد ) وهى الفترة الكلاسيكية للحضرة حيث ظهرت المراكز الحضريّة حول أحواض الأنهار وأوديتها التى استخدمت لزيادة أنشطة الزراعة ونقل المحاصيل . ونشأت هذه المراكز أساساً لتؤدى وظيفتها الدفاعية لصدد هجمات المغيرين .

— الموجة الحضريّة الثانية ( سنة ١٠٠٠ — سنة ١٨٠٠ بعد الميلاد ) : وقد وُكبت هذه الموجة ، فترة القرنين الوسطى التى سميت أحياناً بالعصر المظلم Dark Age

حيث ظهرت بعض المدن لتؤدي وظائف تجارية ، أودينية . وليس أدل على ذلك من ظهور  
« المدينة الأسقفية » Episcopal City في هذه الفترة .

### — الموجة الحضرية الثالثة : ( سنة ١٨٠٠ وحتى الآن ) :

وتتميز هذه الفترة بامتداد المراكز الحضرية ، واتساع نطاقها ، وارتباطها بالنمو  
الصناعي الكثيف . فضلاً عن زيادة التعقيد بين عناصر المركب الأيكولوجي  
[ البيئة — السكان — التنظيم الاجتماعي — المستوى التكنولوجي ]  
ونجد إيريك لامبارد<sup>(١)</sup> Eric Lampard وقد ميز بين أربعة أشكال للتحضر ،  
مرت بالعالم وتلخص في الآتي :

١ — التحضر البدائي : Primordial Urbanization وتحدث فيه محاولات  
التكيف مع البيئتين الفيزيائية ، والاجتماعية .

٢ — التحضر المميز : Definitive Urbanization  
ويبدأ في هذا الشكل ظهور وظائف محددة للمدن .

٣ — التحضر الكلاسيكي : Definitive Urbanization وتظهر فيه قيود عديدة  
حول نمو السكان ، والمدن .

٤ — التحضر الصناعي : Industrial Urbanization ويتميز بتقدم تكنولوجي ،  
ويركز السكان في المدن ، وباتساع المراكز الحضرية .

وإذا كانت تلك مقدمة نظرية لتاريخ التحضر في العالم ، فإنها تعتبر مدخلا ضرورياً  
نتناول في ضوءه الظروف التاريخية التي ساعدت على ظهور حركة التحضر في مصر .

وحتى لا يكون تناولنا للبعد التاريخي في تكوين مراكز الاستقطاب الحضري مجرد مرد  
تاريخي للأنماط الحضرية التي ظهرت في مصر في فترات زمنية متفاوتة ، فإنه ينبغي أن  
نحدد إطاراً عاماً لهذا الدور التاريخي ، وعندها أساسياً يكون محور تناولنا لهذا البعد :

(١) — Lampard, Eric, E., Historical Aspects of Urbanization, Through, Hauser & (١)

أما الإطار فيمثل في عملية النمو الحضري التي تزايدت وضوحاً في مصر على مر السنوات ويتحدد العنصر في معدل النمو في سكان الحضر ونسبتهم إلى عدد السكان الإجمالي في مصر . وبصفة عامة يمكننا أن نميز بين ثلاث مراحل <sup>(١)</sup> تاريخية تتضح من خلالها عملية النمو الحضري في مصر من ناحية ، ويتمايز في ضوءها معدل النمو في سكان الحضر من ناحية أخرى . وتتلخص في :

#### ١ - فترة نمو حضري بطيء : ( من سنة ١٨٨٢ إلى سنة ١٩٠٧ ) .

وتتميز هذه الفترة بثبات تقريبي في عدد المدن والمراكز الحضرية ، وبقلة عدد المهاجرين للنمط الحضري .

#### ٢ - فترة نمو حضري معتدل : ( من سنة ١٩٠٨ إلى سنة ١٩٣٧ ) .

وزادت خلالها حركة الهجرة إلى المراكز الحضرية حيث تكونت بعض المدن لأغراض بعضها تجاري ، والبعض الآخر يتعلق بالنقل والمواصلات .

#### ٣ - فترة نمو حضري سريع : ( من سنة ١٩٣٨ وحتى الآن ) .

وتتسم بنشأة عديد من المراكز الصناعية التي جذبت معها أعداداً هائلة من السكان ، للعمل والإقامة فيها .

ويوضح الجدول التالي <sup>(٢)</sup> معدل النمو في سكان الحضر خلال هذه المراحل الثلاث : ومن الملاحظ أن هذه المراحل التاريخية التي تميز ظاهرة التحضر في مصر ، قد ارتبطت بظروف المجتمع كالاتي :

( ١ ) فمن الناحية الاقتصادية : كان هناك ارتباط طردي بين معدل دخل الفرد، وانتقاله للسكنى في الحضر بحثاً عن فرصة عمل أرحب، ومتوسط أجر أزيد، ومستوى معيشي أكثر ارتفاعاً .

( ١ ) كان هذا التضمين معشداً على السنوات التي أجري فيها تعدادات سكانية في مصر وذلك حتى يمكن الاعتماد عليها فيما تحقق به من بيانات .

( ٢ ) الكتاب السنوي للإحصاءات العامة ، المصدر السابق ، ص ١٦ .



السنة (المرحلة)	١٨٨٧	١٨٩٧	١٩٠٧	١٩١٧	١٩٢٧	١٩٣٧	١٩٤٧	١٩٦٠	١٩٦٦	١٩٧١
معدل افتر السوي %	—	٧,٩٠	١,١٠	١,١٥	٧,٠٠	٧,٠٣	٤,٧٧	٥,٧٠	٥,٤٣	٦,١٧

(ب) ومن الزاوية الاجتماعية : يختلف التركيب الاجتماعي لماكنى الحضرة أنفسهم من فترة إلى أخرى تليها، نتيجة نمو مطرد في الميكل الصناعي. فضلا عن نمو علاقات اجتماعية ذات نوعية خاصة .

(ج) ومن الجانب السياسي : لوحظ ارتباط ظاهرة التحضر وزيادة معدل النمو الحضري بمحصول مصر على استقلالها وتخلصها من الاستعمار وليس أدل على ذلك من تضاعف هذا المعدل خلال الأربعين سنة الأخيرة .

## ٢/٢ الوضع الجغرافي :

ويؤثر التوزيع الجغرافي للمراكز الحضرية في منطقة ما ، تأثيراً بالغاً ومباشراً على النمط الحضري ككل في هذه المنطقة . وبهذا أن نخص بالذكر التأثير في المجالات التالية :

١ - شكل التحضر ونمطه : فالبيئة الجغرافية تؤثر بشكل واضح ، وتحدد نوعية الموارد الطبيعية التي يعتمد عليها تحضر المنطقة ، وبالتالي تحدد نمط التحضر فيها .

٢ - درجة التحضر : فكلما كان الوضع الجغرافي للمنطقة استراتيجياً ، ويتمتع بميزة وطنية نسبية ، أدى ذلك إلى زيادة درجة التحضر حيث يشجع ذلك السكان على الانتقال لهذه المنطقة .

٣ - اتجاهات التحضر المستقبلية : فحيث تتواجد الموارد الطبيعية وإمكانات استغلالها ، وحيث تتوافر الميزة الوطنية للمكان ، يمكننا أن نحدد اتجاهات التحضر ، ونتنبأ بمساراته المستقبلية .

ويحدد جمال حمدان<sup>(١)</sup> ثلاثة أنماط للمواقع الحضرية يمكن التمييز فيما بينها بمصر ، وتتلخص في الآتي :

١ - المواقع الساحلية : Littoral Situations وهي التي يمكن تحديدها تجاه الشمال ، وناحية الشرق . وعن طريقها يمكن ربط الدولة بالعالم الخارجي ، وتعمل هذه المواقع على فصل الحيز السكاني الداخلي والقابل للزراعة بواسطة أحزمة فسيحة من البراري المهمة Derelict Beraris في الشمال ، وفي الصحراء .

٢ - المواقع الهامشية (التخمية) : *Marginal Situations* (والتي تضم الحيز السكاني المأهول ويمكن تقسيمها إلى نطاقين (يتشكلان وكأنهما خيوط مسبحة من الحُرز - كما يسميها - *Beid-Strings*) وهما :

- المواقع الأمامية للصحراء على امتداد الأهداب الشرقية ، والغربية للدلتا . والتي تمارس عملها كوسيط يجمع بين منتجات الرمال ( من معادن ) ومنتجات الطين ( من زراعة ) .

- المواقع الأمامية للبراري والتي تتجه ناحية الشمال ، وتعمل كبؤرات *Foci* ومراكز ينتشر من خلالها استصلاح الأراضي كواقع متقدمة رائدة .

وتمثل المواقع الهامشية بصفة عامة أهمية ضئيلة ، وحجما أقل بالنسبة لهذا التقسيم .

٣ - المواقع الداخلية : *Internal Situations* وهي بطبيعتها تمثل الركن أو البناء الأساسي في الهيكل الحضري المصري بصفة عامة . وهي تمثل - بالأسلوب الرياضي - قسما لمصفوفة زراعية *Agricultural Matrix* تضم الحيز الأكبر من السكان .

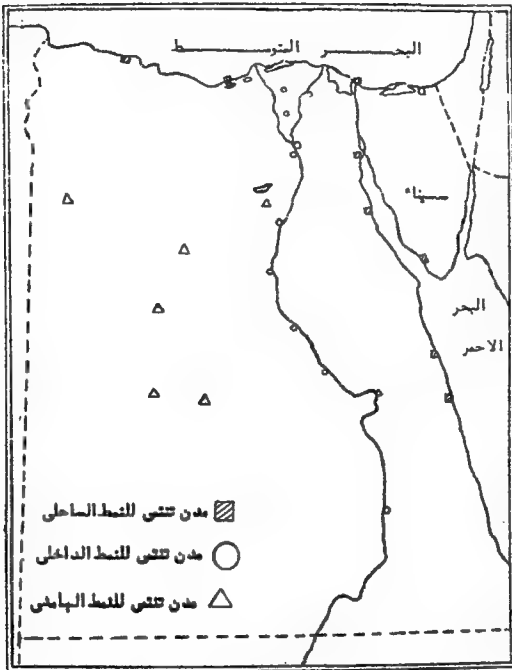
ومن الملاحظ أن كلا المواقع الهامشية ، والداخلية يكادان يندمجان في خط واحد على طول وادي النيل .

( وتوضح الخريطة المرفقة ( رقم ١ ) هذه الأنماط الثلاثة للمواقع الحضرية ) .

وبعد نمط التوزيع الجغرافي لمراكز النمو الحضري ، عاملا أساسياً تكوين الاستقطاب الحضري في مصر وفي نشأة مراكز استقطاب يتركز فيها السكان ، ويتكندس الأنشطة .

وقد أدى وجود تلك المساحات الشاسعة من الصحراوات شرق الدلتا ، والوادي وغربها ، إلى تركيز عدد هائل من السكان في مجموعة قليلة من المراكز السكانية ريفية كانت أو حضرية ، ثم إلى انتقال عدد من هؤلاء إلى مجموعة أقل من المراكز الحضرية حيث ظهر التركيز الشديد ، والكثافة المتضعة .

وحتى باستبعاد المدينتين الكبيرتين في مصر ( القاهرة ، والأسكندرية ) ، والمحافظات الحضرية الأخرى ، فإن نمط التوزيع الجغرافي لمعدل سكني الحضر ، يتخذ الشكل التالي :



خريطة رقم (١)  
توضح أنماط المواقع الحضرية في مصر (نماذج لها)

- ١ - مجموعة المحافظات ذات المعدل الحضري المنخفض سكانا : وتراوح نسبة السكان الحضريين في هذه المجموعة بين ١٦ : ٢٠ ٪ من مجموع سكان المحافظة والأمثلة عليها محافظات : المنوفية ، والبحيرة ، والشرقية ، وكفر الشيخ ، وقنا ، والمنيا ، وسوهاج .
- ٢ - مجموعة المحافظات ذات المعدل الحضري المتوسط سكانا : وتراوح نسبة السكان الحضريين في هذه المجموعة بين ٢١ ، ٢٥ ٪ من مجموع سكان المحافظة والأمثلة عليها محافظات : الدقهلية ، وبني سويف ، والقليوبية ، وأسيوط .
- ٣ - مجموعة المحافظات ذات المعدل الحضري المرتفع سكانا : وتزيد نسبة السكان الحضريين في هذه المجموعة عن ٢٥ ٪ من مجموع سكان المحافظة والأمثلة عليها محافظات : القليوبية ، ودمياط ، والغربية ، وأسوان ، والبحيرة .
- ويوضح الجدول التالي<sup>(١)</sup> ، هذه المجموعات الثلاث من المحافظات<sup>(٢)</sup> :

(١) الكتاب السنوي للإحصاءات العامة ، المصدر السابق ( حسب تعداد سنة ١٩٦٦ ) .

(٢) صنفتم هذه المجموعات الثلاث حسب معيار معدل سكان الحضر إلى إجمالي سكان المحافظة ، وبحيث يصلح هذا الترتيب بين المجموعات الثلاث بحيث تبدأ بالمنوفية وتنتهي بالبحيرة . وسوف نتمتع على هذه النقطة في تحديد المجال الجغرافي للدراسة .

سورج	المبسا	قنا	كفر الشيخ	الشرقية	البحيرة	الدقهية	الحافظنة	المجموعة الأولى
٢٠	٢٠	١٩	١٩	١٨	١٨	١٦	المدل %	% ٢٠ - ١٦
أسيرط				الفيوم	بنى سويف	الدقهلية	الحافظنة	المجموعة الثانية
٢٤				٢٢	٢٢	٢١	المدل %	% ٢٥ - ٢١
البحيرة			أسيوط	الغربية	دمياط	القليوبية	الحافظنة	المجموعة الثالثة
٢٩			٢٥	٢٢	٢٧	٢٦	المدل %	% ٢٥ فأكثر

## ٣/٢ التقسيم الإدارى :

يرتكز التقسيم الإدارى Administrative Devision على دعامة أساسية تتمثل فى خضوع المنطقة - حضرية كانت أو ريفية - للإدارة المحلية ، وتكون محددة بنطاق إدارى تصفح عليه الدولة <sup>(١)</sup> .

وقد تفاوت عدد وحدات التقسيم الإدارى فى مصر من فترة تاريخية إلى أخرى <sup>(٢)</sup> . فحين كان عدد سكان مصر كلها يتراوح بين ١٢ - ٦ مليوناً ( من العصر الفرعوني حتى غزو الفرس ) انقسم الوجه البحرى إلى عشرين قسماً ، والوجه القبلى إلى اثنين وعشرين قسماً .

وفى أثناء الفترة اليونانية تراوح عدد السكان من ( ٧ ) إلى ( ١٠ ) مليون نسمة وزعوا بين ثلاثة أقاليم ، هى : الوجه البحرى ويشمل ٣٣ قسماً ، ومصر الوسطى وتضم سبعة أقسام ، ومصر العليا وتشمل ١٤ قسماً .

وفى زمن الفتح العربى كان المصريون يسكنون سبعة أقاليم ، تميزت إلى ثمانين « كورة » .

وتذبذب عدد سكان مصر كثيراً فى الفترة التى تلت عصر العرب ، وذلك إبان الحكم الطولونى ، والأخشيدى ، والفاطمى ، والأيوبي ، وذلك بسبب طغيان بعض الحكام ، وانتشار المجاعات . وأعاد الفاطميون تقسيم البلاد إلى اثنتين وعشرين « كورة » ( اثنا عشرة منها فى الوجه البحرى ، وعشر كورات فى الوجه القبلى . )

وجاءت دولة المماليك فشجعت الهجرة إلى البلاد ، واتسمت مصر بحالة من الرخاء ، فازداد عدد السكان إلى ستة عشر مليوناً . وقلّ التناحر قلاوون زمام الأراضى ، وأعاد مسحها إلى ٢١ « عملاً » ( اثنا عشر منها بالوجه البحرى ، وتسع بالوجه القبلى ) .

( ١ ) مصطفى الخشاب ، نفس المرجع ، ص ٥٨ .

( ٢ ) محمد رزى ، القاموس الجغرافى لبلاد المصرية ، ( القسم الأول ) ، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٤ ( صفحات المقدمة ) .

وفي العصر العثماني أعيد مسح البلاد وتقسيمها إلى سبع «ولايات» في الوجه البحري ، وست في الوجه القبلي ، بالإضافة إلى ست محافظات ، هي : الإسكندرية ، رشيد ، ودمايط ، والعرش ، والسويس ، والقصر .

وتميزت فترة الغزو العثماني بالأزمات الاقتصادية ، والقحط ، والمجاعات ، وانتشار الأوبئة والطاعين . ودونت الحملة الفرنسية في كتابها «وصف مصر» تقديراً لعدد سكان البلاد فوصل إلى أكثر من المليونين . وكانت مصر تنقسم في زمن الحملة إلى ستة عشر «إقليماً» نصفها في الوجه البحري ، والنصف الآخر في الوجه القبلي .

وفي عام ١٨٨٣ أعيد تقسيم البلاد إلى أربعة عشر «مديرية» .

وكان نفس العام ( ١٨٨٣ ) هو بداية الاهتمام بالنظم المحلية ، فظهرت المجالس البلدية في عام ١٨٩٥ ، ثم المجالس القروية في عام ١٩١٨ .

وقضى القرار الجمهوري رقم ١٧٥٥ لسنة ١٩٦٠ بتقسيم الجمهورية إلى محافظات ، ومدن (مراكز) ، وقرى ، وأصبح عدد المحافظات ( ٢٤ ) محافظة بخلاف محافظة سيناء ( التي وضعت مؤقتاً تحت إدارة وزارة الحربية ) .

وتوضح الخريطة المرفقة رقم ( ٢ ) توزيع محافظات مصر الخمسة والعشرين<sup>(١)</sup> بين الوادي ، والدلتا ، والحدود .

وقد جرت عدة محاولات نظرية ، حتى الآن ، لإعادة تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية Planning Regions قامت بها الهيئات والأجسام المتخصصة . فكانت هناك عدة اقتراحات بضم بعض المحافظات بعضها إلى بعض ليصل عدد المحافظات - بعد اختصارها - إلى عدد من الأقاليم يتراوح بين ستة ، وثمانية .

إلا أنه يؤخذ على هذه المحاولات أنها لم تبين على معايير واضحة للتقسيم تراعى الجوانب الاقتصادية ، والاجتماعية ، والجغرافية ، بقدر ما تهتم بالتقسيم الإداري الحالي<sup>(٢)</sup> .

(١) يضم التقسيم الإداري الحالي المحافظات التالية : بورسعيد ، دمايط ، كفر الشيخ ، الإسكندرية ، النجيلة ، النرية ، البحيرة ، الإسماعيلية ، الشرقية ، المنية ، سوهاج ، قنا ، أسوان ، مطروح ، الوادي الجديد ، البحر الأحمر ، سيناء .

(٢) سوف نعرض لمحاولات التقسيم الإداري التي تجري حالياً ، يحصل بتفصيل أكثر ، في موضع آخر من هذه الدراسة .



وبينما من العرض السابق لتاريخ التقسيم الإدارى فى مصر ، ما يمثله هذا المتغير من أهمية فى تكوين مراكز الاستقطاب الحضرى فى مصر . ويمكننا اتوصل إلى ما يلى من نتائج :

١ - إن الهيكل الإدارى لمصر دائم التغير . والتبدل . وقد جاء ذلك نتيجة التغيرات المستمرة فى الأحوال والظروف السياسية . وما تبعه من تذبذب فى عدد السكان بين الزيادة والتقصان ، وتكون عدد من المراكز الحضرية . انتقلت إليها أعداد كبيرة من ساكنى الريف .

٢ - إن الاتجاه لسكنى الحضر كان نتيجة طبيعية للتغيرات المستمرة التى حدثت فى التقسيم الإدارى لمصر . فالسكان يبدون دائماً إلى المكان الذى يجدون فيه فرصة عمل أرحب .

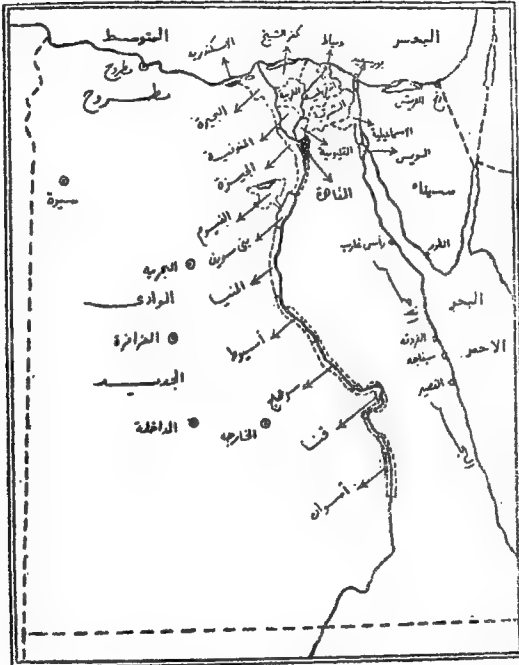
٣ - أن المشكلات الناجمة عن التكدس فى المدن والمراكز الحضرية جاءت نتيجة تقسيم إدارى لم تراعى فيه المعايير الاقتصادية فى توزيع : الموارد ولم تهتم فيه بالقيم الاجتماعية الحضرية ، التى راجت نمو المدن .

#### ٤/٢ الهيكل الديموجرافى :

يرتبط هذا الهيكل ارتباطاً وثيقاً بنمو السكان وفق معدلات محددة : وتوزيعهم على رقعة جغرافية معينة ، فى إطار تقسيم إدارى قائم .

وإذا كنا قد تناولنا الهيكل الديموجرافى لمصر فيما سبق ، فقد كان ذلك لتحديد اتجاهات النمو الحضرى وتوزيعاته من سكان ، وأنشطة ، ولكننا هنا سوف نتعرض فى عجلة سريعة لدور هذا الهيكل فى خلق مراكز الاستقطاب الحضرى فى مصر .

ويتكون هذا الهيكل من عنصرين رئيسيين : يمثل الأول فى الزيادة الطبيعية للسكان التى يمكن حسابها استناداً إلى معرفة معدلات المواليد ومعدلات الوفيات ، فى زمن معين ، وفى مكان محدد . ويتحدد العنصر الثانى فى الزيادة غير الطبيعية للسكان ، والتى تمثل أساساً فى الهجرة بكافة أشكالها ، وأنماطها .



خريطة وقسم (٢)

توضیح التعمیم الاداری الحال حاضر

ولما كانت الزيادة الطبيعية للسكان (العصر الأول) ترتبط بكثير من التغيرات التي تقع في المجتمع ، ولا تفصل أساساً بموضوع دراستنا ، فإننا هنا سوف نركز على الزيادة غير الطبيعية (العصر الثاني) حيث إن الهجرة — وهي محور هذه الزيادة — ترتبط ارتباطاً مباشراً بعملية تكوين المراكز الحضرية بعامة ، وبظواهر الاستقطاب الحضري بخاصة . وإذا تناولنا ظاهرة الهجرة إلى محافظة القاهرة (من بقية محافظات الجمهورية) بما تمثله القاهرة من مركز استقطاب قوى وفعال ، فإننا سوف نلاحظ أن نسبة المهاجرين إليها سوف تتفاوت باختلاف المحافظة المهاجر منها<sup>(١)</sup> . وبصفة عامة يمكننا أن نقسم محافظات الجمهورية (بالنسبة إلى معدلات هجرة أبنائها إلى القاهرة) إلى مجموعات ثلاث هي :

١ — محافظات ذات معدل هجرة مرتفع بالنسبة إلى مجموع المهاجرين إلى القاهرة ، وهي بالترتيب محافظات : المنوفية ، والغربية ، والقليوبية (وهي أقرب المحافظات مكانياً إلى القاهرة) ، وأسيوط ، وسوهاج .

٢ — محافظات ذات معدل هجرة معتدل بالنسبة إلى مجموع المهاجرين إلى القاهرة ، وهي بالترتيب محافظات : الشرقية ، والدقهلية ، والجيزة ، وقنا ، والإسكندرية ، والمنيا ، وبني سويف ، والفيوم ، وأسوان .

٣ — محافظات ذات معدل هجرة منخفض بالنسبة إلى مجموع المهاجرين إلى القاهرة ، وهي بالترتيب محافظات : البحيرة ، ودمياط ، وكفر الشيخ ، والإسماعيلية ، وبورسعيد ، والسويس (وذلك لوقوع هذه المحافظات الست في مجال تأثير مراكز استقطاب أخرى ، هي الإسكندرية ، ومدن القناة) بالإضافة إلى محافظات الوادي الجديد ، ومطروح ، وصيناء ، والبحر الأحمر .

## ٥/٢ النمط الاقتصادي :

يتحدد النمط الاقتصادي لأي مجتمع من المجتمعات وفقاً لنوعية الأنشطة وطبيعتها من ناحية ، وتبعاً لسيطرة قطاع أو أكثر — من القطاعات الاقتصادية على شكل الاقتصاد القوي ككل من ناحية أخرى .

— Friedman, John, "Urbanisation et Development National; Revue Tiers Monde, (١) Tome XI, Op. Cit., p. 23.

— Barbary, James, Ibid. pp. 33 - 46.

وتختلف هذه القطاعات بين صناعة وزراعة ، وتجارة ، وخدمات <sup>(١)</sup> . وإذا كان لكل دولة نمطاً اقتصادياً عاماً نستطيع بواسطته أن نميز بين الدول ، فإنه يمكننا أن نلاحظ بين أقاليم الدولة الواحدة أنماطاً جزيئية متباينة ، فيكون هناك إقليم أو عدد من الأقاليم ذو نمط زراعى ، أو صناعى ، أو تجارى - خدوى .

ويصدق هذا التحليل على مصر - كما يصدق على غيرها - بشكل يرتبط أساساً بعملية تكوين المراكز الحضرية : وتطورها ، ثم تحويلها إلى مراكز استقطاب حضرى . وفى هذا الإطار يمكننا أن نميز محافظات مصر بين أربع مجموعات هى :

١ - محافظات ذات نمط صناعى : وأهمها . القاهرة ، والإسكندرية ، وعواصم بعض المحافظات التى أدخل إليها التصنيع حديثاً ( مثل اسوان ) ، وبعض المدن ، كالمحلة الكبرى ، وكفر الزيات ، حيث توجد صناعات قومية <sup>(٢)</sup> .

٢ - محافظات ذات نمط زراعى : ونضم كل محافظات الدلتا باستثناء المحافظات المحافظات الحضرية ، وكل محافظات الصعيد ، ويستثنى من ذلك عواصم بعض المحافظات حيث تمثل نمطاً حضرياً - صناعياً .

٣ - محافظات ذات نمط تجارى - خدوى : وتمثل أساساً في محافظات القناة فهى ليست ذات طبيعة صناعية بحتة ( بالرغم من وجود بعض الصناعات الخفيفة بها ) ، وهى ليست زراعية أيضاً ، حيث لا تتوافر فيها مقومات الزراعة . وإنما تعتمد في معيشتها على عمليات صيد الأسماك والتجارة على ضفتى القناة .

٤ - محافظات ذات نمط صناعى ، وتجارى - خدوى : وهى تجمع بين سمات التمثلين : الأول ، والثالث ، وأوضح مثال لها محافظتا القاهرة : والإسكندرية ، حيث تركز فيهما مجالات التجارة والمال : وتتوافر بهما مؤسسات الخدمة المختلفة .

والنمط الاقتصادى في إقليم معين أو - مجموعة من الأقاليم - مسئول بصفة رئيسية

( ١ ) يلمح البعض هذه القطاعات في ثلاثة هى : الصناعة ، والزراعة ، والتجارة والخدمات .

( ٢ ) تتواجد بعض الصناعات ذات الصفة القومية ، ( أى التى يعتمد عليها الاقتصاد القومى ) ، في بعض المدن والمحافظات وهذا التواجد - بالرغم من تأثيراته التى يتركها على الموقع - مكانى فقط أى لا تعود كل تأثيراته على مكان تواجد وحده .

عن حركة السكان بين أقاليم الدولة : فحيث فرصة العمل الأرحب ، وكية الأجر الأزيد يتحرك السكان . وهذا أوضح تفسير للانتقال المستمر : ولتدفقات الهجرة التي لا تتوقف من النمط الزراعى : إلى النمط الصناعى . فحجم العمالة يرتبط أساساً بتوعية النشاط . وبالنمط الاقتصادى للمجتمع : وكل ذلك يؤدى إلى زيادة انتقال سكان الريف إلى الحضر ، الأمر الذى يسهم فى تكوين مراكز الاستقطاب .

## ٦/٢ البناء الاجتماعى :

تمثل المتغيرات الاجتماعية أهمية كبرى فى نشوء ظاهرة الحضرية بعامة وفى عملية تكوين المراكز الحضرية ، ونموها بخاصة وذلك بالرغم من ندرة الدراسات ، والبحوث التى تناولت هذه المتغيرات ، إذا ما قيس بتلك الدراسات التى عالجت المتغيرات غير الاجتماعية .

وينظر البعض إلى عملية التحضر من خلال منظور جغرافى ، أو اقتصادى بحث ، بينما نتجه مجموعة من العلماء المحدثين فى علم الاجتماع الحضرى<sup>(١)</sup> ، إلى تناول هذه العملية من وجهة نظر مزدوجة ، فكما يرون التحضر متمثلاً فى تركز جغرافى للسكان والأنشطة ( غير الزراعية ) وذلك فى موقع ذى شكل ، وحجم معينين ، يحدونه أيضاً واضحاً فى انتشار جغرافى ( أيضاً ) لأنماط القيم والسلوك الحضرية السائدة ، وكذا الميئات والمؤسسات الحضرية القائمة .

فالتحضر ظاهرة تسعى فى النهاية إلى إحداث التنظيم المكانى لعناصر البناء الاجتماعى السائد .

ويتكون البناء الاجتماعى بصفة عامة من مجموعة متصلة ، ومنطقة من العلاقات الاجتماعية التى تبرز من خلالها أدوار الأفراد ووظائفهم . وتمثل الطبقة Class والتدرج الاجتماعى Social Stratification ركيزتين أساسيتين فى تحديد هذا المصطلح<sup>(٢)</sup> وتتميز البناء الاجتماعى الحضرى Urban Social Structure بخصائص وسمات

( ١ ) — Friedmann, John, "Urbanisation et Development National, Revue Tiers - Monde, Tome XII, Op. Cit., p. 13.

— Beshers, James, Ibid, pp. 35 - 46.

معينة تسهم في تكوين المراكز الحضرية، ونحوها ، ونحوها إلى مراكز استقطاب حضري .  
ويمكن تلخيص هذه السمات فيما يلي :

١ - يتميز البناء الاجتماعي الحضري بالعلاقات غير الشخصية Impersonal التي تظهر في التفاعلات والعلاقات المستمرة بين الأفراد . وتمثل هذه العلاقات في مجموعة من الرموز : كعنوان السكن ، وطريقة اللبس ، ونوعية المأكل ، وأسلوب الأنفاق ، ونمط الاستهلاك . . إلخ .

٢ - تؤثر درجة التجانس الثقافي<sup>(١)</sup> في المركز الحضري ، على كيفية ممارسة الأفراد لأدوارهم ، وعلى نوعية العلاقات الاجتماعية بين ساكني النمط الحضري ، والوافدين إليه من المناطق الريفية .

٣ - ترتبط ظاهرة تركز السكان في المركز الحضري ، وشكل الاتساع ، والامتداد فيه ، بطبيعة التدرج الاجتماعي في النمط الحضري، بحيث يؤثر ذلك على تكوين الطبقة ، وتحديد علاقتها بغيرها من الطبقات

ويؤثر شكل البناء الاجتماعي القائم من حيث مكوناته ، وعناصره ، على تكوين مراكز الاستقطاب الحضري في مصر ، من زاويتين هما :

١ - طبيعة البناء الاجتماعي في الريف المصري وما تعرض له خلال تاريخه الطويل من تكوين طبقات اجتماعية يمكن ضمها في اثنين هما : طبقة الملاك، وطبقة المعلمين .  
وقد لعب الإقطاع الدور الأساسي في هذا التركيب الطبقي للمجتمع الريفي المصري الذي يمكن أن نراه من خلال متغيرات رئيسية هي :

( أ ) الملكية (حجمها ، نوعيتها ) .

( ب ) البخل ( كيته ، ومصادره ) .

( ج ) المهنة ( نوعيتها ، ودلالاتها ) .

( د ) التعليم (نوعيته ، وانعكاساته ) .

ومحمل الفرد الريفي المهاجر إلى المدينة ، سمات هذا البناء الاجتماعي — أيًا كانت الطبقة التي ينتمي إليها — ويتعامل في المجتمع الحضري وفق هذا الإطار .

(١) سوف نعرض لهذه النقطة تفصيلاً في المتغير التالي ، المتعلق بالإطار الثقافي .

٢ - شكل البناء الاجتماعي في النمط الحضري بمصر ، والذي يختلف اختلافاً واضحاً عن مثيله في الريف .

ويعتبر البناء الاجتماعي بمختبراته ، محوراً أساسياً يمكن أن يفسر في ضوءه عملية تكوين مراكز الاستقطاب الحضري في مصر . فهو يمكن النظر إليه كما يلي :

( أ ) أنه عامل طرد في النمط الريفي . إذ أنه نظراً لمحدودية الملكية الزراعية ، وضآلة كمية الدخل بالنسبة للطبقة التي لا تملك ، وصعوبة تنقل الأفراد في السلم الاجتماعي وعدم وجود تسهيلات معيشية لمحدودي الدخل . . . تؤدي كل هذه العوامل إلى دفع الأفراد الذين لا يرتبطون بمصدر دخل ثابت في الريف إلى تركه . والهجرة إلى المركز الحضري .

( ب ) - أنه عامل جذب في النمط الحضري . وذلك نتيجة توافر فرص عمل أكثر ، وبالتالي هناك فرصة للحصول على أجر أزيد ، ووجود تسهيلات معيشية وخدمات بمعدلات أكبر ، وعدم وجود العلاقات الاجتماعية المباشرة والشخصية التي تحد من الحركة ، وتفرض قيوداً على الانتقال من طبقة إلى أخرى<sup>(١)</sup> .

## ٧/٢ الإطار الثقافي :

يتحرك الأفراد - في أي مجتمع - داخل إطار ثقافي محدود ، يحكمه نسق من القيم ... Value System ، ويرتبط بغيره من المجتمعات علاقات وصلات لا تخرج عن هذا الإطار . وفي تناولنا للإطار الثقافي في هذا المجال ، سوف نركز عليه كمتغير يلعب دوراً أساسياً في عملية تكوين مراكز الاستقطاب الحضري .

فطبيعي أن يختلف الهيكل الثقافي للمجتمع الريفي ، عن مثيله في المجتمع الحضري ومن هنا تتحدد درجة التجانس الثقافي بين نمط المجتمع من ناحية ، وتتفاوت درجة انسجام الشخص الوافد المركز الحضري مع الإطار الثقافي الجديد بالنسبة له ، من ناحية أخرى .

( ١ ) لا يعني ذلك دائماً أن النمط الريفي هو عامل طرد ، والنمط الحضري هو عامل جذب وإنما يتحقق ذلك وفق ظروف معينة ، ولتحقيق أهداف خاصة ، وسوف نتعرف على ذلك تفصيلاً في ضوء نتائج ، الدراسة كما سيورد في الباب التالي .

ويعد أوسكار لويس<sup>(١)</sup> Oscar Lewis من الرواد الأوائل الذين تناولوا فكرة التغير الثقافي الذى يتعرض له «الواحد الجديد» إلى المركز الحضري.. وتدارس بمعنى عملية التكيف الاجتماعى التى يحاول هذا القادم مع إطار ثقافى مغاير ، وتناول — ليس نظرياً فقط ، بل وعن طريق الدراسات التجريبية أيضاً — أساليب الحياة الذى يختاره فى بعض الأحيان ويضطره فى غالبيتها — للمعيشة فى النمط الحضري .

وفى سبيل ذلك عرض «لويس» فكرته التى انبثت على تفرع ثنائى Dichotomies يميز فيه بين نمطين للمعيشة فى المجتمع الحضري وهما —

— النمط الشمى — الحضري Folk-Urban

— النمط الريفي — الحضري Rural-Urban

وقد ازدادت هذه الدراسات ثراء ، وخصوبة عندما دعمها «لويس» بدراساته التطبيقية والتجريبية على الأحياء المختلفة ، بالمدن الفقيرة ، فى المجتمعات التى مازالت فى طور التخلط ، ولعل أبرز دراساته فى هذا الشأن هى التى أجريت على المدن المكسيكية سنة ١٩٥١ .

ولم يكن «لويس» يدرس الأحياء المختلفة فيسمحها مسجلاً شاملاً ليتعرف على أحوال قاطنيها الاجتماعية والاقتصادية ( كما تجرى معظم الدراسات التى من ذلك النوع ) وإنما كان يختار أوفر الأسر ، من الطبقات الدنيا ، فى هذه الأحياء المختلفة والتى تكون قد هاجرت أصلاً من منطقة ريفية ، وجاءت للإقامة والعمل فى هذه المدينة . ثم يتدارس أحوال هذه الأسر بأسلوب «دراسة الحالة» فيتناول ظروفها المعيشية تفصيلاً وبالصدق ، ويتعرض لأحوالهم الاقتصادية ، ومستوى دخلهم ، وأسلوبهم فى الإنفاق وتخطيمهم فى الاستهلاك ، ويتدارس أنماطهم الطبقية ، وارتباطاتهم الاجتماعية ، ونسق القيم الذى يتحركون داخله ، للدرجة أنه يبحث معهم عن مواصفات القرن الذى يختارونه فى زواج أبنائهم ، وبناتهم . ويتعرض «لويس» — من خلال دراسته لمثل هذه المجموعات لأحوالهم الدينية ، ومدى تأثير المذهب الذى يدينون ، على نزعتهم الدنيوية Secularization.

(١) — Lewis, Osdar, Further Observations on the Folk-Urban Continuum and

Urbanization, Through Hauser & Schnore, Ibid. pp. 491 - 499.



وانتهى أوسكار لويس إلى التوصل إلى ما يشبه نظرية تلور حول ما أسماه بثقافة الفقر *Culture of Poverty* وتركز على أنه إذا كان لكل مجتمع ثقافة معينة لها جذور راسخة تمتد لمئات بل لآلاف السنين في بعض المجتمعات ، فإن للفقر أيضاً ثقافة معينة - مادية : وغير مادية - يمكن أن تميز مبادئها إذا ما تدارسنا عديداً من المجتمعات المشتركة في سمة الفقر ، دراسة أشبه ما تكون بالدراسة الانثروبولوجية المتعمقة<sup>(١)</sup> .

وحقاً يمكن تدارس الاطار الثقافي للمجتمع كتغير يمكن ان نستند إليه في بحثنا عن عوامل تكوين مراكز الاستقطاب الحضرى في مصر ، فان هناك مجموعة من الاعتبارات ينبغي ان نأخذها في الحسبان ، وتذكر أهمها فيما يلى<sup>(٢)</sup> :

١ - إجراء تقسيم يميز الأقاليم داخل الدولة في ضوء معايير ديموجرافية ، وأيكولوجية ، واقتصادية ، واجتماعية يمكن من خلالها التعرف على مقاييس للتخضر في هذه الأقاليم .

٢ - القيام بدراسات مقارنة للثقافات في مختلف المجتمعات ، وبخاصة المتخلفة منها ، وعن طريق تثبيت منهج البحث في هذه الدراسات قدر الإمكان يمكننا التوصل إلى عوامل ثقافية مميزة للنمو الحضرى فيها .

٣ - عقد المقارنات بين الدراسات التى تجرى على مجموعات الأسر من حيث مظاهر الحياة فيها : الاقتصادية ، والاجتماعية ، والنفسية : وقياس حجم تأثير الوسط الحضرى Urban Milieu عليها .

٤ - دراسة مدى تأثير البيئة الصناعية ، على تكيف المجموعات المهاجرة إلى النمط الحضرى ، وقياس التغير الناتج في العلاقات بين الأفراد نتيجة انتقالهم إلى مجتمع صناعى .

٥ - التعرف على نمط السكنى بالمركز الحضرى ليس فزيقياً فقط ، بل ومن النواحي الاقتصادية والاجتماعية أيضاً ، وتدراس كيفية التعامل مع عناصر الثقافة المادية في هذا المحيط .

— Ibid. n. 500.

— Ibid. p. 502.

(١)

(٢)

### ٣- الوضع الحالي لمراكز الاستقطاب

#### الحضرى فى مصر

أمدتنا المتغيرات السابقة بتصور يكاد يكون شاملا للعوامل الى تقف وراء تكوين مراكز الاستقطاب الحضرى . فهى تستند إلى جذور تاريخية تشخصها ، وترتكز على وضعية جغرافية تحدها ، وتعتمد على تقسيم إدارى يجلدها ، وترتبط بهيكل ديموجرافى يبرزها ، وتتميز بنمط اقتصادى يشكلها ، وتتسم ببناء اجتماعى يكونها ، وتتحرك فى إطار ثقافى يميزها .

وقد ساعدت كل هذه العوامل على تكوين مراكز استقطاب حضرى يمكن أن نتعرف عليها من خلال التوزيعات الجغرافية لها ، ووفقاً لبنائها السببواقتصادى ، وفى ضوء العلاقات القائمة بين بعضها البعض ، وفيما يلى نستوضح هذه العناصر الثلاثة : -

#### ١/٣ التوزيعات الجغرافية لمراكز الاستقطاب :

لا تأخذ مراكز الاستقطاب الحضرى فى مصر اتجاهاً جغرافياً ثابتاً أو محدداً. إذ أن ذلك يتوقف على درجة الاستقطاب التى يعانى منها المركز الحضرى ، فبالنظر للتعريف الإجرائى الذى اخترناه لمفهوم الاستقطاب الحضرى ينضج لنا أن كل المراكز الحضرية تعانى من الاستقطاب بدرجة ما ، فاختلاف فى الدرجة إذن وليس فى النوع<sup>(١)</sup> .

أما إذا أردنا تحديداً لشكل التوزيعات الجغرافية لتلك المراكز ، فى ضوء العوامل السابقة ، فإنه يمكننا الاسترشاد بما يلى من نقاط :

١- إن محافظتى ( أو اقليمى ) القاهرة ، والإسكندرية - على الترتيب - تمثلان قمة الاستقطاب الحضرى . وذلك فى ضوء العوامل السابقة كلها ، وبالنظر إلى المؤشرين الرئيسيين للاستقطاب .

٢ - إن المحافظتين الحضريتين وهما : بورسعيد ، والسويس ( بعد استبعاد

( ١ ) سوف نعالج موضوع درجة الاستقطاب بغيره من الاستفاضة فى الفصل التالى .

(الإسكانية) تنضج فيها مؤشرات الاستقطاب الرئيسية، فنلاحظ فيها تركزاً في السكان، وتكسماً في الأنشطة .

- ٣ - أن عواصم المحافظات - وهي بطبيعتها مراكز حضرية - تعاني من درجة الاستقطاب على الأقل داخلياً حيث ينتقل سكان المحافظة من المناطق الريفية إلى العاصمة.
- ٤ - إن هناك بعض المدن - حتى ولو لم تكن عاصمة المحافظة - تتمتع بمزايا خاصة تجعلها مستقطبة لغيرها . فقد تكون صناعية بالدرجة الأولى كالحلة الكبرى ، أو كفر الزيات . وقد تكون معتمدة على جامعة ( أو ما تسمى بالمدن الجامعية ) كأسيوط ، أو تكون سياحية كأسيوط .

### ٢/٣ البناء السيو اقتصادي لمراكز الاستقطاب :

تتميز مركز الاستقطاب الحضري ببناء سيو اقتصادي له طبيعة خاصة ، تساعد على ممارسة تأثيراته في منطقة تولجده . ويتم هذا البناء بخاصيتين رئيسيتين هما :

- ١ - إنه يعتمد أساساً على نشاط رئيسي ( أو أكثر ) - غالباً ما يكون الصناعة - يعمل على جذب السكان من المناطق المحيطة بالمركز الحضري حيث يجدون في انتقالهم هذا ، فرصة مواتية لعمل مجز . وقد يكون هذا النشاط الرئيسي قوياً ، أي يتعاضد بالاقتصاد القوي ، وليس محدود المنطقة المتواجد بها فقط . ( مثل صناعة الغزل النسيج للحلة الكبرى ، والحديد والصلب بحلوان ) ، وقد يكون محدوداً بنطاق إداري معين .

- ٢ - إن التركيب الاجتماعي لمركز الاستقطاب الحضري يعتمد أساساً على ما يتعرض له هذا المركز من موجات هجرة تندفق إليه من المناطق المحيطة ، الأمر الذي يبذل دائماً من شكل البناء الاجتماعي ، وطبيعته ، ويخلق معه نوعية جديدة من العلاقات الاجتماعية التي تتفق ونسق القيم السائدة .

### ٣/٣ العلاقات بين مراكز الاستقطاب :

تؤثر نوعية العلاقات القائمة بين مراكز الاستقطاب الحضري ، ودرجتها على المتغيرات الرئيسية للاستقطاب ، فهي تحدد شكله العام ونمطه الكلي كما ترتبط ارتباطاً مباشراً بدرجة الاستقطاب التي يعاني منها المركز الحضري .

ويمكننا أن نذهب إلى أكثر من ذلك ، فنقول : إن الاستقطاب ينشأ أساساً نتيجة نمو علاقات ذات طبيعة معينة بين المراكز الحضرية ، وما يحيط بها من مناطق : حضرية كانت ، أو ريفية ، فوجود الأنشطة الرئيسية ، وإتاحة فرص العمل ، وارتفاع مستوى المعيشة ، فضلاً عن تمتع المنطقة بميزة ترابية . . . إلخ . كل ذلك يؤدي إلى زيادة تأثير هذه المنطقة على الأجزاء المحيطة بها ، والقابلية للاستقطاب ، بحيث تجعلها تدور في فلكها ، وتتجه إليها دائماً .

أما عن طبيعة العلاقة بين مراكز الاستقطاب الحضرية ذاتها ، فتأخذ نفس الاتجاه أيضاً ، ولكنها تتوقف أساساً على درجة الاستقطاب التي يعاني منها كل ، وبالتالي على حجم التأثيرات الناجمة عن ذلك .

فالعلاقة مثلاً بين القاهرة ، والإسكندرية ( وهما أكبر مركزين للاستقطاب في مصر ) تتوقف على عناصر كثيرة ، لعل أهمها : طبيعة الأبنية السيسيواقتصادية في كل ، ونمط الهجرة ومعدلها إلى كل ، وتكيف الفرد مع كل . وقد تأخذ هذه العلاقة شكلاً آخر إذا ما تدارسناها بين مركزين آخرين وليكنا المحلة الكبرى ، والمنصورة فلنكل مجال تأثيره والمراكز المحيطة بها ويتقلون يومياً في رحلة عمل ، ولكن العكس غير صحيح ( وسوف يرد الخاصوم ذلك فإن هناك عدداً كبيراً من العاملين بالمحلة الكبرى يقطنون بالمنصورة ذلك تفصيلاً في نتائج الدراسة ) .

## الفصل السادس

### درجة الاستقطاب في بعض مراكز

#### النمو الحضري في مصر

نتعرض في هذا الفصل لتحديد درجة الاستقطاب في بعض مراكز النمو الحضري في مصر ، وبعد ذلك اتصالاً طبيعياً لما تناولناه في الفصل السابق من عوامل تكوين الاستقطاب الحضري في مصر ، ومدخلاً ضرورياً لتحديد مجال الدراسة عن طريق اختيار عدد من مراكز النمو الحضري التي يمكن اعتبارها مراكز استقطاب .

ويحتاج ذلك إلى تحديد معايير نستند إليها في اختيار هذا « العدد » من مراكز النمو الحضري التي تعاني درجة أشد ، وأوضح من الاستقطاب الحضري .  
وعلى ذلك سوف نتناول في هذا الفصل نقاطاً رئيسية هي :

#### ١ - العلاقة بين نمط الاستقطاب ، ودرجته :

فنبحث في طبيعة العلاقة بين عوامل تكوين الاستقطاب ، ونمط السائد ، ثم نتعرض لقياس درجة الاستقطاب اعتماداً على تعظيم : العام ، والنوعي .

#### ٢ - الأهمية النسبية لبعض مراكز النمو الحضري في مصر :

وتتحدد من ضرورة توافر معايير لها ، وتلائم عنصرين رئيسيين هما : الميزة التوطنية للمركز الحضري والبناء السببي واقتصادى السائد فيه .

#### ٣ - معايير اختيار بعض مراكز النمو الحضري كمراكز استقطاب :

وتحدد من خلال الاعتماد على التعريف الإجرائي للاستقطاب ، والاتساق مع الأشكال والأنماط ، وللصورة العامة له ، والتمثيل لمستوياته ، والارتكاز على عوامل نشأته والاستدلال عليه بمؤشرات وجوده .

#### ٤ - مراكز الاستقطاب الحضري المختارة ، كجبال للدراسة الميدانية :

وهذه النقطة نحددنا ونسوق مبررات اختيارها . ونركز على المعيار الديموجرافي الذي اتبع في هذا الاختيار ، ونحدد الوضع الجغرافي لكل مركز : ونوضح نمط الاستقطاب المميز لكل .

#### ٥ - اختيار عينة الدراسة ، ومجالها :

ويتعلق ذلك بإجراءات العمل الميداني ، فتبدأ بتحديد مبررات اختيار عينة الدراسة من المجال الصناعي في مراكز الاستقطاب المختارة ، ثم نحدد حجم العينة وفق معايير معينة ، وننتق على الشروط المختلفة لها ، ونبحث في أداة جمع البيانات ( مراحل إعدادها ، والاختبار القبلي لها ، ونصل إلى التطبيق النهائي للأداة .

#### ٦ - صياغة الفروض : الثالث ، والرابع ، والخامس :

فنحدد مجالاتها الرئيسية ، ونصوغها ، ونصل إلى تحديد أسلوب اختيارها ؟

#### ١-٢ - العلاقة بين نمط الاستقطاب ، ودرجته

الاستقطاب ظاهرة عامة تميز كل المراكز الحضرية أبداً كان موقعها ، وأياً كانت خصائصها السيسواقتماعية . ويتحدد الاختلاف ، والتمايز بين المراكز الحضرية بعضها وبعض ، من حيث نمو ظواهر الاستقطاب بها ، في أمور ثلاثة هي :

١ - إن مستوى الاستقطاب يختلف حسب المجال الذي نحدده لدراسته ، وفق الزاوية التي ننظر من خلالها .

٢ - إن نمط الاستقطاب يتحدد وفقاً لطبيعة موقع المركز الحضري ، وتبعاً لحجم موارده ونوعيتها .

٣- إن درجة الاستقطاب تنفاوت طبقاً لنفعه الذى تشترك كل عوامل الاستقطاب فى تحديده .

ويحتاج الأمر إذن - فيما يلى - إلى توضيح أثر هذه العوامل فى تحديد نمط الاستقطاب .  
وكيفية قياس درجته ، اعتماداً على نمطه .

#### ١/١ عوامل تكوين الاستقطاب ، ونمطه السائد :

يشأ الاستقطاب الحضرى ويتكون . نتيجة توافر عوامل معينة : فى منطقة جغرافية محددة بحيث يؤدي إلى وجود مركز مستقطب . ومنطقة (أو مناطق) تكون قابلة للاستقطاب . ويرتب على هذا الوضع نشأة تأثيرات عديدة تأخذ مسارها فى اتجاه زيادة تنمية مركز الاستقطاب . وفى اتجاه زيادة مختلف المناطق القابلة للاستقطاب فى ذات الوقت . فالأول يحرم الثانية ويفقدها - بانتظام - مواردها المادية والبشرية : ويجعلها تمجه إليه دائماً ، وتدور فى فلكه . ولا تؤدي هذه التفاعلات إلى زيادة مطلقة ، أو نمو غير محدود فى طاقات مركز الاستقطاب ، وإمكاناته وإنما يصل الأمر فى مرحلة معينة<sup>(١)</sup> إلى زيادة تكلس الأنشطة ، وتركز السكان بدرجة لا تؤدي إلى زيادة معدلات النمو ، وإنما يتبدل الوضع إلى ظهور تأثيرات ضارة فى الميالات الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء .

وينجم عن ذلك أن كلا من مركز الاستقطاب ، والمنطقة (أو المناطق) القابلة للاستقطاب يسهم بشكل أو بآخر فى تكوين ظواهر الاستقطاب ونشأتها . وأن كليهما يشتركان فى النتائج أو التأثيرات الناجمة عنها ، وإن اختلفا فى العوامل أو الدوافع المادية إليها .

وهناك معايير كثيرة<sup>(٢)</sup> نسترشدها فى توضيح العلاقة بين عوامل الاستقطاب ، وتحديد نمطه السائد وهذه المعايير يمكن تحديدها فى أربعة مجالات رئيسية ، وذلك إذا ما تدارسنا

(١) يحدد البعض هذه المرحلة ، بتجاوز المركز الحضرى حجمه الأمثل Optimal Size الذى يحدونه بمقاييس نظرية من الصعب - أن لم يكن من المستحيل - تطبيقها عملياً .

(٢) — Abu-Lughod, Janet, „Migrant Adjustment to City Life : the Egyptian Case“, (٢) Social Research Center“ S.R.C.“ the American Univ. in Cairo Reprint Series No. 4 July 1981 pp, 22 - 23.

حالة مهاجر من الريف إلى المدينة<sup>(١)</sup> :

١ - فيزيقيا : وهو العامل الرئيسى والمبدئى الذى يحدث تحولا فى نمط معيشة الفرد أساسا .

٢ - اقتصاديا : فتغير المهنة وما يترتب على ذلك من تفاوت فى الدخل يؤثر تأثيرا مباشرا على الفرد .

٣ - اجتماعيا : ويمكن أن يظهر ذلك من خلال شبكة العلاقات الاجتماعية الجديدة التى يبدأ الفرد فى التعامل معها .

٤ - ثقافيا : ويتمثل ذلك فى نسق القيم الجديد الذى يفرضه عليه الإطار الثقافى الحضرى .

٢/١ قياس درجة الاستقطاب اعتماداً على نمطيه العام ، والنوعى :

انتهينا فيما سبق إلى أن الاستقطاب يختلف بين منطقة حضرية وأخرى - فى الدرجة ، وليس فى النوع . ولكن كيف يمكن تحديد درجة الاستقطاب الحضرى ؟

هناك أشكال وصور عديدة للاستقطاب منها التكنيكى ، والمالى ( بالدخول ) ، والجغرافى ، والسيكولوجى . فضلا عما حددناه من أنماط عامة للاستقطاب ، فهى تختلف بين : ثابت ( مستقر ) ، ومتغير من ناحية ، ومتعدد العوامل ، وأحادى العوامل من ناحية أخرى . وأياً كانت الأشكال الكلية ، أو الأنماط العامة للاستقطاب ، فإن درجته يمكن تحديدها اعتماداً على الأنماط العامة له .

- فالاستقطاب الثابت ( أو متعدد العوامل ) تكون درجته أكبر ، ومجاله أوسع ، وتأثيراته أكثر وضوحاً ، وثباتاً ، وفعالية .

- أما الاستقطاب المتغير ( أو أحادى العوامل ) فتكون درجته أقل ، ومجاله أضيق ، وتأثيراته أقل وضوحاً ، وثباتاً وفعالية .

ذلك شأن الأنماط العامة للاستقطاب ، التى أمكن بواسطتها تحديد الدرجة العامة

(١) سبق هذا المثال الواقعى فقط ، لتوضيح المايير التى يمكن الاستناد إليها فى توضيح مفهوم تلك الملاحظة .



له أيضاً ، أما بالنسبة للأنماط النوعية فيمكن الاستعانة بها في تحديد درجة أكثر دقة للاستقطاب .

ويمكننا تصنيف هذه الأنماط النوعية - تنازلياً - حسب درجة الاستقطاب إلى ثلاثة أنماط هي :

١ - النمط الصناعي ، والتجاري - الخلدى : ويتضح فيه الاستقطاب بدرجة أشد إذ أنه يجمع بين معظم العوامل التي تدفع لنشأته : كما أنه يتميز بكل الشروط اللازمة لوجوده [ وأوضح مثال عليه محافظتنا : القاهرة ، والإسكندرية ] .

٢ - النمط الصناعي : فهو نمط يرتب على وجوده تكوين المجتمع الحضري بكافة أبعاده . وهو يخلق معه مستوى معين من الخدمات وإن لم تكن بالدرجة التي عليها النمط السابق [ وأوضح مثال عليه : عواصم معظم المحافظات وبعض المدن الصناعية ] .

٣ - النمط التجاري - الخلدى : وهو نمط ينشأ حيث لا تتوافر إمكانات قيام الصناعة ، وحيث تتواجد مصادر التجارة وأسواقها : ومجالات الخدمة ومؤسساتها [ وأوضح مثال عليه مدن القناة الثلاث ] .

## ٢ - الأهمية النسبية لبعض مراكز

### النمو الحضري في مصر

لا تمثل مراكز النمو الحضري في مصر - أو في أى مجتمع آخر - درجة واحدة من الأهمية بل أن هناك عدداً من هذه المراكز تتمتع بمزايا نسبية تفوق مثيلاتها في الأهمية . وليس بلازم أن ينشأ الاستقطاب الحضري في هذا العدد فقط من المراكز ذات الأهمية النسبية . بمعنى أنه قد تتوافر لمركز حضري ما ، مجموعة من السمات والخصائص التي تميزه عن غيره ، ومع ذلك لا نكاد نلاحظ استقطاباً فيه ، وذلك لعدم توافر بقية العوامل والشروط اللازمة لنشأته .

ونحتاج إلى تحديد هذه الأهمية النسبية إلى تحديد مجموعة من المعايير التي نسترشد بها في ذلك ، فضلاً عن أخذ الميزة الوطنية للمركز الحضري ، وهيكله السيسواقصادى في الاعتبار . هذا ما سنحاول توضيحه فيما يلي :

## ١/٢ ضرورة توافر معايير لتحديد الأهمية النسبية :

أجريت عدة دراسات في علم الاجتماع بعامة ، وفي الاجتماع الحضري بخاصة ، وكان مجمل هدفها يتلخص في محاولة التوصل إلى مجموعة من المعايير Criteria التي يمكن من خلالها تحديد الظاهرة أولاً ( من حيث مفهومها ، ومضمونها ، وبجالتها ) وتقييمها ثانياً ( من حيث نشأتها وتطورها ) وقد يتعدى ذلك إلى التنبؤ بمساواتها في المستقبل ثالثاً .

وتحتاج الأبحاث الحضرية بصفة خاصة إلى مثل ذلك النوع من الدراسات . وقد كانت المحاولات التي جرت وتجري حالياً في مصر بشأن إعادة تقسيم أقاليمها - في محاولة لرسم خريطة جديدة لمصر - أوضح دليل على ذلك . فهذه المحاولات تجري دون الالتفات إلى الحاجة الماسة لإجراء دراسة أولية وأساسية حول المعايير التي ينبغي أن نعيد تقسيم أقاليمنا في ضوءها ، وبالاستناد إليها .

ولن يتأتى ذلك دون إجراء عديد من الدراسات ، والاستفادة بالبيانات المتاحة ، وجمع بيانات جديدة حول مراكز النمو الحضري بصفة خاصة بما تمثله من أهمية في تحديد درجة التحضر في المجتمع المصري .

وبين هذه المراكز الحضرية ذاتها ، درجات من الأهمية النسبية التي تحتاج بدورها إلى معايير لتحديدتها ، والوقوف عليها . وتتلخص هذه المعايير في ثلاثة هي :

١ - تتمتع المنطقة بخصائص « الجذب » ، « والتأثير » بالنسبة للمناطق المحيطة .

٢ - وجود إمكانات لقيام المشروعات ، وتوفير الخدمات .

٣ - وجود فرص للامتداد ، والاتساع المكانيين .

## ٢/٢ الميزة التوطنية للمركز الحضري :

حيث إن الميزة التوطنية للمكان عموماً تتيج له جلب السكان إليه ، وتوطن الأنشطة فيه ، فإن هذه الميزة تعتبر أساساً يمكننا الاعتماد عليه في تحديد الأهمية النسبية للمركز الحضري ، إذ أنها ميزة من نفس الطبيعة ، فهي نسبية أيضاً .

وإذا بحثنا عن تلك الميزة التوطنية النسبية بين مراكزنا للنمو الحضري فسوف نجدها على الصورة التالية :

- ١ - مراكز حضرية تقع على سواحل بحار ( كطروح ، والإسكندرية ، ورشيد ، ودمياط ، وبورسعيد ، والسويس ، والفردقة ) وأخرى تقع على ضفاف أنهار ( وتمثلها معظم عواصم محافظات الوجهين البحرى والقبلى ) ، وثالثة تقع على ممرات مائية ( بورسعيد ، الإسماعيلية ، السويس ) .
- ٢ - مراكز حضرية تقع على ملتقى طرق وشبكة مواصلات رئيسية ( وأوضح مثال عليها القاهرة ، والإسكندرية ، وطنطا ، والمنصورة ) .
- ٣ - مراكز حضرية تتمركز فيها النشاط الصناعى ( وتمثلها القاهرة : والإسكندرية ، والمحلة الكبرى ، وكفر الزيات ، وأسيوط ) .
- ٤ - مراكز حضرية تشتهر بكثافة خاصة فى خدمة معينة ( مثلما تشتهر أسيوط بوجود جامعتها ) .

## ٣/٢ الهيكل السيواقصادى القائم :

إذا كانت الميزة التوطنية للمكان تعكس الموقع الجغرافى له ، وتعبّر عن التواجد الفيزيقي لبعض الأنشطة فيه ، فإن الهيكل السيواقصادى لهذا المكان يمثل ركيزة أساسية نستند إليها فى التمييز بين المراكز الحضرية بعضها وبعض .

وفى بحثنا حول تحديد الأهمية النسبية لبعض مراكز النمو الحضري اعتياداً على هذا المتغير يمكننا أن نصنف مراكزنا الحضرية إلى أربع مجموعات رئيسية هي <sup>(١)</sup> :

- ( أ ) مجموعة المراكز الحضرية ذات النمط الصناعى الكثيف : وأبرز الأمثلة على هذه المجموعة محافظتنا القاهرة ، والإسكندرية ، ومدينتا المحلة الكبرى ، وكفر الزيات .
- ( ب ) مجموعة المراكز الحضرية ذات النمط الصناعى التقليدى : والمثال على هذه المجموعة يتضح فى الصناعات القائمة والمتشرة فى عواصم محافظات الجمهورية .

---

( ١ ) يعتمد هذا التصنيف على عنصر واحد ( وهو الهيكل السيواقصادى ) ويمكن أن يشترك مع غيره من العناصر فى تحديد الأهمية النسبية لبعض مراكز النمو الحضري .

- ( ح ) مجموعة المراكز الحضرية ذات النمط التجاري : ومثلها مدن القناة الثلاث حيث يعتمد هيكلها السياقي اقتصادى على مصادر التجارة فيها .
- ( د ) مجموعة المراكز الحضرية ذات النمط السياحي : وتمتد الإسكندرية ، وأسوان من المحافظات المحيطة لهذه المجموعة التى تعتمد على إمكانيات السياحة فيها .

### ٣ - معايير اختيار بعض مراكز النمو الحضرى

#### مركز استقطاب

نظراً لعدم كفاية تحديد الأهمية النسبية لبعض مراكز النمو الحضرى كمعيار وحيد فى اعتبارها مراكز استقطاب حضرى ، أى أنه من الصعب الانتهاء إلى أن كل مركز حضرى يتمتع بأهمية نسبية ، هو فى الواقع مركز استقطاب ، فإنه ينبغى البحث عن معايير .  
نختار بالاعتماد عليها مراكز الاستقطاب من بين مراكز النمو الحضرى بمصر .  
ونسترشد فيما يلى بمعايير سبق مناقشتها نظرياً ، ونحاول حسمها تطبيقياً ، فنبداً بالتعريف الإجرائى للاستقطاب ، ثم نتناول أشكاله وأنماطه ، ومستوياته ، وعوامله ، ومؤشراته ، كما نترامى لنا فى مصر .

#### ١/٣ الاعتماد على التعريف الإجرائى للاستقطاب :

ينبنى التعريف الإجرائى للاستقطاب الحضرى - الذى اخترناه لهذه الدراسة - على عناصر ثلاثة رئيسية يمكن أن نذكرها فيما يلى <sup>(١)</sup> :

١ - إن ظواهر الاستقطاب الحضرى تتميز بخاصيتى « الجذب » ، و « التأثير » بالنسبة للمناطق المحيطة بمركز الاستقطاب .

٢ - إن درجة الاستقطاب تتحدد من خلال عنصرين رئيسيين هما : التركيز فى السكان ، والتكدس فى الأنشطة ( الإنتاجية ، ذو الخدمية ) .

---

( ١ ) سبق تناول هذا التعريف ( فى بداية الفصل الثانى من الباب الأول ) من زاوية أخرى ، حيث كان ذلك محصلة لمناقشة مفهوم الاستقطاب الحضرى ككل .

٣- إن التأثيرات الناجمة عن الاستقطاب الحضري تمتد لتشمل كل الجوانب في مركز الاستقطاب وفي المنطقة (أو المناطق) المحيطة بالمركز ، على حد سواء .

والتعريف وفق هذا المعنى ، واعتماداً على عناصره تلك ، يمكن اعتباره معياراً مبدئياً - وأساسياً في الوقت ذاته - نختار بالامتناد إليه مراكز النمو الحضري التي نحافى من ظواهر الاستقطاب في مصر .

أى أننا سنعتبر تطابق هذا التعريف الإجرائي للاستقطاب ، مع الوضع القائم في بعض مراكز النمو الحضري في مصر ، هو المعيار الأساسى الذى يحدد اختيارنا لمراكز الاستقطاب التى ستولاهما بالدراسة . فضلاً عن اعتبار هذا المعيار مدخلاً طبيعياً للمعايير الأخرى التى سنعتمد عليها في هذا الاختيار .

### ٢/٣ الانساق مع الأشكال ، والأنماط ، والصورة العامة له :

اتصالاً بما سبق توضيحه عن أشكال الاستقطاب الحضري ، وأنماطه ، نبدأ هنا في الاعتماد على هذا المحور كمعيار في اختيار بعض مراكز النمو الحضري في مصر ، كمراكز استقطاب .

وبغض النظر عن الأشكال ، والأنماط النظرية سالفة الذكر ، فإننا سنحاول هنا التعرف على الشكل الواقعي ، والنمط الحقيقي للاستقطاب الحضري في مصر ، وتوزيعاته بين مراكز النمو الحضري .

فالاستقطاب الحضري في مصر يتخذ بطبيعته شكلاً جغرافياً في مناطق معينة ، يتسم هيكلها السيواقتصادى بخصائص محددة ، وتتخذ أنماطاً تعتمد على ذلك الشكل الجغرافى ، والهيكلى السيواقتصادى ، بحيث تتحدد من خلال هذه الأنماط درجة الاستقطاب في المركز الحضري .

ونعنى بذلك أن كل مركز حضري يمثل بالضرورة مركز استقطاب ، ولكن بدرجات متفاوتة وبمستويات متدرجة<sup>(١)</sup> .

(١) سوف يحتل الموضوع جزءاً مفصلاً ، نتناوله بتفصيل أكثر في موضعه في الباب التالى .

وترتباً على ذلك يمكننا أن نميز بين شكلين أساسيين للاستقطاب الحضري في مصر ، هما :

١ - الاستقطاب الجغرافي : والذي يعتمد أساساً على توافر ميزة توطئة للمكان . ويمكن التعرف على هذا الشكل في ضوء وضع محافظتي القاهرة - والإسكندرية ، وبالنظر إلى المحافظات الحضرية عموماً .

٢ - الاستقطاب السيو اقتصادي : ويتواجد حيث تتوافر السمات الاجتماعية والاقتصادية في منطقة ما . الأمر الذي يشجع سكان المناطق القريبة والقابلة للاستقطاب على الانتقال إليها ، والاستفادة بناتج الأنشطة الموجودة بها . أما عن الأنماط العامة للاستقطاب فقد سبق توضيحها في مقدمة هذا الفصل .

### ٣/٣ التمثيل لمستويات الاستقطاب :

نظراً لأن دراسة المستويات . . Levels ، عموماً تعتمد أساساً وتوقف على رؤية الدارس لها ، وتصور الباحث تجاهها . فإنه ضروري أن نعتد على مستوى معين - أو أكثر - وننخذه ضمن المعايير التي نختار في ضوءها مراكز الاستقطاب من بين مراكزنا للنمو الحضري .

وحيث إن نظرنا لمشكلة دراستنا محصورة بين أقاليمنا المحلية في مصر ، فإننا مبدئياً سوف نستبعد - من تصورنا - المستوى الدولي (العالمي) للاستقطاب ويبقى اعتمادنا على مستوييه ، الإقليمي ، والمحلي .

وقد نشأ الاستقطاب الحضري في مصر إقليمياً ، بمعنى أن تركز السكان ، وتكثف الأنشطة بظهور واضحاً في الأقاليم الحضرية أكثر من وضوحه في المراكز الحضرية الأخرى الأصغر .

وحيث إن درجة الاستقطاب هي التي تحدد حجم التأثيرات الناجمة عنه ، فإن هذه الدرجة تتبع أصلاً من المستوى الذي تدارس من خلاله ظواهر الاستقطاب ، إقليمياً كان ، أو محلياً .

وفي ضوء ذلك يمكننا أن نقسم مراكز النمو الحضري في مصر - التي مستخر من بينها مراكز الاستقطاب كجبال للدراسة - إلى مستويين من الاستقطاب الحضري :

### ١ - المستوى الإقليمي :

ويمثل في محافظتي القاهرة ، والإسكندرية ، والمحافظتين الحضريتين الأخريين ( بورسعيد ، والسويس ) ، فضلاً عن عواصم بقية المحافظات ، والمدن الأخرى ذات الطبيعة الخاصة<sup>(١)</sup>

### ٢ - المستوى المحلي :

ويمكن أن نلاحظه في أي مركز حضري آخر مثل تلك المنتشرة في كل المحافظات والتي يطلق عليها مدن اتخذت كمواصم للمراكز التي تتميز إليها كل محافظة<sup>(٢)</sup> .

### ٣/٤ الارتكاز على عوامل نفاته :

لا شك أن هناك عوامل نوعية ، خاصة بمنطقة بلانها تؤدي إلى تكوين ظواهر الاستقطاب في مراكز النمو الحضري .

ولا معنى ارتكازنا على عوامل نشأة الاستقطاب كعيار لاختيار مجاله ، أننا سنتناول العوامل التي أدت إلى ظهوره في كل منطقة على حدة ، تبعاً لظروفها وضعفاتها ، بل أننا سوف نستند أيضاً إلى مجموعة العوامل العامة التي تؤدي إلى تكوين الاستقطاب الحضري في مناطق الدولة ككل مهما تباعدت ، أو اختلقت ( وهذا ما اتضح في صياغة الفرض الأول من فروض الدراسة ) فالعوامل التي تتصل بالموقع الفيزيائي والميزة التوطنية للمكان ، والتي ترتبط بالأنشطة المادية ، والتي تتعلق بالتصحر البشري ، والتي تتوقف على

( ١ ) سوف يكون المستوى الإقليمي للاستقطاب هو المجال الذي ستخاره للدراسة الميدانية محققين منه بعض مراكز النمو الحضري « كنموذج له .

( ٢ ) امتدنا في تحديد هذا المستوي على التقسيم الإداري الخالي لمصر الذي تبدأ ويستند « بالقرية » ويضم المجلس مجموعة من هذه القرى ، ثم هناك « المركز » الذي يضم مجموعة من مجالس القرى ، ويقع « المدينة » كماصمة لكل مركز ، ثم تظهر « المحافظة » لضم كل ذلك ولا تتصلد لها « عاصمة » .

الميكمل الثقافي ، والبناء الاجتماعي الحضري . هي أمثلة للعوامل العامة التي تؤدي إلى نشأة الاستقطاب الحضري بين مراكز النمو الحضري ككل .

أما فيما يتعلق بالعوامل الأخرى النوعية التي تتصل بظروف كل مركز حضري على حدة ، وتوقف عليها درجة الاستقطاب الحضري فيه ، فإنه يمكن تصنيف أقاليمنا الحضرية - وفقها - إلى ثلاث مجموعات هي :

١ - أقاليم تعتمد على الوضع الجغرافي ، والتقسيم الإداري : بحيث يكون ذلك هو العامل الأساسي في نشأة الاستقطاب ، بحيث يمثل ذلك ميزة نسبية للإقليم ( مثل أقاليم السواحل ، والعاصمة ) .

٢ - أقاليم تستند إلى الهيكل الديموجرافي : من تركيب سكاني ، وتوزيع للعنصر البشري .

٣ - أقاليم تتوقف على النمط السيوثقصادي : ونلاحظ ذلك بصورة واضحة في أقاليم النمط الصناعي .

### ٣/٥ الاستدلال عليه بمؤشرات وجوده :

لا يكفي أن نتماد على تحليل الاستقطاب الحضري كمعيار لتحديد مراكز الاستقطاب الحضري في مصر ، وإنما ينبغي أن يكون هناك معيار يتمثل في المؤشرات التي نستدل بواسطتها على وجوده ، ونعرف من خلالها على تأثيراته المختلفة ( وبخاصة الاجتماعية منها ) .

وإذا كنا قد حددنا مؤشرات الاستقطاب الحضري فيما سبق في أربعة رئيسية <sup>(١)</sup> ، فإنه يجدر بنا التركيز - كما يلحظ هيرشمان <sup>(٢)</sup> - على المؤشر الخاص بتركيز السكان في منطقة بعينها ، حيث يمثل هذا المؤشر أهمية خاصة في تحديد التأثيرات المختلفة للاستقطاب الحضري ، وبوجه خاص في المجال الاجتماعي .

فتركز السكان في منطقة ما ينشأ أساساً عن حركة الهجرة الداخلية بين الأقاليم ،

(١) تخلص هذه المؤشرات في تركيز السكان ، وتكثف الأنشطة ، وزيادة معدل الخدمات السيوثقصادية في مركز الاستقطاب ، وصعوبة تكيف الأفراد وانساجهم مع عناصر البناء الحضري .

— Hirschman Albert O. Ibid. p. 628.



بحيث نلاحظ تماخولا سكانياً في منطقة ، وتركزاً سكانياً في أخرى . وتنشأ هذه الظواهر نتيجة للعوامل التي تدارسناها فيما سبق ، والتي تعطي في إجمالها منطقة - أو لإقليم - ميزة نسبية (جغرافية ، أو مسيواقتصادية) بحيث تجعله مركزاً للتأثير في المنطقة ، أو المناطق الأخرى التي تحتاج - مادياً ، وبشرياً - إلى هذه الميزة .

وتطبيقاً على مراكز النمو الحضري في مصر يمكننا أن نميزها - وفق هذا المعيار - إلى ثلاثة أنماط هي :

١ - النمط شديد التركيز في السكان في كل مناطقه ، وينجم ذلك عن تكلمس الأنشطة فيه .

٢ - النمط شديد التركيز في السكان في بعض مناطقه ، وينجم ذلك عن تركيز الأنشطة الرئيسية في هذه المناطق .

٣ - النمط معتدل التركيز في السكان في كل مناطقه ، نتيجة وجود امتدادات واتساعات فيه .

#### ٤ - مراكز الاستقطاب الحضري المختارة

##### كمجال للدراسة الميدانية

اعتماداً على المعايير السابقة التي حددناها لنختار - في ضوءها بعض مراكز النمو الحضري في مصر كراكز استقطاب ، يمكننا تحديد مجال الدراسة الميدانية ، حيث نختار عدداً من هذه المراكز الحضرية التي تعاني من تلك الظواهر .

ولا يفوتنا أن نؤكد طبيعة ظواهر الاستقطاب ، من حيث تواجدها في كل مراكز النمو الحضري ويبقى التفاوت فيما بينها في درجة الاستقطاب التي يعاني منه كل .

وعلى هذا الأساس سوف يكون تحديدنا لهذه المراكز ، اعتماداً على معيار ديموجرافي (سبق تناوله) وانبثاقاً عن وضع جغرافي (سنحدده في خريطة) ، وتمثيلاً لأنماط الاستقطاب المختلفة ، وهذا ما سوف يتضح فيما يلي :

### تحديد مراكز الاستقطاب ، ومبررات اختيارها :

كان لطبيعة الموضوع الذى اتخذناه مجالاً للدراسة ، تأثير مباشر على تحديد مجاله النظرى ، والتطبيقى على حد سواء .

فن حيث المجال النظرى : كانت معالجتنا لظواهر الاستقطاب الحضرى مرتبطة بقضية النمو الحضرى ككل ، وفى الجانب التطبيقى : كانت مسألة تحديد مجاله لا تخرج عن البديلين التاليين :

١- أما أن تكون دراستنا مركزة فى منطقة محدودة ، نختارها بحيث تكون ممثلة للاستقطاب الحضرى ، من حيث : عوامله ، ومؤثراته ، وثأثيراته . وذلك بالرغم من التفاوت الواضح بين أنماط الاستقطاب عموماً ، ومن حيث عناصره خصوصاً . . وتكون هذه المنطقة هى مجال الدراسة .

٢- أو أن تكون دراستنا شاملة ، ومثلة لمعظم أنماط الاستقطاب الحضرى فى مصر ، وموضحة ذلك الاختلاف فى درجة الاستقطاب بين مراكز النمو الحضرى ، وهادفة إلى قياس التأثيرات الناجمة عن الاستقطاب ، وبخاصة إذا اختلفت درجته من منطقة لأخرى .

وفى هذه الحالة تكون « بعض مراكز النمو الحضرى » - التى حددنا فيما سبق معايير اختيارها - هى المجال الذى نحدده للدراسة .

وتبعاً لطبيعة ظواهر الاستقطاب ، واتصافها بالشمول ، وحاجتها للتحليل ، اعتماداً على متغيرات رئيسية : كالنمط ، والمستوى ، والدرجة ، فإن ذلك يدعونا إلى اختيار البديل الثانى الذى يتسع مجاله الميدانى ليضم « عدداً » من مراكز النمو الحضرى فى مصر التى تعانى من الاستقطاب ، بحيث تكون ممثلة لأنماطه ، ومستوياته ، ودرجاته ، والتى يراعى ( البديل ) فى الوقت ذاته درجة من العمق المطلوب فى مثل هذه الدراسات .

وبناء على ذلك ، واعتماداً على المعايير التى تدارسناها فيما سبق لاختيار مراكز الاستقطاب من بين مراكز النمو الحضرى فى مصر ، يمكننا بمجديه للمراكز الحضرية التالية كنموذج للاستقطاب الحضرى فى مصر :

محافظة القاهرة<sup>(١)</sup> . . . . .

محافظة الإسكندرية . . . . .

مدينة المحلة الكبرى . . . . .

مدينة المنصورة . . . . .

مدينة أسيوط . . . . .

مدينة أسوان . . . . .

وغنى عن البيان أن تحديدنا لهذه المراكز يعتمد على اختيار « مدن » محدودة المجال حتى تبرز تأثيرات الظاهرة - موضوع الدراسة - بوضوح ، ويمكن تدارسها بالعمق المطلوب ، وقد جاءت القاهرة والإسكندرية هكذا لأنهما محافظتان ، ومدينتان في الوقت ذاته ، شأن كل المحافظات الحضرية .

#### ٢/٤ المعيار الديموجرافى فى اختيار مراكز الاستقطاب :

نظراً لما يمثله عنصر السكان من أهمية فى تحديد مجال أية دراسة بصفة عامة ، وفى موضوع نعتد فيه على هذا العنصر كاملاً ، مؤشر ، ومقياس ، ونتيجة - فى الوقت ذاته - بصفة خاصة فإن المعيار الديموجرافى كان محلياً رئيسياً فى اختيار المراكز الحضرية السالفة .

فطبقاً للتصنيف السابق للمحافظات<sup>(٢)</sup> ، من حيث معدل النمو فى سكان النط الحضرى بها يتضح أن المراكز الحضرية المختارة كجبال للدراسة تقع كالاتى ( وذلك بعد استبعاد محافظتى القاهرة والإسكندرية من هذا التصنيف حيث إن كل قاطنهما يعدون من سكان الحضر ) :

( ١ ) مدينة المحلة الكبرى : ( وهى تقع ضمن محافظة الغربية ) ، ومدينة أسوان تقعان ضمن مجموعة المحافظات ذات المعدل الحضرى المرتفع سكاناً ، حيث تزيد نسبة

(١) أو ما يطلق عليها أحياناً إقليم القاهرة الكبرى الذى يضم أجزاء من محافظتى البحيرة ، والقليوبية .

(٢) يمكن الرجوع إلى تفصيل هذا التصنيف ، ويجوله المرقع ضمن متغير « الوضع الجغرافى » فى

عوامل تكوين مراكز الاستقطاب الحضرى فى مصر ، بالفصل السابق ( الخامس ) .

السكان الحضريين في هذه المجموعة عن ٢٥ ٪ من مجموع سكان المحافظة .

( ب ) مدينة المنصورة ( وهي واقعة ضمن محافظة الدقهلية ) ، ومدينة أسيوط ، تقعان ضمن مجموعة المحافظات ذات المعدل الحضري المتوسط سكاناً ، حيث تتراوح نسبة السكان الحضريين في هذه المجموعة بين ٢١ ٪ ، ٢٥ ٪ من مجموع سكان المحافظة . ويساعدنا الاعتماد على هذا المعيار ( الديموجرافى ) في اختيار مراكز الاستقطاب من زاوية أخرى تتعلق بمؤشر رئيسى للاستقطاب ، وهو تركيز السكان ، إذ أن ذلك المركز يعد سمة مميزة لبعض المراكز الحضرية التى تتميز بهيكل ديموجرافى معين .

#### ٣/٤ الوضع الجغرافى لمراكز الاستقطاب :

اختيرت تلك المراكز الحضرية الستة . بحيث تكون معتمدة على المعايير السالفة بصفة عامة ، فضلاً عن تمثيلها للوضع الجغرافى لمصر بصفة خاصة . ويمكن تفصيل ذلك المعيار الذى اخترنا فى ضوءه هذه المراكز الستة كما يلى :

##### ١ - محافظة القاهرة :

وقد اختيرت لتوافر كل المعايير السابقة فيها ، فضلاً عن تمتعها بوضع جغرافى متميز بين الدلتا ، والوادي . فهى بهذا الشكل تمثل قمة الاستقطاب الحضري فى مصر .

##### ٢ - محافظة الإسكندرية :

وهي بوضعها المطل على البحر المتوسط فى الشمال الغربى للدلتا تمثل مركز استقطاب ممتاز ، فضلاً عن كونها الميناء الرئيسى لمصر .

##### ٣ - مدينة المحلة الكبرى :

وتقع فى مركز متوسط من الدلتا - برغم اقترابها أكثر من فرع دمياط - الأمر الذى سهل كثيراً فى الانتقال إليها ، والعمل ، والسكنى فيها . ويرتبط وضعها الجغرافى كثيراً بنمطها الصناعى الذى يعد العامل الخامس فى نشأة الاستقطاب فيها .

## ٤ - مدينة المنصورة :

ولها موقع متميز على فرع دمياط مباشرة . فضلاً عن مكانها المتوسط بين محافظة دمياط والبحر المتوسط شمالاً ، ومحافظة الشرقية جنوباً ، ومحافظة بورسعيد شرقاً ، ومحافظة كفر الشيخ والغربية غرباً .

## ٥ - مدينة أسيوط :

وهي تقع في مكان متوسط بين محافظات الوادي ( عاصمة الصعيد ) ويوحد بينها وبين محافظات الشمال والجانب ( بالنسبة للوادي ) خطوط مواصلات سهلة ، فضلاً عن اتصالها بمحافظة الوادي الجديد .

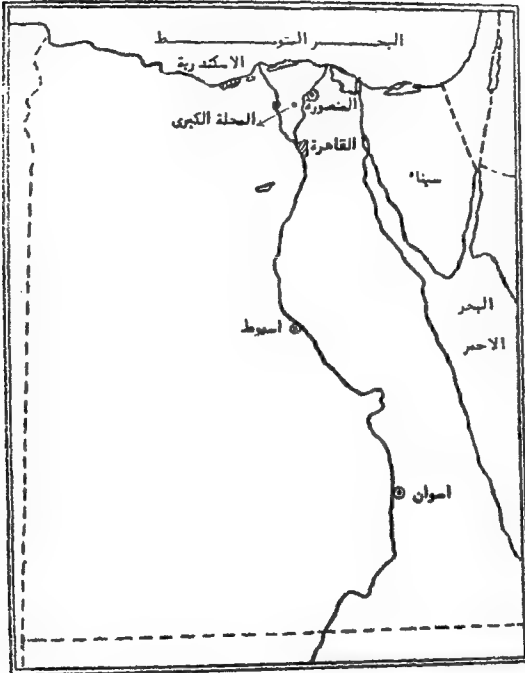
## ٦ - مدينة أسوان :

فبالرغم من وقوعها في نهاية الوادي تقريباً ، إلا أن موقعها هذا - الذي أتاح لها فرصة الاستفادة من المشروعات القومية وبخاصة السد العالي ومشروعات السهول ، قد ميزها عن غيرها من المحافظات وجعلها مركزاً لاستقطاب السكان والأنشطة .  
وتوضح الخريطة المرفقة رقم ( ٣ ) مواقع هذه المراكز الحضرية التي اختيرت كمراكز استقطاب .

## ٤/٤ نمط الاستقطاب للميز للمراكز الحضرية المختارة :

كان اختيارنا لتلك المراكز متوافقاً مع أنماط الاستقطاب التي أوصحتها مملكتنا ، فقد حاولنا - قدر الإمكان - أن نمثلها جميعاً ، حتى نصلي في النهاية إلى قياس التأثيرات التي تنجم عن الاستقطاب في مراكز ذات أنماط متباينة .  
ويمكن أن نحدد الأسلوب الذي اخترناه لكي تكون هذه المراكز الحضرية الستة ممثلة لأنماط الاستقطاب بصفة عامة ، من خلال تصنيفين نحاول في الآتي أن نضممها تلك المراكز الستة التي قمنا باختيارها .

- ويتضح التصنيف الأول ( وهو يعتمد على الوضع الجغرافي ، والتقسيم الإداري من خلال الآتي :



خريطة رقم ( ٣ ) توضح تراكيز الاستقطاب الحضري المختارة كجبال للدراسة

## ١ - محافظة القاهرة ، والإسكندرية :

وهما يمثلان قمة الاستقطاب الحضري من حيث وضعهما الجغرافى . وعطهما الاقتصادى ، وتكدس الأنشطة فى كل منهما ، وتمثل الأولى عاصمة الدولة ، والأخرى المدينة الثانية والميناء الرئيسى .

## ٢ - محافظتا بورسعيد ، والسويس :

وهما يقعان كنموذج للمحافظات الحضرية . وكان ضرورياً أن تمثل فى هذه الدراسة بوحدة منهما على الأقل : إلا أنه ظروف الحرب عام ١٩٦٧ ، وعمليات التهجير التى تعرضتا لهما حالت دون ذلك .

## ٣ - عواصم بعض المحافظات :

وهى بطبيعتها تمثل النمط الحضري بالمحافظات ، حيث يتركز السكان ، وتكدس الأنشطة ، وقد اخترنا مدن : المنصورة ، وأسيان كمواصم لمحافظاتها : وكراكز استقطاب فى ذات الوقت .

## ٤ - بعض المدن ذات الطبيعة الخاصة :

وهى التى تنشأ نتيجة ظروف خاصة يتيحها لها وضعها الجغرافى ، أو مواردها الاقتصادية ، أو بناؤها الاجتماعى ، وقد كانت مدينة المحلة الكبرى هى النموذج ذا النمط الصناعى الذى اخترناه لذلك .

— أما التصنيف الثانى ( وهو يبنى على تحديد النمط الوظيفى للمدينة أو المركز الحضري ) فيتضح ١٤ يلى :

١ - نمط المدينة الكبرى ( المدينة العاصمة ) : ويمثله محافظة القاهرة ؛

٢ - النمط الصناعى : ويبدو واضحاً من اختيار مدينة المحلة الكبرى .

٣ - النمط الصناعى - الساحلى : وأفضل تمثيل له هو محافظة الإسكندرية ؛

٤ - النمط الصناعى - السياحى ؛ ويمثله بوضوح مدينة أسوان .

٥ - النمط الحضري التقليدي : والنموذج عليه مدينة المنصورة .

٦ - النمط وشهرة أو كثافة في مجال أو نشاط معين : كالتعليم الجامعي مثلاً في مدينة أسيوط .

وفي ضوء هذين التصنيفين - برغم اختلاف الأسس المعتمد عليه كل - يتضح أن المراكز الحضرية الستة التي اخترناها كمجال لهذه الدراسة ، تعبر عن أنماط الاستقطاب الحضري القائمة في مصر أصدق تعبير : وتمثلها بقدر إمكانات الدراسة وظروفها .

## ٥ - اختيار عينة الدراسة ، ومجالها

### (إجراءات العمل الميداني)

لا يمكننا بطبيعة الأحوال إجراء مسح شامل على مراكز النمو الحضري الستة المختارة ، الأمر الذي يستوجب معه اختيار عينة من كل ، بحيث تعد في إجمالها ممثلة لهذه المراكز من ناحية ، وتحقيقاً لأهداف الدراسة من ناحية أخرى .

ويحتاج الأمر إذ ذاك ، إلى تحديد إجراءات العمل الميداني الذي قام به الباحث في اختيار عينة الدراسة : فنوضح فيما يلي مبررات اختبار المجال الصناعي لذلك ، ومعايير تحديد حجم العينة المختارة ، ونعرض لاختيار أداة جمع البيانات والاختبار القبلي ، والتطبيق النهائي لها .

### ١/٥ مبررات اختيار عينة الدراسة من المجال الصناعي ، في مراكز الاستقطاب المختارة :

كان تحديدنا للمجال العينة أمراً أساسياً ، ويلي في الأهمية تحديدنا لمجال الدراسة ككل ، فهل هي تتسع لتضم أي قاطن في النمط الحضري ( برغم اختلاف القاطنين فيه من جميع النواحي ) أو هي تضيق لتقتصر على نوعية معينة من الأفراد الذين تتوافر فيهم شروط معينة ؟

في الواقع لم يكن مجال العينة متسعاً بهذا الشمول فتضيق معالم الدراسة ، فضلاً



عن محددات الدراسة ، وإمكانات الباحث ، ولم يكن إقبالاً أيضاً ضيقاً بهذا التحديد فلا تتحقق أهداف الدراسة . . بل كان مجال العينة بين هذا ، وذلك .

إذ اختير المجال الصناعى فى مراكز الاستقطاب المختارة كمجال يمثل الدراسة ، ونختار منه عينتها . ويمكننا أن نعدد المبررات التى اخترنا على أساسها هذا المجال فبأى : .

١ - إن الصناعة - كما يحددها كثير من علماء الاجتماع الصناعى ، والاجتماع الحضرى على حد سواء - هى القلب ، أو الجوهر Core الذى تدور من حوله كل مشكلات التحضر ، وضمنها الاستقطاب الحضرى .

٢ - إن المهاجرين إلى النمط الحضرى ينتقلون إليه فى الغالب للعمل فى مجال الصناعة ، حيث فرصة العمل الأرحب ، والأجر الأزيد ، والدخل الثابت نسبياً . وبقيرون فى نفس المركز الحضرى الذى يعملونه فيه .

٣ - إن معظم المراكز الحضرية التى حددناها مجالاً للدراسة ذات نمط صناعى فالقاهرة ، والإسكندرية ، والحلة الكبرى ، وأسوان أصبحت مستقطبة لغيرها بسبب نشأة الصناعة وتركزها فيها .

٤ - إن تجميع عينة الدراسة فى مجال محدد - وهو الصناعة - يساعد على جمع بيانات الدراسة بدقة أكبر وبسهولة أكثر . وفى ذات الوقت يعبر ذلك عن حالة الاستقطاب الحضرى القائمة .

٥ - إن تحديد مجال العينة فى قطاع الصناعة يتفق مع أهداف الدراسة ، ويتسق مع فروضها التى تبحث فى عوامل ، ومؤشرات ، ودرجات الاستقطاب الحضرى فضلاً عن استراتيجيات النمو الحضرى فى مصر .

### حجم العينة : معايير تحديدها ، وشروطها :

يرتبط تحديد حجم العينة فى أية دراسة تتبع أسلوب العينة فى تحليل جوانبها ، بأهداف تلك الدراسة من جانب ، وبظروف القائم بها من جانب آخر .

وقضلا عن ذلك المحك العام فى تقدير حجم العينة ، فإنه ينبغى أن يكون هناك معيار

( أو معايير ) نعلمه عليه في تقرير هذا الحجم . ونظراً لارتباط موضوع دراستنا بالسكان - في عموم وحركتهم ، وتوزيعهم - ارتباطاً مباشراً ، فقد اتخذ هذا العنصر معياراً نستند إليه في تحديد حجم العينة التي تمثل الدراسة .

ولذلك فقد اعتمدنا على عدد السكان بالمحافظات والمدن الست التي اخترناها مجالاً للدراسة في تطورهم ، ابتداء من التعداد العام الذي أجري سنة ١٩٦٥ ، ثم التعداد بالعينة الذي أجري سنة ١٩٦٦ ثم قمنا بتقدير إعدادهم سنة ١٩٧١ ، وحسبنا معدلات النمو بين كل تعدادين متتاليين . ( وذلك حسب ما هو موضح في الجدول المرفق بالصفحات التالية )

وقد واجهتنا صعوبة منذ البداية تتمثل في وجود أربعة مراكز حضرية كلن تابعة لمحافظاتها وهي المحلة الكبرى بالغربية ، والمنصورة بالدقهلية ، وأسيوط بأسوط ، وأسوان بأسوان . فكان ضرورياً تقدير عدد سكان المدينة ، وذلك عن طريق نسبتها إلى عدد سكان المحافظة التي تدخل في نطاقها بين التعدادين المتتاليين ، ثم حساب هذا العدد تقديرياً في سنة ١٩٧١ .

وكان اعتمادنا على هذا المعيار في تحديد حجم العينة ، مشروطاً بأمور ثلاثة رئيسية ، هي :

- ١ - أن يكون حجم العينة ممثلاً تمثيلاً عاماً لعدد سكان المحافظة أو المدينة .
  - ٢ - أن يكون هناك تناسب داخلي بين أحجام العينة في المراكز الحضرية الستة .
  - ٣ - ألا تقل حجم العينة في أقل المراكز الحضرية سكاناً عن أربعين حالة ، وألا يقل الحجم الكلي لعينة الدراسة عن خمسمائة حالة . وبالرغم من ضآلة هذا الحجم ( ٤٠ ) أو ذلك ( ٥٠٠ ) إلا أن الأمر يرتبط أيضاً بظروف الدراسة التي تعتمد على باحث فرد ، وليس فريق للبحث .
- وانتهى بنا الأمر وقتئذٍ لذلك ( وطبقاً لتقدير عام ١٩٧١ ) أن يكون حجم العينة الكلي ، والتفصيل كما يلي :

— محافظة القاهرة	.	.	.	.	.	.	٢٨٠ حالة
— محافظة الإسكندرية	.	.	.	.	.	.	١٠٠ حالة
— مدينة المحلة الكبرى	.	.	.	.	.	.	٦٠ حالة
— مدينة المنصورة	.	.	.	.	.	.	٥٠ حالة
— مدينة أسيوط	.	.	.	.	.	.	٤٠ حالة
— مدينة أسوان	.	.	.	.	.	.	٥٠ حالة
							٥٨٠ حالة

وفى الجدول التالى نوضح عدد السكان فى هذه المراكز الحضرية الستة ، ومعدلات النمو السنوى فيها خلال السنوات ١٩٦٠ ، ١٩٦٦ ، ١٩٧١ ، والعينة المقترحة قرين كل مركز :

ذلك شأن حجم العينة ، والمعايير التى روجت فى تحديدها أما عن الشروط الرئيسية التى ينبغى توافرها فى هذه العينة ، فيمكن تصنيفها إلى ما يلى :

- شروط عامة ، وتتخلص فى الآتى :
- ١ — أن تكون وحدة العينة رب الأسرة ، متزوج ، ويعول .
- ٢ — أن يعيش — هو وأسرته — بالنمط الحضرى ، ويعمل فيه .
- ٣ — أن يتقاضى أجراً أو مرتباً ثابتاً من مكان عمله ( وليس مكافأة أو أجراً بالقطعة ) .

— شروط توجيهية ، وتتضح مما يلى :

١ — أن يكون عمل المبحوث فى المجال الصناعى ( سواء كان فنياً ، أو إدارياً ، أو خفياً ) .

٢ — أن يكون المبحوث مهاجراً من مركز حضرى ( أو ريفى ) غير المركز الحالى الذى يقم فيه ، ويعمل بحيث لا تقل الفترة التى انقضت منذ مجيئه — عن سنة ، ولا تزيد عن عشر سنوات .

سنة التعداد وسكان القرو		١٩٦٠ م (عام)	١٩٦٦ (تقديري)	١٩٦٠ م ، ١٩٦٦ م ، ١٩٧١ م	١٩٧١ م (تقديري)	معدل القرو	مجموع الريفية المقيمين (حالة)
المنطقة والمدنية	القاهرة	٣,٣٥٢,٥٣٢	٤,٢١٩,٨٥٣	٤,١٣	٥,٣١٩,٠٠٠	٤,٣٥	٧٨٠
	الإسكندرية	١,٥١٦,٧٣٤	١,٨٠١,٠٥٦	٣,٠٩	٢,٠٨٦,٠٠٠	٣,١٦	١٠٠
	المنطقة الغربية	١,٦٧٥,٤٧٥	١,٩٠١,١١٧	٢,٢٥	٢,١٢٠,٠٠٠	٢,٣٠	—
	المنطقة الشرقية	١,٨٧,٩٨٣	٢٥٥,٣٢٣	٣,٢٥	٢٦٢,٣٥٠	٢,٣٢	٢٠
	المنطقة الشمالية	٢,٠٢٢,٠٠٢	٢,٧٨٥,٣٣٢	٢,١٨	٢,٥٣٨,٠٠٠	٢,٢١	—
المنطقة الريفية	أسيوط	١,٦٥,١٧٧	١,٩١,٤٥٩	٢,٦٧	٢١٦,٧٨٥	٢,٧٠	٥٠
	المنطقة الوسطى	١,٣٢٣,٣١٤	١,٤١٨,١٦٤	١,٢٣	١,٥٠٢,٠٠٠	١,١٨	—
	المنطقة الغربية	١,٧٧,٤٨٥	١,٥٣,٩٥٦	٣,٤٠	١٧٩,١٠٠	٣,٢٦	٤٠
	المنطقة الشرقية	٣٨٥,٣٥٠	٥٢٠,٥٦٧	٥,٤٦	٦٨٧,٠٠٠	٦,٢٠	—
مجموع		٦٣,٠٧٧	١٢٧,٥٩٤	١٣,٢٤	٢٢٤,١٩٠	١٥,٠٣	٥٠

٥. تعداد سنة ١٩٦٠ م بعد تسجيل التغير الإداري طبقاً لعام ١٩٦٦ م .

٥٥. الجهاز المركزي لتقوية الإحصاء ، المكتب السبتي للإحصاءات العامة : ١٩٥٢ - ١٩٧٢ ، القاهرة ، طبعة سنة ١٩٧٢ م .

[ بيانات عائلتي القاهرة ، والإسكندرية ، بالمراسلة إلى المحافظات الأخرى ككل ، مقدمة من سجل المصدر السابق . أما بيانات المدن والمحافظات الأخرى فقد قام الباحث بتقدير عدد سكانها سنة ١٩٧١ م ، وفقاً لبيانات التغير السكانية بين التعدادين المتتاليين ، وباستخدام سجلات التغير بين المحافظات ، والبيانات في كل . سجل أسس ذلك عدد سكان المدينة ] .

٣- لا يجب التركيز على نوعية العمل الصناعي الذي يمارسه المبحوث في مجال عمله .  
ولما اختير مجال العينة صناعياً - كما سبق القول - لارتباطه الواضح بالحياة في النمط الحضري ، وينشوء ظواهر الاستقطاب فيه من جانب ، ولما يضم هذا المجال الصناعي من نوعيات - من الأفراد - متباينة ميسيو اقتصادياً وثقافياً ، الأمر الذي يفيد في قياس التأثيرات الاجتماعية للاستقطاب من جانب آخر .

- شروط تفصيلية ، ويمكن عرضها فيما يلي :

١- أن يكون المبحوث - رب الأسرة ، ذكراً .

٢- أن يكون المبحوث مهاجراً من منطقة ريفية إلى المركز الحضري .

٣- الفترة المثلث والمفترض انقضاؤها بالنسبة لهجرة المبحوث من المنطقة التي نزع منها ، إلى المركز الحضري محل الدراسة - تراوح بين ثلاث ، وسبع سنوات متصلة .

٤- تختار الصناعة الرئيسية في كل مركز حضري حتى تضمن تجمع ، بضم خصائص متنوعة .

**أداة جمع البيانات : مراحل إعدادها ، والاختيار القبلي لها Protest**

كان طبيعياً أن نختار أداة تجمع من خلالها بيانات الدراسة ، تكون بحيث تنفق .  
مع اهداف الدراسة ، ويمكن عن طريقها اختيار فروضها الرئيسية .

وكانت الاداة المناسبة لذلك هي استمارة الاستبيان حيث تتيح هذه الاداة بطبيعتها فرصة التعرف على التأثيرات التي يتعرض لها المبحوث تجاه أية ظاهرة . (وهذا ما يتفق مع الهدف العام للدراسة) . فضلا عن صلاحيتها من الناحية المنهجية ، حيث أنها تمر بعمليات متعددة مثل التصميم ، والاختيار . ، والتعديل ، ثم التطبيق ، الأمر الذي يساعد الباحث على التحقق من دقة البيانات وبالتالي النتائج .

وقدمرت هذه الاداة بمراحل متعددة منذ تصميمها ، حتى إجراء الاختبار

القبلي لها ، وصولاً إلى شكلها النهائي ، وتمهيداً لتطبيقها في مجال الدراسة . ويمكن تحديد هذه المراحل فيما يلي :

١ - تحديد نوعية البيانات المطلوب جمعها بشكل يحقق أهداف الدراسة ويستق مع فروضها .

٢ - الصياغة الأولية لبنود استمارة الاستبيان ، وذلك عن طريق التعبير عن الموضوعات الرئيسية التي ينبغي أن تضمها هذه الاستمارة ، بإسالة توجه إلى المبحوث ( وهو وحدة العينة ) .

٣ - القيام بالاختيار القبلي لاستمارة ، وقد تم ذلك في الفترة من ٢٣ إلى ٣١/٣/١٩٧٤ ، في نفس القطاع الصناعي الذي اختير كجبال للعينة<sup>(١)</sup> .

وقد كان حجم عينة هذا الاختبار هو ( ٥٠ ) حالة ( أى حوالي ١٠٪ من إجمالى عينة الدراسة ) . ويمكن القول بأن هذا الاختبار قد حقق لنا النتائج التالية :

( أ ) التحقق من مدى صدق Validity وثبات Reliability البيانات التي أمكن الحصول عليها ، فهي صادقة إذا كانت تقيس السمة ، أو الظاهرة التي قصد بها قياسها ، وتكون ثابتة إذا أعطت نفس القيم لنفس الأشياء ( تقريباً ) إذا كررت عملية القياس<sup>(٢)</sup> .

ويصفه عامة يمكننا القول بأنه إذا ضمننا صدق البيانات . فأنا بالنسبة موف نطمئن إلى ثباتها ، وكان علم التناقض بين البند الذي يتناول البيانات الرئيسية للمبحوث ، والبند ، الأخرى التي تتناول الجوانب الأخرى لمعيشته في النمط الحضري . . هو المحك الرئيسي لضمان صدق أسئلة الاستمارة .

( ب ) الحصول على أسئلة مقفولة النهاية . إذ أننا عمدنا في الاختبار القبلي إلى ترك بعض الأسئلة مفتوحة النهاية Open-Ended وهي خاصة بذلك النوع من

(١) أجرى الاختبار القبلي لاستمارة الاستبيان في شركة الحديد والصلب بحلوان ، وقد كانت مثلة للنمط الحضري الصناعي بصفة عامة ، وإن لم تكن مثلة لأنماط الاستقطاب المختلفة .

(٢) السيد محمد خيرى ، الإحصاء في البحوث النفسية ، والربوية ، والاجتماعية ، ( الطبعة الرابعة ) ، دار النهضة العربية . القاهرة ، ١٩٧٠ ص ٤١٢ - ٤١٣ .

الأسئلة الذى يسمى متعدد الإجابة Multi-answer وحاولنا الحصول على احتمالات محددة للإجابة عليها .

(ج) الكشف عن مدى صلاحية اللغة التى صيغت بها أسئلة الاستمارة ، وقد كانت اللغة العربية السليمة هى انطب الصياغات بالنسبة لأسئلة الاستمارة ، طالما أن البحث ذاته هو الذى سيقوم بتطبيق الاستمارة . وبخاصة أن مجال العينة هو النمط الحضرى فقط . فضلا عن ضرورة اتساق اللغة التى تصاغ بها الاستمارة مع اللغة التى تكتب بها الدراسة بصفة عامة .

(د) التعرف على مدى الاتساق الداخلى بين بنود الاستمارة بحيث لا تتعارض مجموعة من الأسئلة فى بند ، مع مجموعة أخرى فى بند آخر .

#### التطبيق النهائى لاستمارة الاستبيان :

بعد إتمام الاختبار القبلى لأداة الدراسة ( استمارة الاستبيان ) والاستفادة من نتائجها السابقة ، قام الباحث بمراجعة استمارات هذا الاختبار ، وإجراء التعديلات اللازمة – من تغيير ، وحذف ، وإضافة – وإعادة طبعتها طبقا للأعداد التى اختيرت للعينة فى كل مركز حضرى ، بحيث بلغ إجمالها ٥٨٠ حالة .

وقد كان المجال الصناعى هو مجال جمع البيانات من كل مركز حضرى ، بحيث توزعت كالآتى :

١ – محافظة القاهرة : تمحدد مجال العينة فى شركة النصر لصناعة المواصلات الصلب ،

ولوازمها ، بمحلوا .

٢ – محافظة الإسكندرية: تمحدد مجال العينة فى الشركة العربية ، والمتخذة للغزل

والنسيج ، بالسيف .

٣ – مدينة المحلة الكبرى : تمحدد مجال العينة فى شركة مصر للغزل والنسيج .

٤ – مدينة المنصورة : تمحدد مجال العينة فى شركتى : هدرجة الزيوت ، والصابون

والنصر للغزل والنسيج الرفيع .

٥ - مدينة أسيوط : تحدد مجال العينة في شركتي «سيد» للأدوية ،

وأبو الهول للغزل والنسيج .

٦ - مدينة أسوان : تحدد مجال العينة في شركة الحديد والصلب المصرية

(مناجم استخراج خاه الحديد) .

والملاحظ أن الصناعة الغالبة في عينة الدراسة هي صناعة الغزل والنسيج . ذلك أنها الصناعة الأساسية في المراكز الحضرية المختارة ، فضلا عن كونها صناعة رئيسية على المستوى القومي .

وقد قام الباحث بالتطبيق النهائي لاستمارة الاستبيان<sup>(١)</sup> وفقاً لحجتها المحدد : وتبعاً لمجالها الموضوع في الفترة من ١٥ أبريل إلى ١٧ يولية سنة ١٩٧٤ .

وقد تلت عملية جمع البيانات عمليات أخرى تتعلق بأعدادها حتى تكون صالحة للتحليل الإحصائي الذي ساعدنا على اختبار الفروض الرئيسية للدراسة . الأمر الذي استلزم تفريغ نتائجها . واستخراج الدلالات الإحصائية بواسطة الحاسب الآلي<sup>(٢)</sup> .

وقد اتسقت بنود الاستمارة . مع فروض الدراسة . فكانت هناك بيانات عامة أساسية . تتعلق بالمبحث ، ثم بنود عشرة تتعلق بالمعجزة ، والعمل ، والأنفاق ، والاستهلاك والإدخار الاستثماري في النمط الحضري . وكذلك هناك الخدمات المتاحة ، والمياكل الأساسية للمشروعات ، والتكيف مع البناء السيو واقتصادى الحضري ، والعلاقات بين الأقالييم الحضرية ، والامتداد الحضري ، وأخيراً درجة التصنيع والعلاقات الاجتماعية - الحضرية .

(١) يلين الباحث بميق شكره ، وصادق تقديره للمجهود المخلص الذى بذله معه ، زميله الدكتور سام عبد العزيز . محمود الخيري . بمجهه التخطيط القومى في جمع بيانات هذه الدراسة ، ومرافقته له في كل زيارات الميدانية في الاعتبار القبل ، وفى التطبيق النهائي على حد سواء ، الأمر الذى وفر كثيراً من الوقت والجهد ، فضلاً عما حققه ذلك من درجة عالية من الثقة والإيقان .

(٢) اعتمد الباحث في ذلك على الحاسب الآلى بمركز الحاسب العلمى بجامعة القاهرة .



## ٦ - صياغة الفروض : الثالث ، والرابع ، والخامس

### (درجة الاستقطاب : واستراتيجية النمو الحضري)

نصل في نهاية هذا الفصل إلى صياغة الفروض الثلاثة الأخيرة من هذه الدراسة ، والتي تنصل أساساً بتحديد درجة الاستقطاب ، وتصور استراتيجية النمو الحضري في مصر .

وتتوقف درجة الاستقطاب الحضري - كما اتضح سلفاً - ، وفق ما سنحاول إثباته عن طريق اختبار الفروض فيما بعد - على مجموعة من المتغيرات السيواقنصادية التي تتفاوت في هيكلها ، ووظيفتها ، ومعناها من مركز حضري لآخر .

وتعتمد استراتيجية النمو الحضري ، على الاتجاهات الحالية له ، وبالتالي على حجم التأثيرات الناجمة عن الاستقطاب الحضري ، ونوعيتها . ونوضح فيما يلي مجالات هذه الفروض ، ثم نحدد صياغتها ، وفي النهاية نقترح أسلوب اختبارها .

### ١/٦ المجالات الرئيسية للفروض :

لما كانت الاختلافات والتباينات الواضحة بين المراكز الحضرية بعضها البعض ، ترجع إلى عديد من العوامل والأسباب - من بينها ظواهر الاستقطاب الحضري السائدة فيها - فإن هناك ضرورة لتحديد درجة هذا الاستقطاب في المراكز الحضرية الستة التي اتخذناها كعجال للدراسة ، وكنموذج في الوقت ذاته على حالة هذه المظاهر ( نشأتها ، وتطورها ، وتأثيراتها ) في مصر .

ولذا فقد خصصنا الفرضين الثالث ، والرابع لتحديد درجة الاستقطاب هذه فنتناول في الفرض الثالث المتغيرات التي تشترك في تحديد هذه الدرجة ، بحيث تتفاوت ، حيناً تشكلت هذه المتغيرات وفق نظام ، أو نسق ، أو تفاعل خاص .

وفي الفرض الرابع نركز على متغير الهجرة بالذات حيث يلعب الدور الرئيسي في نشأة الظواهر ، وتطورها ، فهي : حامل ، ومؤشر ، ومقياس ، ونتيجة للاستقطاب الحضري في ذات الوقت .

وسنحاول في هذا الفرض أن نحلل نوعية العلاقة أو التناصب بين الهجرة كتغير ، وظواهر الاستقطاب .

نصل بذلك إلى المحور الرئيسي الذي بدأنا به هذه الدراسة . والذي نحدد في معالجتنا لظواهر الاستقطاب الحضري في محيط قضية النمو الحضري أساساً . ولذلك فقد أفردنا الفرض الخامس والأخير ، لتحليل العلاقة بين التأثيرات الناجمة عن الاستقطاب ( وتحديد وزن التأثيرات الاجتماعية بالنسبة لها ) والاتجاهات أو المسارات التي يأخذها النمو الحضري في مصر ، وبالتالي في رسم استراتيجية له .

## ٢/٦ صياغة الفروض

### (الفرض الثالث)

« إن درجة الاستقطاب في مراكز النمو الحضري ، تتحدد من خلال مجموعة من المتغيرات السياقاتية ذات هيكل معين ، ووظيفة خاصة ومعدل محدد - بحيث تتفاوت تلك الدرجة ، وفقاً لهذه المتغيرات »

### (الفرض الرابع)

« إن هناك تناسباً طردياً بين معدل الهجرة من المركز الحضري ، وإليه ، وبين تفاقم ظواهر الاستقطاب الحضري ، وزيادة حجم تأثيراته الاجتماعية بصفة خاصة » .

### (الفرض الخامس)

« إن التأثيرات الاجتماعية لظواهر الاستقطاب الحضري - وهي انعكاس للمتغيرات السابق اختبارها في الفرضين الثالث ، والرابع - مع غيرها من التأثيرات الأخرى ، مشوة بصفة رئيسية عن تحديد اتجاهات النمو الحضري في مصر ، وبالتالي في رسم استراتيجية له . »

#### تحديد أسلوب اختبار الفرض :

سوف نعتمد على البيانات التي تجمع من خلال استمارة الاستبيان في اختبار هذه الفروض الثلاثة ، فضلا عن استفادتنا من النتائج التي منحصل عليها من اختبار الفرضين الأولين ، ( وبخاصة الفرض الثاني الذي عمدنا بمؤشرات الاستقطاب الرئيسية ، حيث نعرف من خلالها على مجالات تأثيراته المختلفة ) .

وسوف نستعين ببعض أساليب التحليل الإحصائي : البسيطة ، والمعقدة لاختبار هذه الفروض ، والتوصل إلى نتائج كمية لموضوع الدراسة .



## البَابُ الثالث

نتائج الدراسة ، وإسهاماتها  
ويشمل

--- مقلعة

- الفصل السابع : استنتاجات الدراسة .
- الفصل الثامن : سياسات مقترحة للتنمية الحضرية ، في مصر
- الفصل التاسع : خريطة سيدواقتصادية ، جغرافية مقترحة ، للنمو الحضرى في مصر .



### مقدمة :

نستهدف من عرض هذا الباب الأخير من الدراسة ، تحقيق هدف أساسي يتمثل في محاولة ربط الدراسة النظرية ( التي قدمت في الباب الأول ) ، بالتناول التحليلي ( الذي نوقش في الباب الثاني ) كل ذلك في ضوء البيانات التي جمعت وعولجت عن الظاهرة موضوع الدراسة .

ومن هذا الباب نحاول تحقيق ذلك الاتصال ، والتكامل بين أجزاء الدراسة ، التي حاولنا أن تكون فيها أيضاً ، متصلة ومتكاملة .

وفي ضوء ذلك يمكننا تحديد غرضين فرعيين نستهدفهما من وراء هذا الباب وهما :

#### ( ١ ) استنباط أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة إليها :

فقد أمدتنا الدراسة الميدانية بمجموعة من النتائج — نابعة من اختبار الفروض — ونحتاج إلى تصنيف ( من خلال محاور معينة ) ، وتدعيم في ضوء التفسيرات الواقعية المقدمة .

#### ( ٢ ) تقديم بعض الإسهامات التي تشارك — مع غيرها — في حل مشكلة الدراسة بصفة خاصة :

ويستلزم ذلك استعراض أهم المحاولات التي قام بها الآخرون في ذات الموضوع الذي نتدارسه ، أو في مجالات قريبة منه ، ووثيقة الصلة به ، ثم نحاول استخدام ذلك في تقديم اقتراح ، أو عرض سياسة ، أو تصور استراتيجة .

— وفي ضوء هذين الغرضين الرئيسيين لذلك الباب ، حددنا فصلاً ثلاثة لتحليلها ، ومعالجتها . ويمكن توضيح نقاطها الرئيسية كما يلي ( في اتصالها بالباب الثاني ) :

— نعرض في الفصل السابع لاستنتاجات الدراسة : ونصنفها من خلال أربعة

محاور :

— الاستنتاجات المتصلة بعوامل الاستقطاب الحضري ، ومؤثراته في مصر ، وذلك من حيث الدلالات المستمدة منها ، واستخداماتها ، وتفسيراتها الاجتماعية . إلخ .

— الاستنتاجات المتعلقة بدرجة الاستقطاب في بعض مراكز النمو الحضري بمصر ، وذلك في ضوء المعايير المستخدمة لتحديدها ، والتفاوتات في هذه الدرجة ، وعلاقتها بنوعية التأثيرات الناجمة عنها .

— الاستنتاجات المرتبطة بالهجرة كتغير رئيسي للاستقطاب الحضري في مصر ، وذلك من خلال عواملها ، وأنماطها ، واتجاهاتها ، وأماكن تجمع المهاجرين : والتأثيرات الناجمة عنها .

— الاستنتاجات الخاصة بالتصور العام للنمو الحضري ، وإستراتيجيته في مصر ، وذلك بالنظر إلى الاتجاهات الحالية للنمو ، وضرورة تصحيحها : والاعتماد على « مصفوفة المتغيرات » في تصور إستراتيجية النمو الحضري ، والمعايير الاجتماعية المناسبة لذلك .

— وتناول في الفصل الثامن السياسات المقترحة للتنمية الحضرية في مصر :

— فبدأ بتحديد المتطلبات الرئيسية لعملية التنمية الحضرية في مصر . وهي متطلبات أو شروط عامة تحاول تطويرها لما ينبغي أن تكون عليه التنمية الحضرية المخططة في مصر . ثم تعرض لأهم الإسهامات السابقة في وضع إستراتيجية للتنمية الحضرية في مصر مثل الإستراتيجيات الخاصة : بالانتشار ، والتركيز ، والانتشار بطريقة مركزة :

وفي نهاية الفصل تقترح إستراتيجية للتنمية الحضرية في مصر تتحدد من اختيار « نقط عقدية » داخل اقطاب النمو ذاتها ، وتدارس تأثيراتها على ، السكان ، والانشطة .

— وتصور في الفصل التاسع (والأخير) الخريطة السيسواقتصادية / الجغرافية المقترحة للنمو الحضري في مصر :

— ونستهل هذا الفصل بتحديد للمعايير اللازمة لتصور النمو الحضري في مصر ، وذلك من خلال التنبؤ بعملد السكان وتوزيعهم ، والتوقعات المستقبلية للموارد ، ثم تحديد نوعية الأنشطة المستهدفة ومواقعها .

— ثم نعرض لأهم المحاولات السابقة في تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية ( سواء كانت



قد قدمت من هيئة . أو اقترحت في مؤتمر . أو قام بها المشتغلون بهذا الميدان ) على أن نوليها تحليلاً نقدياً ، ونستوضحها من خلال خرائط مرفقة بكل محاولة .

— وننتهى في هذا الفصل إلى تقديم بدائل مختلفة للخريطة المقترحة للنمو الحضري في مصر : نعرضها ، ونتناولها بالشرح من خلال أشكال توضيحية مرفقة بها ، ثم ننتهى إلى تحديد المعايير العامة في تصور هذه البدائل .

## الفصل السابع

### استنتاجات الدراسة

وافقتا الدراسة الميدانية ببيانات ، ومعلومات ونتائج تفصيلية - متناثرة ، ومتفرقة - لا يوجد بينها إطار يجمعها سوى الموضوع الذى تتناوله ( ومحوره الفروض الرئيسية للدراسة ) . ونستهدف من هذا الفصل رسم إطار كلى تجمع فيه النتائج الى انتهت إليها عملية اختبار الفروض الرئيسية الخمسة السابقة ، مدعمة بالاستنتاجات والتفسيرات المناسبة لذلك وسوف يكون تحليلنا لتلك الاستنتاجات معتمد على نقطتين رئيسيتين ، هما :

- الاعتماد على الأسس النظرية الى سبق تدارسها ( بالباب الأول ) .

- الاستناد إلى الدراسة التحليلية ( بالباب الثانى ) ، ونتائج الدراسة الميدانية .

ولن يكون عرضنا لنتائج الدراسة مجرد سرد للواحدة تلو الأخرى ، وإنما سنعتمد على تصنيف يدور حول مجموعة من المحاور تنصل بالفروض الرئيسية للدراسة، وتتلخص فيما يلى :

#### ١ - استنتاجات تنصل بعوامل الاستقطاب الحضري ، ومؤثراته في مصر :

وتختص بالدلالات المستمدة من تحديد العوامل، والاستخدامات الرئيسية للمؤشرات ، والتفسيرات الاجتماعية للعوامل والمؤشرات ، ثم نستوضح أثر عوامل الاستقطاب ومؤثراته في تشكيل النمو الحضري بمصر .

#### ٢ - استنتاجات تتعلق بدرجة الاستقطاب في بعض مراكز النمو الحضري بمصر :

وترتبط بالمعايير المستخلصة لتحديد درجة الاستقطاب ، والتفاوت في هذه الدرجة ، وعلاقته بالنمط العام لمراكز الاستقطاب ، ونوعية التأثيرات الاجتماعية وعلاقتها بدرجة الاستقطاب ، ثم تدارس العلاقة بين عوامل الاستقطاب الحضري ومؤثراته من ناحية ، ودرجته من ناحية أخرى .

٣ - استنتاجات تربط بالمهجرة كتغير رئيسي للاستقطاب الحضري في مصر :  
وتتعلق بعوامل الهجرة ودوافع التفكير في العودة إلى البلد الأصلي ، وأنماط الهجرة ،  
وانتماءاتها ، وأماكن تجمع المهاجرين بالنمط الحضري ، ثم نتناول التأثيرات الاجتماعية  
المتبادلة بين الجماعة المهاجرة والمركز الحضري .

٤ - استنتاجات خاصة بالتصور العام للنمو الحضري ، واستراتيجيته في مصر :  
وتتصل بالاتجاهات الحالية للنمو . والتوزيع ، في السكان ، والأنشطة ، وضرورة  
تصحيح هذه الاتجاهات ، واستخدام مصفوفة المتغيرات في تصور هذه الاستراتيجية ،  
ثم تحديد وزن المعايير الاجتماعية في هذا الشأن .

## ١ - استنتاجات تتصل بعوامل الاستقطاب الحضري

### ومؤشرات في مصر

إذا كنا قد تناولنا - فيما سبق - الإطار العام للمدى بتشكيل من خلاله الاستقطاب  
الحضري في مصر بصورة نظرية ، فلننا قد عالجنا ذلك في المجال التطبيقي من خلال  
اختبار الفرضين الأول ، والثاني . وقد أمدنا التحليل السابق لاختبار هذين الفرضين  
بنتائج عامة تتصل بعوامل الاستقطاب الحضري ومؤشرات في مصر (تشكيل الاستقطاب  
الحضري) . ويمكننا تحديد أهم هذه النتائج في النقاط الأربع التالية :

### الدلالات المستمدة من تحديد العامل المؤثر للاستقطاب الحضري :

انتهينا إلى أن العامل الأساسي والمؤثر للاستقطاب الحضري - من بين عديد من  
العوامل - يتمثل في ذلك التحلل (أو عدم التوازن في الأداء الوظيفي) الذي نلاحظه في  
الوظيفتين الرئيسيتين للمركز الحضري (ويتمثلان في تجميع السكان والأنشطة ، وتوزيعهم).

سواء لاحظنا ذلك الخلط بين هاتين الوظيفتين ذاتهما داخل كل مركز حضري على حدة .  
أو بالنسبة لهما كجكل بين المراكز الحضرية بعضهما وبعض .

وحيث إننا قد توصلنا إلى اختيار ذلك ميدانياً ، والتحقق من صحته - كفرض من  
فروض الدراسة - فإن هناك مجموعة من الدلالات يمكن استنباطها من هذا المحور ،  
يتلخص فيما يلي :

( ١ ) إن الهجرة إلى المركزى الحضرى ، ووجود الإمكانيات الضرورية لتوطن الأنشطة  
يملآن العنصرين الرئيسيين للوظيفة التجميعية ، التى تشكل الجانب الأول للخلل الذى  
ينسب عنه الاستقطاب . وحتى فى هذا الجانب المفرد فإن هناك تخطاً يتمثل فى عدم  
كفاية هذه الإمكانيات للملاحقة موجات الهجرة المتتابة .

( ٢ ) تتمثل الوظيفة التوزيعية للمركز الحضرى فيما يخرج عنه من سلع وخدمات ،  
وابتكارات أو تجدييدات ، وعناصر الثقافة المادية وغير المادية ، سواء تم ذلك داخل المركز  
الحضرى ، أو خارجه .

( ٣ ) إن الخلط القائم بين هاتين الوظيفتين يزيد من درجة الاستقطاب الحضرى ، ومن  
ذلك يمكن استنتاج أن هناك معياراً لابد من استخدامه للتوصل إلى الحدود المثلى لوظائف  
المركز الحضرى <sup>(١)</sup> ، وبالتالي يمكن تخفيف حدة درجة الاستقطاب فى ذلك المركز .

٤ - إن مسألة توفير البيانات الضرورية لتحديد وظائف المركز الحضرى ، تلعب  
دوراً رئيسياً فى تصور العامل الحاسم للاستقطاب ، وبخاصة إذا كان المطلوب هو الوصول  
إلى أكثر العوامل تأثيراً فى نشأة هذه الظواهر .

## ٢/١ الاستخدامات الرئيسية للمحركات الاستقطاب الحضرى :

من خلال تركيز السكان ، وتكثف الأنشطة ، وصعوبة التكيف مع عناصر البناء  
السيئ والاقتصادى الحضرى فى منطقة ما يمكننا التعرف على الاستقطاب الحضرى ، والاستدلال  
على وجوده .

( ١ ) Petersen, Keren K.; „Villagers in Cairo : Hypothesis Versus Data“, Social

Research Center, A.U.C, Print Series, No. 12, Cairo, 1971, p- 562.

وإذا كانت تلك هي المؤثرات الرئيسية للاستقطاب الحضري - والتي توصلنا إلى التحقق منها من خلال اختبار الفرض الثاني من قروض الدراسة - فإن لما استخدامات عديدة ، يمكن إبراز أهمها فيما يلي :

(١) إن تركز السكان (وهو المؤثر الأول) يتمثل في الهجرة إلى المركز الحضري ثم الإقامة والعمل فيه ، ويمكن استخدام هذا المؤثر في عملية الاستدلال على نشأة الاستقطاب الحضري وظهوره في منطقة ما . فذلك التركز في السكان - سواء في المركز الحضري ككل أو في مناطق معينة منه - يمكن ملاحظته بمجرد تناول أنماط الحياة الحضرية بالدرس والتحليل وتؤيدنا في ذلك نتائج الدراسة الميدانية .

ويؤدي تركز السكان إلى عديد من التأثيرات السيو اقتصادية بالمركز الحضري .

(٢) يمثل تكلمس الأنشطة (وهو المؤثر الثاني) متغيراً رئيسياً للاستقطاب يمكن التعرف عليه في مجالي : الخدمات الرئيسية التي يتلقاها المهاجر في النمط الحضري ، والهيكل الأساسية للمشروعات التي يتعامل معها .

وبفقدنا هذا المؤثر في قياس درجة الاستقطاب التي يعاني منها المركز الحضري باختلاف نوعية الخدمة ومعدل أدائها من جانب ، وتفاوت كفاءة الهيكل الأساسي للمشروع ودرجة كفاءته من جانب آخر : يمكن أن يشتركا مثلاً في تحديد درجة الاستقطاب وقياسه في كل من القاهرة ، وأسيوط .

(٣) تعتبر صعوبة التكيف مع عناصر البناء السيو اقتصادي الحضري (المؤثر الثالث) انعكاساً مباشراً للترك الاختلاف أو التباين الذي يتعرض له المهاجر إلى النمط الحضري عند انتقاله للإقامة والعمل فيه .

ويمكن استخدام هذا المؤثر في التعرف على التأثيرات الناجمة عن الاستقطاب الحضري - وبخاصة الاجتماعية منها - ولا تبدو أهمية هذا المؤثر نتيجة ارتباطه فقط بموضوع الدراسة ، وإنما أيضاً بما يتصل به التكيف - كمتغير - من مشكلات حضرية تتصل بالبناء الاجتماعي (بعناصره المختلفة) والتنظيم الاجتماعي الحضري<sup>(١)</sup> .

— Schmitt, Robert, C.; Density, Health and Social Disorganization, A.I.P., (١)

Volume XXXII, No. 1, January 1966, p. 38.

### ٣/١ التفسيرات الاجتماعية لعوامل الاستقطاب الحضري ، ومؤثراته :

لم يكن الخلل في قيام المركز الحضري بوظائفه الرئيسية ، هو العامل الوحيد في نشأة الاستقطاب الحضري ، فضلاً عن أن تركز السكان ، وتكلس الأنشطة ، وصعوبة التكيف مع النمط الحضري ، لم تكن هي المؤثرات الوحيدة للاستدلال على هذه الظواهر . بل كان ذلك فقط هو العامل المؤثر ، وكانت تلك هي أكثر المؤثرات وضوحاً .

ويمكننا تجميع عوامل الاستقطاب الحضري ، ومؤثراته فيما يمكن التعبير عنه « بتشكيل الاستقطاب الحضري » وينجم عن هذا التشكيل العديد من التأثيرات ، السيواقتصادية / الجغرافية التي تتعرض لها كل من : مراكز الاستقطاب ، والمناطق القابلة للاستقطاب ،

ونذكر أهم هذه التأثيرات وتفسيراتها الاجتماعية فيما يلي :

( ١ ) إن وجود الميزة التوطنية للمكان ، وقربه من مراكز الطرد السكاني يسهم في زيادة معدلات الهجرة إلى ذلك المركز الحضري ، وتتركز السكان فيه بحثاً عن عمل أفضل ، وأجر أعلى . وذلك في الوقت الذي تفقد فيه منطقة الطرد السكاني أصغر أبنائها سنّاً ، وأوفرهم نشاطاً ، وأكثرهم تعلماً .

— ويمكن تفسير ذلك إذا ما تدارسنا الظروف التي تؤدي إلى تكوين مركز الاستقطاب من جانب ، وإلى ظهور المناطق القابلة للاستقطاب من جانب آخر . فرغبة الفرد المهاجر في تحسين أحواله المادية تدفعه إلى ترك بلده الأصلي ، والاتجاه إلى أقرب مركز حضري يمكنه من تحقيق ذلك .

( ٢ ) إن وجود قاعدة صناعية بالمركز الحضري يعد محركاً رئيسياً في تكوين الاستقطاب والتأثير على وجوده ، فلذلك الأساس الصناعي لا يدفع الفرد فقط للعمل في نطاقه ، وإنما يؤدي أيضاً إلى تركز الخدمات والأنشطة بجواره .

— ويعطي ذلك تفسيراً لمدى تأثير النشاط الصناعي على توجيه الأفراد للانتقال من النمط الريفي إلى النمط الحضري ، فضلاً عما ينجم عن ذلك من اختلاف في طرائق التفكير ، وأنماط السلوك .

(٣) تؤدي التباينات والاختلافات القائمة بين المجتمعات المحلية بعضها وبعض (سواء كانت حضرية أو ريفية) إلى شعور الفرد المهاجر إلى النمط الحضري بصعوبة في التكيف مع أنماط الحياة في ذلك المجتمع .

— ويفسر ذلك من خلال تدارس التغيرات الاجتماعية في كل من النمطين الحضري والريفي من حيث بناؤها ووظائفها<sup>(١)</sup> .

٤ — إن انفصال النطاق المكاني لمعيشة الأفراد بالنمط الحضري ، عن الإطار الاجتماعي والثقافي لتعاملهم داخله ، يؤدي إلى تركيز هؤلاء الأفراد في مكان فيزيقي واحد ، بحيث تنشأ بينهم علاقات اجتماعية ذات طبيعة خاصة .

— والتفسير المبسط لذلك هو الاختلاف الواضح في نسق القيم -الذي يتحرك داخله الأفراد ، ويلتزمون بمقتضياته .

١/٤ أثر عوامل الاستقطاب الحضري ، ومؤثراته في تشكيل النمو الحضري بمصر :  
إذا كان تشكيل الاستقطاب الحضري في منطقة ما يعتمد أساساً على عوامله ، ومؤثراته ، — ويتكون من خلالهما — فإن هذا التشكيل ، يسهم بشكل مباشر في تحديد اتجاهات النمو الحضري .

وإذا أردنا تطبيقاً عملياً على ذلك التصور النظري ، فإن نتائج الدراسة الميدانية ، التي توصلنا إليها من خلال اختبار فروضها الرئيسية ، لنخير شاهد على ذلك .

وسوف نكتفي في هذه الفقرة بتناول متغيرات أوبهة يظهر من خلالها مجالات التأثير بين عوامل الاستقطاب ومؤثراته من جانب ، وتشكيل النمو الحضري في مصر من جانب آخر ويمكن تحديد المتغيرات فيما يلي<sup>(٢)</sup> :

— Perlman, Robert; "Social Welfare Planning and Physical Planning", A.I.P., (١)

Volume XXXII, No. 4, July, 1966, p. 238.

(٢) استبدلنا متغير الهجرة — برغم أهميته القوي في هذا المجال — ذلك لأننا سنخصص له بدءاً مستقلاً فيما بعد .

### ١ - طبيعة العمل ونوعيته بالنمط الحضري :

أثبتت الدراسة الميدانية أن العمل ، الذى كان يمارسه المبعوث قبل هجرته إلى النمط الحضري ، أصبح مختلفاً في المجتمع الحضري الجديد سواء من حيث الطبيعة ، أو النوعية (أو كلاهما) ومن الواضح أن العمل الصناعي هو المجال الرئيسى الذى ينتج إليه الغالبية العظمى من المهاجرين ، فعدل الأجور في هذا المجال مرتفع ، برغم أن طبيعته ونوعيته مختلفة كثيراً عن العمل السابق .

### ٢ - اسلوب الإنفاق ، وأنماط الاستهلاك :

نتيجة لتغير متوسط الأجور فإن العمل الصناعي يزيد - في الغالب - متوسط الدخل الشهري للمبعوث المهاجر وأسرته الأمر الذى يحدد أسلوب إنفاقه لهذا الدخل ، وبالتالي يؤثر ذلك في أنماط استهلاكه ، والمجالات التى يوجه إليها هذا الدخل (سواء كانت استهلاكية ، أو استثمارية) .

### ٣ - نوعية العلاقات بين المناطق الحضرية :

نظراً لأن الفرد المهاجر لا يقع على الدوام بالمركز الحضري الذى قام بالهجرة إليه ، وإنما ينتقل دائماً ويتردد ، أما بين المراكز الحضرية الأخرى (وبخاصة القريبة منه) أو يعود - لفترة ما - إلى بلده الأصلية ، فإن علاقة هذا الفرد بتلك المناطق تتحدد بدرجة كبيرة بالشكل العام للنمو الحضري .

ويرتبط هذا الشكل بعناصر كثيرة لعل أهمها مدى توافر الخدمات الأساسية ، وإتاحة المياكل الأساسية للمشروعات .

### ٤ - الاعتماد الصناعي وتأثيراته :

فقد لوحظ من نتائج الدراسة أن الغالبية العظمى من العينة بالمراكز الحضرية الستة (وبخاصة في القاهرة ، والإسكندرية) يسكنون بجوار أعمالهم ، (بغض النظر عن وجود ذلك المكان في موقع متوسط بالمركز الحضري أم لا) ، ويمكنهم أن يغيروا أماكن سكنهم إذا ما تغير مكان عملهم .



## ٢ - استنتاجات تتعلق بدرجة الاستقطاب

### في بعض مراكز النمو الحضري بمصر

أمدتنا نتائج اختبار الفروض الرئيسية للدراسة (وبخاصة الفرض الثالث) بتحديد للمتغيرات الرئيسية التي تعطينا تصوراً عاماً لدرجة الاستقطاب الحضري .

ولما كان الاستقطاب الحضري ظاهرة عامة يعاني منها كل مركز حضري ، فإن الاختلاف بين المراكز بعضها وبعض يتحدد في درجة هذا الاستقطاب ، ونوعية التأثيرات الناجمة عنه . ويمكننا توضيح ذلك من خلال النقاط الأربع التالية :

#### المعايير المستخدمة لتحديد درجة الاستقطاب الحضري :

احتاج الأمر إلى ضرورة توافر مجموعة من المعايير ( أو المحكات ) التي نستعين بها ، ونستخلصها في تحديد درجة الاستقطاب التي يعاني منها كل مركز حضري .

وطبيعي أن تكون هناك أهمية نسبية لبعض مراكز النمو الحضري في مصر ، تتحدد من خلال عنصرين رئيسيين :

— الميزة التوطنية للمركز الحضري :

— الهيكل السيسواقتصادي القائم ..

وإذا كان هذان العنصران يمكن الاعتماد عليهما كمعيارين رئيسيين للاستقطاب الحضري فإن هناك مجموعة أخرى من المعايير اعتمدت عليها الدراسة مسبقاً في تحليل مراكز النمو الحضري التي يمكن اعتبارها مراكز استقطاب . وتنضج أهم هذه المعايير فيما يلي :

١ - الاعتماد على التعريف الإجرائي الذي حدد لمفهوم الاستقطاب الحضري .

٢ - الاتساق مع أشكاله ، وأنماطه ، والصورة العامة له .

٣ - التمثيل لمستوياته بصفة عامة .

---

( ١ ) يمكن مراجعة هذه المعايير بتفصيل أكثر في القطة (الرئيسية) الثالثة ، بالفصل السادس .

( ٤ ) الارتكاز على العوامل المسببة لنشأته .

( ٥ ) الاستدلال عليه بمؤشرات وجوده .

أما وقد تعرفنا من خلال تلك المعايير على وجود مراكز للنمو الحضري ذات تأثير استقطابي بدرجة ما ، فإن تحديد هذه الدرجة يصبح أمراً غاية في الأهمية ، إذ أن عليه تتوقف نوعية التأثيرات الناجمة عن هذه الظواهر ، ودرجتها ( سواء كان داخل مركز الاستقطاب ذاته ، أو في المناطق القابلة لذلك ) .

وترتبط درجة الاستقطاب الحضري التي يعاني منها أى مركز للنمو الحضري ، بعناصر رئيسية تحتاج للدراسة والتحليل ، ويمكن تلخيصها فيما يلي :

— الهيكل العام للظروف السببواقتصادية التي تشكل مركز الاستقطاب .

— الوظيفة الخاصة المميزة للنشاط ( أو الأنشطة ) الرئيسية بالمركز الحضري .

— المعدل المحدد للنمو في كل من عنصرى السكان والأنشطة بمركز الاستقطاب ؛

ومن خلال الدراسة التي أجريت على المراكز الحضرية الستة أمكن التوصل إلى أكثر المتغيرات فعالية ، وتأثيراً في درجة الاستقطاب في كل من هذه المراكز ويمكن تلخيصها في ثلاثة :

١ — متوسط الدخل الذى يحققه المهاجر ( بالنمط الحضري ) وعلاقته بإنفاقه ، واستهلاكه ، وإدخاره .

٢ — أماكن تركز الخدمات الرئيسية بالنسبة لحل إقامة المهاجر .

٣ — نوعية المشكلات ، وحجم الصناعات السببواقتصادية التي تواجه الفرد في استخدامه للهياكل الأساسية للمشروعات .

## ٢/٢ التفاوت في درجة الاستقطاب ، وعلاقته بالنمط العام لمراكز الاستقطاب الحضري في مصر :

اعتماداً على المتغيرات السابقة ، وتطبيقاً على مجال الدراسة ، يمكن التوصل إلى أن هناك تفاوتاً واضحاً بين مراكز النمو الحضري الستة ( مجال الدراسة ) من حيث درجة الاستقطاب . وقد سبق أن أوضحنا<sup>(١)</sup> - قبل إجراء التحليل الميلاني لبيانات الدراسة - أن درجة الاستقطاب في المركز الحضري يمكن تعديلها اعتماداً على نمطه ( العام ، والنوعي ) .

ويمكننا الاستفادة من اختبار الفروض ، وما أدت إليه من نتائج - وبخاصة أننا في مجال عرض استنتاجات الدراسة - في ترتيب المراكز الحضرية الستة ( مجال الدراسة ) من حيث درجة الاستقطاب بها ، وذلك من خلال معيار أساس يتمثل في النمط العام والنوعي لمركز الاستقطاب<sup>(٢)</sup> . ويتضح ذلك مما يلي :

١ - إن القاهرة ، والإسكندرية ، تمثلان أعلى درجة من الاستقطاب الحضري ( سواء كان في نطاق هذه الدراسة ، أو على المستوى القومي ) فهما يجمعا بين الأنماط الصناعية والتجارية ، والخدمية ، فضلاً عن كون الأولى العاصمة ومدينة صناعية ، والأخرى « المدينة الرتيسية والمدينة الثانية » .

٢ - إن إكحلة الكبرى ، والمنصورة ، تمثلان درجة أقل من الاستقطاب فتمطهما العام صناعي تقليدي .

٣ - إن أسيوط ، وأسوان ، برغم اختلاف العوامل المسببة لنشأة الاستقطاب في كل ، إلا أن درجته تتفاوت بينهما إلى حد كبير ، ولعل السبب في ذلك يرجع إلى الموقع الجغرافي لكل .

( ١ ) سبق لإيضاح هذه النقطة في الجزء الأول من الفصل السادس .

( ٢ ) نلفت النظر هنا إلى أن هذا الترتيب ليس عاماً أو مطلقاً ، وإنما هو مرتبط بذلك النمط فقط . وفي حدود هذه الدراسة فمضب .

### ٣/٢ نوعية التأثيرات الاجتماعية ، ودرجة الاستقطاب الحضري :

في ضوء الأبعاد الرئيسية التي تناولنا من خلالها قضية الاستقطاب الحضري في مصر ، اتضح أن هناك تأثيرات عديدة تنجم عن هذه الظواهر ، سواء تحدد مجالها في مركز الاستقطاب ذاته ، أو في المناطق المحيطة به (والقابلية للاستقطاب) .

وغني عن البيان أن التأثيرات الناجمة عن أية ظاهرة تسهم في توضيح أبعادها ، وإبراز اتجاهاتها ، وتحديد مساراتها . ولكن ذلك لا يعني تشابه التأثيرات وتوحيدها بالنسبة لكل المناطق التي تعاني من ظواهر الاستقطاب الحضري مثلا . فذلك أمر يرتبط بعدديد من المعايير والمحكات<sup>(١)</sup> .

وتعدنا نتائج اختبار الفروض السابقة (وبخاصة الفرضين : الثالث ، والرابع) بما يؤكد لنا أن التأثيرات الاجتماعية للاستقطاب الحضري - نوعية ، ودرجة - تتوقف إلى حد كبير على درجة الاستقطاب التي يعاني منها كل مركز حضري . فالتأثيرات عامة وشاملة ، ولكن توعيتها ودرجتها تختلف ، وتفاوت .

وهناك أمثلة يمكن استنباطها - في هذا الشأن - من واقع نتائج الدراسة الميدانية ، وذلك كما يلي :

١ - إن كلا من القاهرة . والإسكندرية ، والمحلة الكبرى ، وأسوان تتشابه من حيث الاتجاه العام لأفراد العينة الممتدة لكل ، من حيث دوافع الهجرة وأسبابها ، والرغبة في العودة للبلد الأصلي ، وأسلوب الإنفاق ، وأنماط الاستهلاك ، ودرجة الاستفادة من الخدمات الرئيسية . . . إلخ .

وإذا علمنا أن معظم هؤلاء - برغم تباین المراكز الحضرية التي هاجروا إليها - قد نزحوا من عدد محدود جداً من المحافظات تقع على قمتها محافظة : قنا ، والمنوفية ، فإن ذلك يعكس نوعية التأثيرات التبادلية المتوقعة حلولها من الجماعة المهاجرة ، والمنطقة ، والتي تدارسها البعض من خلال نظرية تحليل المنطقة الاجتماعية<sup>(٢)</sup> .

(١) يمكن مراجعة هذه المعايير بشكل تفصيلي بالفصل السادس ككل .

(٢) يمد كل من Williams, Sherry هما أول من وضع أسس هذه النظرية وذلك سنة ١٩٤٩ =

٢- إن أسيرت لها وضع خاص بالنسبة للتأثيرات الناجمة عن ظواهر الاستقطاب بها ، فوجود الجامعة فيها كان له التأثير الفعال في ذلك - بحيث يمكننا أن ننسب أى تغيير (نمو أو نقصان) إلى تلك المؤسسة التعليمية فهي قد مارست دوراً أساسياً في عملية الاستقطاب بالمدينة لا يقل أهمية عن الوضع النسبي المتميز لها .

٣- وبالنسبة للمنصورة يمكننا أن نلاحظ النمط التقليدي للاستقطاب ، الذى يعتمد أساساً على الموقع المتوسط للمركز الحضري وعلاقاته التبادلية بغيره من المراكز ، وبخاصة القريبة منه .

٤/٢ العلاقة بين عوامل الاستقطاب الحضري ومؤثراته من ناحية، ودرجته من ناحية أخرى :  
حتى يتضح شكل العلاقة بين عوامل الاستقطاب الحضري ومؤثراته من جانب ، ودرجته التى تميزه من جانب آخر : يمكننا الاستعانة بنتيجتين، قد تم استنباطهما من خلال الاستنتاجات التى أمدتنا بها عملية اختبار الفروض السابقة ، ويمكن اعتبارهما فى الوقت ذاته مجرد نموذجين لتصوير هذه العلاقة . ويتحددان فيما يلى :

١- تعاني مدينة المحلة الكبرى ، من درجة مرتفعة نسبياً من الاستقطاب الحضري إذا ما قورنت على الأقل - بمثيلاتها على مستوى هذه الدراسة . ويرجع الاستقطاب الحضري فى هذا المركز بصفة رئيسية إلى إنشاء شركة مصر للغزل والنسيج بما شملته من امتدادات ، وتوسعات أدت إلى عمل معظم أبناء هذا المركز ، فى تلك الصناعة . فضلاً عن موجات الهجرة المتتالية التى وفقت إلى المحلة الكبرى للعمل والإقامة بها . وقد كان وجود هذه الصناعة . بشكلها الحالى عاملاً للاستقطاب ، ومؤشراً له ، بحيث أثر ذلك فى الصعوبة الشديدة التى

= فقد تحددت نظريتها إلى المنطقة ( أ ) الموقع من خلال منظور اجتماعي بحيث يمثلها تتطور من خلال ثلاثة أبعاد هي :

( أ ) الطبقة الاجتماعية الدالية . ( ب ) درجة التضخم السائلة .

( - ) الاتجاه السلائ ( أو العرق ) Ethnicity

ويمكن مراجعة ذلك في :

تعرض لها إذا ما حاولنا عزل هذه الصناعة أو فصلها عن الحلة الكبرى كـ مدينة . فعالة السكان - معظمهم - مركزة بها ، وأنشطة المركز الحضري تابعة منها ( فهو مشولة عنها ) ، فضلا عن أن الخدمات الرئيسية بالمدينة : وكذا هياكلها الأساسية أتت بمستوى معين لمواجهة تلك الأعداد الهائلة من العاملين بتلك الصناعة (قدر عدهم على نحو يزيد عن الثلاثين ألف عامل) . لدرجة حدثت ببعض إلى أهمية تدارس تاريخ نشأة هذه الصناعة وتطورها في هذه المنطقة ، والتظيم الداخلى لها . والخدمات التي تؤديها لعمالها وموظفيها ، قبل التعرض للدراسة المركز الحضري المتواجدة فيه .

٢ - تعرضت مدينة أسوان في الآونة الأخيرة ( في الفترة من ١٩٦٠/٥٩ إلى ٦٩ / ١٩٧٠ ) إلى مشكلات كثيرة تركزت في : مشروع السد العالي وزيادة حجم المخصص من الاستثمارات للمشروعات الصناعية بها ، بحيث أثر ذلك في الهيكل السكاني لها ( بسبب عمليات الهجرة ، والتهجير ) فأصبحت هذه المدينة (والمحافظة تبعاً لها) مستقطبة لغيرها ليس على المستوى المحلي فقط ( أى المدن الأخرى التابعة للمحافظة ) بل بالنسبة لمحافظة الجمهورية ككل وذلك بحثاً عن العمل : وتحقيقاً لزيادة الدخل <sup>(١)</sup> .

ومن اللافت للنظر أن تعداد سكان مدينة أسوان قد ارتفع حتى بعد انتهاء العمل في مشروع السد العالي ( من ٦٣,٠٠٠ نسمة سنة ١٩٦٠ إلى ١٢٧,٠٠٠ نسمة سنة ١٩٦٦ ثم إلى ٢٢٤,٠٠٠ نسمة سنة ١٩٧١ ) ويعكس ذلك أن هناك عوامل أخرى - غير السد العالي - كان لها تأثير فعال في استمرار مفاصة أسوان لتأثيراتها الاستقطابية ، فضلا عن معدل النمو الطبيعي للسكان بها .

### ٣- استنتاجات ترتبط بالهجرة كمتغير رئيسي

#### للاستقطاب الحضري في مصر

خصصنا فيما سبق فرضاً بذاته لدارسنا من خلاله متغير الهجرة ، وعلاقة معدلها من المركز الحضري وإليه بتفاهم ظواهر الاستقطاب الحضري ، وزيادة حجم تأثيراته وبخاصة الإيجابية منها .

ونناقش في هذا الجزء ، الاستنتاجات الخاصة بهذا المتغير في ضوء ما أمدتنا به الدراسة الميدانية من بيانات وحقائق تتعلق بعناصره المختلفة . ويتحدد ذلك في النقاط الأربع التالية :

١/٣ عوامل الهجرة إلى النمط الحضري ، ودافع التكبير في العودة إلى البلد الأصلي :  
تفاوتت الأسباب أو الدوافع التي تدعو الفرد إلى ترك بلده الأصلي ، والهجرة إلى مركز حضري معين ، وذلك نظراً للأحوال العامة لهذا الفرد ، وكذلك الظروف الكلية للمركز الحضري المستهدف الهجرة إليه . ويمكننا أن نرتب هذه العوامل حسب أهميتها بالنسبة لعينة الدراسة ككل ( المراكز الحضرية الستة ) كما يلي :

١ - إن وجود فرصة عمل أفضل بالمركز الحضري ، الذي يسعى الفرد للهجرة إليه ، يمثل العامل الأساسي للهجرة بصفه عامة . ويرتبط ذلك بنتيجة منطقة ( وليست عاملاً ) تتمثل في تحقيق زيادة في دخل الأسرة عما كان يحققه في عملة السابق ببلده الأصلي .

٢ - يلي ذلك الرغبة في الاستفادة من الخدمات المتاحة بالنمط الحضري ، والتي قد لا يجدها الفرد في بلده الأصلي ، وبخاصة إذا كان بالنمط الريفي ، وأوضحها : خدمات التعليم ، والعلاج .

٣ - تمثل الرغبة في استكمال التعليم ( سواء بالنسبة للمهاجر نفسه أو لأبنائه وأفراد أسرته ) نسبة ضئيلة ، كعامل يدفع الفرد للهجرة والانتقال للمعيشة والعمل بالنمط الحضري .

وبرغم أن كل أفراد عينة الدراسة كانوا مهاجرين إلى المراكز الحضرية الستة ، ( مجال الدراسة ) - فذلك شرط أساسى من شروط اختيار العينة إلا أن ذلك لا يمنع من أن نسبة كبيرة من هؤلاء ( وصلت إلى أكثر من ٦٠ ٪ ) يفكرون في العودة إلى البلد الأصلى ، ويتحدد الدافع الرئيسى وراء تفكيرهم هنا في عدم تحقيق الزيادة المتوقعة في الدخل . ويرجع ذلك إلى عوامل أخرى كالارتفاع النسبى في أسعار بعض السلع والخدمات ، وعدم وجود مسكن مناسب ، وصعوبة التكيف مع أنماط المجتمع الحضري .

#### ٢/٣ أنماط الهجرة إلى المركز الحضري ، واتجاهاتها :

نظراً لاختلاف المراكز الطاردة للسكان - سواء كانت حضرية أو ريفية - وتنوعها بالنسبة للمراكز الحضرية مجال الدراسة<sup>(١)</sup> . فإن أنماط المهاجرين منها تتباين تبعاً للظروف التى دفعت بهؤلاء إلى الهجرة من ناحية ، للأحوال السيواقصادية للمراكز الحضرية التى يهاجرون إليها من ناحية أخرى .

ويمكننا أن نميز - في حدود عينة الدراسة ، ومن خلال اختبار فروضها ، وبخاصة الفرض الرابع - بين ثلاثة أنماط للهجرة إلى المراكز الحضرية الستة ، وذلك حسب المكان الذى هاجروا منه ، وذلك كما يلى :

#### ١ - النمط الريفي : ( ٦٦ من أفراد عينة الدراسة )

ويمثل معظم أفراد عينة الدراسة هذا النمط حيث تلدهم ظروف إقامتهم بالمناطق الريفية ، ورغبتهم في تحقيق زيادة في دخل الأسرة عن طريق تغيير نوعية العمل ، إلى تركهم بلدتهم الأصلية ، للنمط الحضري .

(١) تم حصر هذه المراكز الطاردة للسكان بالنسبة لعينة الدراسة في خمس عشرة محافظة ، وذلك بعد استبعاد المراكز الحضرية الستة ( مجال الدراسة ) ، وكذا محافظات الحدود .



## ٢ - النمط الريفي - الحضري : (٢١٪ من أفراد عينة الدراسة) .

ويقع الذين يتمون إلى هذا النمط في المراكز الحضرية (أو المدن) القريبة من المركز الحضري الذي تم الهجرة إليه ، ويحدث ذلك نتيجة توافر ميزة نسبية بذلك المركز الحضري . تدفعهم للهجرة إليه .

## ٣ - النمط الحضري : (١٣٪ من أفراد عينة الدراسة) .

وتعني هذه النسبة الضئيلة من الذين يهاجرون من مركز حضري إلى آخر ( داخل نفس النمط ) أن هناك ظروفًا خاصة هي التي تدفع إلى ذلك ، لعلها تمثل في تلك العوامل التي كان لها نصيب أقل من حيث إسهامها في دفع الأفراد للهجرة إلى النمط الحضري عموماً . وتوضح في عاملين هما : الاستفادة من الخدمات المتاحة بالنمط الحضري ، والرغبة في استكمال التعليم به .

... وإذا كانت تلك هي الأنماط الرئيسية للهجرة إلى المراكز الحضرية مجال الدراسة بالنظر إلى متغير المكان الذي فرح منه المهاجر ، فإن هناك اتجاهات اتسمت بها موجات الهجرة تلك ، ويمكن تحديدها في ضوء المكان الذي ولد إليه المهاجر ، من خلال تصنيفها إلى ثلاثة أقسام هي :

( أ ) القاهرة والإسكندرية : نسبة الهجرة اليهما - في حدود عينة الدراسة - مرتفعة .

( ب ) المحلة الكبرى : وهي لها وضع خاص نظراً للنشاط الصناعي بها ( وما سبق ذكره عنها ) .

( ج ) المنصورة ، وأسيوط ، وأسوان : فرغم الاختلافات البيئة التي نلاحظها فيما بينها ، إلا أنها من حيث معدلات الهجرة إليها تكاد تتشابه ( في حدود عينة الدراسة ) .

## ٣/٣ أماكن تجمع المهاجرين بالنمط الحضري :

اعتماداً على ما انتهينا إليه من تحديد للمراكز الطاردة للسكان ، والأخرى الجاذبة لهم . يمكننا التوصل إلى نتيجة أخرى أكثر تحديداً . فنسبة هؤلاء المهاجرين إلى النمط الحضري ، لا تتوزع بالتساوي بين مناطق المركز الحضري الذي تمت الهجرة إليه .

ومن خلال عملية اختيار الفرض الذى يعالج الهجرة إلى النمط الحضري كتغير رئيس للاستقطاب، تناولنا ذلك العنصر ، وفقضوه أمكننا تحديد أكثر الأماكن (أو المناطق) التي يتجمع فيها المهاجرون للسكن بالمركز الحضري ، ويمكن ترتيبها كما يلي :

(١) منطقة الضواحي : Suburb (ويقطنها ٣٨ ٪ من عينة الدراسة ككل) وقد اتسمت هذه المناطق بالتكدس السكاني وذلك نظرا لوجود الصناعات بها حيث يعمل المهاجرون ، فضلا عن تيسير سبل المعيشة بها ، وبخاصة إذا ما أسهم مجال العمل في ذلك (سكن - مواصلات) .

(٢) منطقة الامتداد (البعيدة) : Hinterland

(يقطنها ٢٧ ٪ من عينة الدراسة ككل)

وهي تلي منطقة الضواحي من حيث تركيز السكان بها . وهي «بعيدة» بالنسبة لمنطقة وسط المدينة ويفضلها المهاجرون لقرب نمطها العام من المناطق التي نزحوا منها ، فيؤدي ذلك إلى سرعة تكيفهم معها .

(٣) منطقة الجوار (المتاخمة) : Neighbourhood

(يقطنها ٢٢ ٪ من عينة الدراسة ككل)

وهي باعتبارها ملاصقة للمركز الحضري من حيث موقعها واعتمادها عليه في معيشتها تماما ، تعد منطقة فضلى بالنسبة للكثير من المهاجرين ، وبخاصة الذين نزحوا من النمط الريفي .

(٤) منطقة وسط المدينة : City Centre (يقطنها ٨ ٪ من عينة الدراسة ككل)

ويمثل القاطنون بها نسبة ضئيلة - بالمقارنة بالمناطق الثلاث السابقة - إذ أن المعيشة بوسط المدينة تحتاج إلى تكلفة خاصة تتمثل في السكن والمواصلات ، ولا تتناسب مع ذوي مستوى الدخل المنخفض

(٥) المنطقة الحدية : Fringe ، والمنطقة التابعة Satellite ، والمنطقة المستحدثة Planned Community وقد أمكن الجمع بين هذه المناطق الثلاث ( رغم الفروق الواضحة بينها من حيث الشكل . والمضمون ) بسبب ضالة نسب ساكنها بشكل واضح ( يقطنها ٥ ٪ من عينة الدراسة ككل ) .

ويذهب كثير من الباحثين إلى تناول عديد من المعايير التي يستند إليها المهاجرون في تحديد أماكن سكنتهم بالنمط الحضري لعمل أهمها : مكان العمل ، والتسهيلات التي يقدمها المكان . وطبيعة العلاقات والروابط الاجتماعية مع جماعة السكن<sup>(١)</sup> .

### ٤/٣ التأثيرات الاجتماعية المتبادلة بين الجماعة المهاجرة ، والمركز الحضري :

بعد أن تناولنا عوامل الهجرة إلى النمط الحضري . وتعرفنا على أنماطها واتجاهاتها . وحددنا أماكن تجمع المهاجرين . نحاول في هذه الفقرة تدارس التأثيرات التبادلية بين الجماعة المهاجرة ، والمركز الحضري .

ومن خلال التحليل السابق يمكننا تلخيص استنتاجاتنا فيما يتعلق بتأثيرات الهجرة بعمامة ، وبالتأثير المتبادل بين المهاجرين والنمط الحضري بخاصة ، فيما يلي من نقاط :

### ( ١ ) التأثير المتصل بالدخل :

تدلنا نتائج الدراسة - وبخاصة ما يتعلق منها باختبار الفرض الرابع - على أن متوسط الدخل الشهري يمثل المتغير الرئيسى والفعال الذى يؤثر على كثير من المتغيرات الأخرى . فتحقيق زيادة فى الدخل يعد الهدف الأساسى الذى يسعى إلى تحقيقه المهاجر : فى ذات الوقت الذى تعكس فيه تلك الزيادة فى الدخل ، على أسلوب الإنفاق ، ونمط الاستهلاك ، ودرجة التكيف الاجتماعى .

( ١ ) Perloff Harvey S.: "New Towns Intown" A.L.P. VoluXII No.me XX3

### (٢) التأثير المتعلق بالتعليم :

فرغم أن الرغبة في استكمال التعليم تقع « الثالثة » في ترتيب العوامل التي تدفع للهجرة إلى النمط الحضري ، إلا أنها تمثل تأثيراً مبدئياً يجذب الفرد إلى النمط الحضري لتحقيق هدف معين .

غير أن هذا التأثير ليس في اتجاه واحد فقط ( من المركز الحضري إلى الفرد المهاجر ) بل وأيضاً يمتد التأثير من ذلك الفرد إلى المركز الحضري ، متمثلاً فيما يصدر عنه من اتجاهات تفكير ، وأنماط سلوك .

### (٣) التأثير المرتبط بالمهنة :

فطبيعي أن يحدث تغيير في مهنة الفرد المهاجر ( وبخاصة إذا كان مهاجراً من النمط الريفي ) ، ويلعب هذا التغيير دوراً رئيسياً فيما يتعرض له هذا الفرد من تأثيرات بالمركز الحضري ، ليس فقط فيما يتسبب عن ذلك مباشرة من زيادة ( أو نقصان ) في الدخل ، وما يتعلق به من متغيرات ، بل وأيضاً في الانعكاسات الاجتماعية للمهنة من تحديد مستوى طموح الفرد ، ونوعية علاقاته الاجتماعية .

### (٤) التأثير الخاص بالخبرة :

وذلك ناجم عن تغيير نوعية المهنة ، والتأثيرات التابعة للملك ، فضلاً عن أنماط الخبرة المكتسبة من أساليب التعامل الجديدة ، ونوعية العلاقات المستحدثة ، بالنسبة لجماعة العمل ، أو جماعة السكن (أو كليهما) .

#### ٤ - استنتاجات خاصة بالتصور العام للمنمو الحضري واستراتيجيته في مصر

اعتماداً على بيانات الدراسة المتصلة باختيار الفرض الأخير (الخامس) من فروض الدراسة ، واستناداً إلى البيانات الخاصة به ، يمكننا التوصل إلى استنتاجات ترتبط بالتصور العام للمنمو الحضري ، واستراتيجيته في مصر . وسوف نركز في ذلك على بعض العناصر التي سبق تحليلها محاولين استخراج أهم النتائج المرتبطة بها . ويتلخص ذلك في النقاط الأربع التالية :

##### ١/٤ الاتجاهات الحالية للنمو، والتوزيع في : السكان ، والأنشطة :

من خلال تحديد اتجاهات النمو الحضري وتوزيعاته في مصر ( التي سبق تناولها <sup>(١)</sup> ) يمكننا الكشف عن أهم النتائج في هذا المجال فيما يلي من نقاط :

(١) أن النمو الحضري بصفة عامة - سواء كان في السكان أو الأنشطة - غير متوازن وذلك في علاقة كل عنصر بالآخر ( أى بين السكان من جانب ، والأنشطة من جانب آخر ) أو في علاقة هذين العنصرين مجتمعين ، بعملية التنمية الحضرية على المستوى القوي ككل . وقد لوحظ عدم التوازن ، من خلال معدلات الهجرة : واتجاهاتها بين المراكز الحضرية الستة ( مجال الدراسة ) بصفة خاصة .

(٢) أن التوزيع الحضري لا نعني به هنا فقط مجرد المكان الذي يتواجد فيه السكان والأنشطة وإنما يتصل - كما حدده جمال حمدان <sup>(٢)</sup> - بمحاور ثلاثة هي : التباعد Spacing ، والحجم Size ، والموقع Location . وهو بهذا المفهوم يعتمد على النمو غير المتوازن لنفس العنصرين فيأخذ التوزيع شكلاً غير متعادل أيضاً .

فالتباعد بين المراكز الحضرية لا يتخذ شكلاً ثابتاً ، وحجوم تلك المراكز لا تستند إلى معيار معين ، كما أن مواقعها لا تسير في نقط يمكن تعيها وفق منطق محدد .

(١) يمكن بدراسة هذا الموضوع بشكل تفصيل في الفصل الرابع ، بالباب الثاني .

(٢) جمال حمدان ، « جغرافية المدن » ( الطبعة الثانية ) ، عالم الكتب ، القاهرة ١٩٧٢ ، ص ١٩٤ .

٣ - تعكس الاتجاهات العامة للنمو . والتوزيع الحضريين حدة المشكلات الحضرية التي تعاني منها مراكز النمو الحضري بمصر . وأوضحها ظاهرة الاستقطاب .  
فن خلال البيانات السابقة ( الإحصائية المعدة . أو الميدانية المعالجة ) اتضح أن الخلط في النمو أو التوزيع على حد سواء يبرز بصورة أوضح في مراكز الاستقطاب الحضري ( مجال الدراسة ) .

#### ٢/٤ ضرورة تصحيح الاتجاهات العامة الحالية للنمو الحضري :

١- كانت الاتجاهات الحالية للنمو الحضري وتوزيعاته في مصر ، غير متوازنة وليست م . ثلة . فإن ذلك يرجع إلى تلك الأبعاد التاريخية ، والأوضاع الجغرافية ، والتقسيمات الإدارية . والهياكل الديموجرافية . والأنماط الاقتصادية . والأبنية الاجتماعية ، والأطر الثقافية لمراكز النمو الحضري<sup>(١)</sup> .

وأما كانت العوامل التي تؤثر على اتجاهات النمو الحضري الحالية ، في مصر ، فإن الأمر يحتاج إلى تصحيحها وتعديل مساراتها . وفق ما يرسم لها من استراتيجية عامة ، وسياسات تفصيلية<sup>(٢)</sup> .

ويهمنا في هذه النقطة إبراز أهم الاستنتاجات التي وافقنا بها نتائج التحليل السابق ، ويمكنها أن تسهم في تصحيح ذلك الوضع .

ويمكننا تصنيف تلك الاستنتاجات إلى ثلاث مجموعات :

#### الأولى : تتصل بالمراكز الحضرية ذات التأثير الاستقطابي الفعال :

نتيجة للتركز في السكان ، والتكلم في الأنشطة تحدث تأثيرات لا تقف عند حدود مركز الاستقطاب فقط ، بل تمتد فاعليتها لتصل إلى المناطق الأخرى وتتفاوت درجة التأثير الاستقطابي من مركز حضري إلى آخر حسب متغيرات عديدة ، تتصل أساساً بعوامل الاستقطاب ومؤثراته .

( ١ ) تناولنا فيما سبق ( في الفصل الخامس من الباب الثاني ) هذه النقطة بتفصيل أكبر .

( ٢ ) سوف نعالج هذه النقطة بشيء من التفصيل في الفصلين التاليين .

الثانية : تتعلق بالمناطق المحيطة بمراكز الاستقطاب ( والقابلة للتأثر بها )

وقد اعتبر كثير من الباحثين أن وجود هذه المناطق بقبليتها للاستقطاب ، والاتجاه نحو مراكز الجذب عاملاً أساسياً للاستقطاب . وبالتالي في نشوء ذلك الخلط في اتجاهات النمو الحضري ، فمن الملاحظ أنه كلما زاد اعتماد تلك المناطق على المراكز ذات الإمكانيات الأكبر ، زادت هذه الأخيرة في درجة استقطابها للأولى .

الثالثة : ترتبط بنوعية العلاقة بين مراكز الاستقطاب ، والمناطق المحيطة بها :

فغنى عن البيان أن تبلور المركز الحضري ذاته ، وتكونه ، وتشكيله يؤدي إلى وجود علاقات تبادلية ذات نوعية خاصة بين مراكز الاستقطاب . وما يحيط بها من مناطق . ومصادق ذلك ما نلاحظه في المدينة من تغيير في أنماط التفكير ، والعمل ، والسلوك بالنسبة للقرويين المهاجرين للنمط الحضري ، حيث أصبح لزاماً عليهم تعديل الأساق الاجتماعية التي كانوا يتعاملون من خلالها<sup>(١)</sup> .

٣/٤ استخدام مصفوفة المتغيرات في تصور استراتيجية النمو الحضري :

لم يكن استخدامنا لأسلوب تحليل « الانحدار المتعدد » في اختبار الفرض الأخير من فروض الدراسة . مجرد معالجة إحصائية تستهدف تحديد أكثر المتغيرات تأثيراً في الظاهرة — موضوع الدراسة — وتلخيص العلاقات التبادلية فيما بينها، بل تعدل الأمر ذلك إلى محاولة للبحث عن المتغيرات ذات التأثير الفعال في تصور الوضع الأمثل للنمو الحضري في مصر .

وبصفة عامة يمكننا الاستفادة من « مصفوفة المتغيرات Variable Matrix » ، في تصور استراتيجية النمو الحضري بمصر: وذلك إذا حاولنا تصنيف تلك المتغيرات التي احتوتها المصفوفة ثلاثة عشر متغيراً ، من حيث درجة فعاليتها في التأثيرات الاستقطابية ( ومن ثم يمكن استخدامها في معالجة مسألة النمو الحضري عن طريق تصور وضع أمثل له ) إلى مجموعتين يتضحان فيما يلي :

(١) لويس مفرد ، « المدينة على مر العصور : أسسها ، وتطورها ، ومستقبلها » ( الجزء الأول )

ترجمة إبراهيم نصفي ، الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٤ ، ص ٥٣ .

### (١) مجموعة المتغيرات ذات التأثير : الفعال ، والقوى :

— ويمكن ترتيب تلك المتغيرات الفعالة على الوجه التالى : متوسط الدخل الشهري للمبحوث وأمرته ، ونوعية العمل وطبيعته ، وأسلوب الإنفاق ثم درجة التكيف مع أنماط الحضرى .

— أما المتغيرات القوية ( ولكنها أقل فعالية من السابقة ) فيمكن ترتيبها ( فى حد ذاتها ومع التسلسل السابق ) كما يلى : الفترة التى انقضت منذ وصول المهاجر للمركز الحضرى الحالى ، والنية فى العودة للبلد الأصلى ، والحفاظة التى هاجر منها .

### (٢) مجموعة المتغيرات ذات التأثير : المتوسط ، والضعيف :

— فالمتغيرات متوسطة التأثير ( وهى تلى فى الترتيب تلك المتغيرات القوية ) يمكن ترتيبها كما يلى : أنماط الاستهلاك ، ومستوى أداء الخدمات ( من وجهة نظر المبحوث ) ، ثم استخدام الفعل للهياكل الأساسية للمشروعات .

وبالنسبة للمتغير ضعيفة التأثير ( وهى تقع فى نهاية هذه المجموعة ، كما تمثل ضعف المتغيرات الثلاثة عشر تأثيراً بصفة عامة ) ويمكن ترتيبها كما يلى : العلاقات بين المناطق الحضرية ، ودرجة التصنيع ، وتأثيراتها ، ثم فى النهاية الادخار وإنجماهااته . وفيما يلى نعرض للصورة العامة التى تتكون منها هذه المصفوفة موضع بها معاملات المتغيرات<sup>(١)</sup> :

وقد تدارس كثير من الباحثين<sup>(٢)</sup> مسألة تحديد الوضع الأمثل لمسألة النمو الحضرى بمنطقة ما ، وركز بعضهم على ضرورة الاهتمام ببعض المتغيرات ذات الأهمية الخاصة مثل :

(١) ركبت بيانات هذه المصفوفة من خلال تجميع معاملات المتغيرات اعتماداً على المعاينة الإحصائية لبيانات الدراسة ، باستخدام أسلوب الانحدار المتعدد Multiple Regression ( ويمكن مراجعة هذا الأسلوب الإحصائى فى : محرم وهبى محمود ، النظرية الإحصائية وتطبيقاتها الجزء الرابع : تحليل الانحدار ) معهد التخطيط القومى ، ١٩٧٠ .

— Mills William and Godchalk David : A Collaborative Approach to Plan-

ning Through Urban Activities" A.I.P. Volume XXXII No. 2 March 1966 p. 91 - 92.





- ١ - اتجاهات المقيمين بالنمط الحضري نحو الاستمرار والبقاء فيه ، أو الانتقال منه .  
والعودة للبلد الأصلي .
- ٢ - أسلوب الحياة بالنمط الحضري : ومدى تقبل الأفراد له .
- ٣ - اختيار النمط السكني ، ونوعية العلاقات مع جماعة الجوار . ودرجة التكيف معها .

#### ٤/٤ المعايير الاجتماعية في تحديد الوضع الأمثل للنمو الحضري في مصر :

رغم أن هناك عدداً من المعايير الجغرافية ، والإدارية ، والاقتصادية ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار عند إجراء محاولة لتحديد الوضع الأمثل للنمو الحضري في مجتمع ما . فإن المعايير الاجتماعية تحتل اهتماماً كبيراً ، وبخاصة من جانب المشتغلين بهذا المجال . فكيراً ما يكون الموقع الجغرافي ممتازاً ، والتقسيم الإداري مناسباً ، والموارد الاقتصادية وفيرة ، ومع ذلك يجانبنا الصواب إذا ما ادعينا أن ذلك كاف للتنبؤ بنمو حضري أمثل لتلك المنطقة .

فهناك مجموعة من المعايير ( أو المحكات ) الاجتماعية يجب تدارسها ، والاهتمام بتأثيراتها في مجال النمو الحضري . وحيث أن الاستقطاب إحدى مشكلات النمو الحضري ومظاهره ، فإن في علاجه تخفيفاً من حدة هذه المشكلات ، والخطوة الأولى في علاج أية مشكلة هي معرفة عناصرها ، ومتغيراتها ، ومعاييرها .

وإذا كان تركيزنا في هذه النقطة على المعايير الاجتماعية - في تكاملها مع المعايير الأخرى - ودورها في تحديد الوضع الأمثل للنمو الحضري في مصر ، فإنه يمكن التمييز بين أربعة معايير أساسية ، هي :

#### ( ١ ) الوضع الطبقي للجماعة المهاجرة :

ويتحدد هذا الوضع من خلال متغيرات لعل أهمها : مستوى الدخل . ونوعية المهنة وطبيعتها ، ودرجة التعليم .

## (٢) العلاقات الاجتماعية الحضرية :

فالفرق المهاجر إلى النمط الحضرى ، يحتاج إلى نوعية من العلاقات الاجتماعية ليتعامل فى حدودها مع أفراد هذا النمط .

## (٣) مستوى الطموح :

ويحتاج تحديد هذا المستوى إلى تدارس الوضع الاقتصادى ، والمهنى للفرد المهاجر ، فضلا عن الطبقة التى ينتمى إليها .

## (٤) درجة التكيف الاجتماعى :

وتعتمد هذه الدرجة على الظروف السيسواقصادية للمركز الحضرى ، الأمر الذى دفع بعض مخططي المدن<sup>(١)</sup> إلى تصور « مدن اجتماعية » Social Cities تصميم معمارياً بشكل يسمح بتنمية العلاقات الاجتماعية بين الجماعات المجاورة لبعضها فى السكن ، وبالتالي يزيد ذلك من درجة التكيف الاجتماعى بين أفرادها .  
ويؤكد كثير من الباحثين<sup>(٢)</sup> . أن تلك المعايير لا يمكن دراستها بمنأى عن النمط الصناعى وهيكلك العمالة للإقليم بصفة خاصة .

(١) لويس مفورد ، « المدينة على مر العصور : أصلها ، وتطورها ، ومستقبلها » ( الجزء الثانى )  
ترجمة إبراهيم نصفى ، الأنجلو المصرية ، القاهرة ١٩٦٤ ، لوحة ( ٦٠ ) بد صفحة ٧٩٢ .

— Hoover Edgar M.; Region With a future" (Book Review) A.I.P Volume (٢)

## الفصل الثامن

### سياسات مقترحة للتنمية الحضرية في مصر

يمثل هذه الفصل ، الجزء الأول من إسهامات الدراسة ، التي تستهدف اقتراح حل لمشكلات الاستقطاب الحضرى في مصر .

فإذا كانت ظواهر الاستقطاب يمكن تدارسها في محيط النمو الحضرى ، وإذا كان التحليل السابق قد أثبت أن هناك خلافا في هذا النمو ( التلقائى ) ، فإن علاجه يتأتى برسم سياسة (مخططة) للتنمية الحضرية . وفى ذلك بالتالى ، تخفيف من حدة مشكلات الاستقطاب . وسوف نعرض لتلك السياسات المقترحة للتنمية الحضرية في مصر من خلال النقاط الثلاث التالية :

#### ١ - المتطلبات الرئيسية لعملية التنمية الحضرية في مصر :

وتتحدد من خلال إطار شامل لخطة التنمية الحضرية في مصر ، وتحديد اتجاهات النمو الحضرى المستهدفة ، ثم توضيح العلاقة بين أماكن توطین الصناعات ، وتكلفة النقل والمواصلات ، وإبراز دور التخطيط الإقليمى - الحضرى في علاج مشكلات النمو الحضرى وظواهره ، ثم ضرورة الاهتمام بالدراسات والبحوث في مجال التحضر ، وتوفير البيانات الضرورية لذلك .

#### ٢ - الإسهامات السابقة في وضع استراتيجية للتنمية الحضرية في مصر :

ونعرض لأبرزها مثل : استراتيجيات : الانتشار ، والتركيز ، والانتشار بطريقة مركزة ( وذلك بالنسبة للسكان ، والأنشطة في كل ) وسوف يتم عرض كل استراتيجية في إطار من التحليل النقدى والتعرف على مدى إمكانية تطبيقها في مصر .

### استراتيجية مقترحة للتنمية الحضرية في مصر:

ويمكن تصورها في ضوء اختيار «نقط عقدية» داخل أقطاب النموذاتها، ثم نندرس تأثير تلك على عمليتي: الاختيار الأفضل لمواقع الأنشطة، والتوزيع الأمثل للسكان، وننتهي من ذلك إلى مناقشة اقتراح بتحويل مراكز الاستقطاب الحضري، إلى أقطاب للنمو، وكيفية تحقيق ذلك في ضوء الاستراتيجية المقترحة.

## ١ - المتطلبات الرئيسية

### لعملية التنمية الحضرية في مصر

تسمى المجتمعات الحضرية - الأقل نمواً - إلى رسم السياسات، ووضع الخطط التي تحقق لها دفعات متلاحقة في مجال التنمية الحضرية المخططة.

ونحتاج عملية التنمية الحضرية - لكي تحقق أغراضها - إلى اشتراطات أساسية، هي بمثابة الخطوات الأولية والركائزية التي تعتمد عليها أي استراتيجية عامة، أو سياسات تفصيلية للنمو الحضري.

ويمكن تلخيص هذه الاشتراطات أو المتطلبات في النقاط الرئيسية الخمس التالية:

### ١/١ تصور إطار شامل لخطة التنمية الحضرية في مصر:

رغم التزايد المستمر في عدد السكان في مصر بعامة، وفي النمط الحضري بخاصة، ورغم المحاولات القليلة، والجزئية، والمؤقتة لدراسة مسألة التنمية الحضرية في بعض المناطق بمصر<sup>(١)</sup>، فإن الواقع يؤكد أنه ليس هناك تصور عام - على الأقل - لإطار شامل لمشكلة التنمية الحضرية في مصر.

ولا يهمننا كثيراً - في هذا المقام - تدارس العوامل التي أدت إلى هذا الوضع، قدر اهتمامنا بالتركيز على إبراز النقاط الرئيسية التي تسهم بلحاج في تشكيل هذا التصور. ويمكن تلخيصها فيما يلي:

(١) نذكر من هذه المحاولات: مشروع التخطيط الإقليمي بأسوان، ولجنة تخطيط القاهرة الكبرى، والتخطيط الإقليمي بمحافظة الإسكندرية.

١ - دراسة الهيكل السكاني القائم بشكل تفصيلي من حيث : العدد ، والكثافة والتوزيع ومعدل النمو . وتصور المستهدف بالنسبة لكل عنصر من هذه العناصر في النمط الحضري ككل .

٢ - تناول الهجرة كتغير رئيسي يؤثر بشكل فعال في اتجاه النمو الحضري ( التلقائي ) . وفي عملية التنمية الحضرية ( المخططة ) بكل عناصرها . فهي حركة للسكان من المناطق الحضرية بكل تبعاتها ونتائجها .

( ٣ ) الاهتمام بتوفير قدر من الخدمات الرئيسية ، وإتيا كل الأساسية للمشروعات ( ليس فقط إتاحتها بل تيسيرها ، وجعلها قابلة للاستخدام أيضاً ) بشكل يتناسب مع عدد السكان ، وكثافتهم ، وتوزيعهم .

( ٤ ) تحديد المواقع المثلى للمشروعات ( إنتاجية كانت أو خدمية ) ليس بالنسبة للمركز الحضري فقط بل بالنسبة للمراكز الحضرية الأخرى المحيطة به أيضاً مع الأخذ في الاعتبار عملية التنبؤ بالنمو السكاني ، والامتداد الفيزيقي للمركز .

( ٥ ) ضرورة إدخال التحسينات الفيزيائية بالنمط الحضري <sup>(١)</sup> ، ويحتاج ذلك إلى تصور كامل لطبيعة الحياة في هذا النمط ، والمشكلات التي يعانيها ، ودور تلك التحسينات في إحداث تنمية حضرية بالمنطقة .

#### ٢/١ تحديد اتجاهات النمو الحضري المستهدفة :

إذا كانت معظم النظريات التي تناولت مسألة النمو الحضري قد أولت اهتماماً خاصاً لبحث العلاقة بين التغير في البيئة الحضرية ، وحركة السكان وخصائصهم ، فإن ذلك يحتاج بالضرورة إلى تحديد الاتجاهات المثلى التي ينبغي أن يتخذها ذلك النمو الحضري في منطقة من المناطق <sup>(٢)</sup> .

( ١ ) — Mandelker Daniel R.; A Legal Strategy for Urban Development" (١)

(Through : Warner Sam B. "ed." Planning For A Nation of) The M.I.T. London 1966 p. 209.

— Birch David L.; Toward A Stage Theory of Urban Growth " A.I.P. (٢)

Volume XXXVII No. 2 March 1971 p. 78.

وهناك اعتبارات عديدة ينبغي مراعاتها عند تصور تلك الاتجاهات المسهدة، وتلخص فيما يلي :

- ١ - تحديد المواقع الجغرافية المثل المراكز الحضرية .
- ٢ - دراسة التقسيمات الإدارية الحالية ، والتحقق من مدى مطابقتها للوضع المستهدف .
- ٣ - التعرف على أماكن توافر الموارد الاقتصادية ( من حيث : الإتاحة ، والتيسير . والاستخدام ) وتحديد حجم المستغل من هذه الموارد ، وكيفية زيادته للبحر الأمثل والمشكلات التي تكتنف ذلك .
- ٤ - الاستفادة بأقصى حد ممكن من العلاقة بين السكان ، والبيئة . وذلك من خلال دراسة المركب الأيكولوجي بعناصره الأربعة ( البيئة - السكان - التنظيم الاجتماعي - المستوى التكنولوجي ) .

### ٣/١ العلاقة بين أماكن توطین الصناعة ، وتكلفة النقل والمواصلات :

تعرض كثير من الباحثين لدراسة مشكلة العلاقة بين تحديد المواقع المثل للأنشطة بصفة عامة ، وتكلفة النقل والمواصلات ( بين هذه المواقع ، وأماكن وجود المواد الأساسية للنشاط ) ويمكن صياغة هذه المسألة بشكل مختصر في الصورة التالية : كيف يمكن الوصول بتكلفة النقل والمواصلات إلى أدنى حد ممكن Minimization بشكل يحقق لموقع النشاط أقصى منفعة ممكنة Maximization سواء تمثلت هذه المنفعة في ربح بالنسبة للمشروعات الإنتاجية ، أو في معدل أداء بالنسبة للأغرى الخدمية ؟

ولا ينبغي النظر إلى جوانب هذه العلاقة في حدود المركز الحضري فقط ، ذلك لأن هناك عديداً من الأنشطة - وبخاصة الصناعية - ذات طبيعة خاصة ، وتتعلق بالاقتصاد القوى ، وهذا يجعلها تتجاوز في حدودها المركز الحضري الذي تقع فيه ، وبالتالي تتعدى تكاليف النقل والمواصلات بالنسبة لها ، إمكانيات الموقع الذي تواجدت فيه <sup>(١)</sup> .

(١) تعرضت مسألة صناعة الحديد والصلب في مصر لمناقشات عديدة ، وانتهت إلى آراء متباينة تتعلق بوجود موقع الصناعة في حلوان بالقاهرة ، في حين يستخرج خام الحديد من أسوان .

#### ٤/١ دور التخطيط الإقليمي / الحضري في علاج مشكلات النمو الحضري وظواهره :

إذا كانت ظواهر الاستقطاب الحضري تنبثق أساساً عن عملية النمو الحضري واتجاهاته فإن في علاج هذه العملية ، وتصحيح اتجاهاتها ، تخفيفاً من حدة هذه الظواهر .

وهناك وسائل عديدة لمعالجة المشكلات الحضرية بعامه ، والاستقطاب بخاصة ، لعل في مقدمتها أسلوب التخطيط الإقليمي / الحضري .

ومن خلال هذا الأسلوب يمكن اتخاذ مجموعة متكاملة من القرارات ، تهدف إلى الإسراع بمجلة التنمية الإقليمية / الحضرية بطريقة سليمة ، بحيث تحقق الأهداف المرسومة في صورة برامج ومشروعات إنتاجية ، واستثمارية ، واستهلاكية في منطقة معينة ، ولفترات زمنية محددة<sup>(١)</sup> .

وقد سارت عديد من الدول وفق هذا الأسلوب ، وتحققت لها نتائج مؤكدة في علاج مشكلات النمو الحضري .

#### ٥/١ الاهتمام بالدراسات والبحوث في مجال التحضر ، وتوفير البيانات الضرورية لذلك :

منذ العمل الضخم الذي قام به العلامة « إيسارد » سنة ١٩٦٠ - وتمثل في كتابه « مناهج في التحليل الإقليمي » - لم تظهر سوى محاولات قليلة ، ومتناثرة تناولت طرق التحليل الكمي في مجال العلم الإقليمي بعامه ، وفي ميدان الدراسات والبحوث الإقليمية / الحضرية بخاصة .

وقدر الاهتمام بضرورة إجراء عديد من البحوث في هذا المجال - فإن مسألة توفير البيانات وإعدادها والاستفادة منها ، لا يؤدي فحسب إلى مجرد إعداد تلك الدراسات والبحوث بصورة تعبر عن الواقع ، بل يتعداه إلى محاولة الوصول للحل الأمثل للمشكلة الحالية ، والتنبيه بالتوقعات المستقبلية للظاهرة موضوع الدراسة .



وقد أدى ذلك ببعض الباحثين<sup>(١)</sup> إلى استخدام فكرة « المصفوفات » في التحليل الإقليمي بصفة عامة والاستعانة بها في حل مشكلات : كالتنبؤ بالسكان ، وتوطن الأنشطة الحضرية ، والإسكان . فالعلاقات بين المتغيرات - التي كانت تتناول فيها سبق بمناى عن بعضها - أصبحت من الممكن دراستها في هذه الحالة من خلال مصفوفة (أو أكثر) بحيث نستطيع في ضوءها إبراز الظاهرة في حجمها الحقيقي، ثم البحث عن الحل الأمثل لها .

## ٢ - الإسهامات السابقة في وضع استراتيجية للتنمية الحضرية في مصر (تحليل نقدي)

بذلت محاولات عديدة لتصور الوضع الأمثل لاتجاهات النمو الحضري ، وتوزيعاته . وبعض هذه المحاولات تعرض لمعالجة الفكرة دون ربطها بالواقع المصري ، بينما امتدت الأخرى لتتناول قضية النمو الحضري في مصر ، وتحاول أن ترسم استراتيجية عامة للتنمية الحضرية .

ومن هذه المحاولات - وهي إسهامات في هذا المجال - يمكننا أن نتعرض لاستراتيجية الانتشار ، واستراتيجية التركيز ، ثم استراتيجية الانتشار بطريقة مركزة ( وفي كل سيكون عنصرا السكان ، والأنشطة هما البعدان الرئيسيان فيها ) .

وسوف نولي عرضنا المختصر للأساس الذي تنبني عليه الاستراتيجية ، تحليلاً نقدياً مبسطاً يتناول إمكانية تطبيقها على مصر ( إن لم تكن قد طبقت ) أو المخابل التي واكبت التطبيق ( إن كانت قد طبقت ) وذلك كما يلي :

## ١/٢ استراتيجية الانتشار : Strategy of Diffusion

يعتمد الأساس في هذه الاستراتيجية على فكرة مؤداها أن انتشار السكان (وبخاصة الجزء الفعال من القوى العاملة منهم) وكذا الأنشطة (متمثلة في رموس الأموال وغيرها من العناصر المكونة للنشاطات ، وبخاصة الصناعية منها) في منطقة ما ، يؤدي إلى إحداث درجة من النمو في المنطقة ، سواء تم هذا الانتشار بشكل متعادل ، أو غير متعادل .

ويحدث هذا الانتشار - وبالتالي ترسم هذه الاستراتيجية - اعتماداً على العناصر الرئيسية لعملية التنمية الحضرية ، ويمكن تحديدها في ثلاثة هي :

(١) توزيع العنصر البشري : ويحتاج ذلك إلى التعرف على الهيكل السكاني تفصيلاً (عدداً ، وكثافة ، وتوزيعاً وتصنيفه حسب المعايير التي تحتاجها) ويرتبط هذا العنصر - إذا ما وجه - بتخطيط الهجرة .

(٢) توزيع المشروعات : ويتطلب ذلك وجود بيانات كافية ، وصداقة عن الهيكل الاقتصادي (صناعة ، وزراعة ، وتجارة ، وخدمات) ويحتاج ذلك إلى ما يسمى بتخطيط المشروعات

(٣) تحسين البيئة<sup>(١)</sup> : ويعنى هذا العنصر بكل ما يتعلق بفيزيقية البيئة ، وبخاصة ما يتعلق منها بالمشروعات العمرانية (الإسكانية ، والمنشآت) وما يصيب المنطقة من تجديد حضري Urban Renewal ويتصل هذا العنصر بالتخطيط الفيزيقي .

وتأخذ معظم الدول الآخذة في النمو بهذه الاستراتيجية ، وتتبع عديداً من السياسات المنبثقة عنها وتحاول تطبيقها في مجال التنمية بعامة ، وفي نطاق التنمية الحضرية بخاصة .

وترتبط الدوافع التي تجعل تلك الدول تتبع هذه الاستراتيجية ، بظروف هذه الدول من ناحية ، وبطبيعة هذه الاستراتيجية من ناحية أخرى . ويتضح ذلك ١٤ إلى من نقاط :

(١) Weaver Robert C., New Directions In Urban Renewal Through Wilson

James Q. (ed.); Urban Renewal : The Record and Controversy The M.I.T. London 1966 p. 664.

(١) أن الإمكانيات الاقتصادية في الدول الآخذة في النمو - إن كانت متاحة - فهي ليست مستغلة أو مستخدمة أفضل استخدام<sup>(١)</sup> (وبخاصة في قطاع الصناعة) .

(٢) أن الخطط التنموية التي ترسم في هذه الدول، وبخاصة في مجال التنمية الحضرية لا تأخذ في اعتبارها - غالباً - الاتجاه الشامل الذي يحقق تنمية القطاع - أو المجال - كانعكاس لتنمية القطاعات أو المجالات الأخرى . وعلى سبيل المثال فإن مجال التنمية الحضرية يرتبط أساساً بالتنمية في المجال الريفي (وبخاصة مسألة الهجرة المستمرة والمتدفقة من الريف إلى الحضر) .

(٣) أن طبيعة استراتيجية الانتشار تمكن الدولة من تحقيق درجة ما من العدالة (الشكلية في معظم الأحيان) من حيث استفادة سكان الحضر من المشروعات التنموية التي تخصص لهم في حدود منطقتهم الحضرية .

ويمكن القول بأن مصر قد اتبعت - وما زالت - هذه الاستراتيجية ليس في نطاق التنمية الحضرية فحسب ، بل وفي مجال التنمية عموماً . فالواقع يؤكد أن السكان ، والأنشطة يتشرون على المساحة المأهولة من مصر دون تخطيط مسبق لذلك في معظم الأحيان ، وبخطيط عسود ومؤقت ، ومتصل بمشروعات محددة ، في بعض الأحيان .

وإذا تناولنا ذلك الجانب الثاني ، فإننا نلاحظ ذلك التوزيع الذي أقرته الدولة في خططها الخمسية الأولى (١٩٦٠/٥٩ - ١٩٦٥/٦٤) للمشروعات والمخصصات الاستثمارية لمحافظة مصر . وكيف أن ذلك التوزيع ، وتلك المشروعات والمخصصات ، لم تكن تتناسب إطلاقاً مع الإطار العام للتخطيط ، أو الفلسفة الشاملة للتنمية .

فنتيجة لاتباع سياسات هذه الاستراتيجية - بالأسلوب الذي تمت به - زادت المناطق النامية نمواً ، وانحدرت المناطق المختلفة في تخلفها . بل إن المشاكل التي كانت قائمة أصلاً بالنمط الحضري قد تفاقم (والاستقطاب الحضري إحداها) وذلك بسبب التوزيع غير المتعادل للمشروعات والخدمات على محافظات مصر<sup>(٢)</sup> .

(١) Zehner, Robert, B.: "Neighborhood and Community Satisfaction In New (١) Towns and Less Planned Suburbs", A.I.P., Volume XXXVII, No. 6, Nov. 1971, p.p. 379 - 380.

(٢) يكن التليل على ذلك أن حجم المخصصات التي وجه لمحافظة القاهرة (المحافظات الحضرية) في الخطة الخمسية الأولى أكبر من ذلك الذي وجه للآخرى المختلفة نسبياً .

## ٢/٢ استراتيجية التركيز : Strategy of Concentration

نظراً للعبء ، والمناخ التي انطوت عليها استراتيجية الانتشار من حيث تطبيقها في مجال التنمية الحضرية ( والتي سبق ذكر بعضها ) ، فقد بات من الضروري البحث عن استراتيجيات أخرى بديلة يمكن استخدامها في هذا المجال ، وبخاصة في الدول التي تعاني من مشكلات النمو .

وتقع استراتيجية التركيز ( بالنسبة للسكان ، والأنشطة أيضاً ) في مقدمة هذه الاستراتيجيات ، إذ تلجأ بعض الدول ( محدودة الموارد ) إليها في المراحل الأولى للتنمية ، حيث تسعى إلى تحقيق أهداف خططها للتنمية عن طريق إقامة برامج مركزة في قطاعات معينة ، وفي مناطق محدودة من الدولة .

وتعتمد استراتيجية التركيز بصفة عامة <sup>(١)</sup> ، على وجود أنشطة سائدة ( ومتشعبة ) Prevailing Activities ، وطاقات للتنمية في مراكز النمو من ناحية ، وقطاعات الطلب النهائي ، وما تحدده من أهداف قومية من ناحية أخرى .

وهي وفقاً لهذا المعنى تتحدد من خلال ثلاثة اتجاهات هي :

١ - تحديد أهداف الإنتاج اعتماداً على الأنشطة الأساسية القائمة بالفعل .

٢ - خلق أنشطة جديدة تشكل ما يمكن تسميته « بالحزم » Bundles في ذات الوقت الذي نهتم فيه بامتداد بعض الأنشطة الأخرى .

٣ - خلق « حزم » جديدة من الأنشطة ذات الميزة النسبية ، وذلك بتوطينها فيما لا يزيد تقريباً عن واحد أو اثنين من مراكز النمو المقترحة .

ويمكننا أن نتوضح دعائم هذه الاستراتيجية من خلال مثال مبسط في إقليمين فرعيين من منطقة وسط الدلتا <sup>(٢)</sup> ، حيث تتمثل الأنشطة في هذه المنطقة في الزراعة ( وبخاصة : القمح ، والأرز ، والقطن ، والشعير ، والبطاطس ) وكذلك في الصناعة

— Mettwally, Abo-Bakr; Op. cit. p. 167.

(١)

(٢) سبق هذا المثال ( في المرجع السابق ) لتوضيح إمكانية تطبيق هذه الاستراتيجية في بعض أقاليم مصر .

( مثل : الأغذية ، والأحذية ، والأثاث ، والفزل والنسيج ، والأدوات المعدنية ، وغير المعدنية ، وغير الكهربائية ) .

ومن الطبيعي أن أية زيادة في الناتج الزراعي سوف تقود إلى زيادة في الأنشطة المتصلة بالفرز ، ونزع قشور الأرز ، وحلج القطن . . . إلخ ، وسوف يخلق ذلك بالتالي أنشطة جديدة ترتبط بعمليات التصنيف ، والتغليب ، والتخزين . وباعتبار أن هذا الإقليم ككل ( بما يشمل من ريف ، وحضر ) يدخل بصفة عامة في نطاق الأقاليم الزراعية ، فإن هناك بعض الصناعات ذات الطبيعة الزراعية ( مثل صناعة الأدوات الزراعية ، ورشاشات المبيدات الحشرية ) يمكن لها أن تنمو .

وتشجع الأجزاء الشمالية من هذه المنطقة على تربية الماشية ، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى إقامة صناعات تتصل بالآليان ، وتعليب اللحوم ، وفي ذات الوقت تحتاج جلود الماشية المتوافرة إلى توجيهها ، والاستفادة منها من خلال مصنع لدباغها . . . إلخ .

وعلى نفس المنوال يمكن لكثير من القطاعات أن تنمو ، وبخاصة أن الإمكانيات الزراعية بالمنطقة متوافرة وتكون على ذلك دعامة لكثير من الصناعات المتصلة بها ، والمركزة في هذه المنطقة .

وكثير من الأمثلة الأخرى يمكن أن تتضح ، إذا ما ارتأينا إمكانية تطبيق هذه الاستراتيجية ، وضرورتها بالنسبة لأقاليم مصر . فقط يحتاج الأمر إلى إجراء دراسات موسعة حول العلاقات السببية ، والتبادلية بين المشروعات المقترح ضمها إلى « حزمة » الأنشطة المقترحة .

أما كيف نتخير تلك « الحزم » من الأنشطة فإن ذلك محتاج إلى معايير نستخدمها ونعتمد عليها ، ويمكن توضيحها في ثلاثة رئيسية هي <sup>(١)</sup> :

#### ١ - معدل الربحية : Rate of Profitability

ويمكن تحديد هذا المعدل عن طريق حساب الفرق بين التكاليف والعوائد .

### ب - العوامل ( المقومات ) النادرة : Scarce Factors

وذلك مثل رموس الأموال ، وأساليب الإنتاج ، والقرى العاملة المدربة . إلخ .

### ج - الأهداف القومية : National Aims

وهي ترتبط بدرجة التنمية في المجتمع ، وفي الدول الآخذة في النمو لتحديد في هدفين رئيسين - بالنسبة لهذا المجال - وهما : زيادة العملات الصعبة التي تستخدم في الحصول على السلع التي لا يمكن تصنيعها محلياً . ثم تحقيق أكبر نسبة من العمالة بين القرى البشرية في الدولة .

وإذا كانت تلك هي العناصر الرئيسية في هذه الاستراتيجية ، فإن إمكانية تطبيقها بشكل عام - وليس محدوداً ببرامج تنمية تجرى في مناطق معينة - مرهون بالسياسة العامة للدولة ولسفلة التخطيط والتنمية بها . ففي مصر عديد من الأقاليم ( الحضرية / الريفية ، والحضرية ) تحتاج إلى تركيز بعض الأنشطة بها ، وبخاصة في الأقاليم الحضرية ، حيث تنعكس تنميتها - باستخدام استراتيجية التركيز - على الأجزاء الأخرى من الإقليم من ناحية ، وعلى الأقاليم الأخرى الحضرية ، والحضرية / الريفية من ناحية أخرى .

### ٣/٢ استراتيجية الانتشار بطريقة مركزة :

تحدد ركائز هذه الاستراتيجية من خلال الدعائم السابقة لكل من استراتيجية الانتشار والتركيز . فقد بات واضحاً أن لكل منهما مزاياها وعيوبها من ناحية ، وظروف تطبيقها والاستفادة منها من ناحية أخرى .

ولذلك كان الدمج بين الاستراتيجيتين مكوناً ومشكلاً لاستراتيجية ثالثة تتمثل في الانتشار بطريقة مركزة . وتعتمد هذه الاستراتيجية وتستند إلى فكرة أقطاب النمو ( أو التنمية )<sup>(١)</sup> . فاختيار « نقط » أو « مواقع » للنمو ( وهو تعبير هيرشمان عن أقطاب النمو ) يتم اعتماداً على وجود منطقة أو أكثر من مناطق الدولة تتمتع بميزات معينة ، تجعلها محوراً للتنمية بالنسبة للمناطق الأخرى ، وتؤثر فيها بحيث تجعلها تنبج إليها دائماً .

(١) يمكن مراجعة هذه الفكرة من خلال ما ذكر آنفاً عن نظريات النمو الحضرية ، بالفصل الأول من الدراسة .

وتتميز هذه «النقطة» ، أو «المواقع» ، أو «الأقطاب» بظهور قوى لها تأثير خاص تعتمد على عنصرين ، هما :

#### ١ - التركيز المكاني للمنطقة :

فالأنشطة المتاحة في هذه المنطقة مركزة ، ولذلك تزيد درجة تأثيراتها .

#### ب - النمو المباشر للمنطقة ، وغير المباشر بالنسبة للمناطق المجاورة :

ويحدث هذا النمو نتيجة لوجود الموارد بالمنطقة وحسن استغلالها ، ووضوح العلاقات بينها وبين المناطق المجاورة .

ويتضح من هذا أن تلك ، استراتيجية تعتمد على اختيار أقطاب للنمو داخل نطاق الدولة تكون بحيث تؤثر في نموها الذاتي من ناحية ، وفي تنمية المنطقة المحيطة بها من ناحية أخرى . وفي الوقت ذاته تتجمع أنشطة هذه الأقطاب في مكان محدود .

فهذه استراتيجية انتشار في أساسها ، ولكنة انتشار محدود يتم بطريقة مركزة .

وتتخذ هذه الاستراتيجية صوراً أخرى عديدة - غير أقطاب النمو (أو التنمية) - فمثلاً نجد بعض الباحثين<sup>(١)</sup> يطلقون عليها تعبير «دهاليز» (أو مصالك) النمو المكثف *Corridors of Intensive Growth* وقد ارتبط هذا المصطلح بدراسة أجريت حول مشكلات التنمية الاقتصادية في إقليم البحيرات العظمى الشمالية بالولايات المتحدة (ويضم أجزاء من ثلاث ولايات هي : ميشيجان ، وويسكونسن ، ومينسوتا) .

وكان اختيار هذا التعبير منبثقاً من خلال الاستراتيجية التي اقترحها الباحث (الذي قام بالدراسة) لمشكلة بحثه<sup>(٢)</sup> . ويمكن تحديد محاورها في النقاط الرئيسية التالية (وهي نتائج الدراسة)<sup>(٣)</sup> .

(١) - Fay El-Nour, M., H.; „Problems of Economic Development In The Upper

Great Lakes Region : A Regional Planning Approach, „A Thesis For The Degree Of Doctor, Univ. Of Wisconsin, 1963, (Pages Of Introduction).

— Ibid., „The Same Pages“.

(٢)

(٣) يمكن الرجوع إلى تفصيلات هذه النتائج بالمرجع السابق ، وقد ذكرت باختصار حيث أنها في

تسلسلها قد انتهت بالبحث الذي قام بالدراسة إلى اقتراح الاستراتيجية (المشار إليها فيما بعد) .

(١) أن الهيكل الاقتصادي الإقليمي في هذا الإقليم يعتمد بصفة رئيسية على الزراعة ، وبعض الصناعات المتصلة بالموارد الطبيعية .

(٢) أن تلك الصناعات ليست هي المناسبة أو الموائمة تماماً لتوجيه الإقليم نحو تنمية اقتصادية .

(٣) أن التكيف الإقليمي اللازم لمواجهة التنافس مع بقية الأجزاء المحيطة بهذه المنطقة ، بطئ للغاية باستثناء التغيرات المتعلقة بالهجرة الخارجية .

(٤) أن هناك عدداً من الصناعات قد نمت في هذا الإقليم وتحدت ، ولكنها تحتاج من ذلك إلى تشجيعها ، ودعمها حتى تتوطن في الإقليم .

(٥) أن عملية التحضر ذات أهمية قصوى ، بالنسبة للتنمية الإقليمية ، فهي بمثابة الحافز الذي يدفع المهاجرين إلى الإقليم (وغالبيتهم من أكثر الفئات تعليماً ، وأحدثهم سناً) للإقامة فيه والعمل ، والاستفادة من الخدمات المتاحة ، والأسواق المرتبطة بالصناعات .

٦ - ترتيباً على ذلك فإن اقتراح وجود دهايز ، أو محرمات تنفق مع النسق الفيزيقي للإقليم ، وتنسق مع وضعه الجغرافي ، وتتكامل مع نمطه الاقتصادي . . وتنسق في الوقت ذاته بالنمو المكثف . . وهو اقتراح ينبغي أن يؤخذ في الحسبان عند وضع استراتيجية للتنمية الإقليمية الحضرية للملك الإقليم .

فمن طريق ذلك النمو المكثف والمتشعب إلى حد ما ، يمكن تخصيص جزء من الاستثمارات العامة لإدخال التحسينات على المنطقة من ناحية ، ولزيادة كفاءة الإنتاجية من ناحية أخرى ، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق أهداف التنمية في مثل هذه المنطقة .

أما وكيف يمكننا الاستفادة في مصر من استراتيجية الانتشار بطريقة مركزة ، فذلك مرتبط أساساً بعملية اختيار ، أو تحديد فقط النمو التي يمكننا أن نوليها اهتماماً أكبر حتى يؤدي ذلك إلى امتداد ، واتساع ، وانتشار للتنمية بعد ذلك ، فهذه نقطة أساسية ، وأولية . فضلاً عن أن اختيار مثل هذه الاستراتيجية يرتبط بشكل مباشر بالفلسفة العامة للدولة وبسياستها تجاه فكرة التخطيط الإقليمي / الحضرى <sup>(١)</sup> .

(١) - Grigsby, William G.; "A General Strategy for Urban Renewal", Through,

Wilson, James, Q. (ed.), Ibid., p. 624.



### ٣- استراتيجية مقترحة للتنمية الحضرية في مصر

من خلال الإسهامات السابقة التي تناولت استراتيجيات التنمية الحضرية ، وبالرغم من عدم قابليتها كلها للتطبيق في المجتمع المصري ، إلا أنها تثير الطريق أمامنا نحو الركائز الرئيسية التي تعتمد عليها مثل هذه الاستراتيجيات ، فضلا عن أهمية ذلك وفعاليته في اقتراح استراتيجية للتنمية الحضرية في مصر .

وسوف يكون محور هذه الاستراتيجية هو اختيار «النقط العقدية Nodal Points» داخل أقطاب النمو ذاتها : ثم تدارس تأثير تلك النقط على عناصر التنمية الحضرية : وننتهي من ذلك إلى إمكانية تحويل مراكز الاستقطاب الحضري إلى أقطاب النمو . ويتضح ذلك من النقاط الثلاث التالية ، التي تتكون منها عناصر تلك الاستراتيجية المقترحة :

#### ١/٣ اختيار «نقط عقدية» داخل أقطاب النمو ذاتها :

##### Nodal Point Selection Within Growth Poles

نتعرض في هذا الجزء لتصور استراتيجية تصلح مع كل ما سبق أن عرضناه من تحليل - لواقع النمو الحضري في مصر . فقد اتضح أن استراتيجية الانتشار لم تؤت أكلها ، وأيضاً لم تحقق استراتيجية التركيز نجاحاً ، فضلاً عن أن الانتشار بطريقة مركزة استراتيجية تستلزم اشتراطات معينة . وإذا كانت أقطاب النمو هي المحور الرئيسي الذي تدور حوله هذه الاستراتيجية الأخيرة ، فإن ذلك سوف يكون الخيط الذي سنبداً منه توضيح ما نتصوره من استراتيجية .

يمكننا تصنيف المواقع (سواء بالنسبة للمراكز الحضرية بعامة ، أو الأنشطة بخاصة) إلى أشكال عديدة<sup>(١)</sup> ، يهتما منها في هذا المجال ما يسمى بالنقطة<sup>(٢)</sup> .

(١) يمكننا أن نذكر من هذه الأشكال (التي يمكن مراجعتها تفصيلاً في المرجع التالي) ما يلي : البؤرية Focality ، المركزية Centrality ، الهامشية Marginality المدخلية (مواقع الروابط)

Portality ، البيئة Interstitial

(٢) جمال حمدان ، جغرافية المدن ، المرجع السابق ، ص ٢٨٦ (وما يملأها)

وإذا كانت «النقط العقديّة» هي المحور الذي ستدور حوله ، ما تقرّحه من استراتيجية ، فإنه يمكن تحديد الموقع العقدي من خلال ذلك المركز الاستراتيجي البارز (الموقع) بدرجة لا يمكن أن يتجاهله معها الإنسان ، وبحيث يؤثر بالتالي على كل الأنشطة التي يبلّغان في ذلك الموقع .

ويمكن النظر إلى العقديّة من زاويتين <sup>(١)</sup> :

الأولى : عقديّة طبيعيّة : وتبدو في المناطق التي لا يستطيع الإنسان أن يستعير عنها بالوسائل التكنولوجيّة ، وذلك مثل : ملاقي الأنهار ، وتقاطع الوديان ، وممرات وفتحات الجبال ... إلخ .

الثانيّة : عقديّة بشريّة : وتظهر من خلال عمل الإنسان في منطقة جغرافيّة معيّنة ، بحيث يعطيان هنا العمل أهميّة نسبيّة ، وذلك مثل : التقاء خطوط السكك الحديدية ، والطرق البريّة ، وطرق القوافل ... إلخ .

وأياً كان الشكل الذي تتخذه العقديّة ، فإنها تعتمد على شدة التركيز الفيزيوجرافي **Physiographic Concentration** في نقطة معيّنة ، تسمى بالنقطة العقديّة .

وقد دعا ذلك «لوش» إلى التعبير عن فكرة العقديّة من خلال بعض المدن التي يمكن وصفها - من حيث موقعها - بعنق الزجاجة **Bottleneck Cities** وذلك مثل براتسلافا (تشيكوسلوفاكيا) ، نيويورك ، باريس ، فرانكفورت ، القاهرة ، الخرطوم ... إلخ . وانطلاقاً من توضيح هذه الفكرة ، وفهمها ، فإن تصوراً للاستراتيجية المقترحة ينبني أساساً على اختيار مثل تلك النقط العقديّة ، داخل أقطاب النمو .

ويمكن تحليل هذه الفكرة من خلال مرحلتين رئيسيتين :

أولاً ما تمحّد أقطاب النمو (أو التنمية) ذات التأثير التبادلي المفيد بين القطب وما يحيط به من مناطق . وبالرغم من إمكانية ذلك إلا أنه يحتاج إلى إجراء عديد من الدراسات حتى يمكننا التمييز بين ما يمكن أن يكون مركزاً للاستقطاب ، أو قطباً للنمو .

ثانياً اختيار نقط عقديّة (طبيعيّة ، أو بشريّة ، أو كليهما) ، داخل هذه الأقطاب وتكون بالضرورة ذات تأثير فعال ، بالنسبة للقطب ذاته ، أو للمنطقة المحيطة .

وتحدد فكرتنا من اختيار تلك النقط داخل أقطاب النمو فيها لا حفظها أساساً من أن أقطاب النمو لها تأثير فعال وتبادل بينهما وبين المناطق المحيطة بها ، فما بالتالي إذا تخيرنا النقط العقدية ذات الأهمية الاستراتيجية— طبيعياً أو بشرياً— داخل هذه الأقطاب وجعلناها مركزاً للتأثير الموجه الرشيد . سوف يؤدي ذلك إلى تنمية القطب أولاً ، ثم ينسحب ذلك إلى تنمية المناطق المجاورة له ، وينتقل التأثير إلى غيرها وهكذا ..

### ٢/٣ تأثير النقط العقدية على علمي : الاختيار الأفضل لمواقع الأنشطة ، والتوزيع الأمثل للسكان :

إذا كان اختيارنا لتلك الاستراتيجية للتنمية الحضرية في مصر ، نابغاً بصفة رئيسية من الظروف الواقعية التي تتمس بها المناطق والأقاليم الحضرية في مصر فإنها ينبغي أن يكون — في الوقت ذاته — قابلة للتطبيق فيها من ناحية ، وذات تأثير قوي وفعال بالنسبة لعملية التنمية الحضرية من ناحية أخرى .

وإذا كان محور هذه الدراسة يتحدد في التأثيرات الاجتماعية الناجمة عن الاستقطاب الحضري في مصر ، وإن في عملية التنمية الحضرية تصحيحاً لاجتباكات النمو الحضري ، وتعديلاً لمساراته ، وإن في ذلك بالتالي علاجاً لظواهر الاستقطاب . . . فإنه ينبغي أن نركز هنا على فعالية تلك الاستراتيجية ( المقترحة ) فيما يتعلق بالعنصرين الرئيسيين للاستقطاب الحضري ، وهما : تركيز السكان ، وتكديس الأنشطة .

وإذا كان السكان ، والأنشطة هما الركيزتان الرئيسيتان في عملية التنمية الحضرية ، فإن إيه استراتيجية ترسم لها ، ينبغي أن تركز على علميتين ( منبثقتين عن هاتين الركيزتين ) وهما :

سواء تم ذلك داخل المركز الحضري ذاته ، أو بينه وبين المراكز الحضرية الأخرى .	{	— الاختيار الأفضل لمواقع تلك الأنشطة
		— التوزيع الأمثل للسكان

ومن خلال هاتين العمليتين سوف يكون تناولنا للتأثير المتوقع ، نتيجة لوجود النقط العقدية التي تختار من بين أقطاب النمو في مصر . وذلك كما يتضح فيما يلي :

### ( أ ) تأثير النقط العقدية على الاختيار الأفضل لمواقع الأنشطة :

لما كانت هذه النقط العقدية لا تخرج عن كونها مناطق ذات موقع استراتيجى محدد، فإن اختيارها ينبغى أن يتم أساساً ، بالاعتماد على معايير رئيسية ، نفكر منها ما يلى :

١ - أن يكون بقطب التنمية ( الذى تم اختياره كمحور للتنمية ) إمكانات ، وطاقات كاملة ، قابلة للاستغلال ، ويمكن الاستفادة منها فى مجال القطب .

٢ - أن تكون العقدية ( أو النقط ) النقطة - سواء كانت طبيعية أو بشرية - ذات صلة بإمكانات ذلك القطب ، حتى يمكن الاستفادة بها فى تنميته .

٣ - أن يكون النشاط المقترح التركيز عليه : واتخاذ بمثابة جوهر ( أوجاء مركزى ) Gore متصلاً بإمكانات قطب التنمية من ناحية ، وبموقع النقطة العقدية من ناحية أخرى .

وإذا كانت تلك المعايير فى تسلسلها ( من قطب للتنمية ، إلى نقطة عقدية ، إلى نشاط ) تساعدنا على اختيار النقطة العقدية ذاتها ، فإن هذه النقطة تؤثر بدورها بشكل فعال فى اختيار مواقع الأنشطة داخلها ، وذلك حتى يكون تأثير المنطقة أشمل وأكثر فعالية . ذلك أن موقع النشاط يتم داخل نقطة عقدية ، وكل ذلك فى نطاق قطب للتنمية ذى تأثير تباهاً مع المنطقة المحيطة به .

### ( ب ) تأثير النقط على التوزيع الأمثل للسكان :

نظراً لما لوحظ من تركيز السكان وتجمعهم فى النمط الحضرى عموماً ، وفى أقطاب النمو خصوصاً ، وفى النقط العقدية بها بالذات ، فإن لهذه النقط تأثيراً على درجة تركيز السكان وتجمعهم بها .

فطبيعى أن اختيار مواقع الأنشطة ، يرتبط بتوزيع السكان فيها ( وعددهم وكثافتهم ) ويمكننا أن نصور ذلك من خلال علاقة طردية ( موجبة ) وقوية الدرجة . ويعنى ذلك :

أنه كلما كان اختيار الموقع وشيئاً ، أدى ذلك إلى توزيع أمثل للسكان - على الأقل - على مستوى قطب التنمية ككل .

ويمكن وفقاً لهذا المنطق أن نختار نقطة عقدية مؤثرة وفعالة تساعدنا على جذب السكان وتركزهم فيها ( بأحد أقطاب النمو ) بحيث يتكرر ذلك في نقط عقدية أخرى ( بأقطاب نمو أخرى ) . . وهكذا حتى نحصل على مواقع فضلى للأنشطة من ناحية وتوزيعات مثلى للسكان من ناحية أخرى .

ويمكن استخدام هذا الأسلوب في بناء نموذج تصوري يعتمد بالدرجة الأولى على الإطار العام للبيئة الفيزيائية<sup>(١)</sup> . وتطبيقاً على ذلك فإنه يمكن ملاحظة عديد من أقطاب النمو في مصر التي تتميز بنقط عقدية بشرية ( مدينة طنطا مثلاً ، من حيث اعتبارها شبكة لوسائل المواصلات ، وملتحى لها ) فضلاً عن تلك الاقطاب ذات النقط العقدية الطبيعية ( مدينة دمياط مثلاً ، من حيث موقعها على ساحل البحر المتوسط ) .

ومن خلال هذه النقط يمكن التأثير في قطب التنمية - الموجودة فيه أساساً - من حيث اختيار مواقع الأنشطة ، وتوزيع السكان فيها بينها .

ويمكننا أن نلاحظ ذلك أيضاً في كثير من البلاد العربية التي وصلت إلى درجة معينة من التحضر ولديها فرصة لاستغلال إمكاناتها سواء كانت بشرية أو اعتماداً على ما منحته لها الطبيعة من نقط عقدية يمكن الاستفادة منها<sup>(٢)</sup> .

### ٣/٣ إمكانية تحويل مراكز الاستقطاب الحضري ، إلى أقطاب للنمو :

كان الهدف من وضع التصور السابق لاستراتيجية التنمية الحضرية في مصر ، نابعاً في أساسه من مشكلة الدراسة الرئيسية التي تتعلق بظواهر الاستقطاب الحضري .

فالاستقطاب - كما تبين لنا من الشروح السابقة : النظرية ، والتطبيقية - يعد من الظواهر ( الضارة ) التي يمكن ملاحظتها في النمط الحضري . إذ أنه ينشأ نتيجة ظروف وعوامل تصل أساساً بعدم التوازن بين أجزاء الدولة ، من حيث : سكانها ، وأنشطتها .

(١) — Michelson, William; „An Empirical Analysis Of Urban Envirncmental Preferences“, A.I.P., Volume XXVII, No. 6, Nov. 1966, p. 355.

(٢) — Amin, Galal, A.; „Urbanization And Economic Development In The Arab World“, Beirut Arab Univ, Beirut, 1972, p. 27.

وينعكس عدم التوازن على نوعية التأثير التي تنجم عنه . سواء كانت داخل المركز الاستقطابي ذاته ، أو بالنسبة للمناطق المحيطة به .

وإذا كان تصورنا المقترح لاستراتيجية التنمية الحضرية في مصر يعتمد أساساً على عنصرين يتصل الأول بتحديد أقطاب النمو ( أو التنمية ) ، ويتعلق الثاني باختيار نقط عديدة داخل هذه الأقطاب ، فإن ذلك كله يستهدف في النهاية حلاً لمشكلة الاستقطاب الحضرى في مصر .

واعتاداً على ما سبق توضيحه من أن « قطب النمو يمثل مرحلة من مراحل تكوين الاستقطاب »<sup>(١)</sup> ، ( قطب النمو مرحلة سابقة مباشرة للمركز الاستقطابي ) . ولما كان قطب النمو يتميز بنوعية معينة من التأثيرات التبادلية ( المفيدة ) بينه وبين منطقة تأثيره . فإن هدفنا من تصور الاستراتيجية السابقة ينبنى تحديده في محاولة الرجوع بمركز الاستقطاب إلى سيرته الأولى ، ونحويله إلى قطب النمو ، الذى كان عليه فيما سبق .

ويمكن تحقيق ذلك إذا ما تصورنا قطباً للنمو تقع داخله بعض النقاط العقدية : فتقوم باختيارها ، ومجاورة كل ذلك مركز للاستقطاب . فطبيعى أن يتجه جمع من السكان القاطنين بمركز الاستقطاب إلى فرص العمل المستحدثة بالنقط العقدية في قطب النمو المجاور ، في ذات الوقت الذى نستحدث فيه أنشطة لمواجهة هذه الزيادة الطارئة في السكان . وفى الجانب الآخر نلاحظ تخففاً من ذلك العبء الملقى على كاهل مركز الاستقطاب ( من حيث السكان ومطالبهم ، أو من جانب الأنشطة ومستوى كفاءتها ) .

أى أن وجود نقط عقدية مختارة داخل قطب للنمو مجاور لمركز استقطاب يمكن أن يسهم في تنمية ذلك القطب من ناحية ، ومحاولة علاج مشكلات الاستقطاب من ناحية أخرى . فالنتيجة النهائية التى سنلاحظها هى تحول تدريجى يحدث لمراكز الاستقطاب — وبخاصة تلك التى تقع بالقرب من أقطاب النمو ذات النقاط العقدية — من ذلك الشكل إلى أقطاب للنمو ذات تأثيرات مفيدة ، وبها نقط عقدية . . . وهكذا .

( ١ ) سبق تناول هذه النقطة في الفصل الثالث ( الباب الأول ) من الدراسة .

ولا يحدث هذا التحول بشكل عفوى أو تلقائى . وإنما يتخذ صورة موجهة مخططة . ويمكن تحقيق هذا التحويل المنشود عن طريق التخفيف من حدة العوامل التى تؤدى إلى نشأة الاستقطاب أساساً من جانب ، ثم تدعيم المقومات الضرورية لقطب النمو حتى يمارس تأثيراته بشكل فعال من جانب آخر .

وإذا ما استرجعنا نتائج الدراسة الميدانية التى أجريت على مراكز حضرية سنة تعافى كلها من الاستقطاب - بدرجات متفاوتة - . فإنه يمكن استخدام ذلك فى التنبؤ بإمكانية تحويلها - كراكز استقطاب - إلى أقطاب للنمو . ولنعرض ذلك من خلال نموذجين ، هما :

١ - القاهرة : كركر حضرى يعانى من درجة حادة من الاستقطاب يمكن تحويله إلى قطب للنمو إذا ما اتجهنا بالسكان والأنشطة وفق خطط محددة - شاملاً نحو محافظة القليوبية ، وجنوباً تجاه محافظة البحيرة ، بحيث يؤدى ذلك إلى تحقيق نتيجتين فى ذات الوقت هما :

- الوصول بالقاهرة إلى « قطب للنمو » لا يعانى من تلك الدرجة الشديدة فى تركيز السكان ، وتكلمس الأنشطة .

- تنمية المناطق المحيطة بها ( القليوبية ، والبحيرة ) وتدعيمها حتى تصل إلى مرحلة « قطب النمو » أيضاً .

٢ - الإسكندرية : وهى مركز حضرى استقطابى أيضاً ، ويمكن تحويله إلى قطب للنمو إذا ما وضعت له خطة ( لسكانه وأنشطته ) : بحيث ينتج النمو غرباً تجاه محافظة مطروح ، وناحية الجنوب الشرق حول محافظة البحيرة .

وينتق من خلال ذلك نفس النتيجتين السابقتين وذلك من حيث الوصول بالإسكندرية إلى قطب النمو ، فى ذات الوقت الذى يحدث تنمية مكثفة للمناطق المحيطة بها ( مطروح ، والبحيرة ) .

وحري بنا أن نشير إلى نقطة هامة فى هذا الصدد ، تتعلق بنوعية البيئة الحضرية <sup>(١)</sup> ، التى تعانى من درجة من الاستقطاب ، فهناك ظروف وأحوال عديدة تسهم فى تحديد هذه النوعية ، وبالتالي يحتاج الأمر إلى مراعاة هذه الظروف عند معالجة ظواهر الاستقطاب .

— Netzer, Dick; Economics And Urban Problems : Diagnoses And Prescriptions, (١)  
(Second Edition), Basic Books Inc., Publishers, N.Y., 1974, p. 174.

## الفصل السابع

### خريطة سسيواقتصادية / جغرافية مقترحة

#### للمنو الحضرى فى مصر

إذا كنا قد جمعنا استنتاجات الدراسة فى الفصل السابع ، وعرضنا السياسات المقترحة للتنمية الحضرية فى مصر فى الفصل السابق : فإننا نحاول هنا فى هذا الفصل تجسيد تلك الاستنتاجات ، وهذه السياسات فى شكل ، أو إطار معين . . نراه يتمثل فى خريطة تصورية ، ليست جغرافية فقط ( تظهر عليها المواقع ، وتحدد ) وإنما هى سسيواقتصادية أيضاً ( يتوزع عليها السكان ، وتتوطن فيها الأنشطة ) .

ونحاول تقديم هذه الخريطة ، ليس لمحاولة لتقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية ، وإنما كإطار مقترح لعلاج المشكلات الناجمة عن ظواهر الاستقطاب الحضري ، ولذلك فإننا نستخدم مراكز الاستقطاب الحضري الستة ( مجال الدراسة ) محوراً لهذه الخريطة أساساً لها . ويمكننا تصور هذه الخريطة من خلال عرض النقاط التالية :

#### ١ - المعايير اللازمة لتصوير النمو الحضري فى مصر :

ويمكن تحديدها فى التنبؤ بمعدل نمو السكان ( عدداً وكثافة ) وتوزيعهم ودراسة التوقعات المستقبلية للمواد المادية ، من حيث عناصرها المختلفة ، ثم تحديد نوعية الأنشطة المسهقة ، ومراقبتها .

#### ٢ - المحاولات السابقة فى تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية ، وتحليل نقدي لها :

ونبدأها بتحديد مدى كفاءة التقسيم الإدارى الحالى ( إلى محافظات ) فى تحقيق أهداف التنمية السسيواقتصادية ، ثم نعرض لتوضيح أربع محاولات : قامت بالأولى اللجنة العليا لتخطيط القاهرة الكبرى ، واقترحت الثانية لجنة تخطيط اسوان ، وقدم الثالثة مؤتمر المحافظين ( الذى عقد سنة ١٩٦٨ ) ، وعرض للمحاولة الرابعة أحد المشتغلين بالتخطيط الإقليمى ، وتخطيط المدن .



وسوف نعرض لكل محاولة ، ثم نولجها تحليلًا نقديًا : ونتناولها من خلال خريطة مرفقة بها . ونقدم في نهاية هذا الجزء ملاحظات عامة على المحاولات الأربع السابقة .

### ٣ - بدائل مختلفة للخريطة المقترحة للنمو الحضري في مصر :

وهي محاولة للباحث يستلها بتحديد علاقة اقتراح بدائل لخريطة النمو الحضري في مصر . بمشكلة الاستقطاب . ثم نعرض لبدائل ثلاثة : يتعلق الأول منها بفكرة الامتداد والاتساع المستهدفين بالنسبة لكل مركز حضري ، ويتصل الثاني باقتراح الإدماج (أو الضم) بين أكثر من مركز حضري ، بينما يرتبط البديل الثالث بسياسة الامتداد والادماج (معاً) بين المراكز الحضرية .

وسوف نحدد المعيار الذي انبنى عليه كل بديل . ثم نعرض للبديل ، ونزيد الأمر توضيحاً من خلال الأشكال المرفقة بالبدائل .

وفي نهاية هذا الجزء نعرض للمعايير العامة التي استخدمت في تصورات البدائل الثلاثة السابقة .

### ١ - المعايير اللازمة لتصوير النمو الحضري في مصر

لم تزل مسألة النمو الحضري تسير بشكل تلقائي ، وعفوي في مصر ، وذلك من حيث اتجاهات - هذا النمو - وتوزيعاته ، على حد سواء .

ويحتاج هذا الأمر إلى تدخل إرادي مخطط ، يستهدف ضبط هذا النمو والتحكم فيه . وإذا كنا نسعى إلى تصور وضع أمثل للنمو الحضري في مصر ، فإن ذلك لن يتأتى دون تخطيط للتنمية الحضرية فيها (وهو ما سبق تناوله في الفصل السابق) .

كما أن التخطيط لهذه التنمية ينبغي أن يتم في ضوء معايير واضحة لما تستهدفه بالنسبة لمسألة النمو الحضري في مصر . ويمكننا أن نعرض أهم هذه المعايير في النقاط الأربع التالية :

### ١/١ التنبؤ بمعدل السكان (عددًا ، وكثافة) وتوزيعهم :

يؤثر هذا المعيار تأثيراً مباشراً على عملية النمو الحضري من خلال العناصر الرئيسية التالية :

#### (١) تركيز السكان في منطقة محدودة المساحة :

فيؤدي ذلك إلى درجة عالية من الكثافة السكانية ، في منطقة محدودة ، وما يستتبع ذلك من مشكلات .

#### (٢) تحديد نوعية العمالة ومجالاتها ( داخل المركز الحضري ، وخارجه ) :

وهو أمر يتصل بفرص العمالة المتاحة بالمركز الحضري من ناحية ، ومهارات الفرد وإمكاناته من ناحية أخرى .

#### (٣) الانتقال ، والحركة ( داخل المركز الحضري ، وخارجه ) :

ويرتبط ذلك بموقع العمل ومحل السكن من جهة ، وبارتباطات الفرد بخارج المركز الحضري من جهة أخرى .

#### (٤) الهجرة إلى مركز حضري آخر :

ويستج ذلك من عدم تحقيق الهدف الذى سعى إليه المهاجر ، أو ظهور مشكلات طارئة تستلزم تغيير المكان .

#### (٥) العودة إلى البلد الأصل :

ويحدث ذلك في الغالب حيناً لا يتحقق تكيف سسيواقتصادى بالنسبة للمهاجر مع بيئة حضرية جديدة .

. . . . . ولذلك فإن التنبؤ بمعدل النمو السكانى في منطقة ما ، وتصوير التوزيع الأمثل للسكان فيها يؤدي إلى تحديد الصورة المتوقعة لهذه المنطقة بعد فترة زمنية معينة (وهي التي

أجرى التنبؤ في ضوءها) ومن خلال ذلك يمكن التعرف على المورد البشرى في النمط الحضري<sup>(١)</sup>.

#### ٢/١ التوقعات المستقبلية للموارد المادية : (نوعيتها - حجمها - مصادرها) .

إذا كان التنبؤ السكاني - من حيث عناصره المختلفة - يمكن أن يمدنا بتصور مبدئي للمورد البشرى ( من حيث حجمه ، ونوعيته ، وتوزيعه ) ، فإن الإمكانيات المادية المتاحة تعكس الموارد المادية الحالية والمستقبلية للمجتمع الحضري . ويمكن تناول هذه الموارد في ضوء عناصر عديدة تتعلق بالتوقعات المستقبلية لها ، وأهمها مايلي :

##### ( ١ ) نوعية الموارد :

ويحتاج التعرف على هذه النوعية إلى دراسة الإمكانيات الاقتصادية المنطقية ، وحاجات السكان منها .

##### ( ٢ ) حجم الموارد :

وتمتد دراسة حجم الموارد إلى ضرورة التعرف على الطاقات الكامنة ، وغير المستغلة منها .

##### ( ٣ ) مصادر الموارد :

ويقصد بها ما يمكن أن يستغل في مجتمع ما من موارد ، ومناجم ذلك ، والزمن المتوقع لتفادها .

---

( ١ ) — Schlöck, Louis, B.; „Man In Metropolis : The People Of A Great Region, how they are shaping its future-and their own“, Doubleday & Company Inc., Garden City, N.Y., 1963, p. 365.  
النمو الحضري

### ٣/١ تحديد نوعية الأنشطة المستهدفة ، ومواقعها :

ينعكس المورد البشرى ( السكان ) ، والمورد المادى ( الطاقات ) من خلال نشاط قائم في المجتمع . وقد أجرى عديد من المبحوث لتحليل العلاقة بين النمط الحضري ، والنشاط المطلوب تواجده فيه ، وانتهت معظم هذه الدراسات إلى أنه لتحقيق انسجام أو ترابط بين الشكل الحضري ، والنشاط — أيًا كانت نوعيته — فإنه ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار ما يلي<sup>(١)</sup> :

- ١ — إمكانية قياس مدخلات النشاط ، ومخرجاته .
  - ٢ — ضرورة التعرف على التأثيرات الناجمة عنه (وبخاصة إذا كانت متتالية) .
  - ٣ — أهمية تقييم النشاط من خلال أهدافه ، وإنجازاته .
- وفضلا عن أهمية التعرف على نوعية ذلك النشاط ، فإن تحديده موقعه يمثل معياراً رئيسياً في تصور الوضع الأمثل للنمو الحضري ، ويعتد ذلك على عناصر أهمها : الأنشطة الأخرى المساعدة ، الطرق والشوارع ، وسائل النقل والمواصلات ، وحدات المساكن وسلوك المستهلك<sup>(٢)</sup> . . . إلخ .

### ٢ — المحاولات السابقة في تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية ،

#### وتحليل نقدي لها

قبل أن نبدأ في عرض اقتراح يتصل بمعالجة الوضع الحالي للنمو الحضري في مصر ينبغي أن نتناول بعض المحاولات السابقة التي جرت لتقسيم مصر ، أو تصنيفها ، إلى أقاليم تخطيطية .

وفيهذا ذلك تناول في التعرف على الخطوط العامة التي يتصورها بعض القائمين على

( ١ ) — Steinitz, Carl; „Meaning and Congruence of Urban Form and Activity“, A.I.P., Volume XXXIV, No. 4, July 1968, p. 235.

( ٢ ) — Stigman, Michael, A.; „Accessibility Models and Residential Location“, A.I.P., Volume XXXV, No. 1, Jan. 1969, p. 22.

هذا العمل ( التخطيط الإقليمي - الحضري ) والمهتمين به ، سواء كانوا أجهزة أو أفراداً ، فنعرض لمحاولات أربع منها ، قامت بها اللجنة العليا لتخطيط القاهرة الكبرى ، ولجنة تخطيط أسوان ، ومؤتمر المحافظين ( سنة ١٩٦٨ ) . ثم محاولة احد المشتغلين في هذا الميدان ، على أن ندعم كل محاولة بتحليل نقدي موجز لها .

وفي صجالة سريعة - وقبل عرض هذه المحاولات الأربع - نحاول التعرف على التقسيم الإداري الحالي لمصر من الزاوية التالية :

**مدى كفاءة التقسيم الإداري الحالي ( إلى محافظات ) في تحقيق أهداف التنمية للسياسة الاقتصادية :**

سبق ان تناولنا «التقسيم الإداري» كأحد المتغيرات الرئيسية في تكوين مراكز الاستقطاب الحضري في مصر<sup>(١)</sup> . وهو وإن كان يمثل الجانب الإداري من عملية النمو الحضري فإنه يتفاعل مع الجوانب الأخرى فيعتمد على البعد التاريخي ، والوضع الجغرافي ، والهيكل الديموجرافي ، والنمط الاقتصادي ، والبناء الاجتماعي ، والإطار الثقافي للمجتمع الحضري . واعتقاداً على المعايير السابقة - في تفاعلها - يمكن القول بوضوح : إن التقسيم الإداري الحالي ( ووحده الأساسية هي المحافظة ) لا يصلح كنواة لتحقيق أهداف التنمية المستقبلية . وحتى لا نضع هذا الحكم جزافاً ، فإنه يمكننا تحديد المؤشرات الرئيسية التي دعنا إليه فيما يلي من نقاط :

( ١ ) إن الموارد المادية المتاحة لا تنجزاً - ولا تنفصل بحيث نحدد لكل محافظة نصيبها منها ، بل أن ما نلاحظه هو عكس ذلك تماماً . فالموارد يمكن حصره من خلال عدد من المحافظات .

( ٢ ) إن العنصر البشري ( سواء الجزء الثابت منه المتمثل في المقيمين بصفة دائمة تقريباً بالإقليم ، أو الجزء المتغير والذي نلاحظه في موجات الهجرة من الإقليم وإليه ) من الصعب جداً حصره والتحكم في اتجاهاته ، وضبطها . في حدود المحافظة فقط ، بل يحتاج الأمر إلى مجال أوسع .

( ١ ) يمكن مراجعة هذه النقطة في الفصل الخامس ( الباب الثاني )

٣ - بالنظر إلى الموارد المادية ( غير المتكاملة ) والموارد البشرية ( غير المحدودة ) يكون من الصعب آنذاك تحديد مواقع الأنشطة الضرورية لتنمية المنطقة ، في الحيز المحدود للمحافظة .

و ترتيباً على ذلك فإن هناك حاجة ماسة لتعديل الخطوط الحالية للتقسيم الإدارى بشكل يتناسب مع خطط التنمية ، ومشروعاتها .

#### ١/٢ محاولة اللجنة العليا لتخطيط القاهرة الكبرى :

تقدمت هذه اللجنة بمقترح لتقسيم مصر إلى أقاليم مخططة ثمانية نعرضها فيما يلى <sup>(١)</sup> .

##### ١ - إقليم الدلتا :

- ويشمل محافظات دمياط ، والشرقية ، والدقهلية ، وكفر الشيخ ، والغربية ، والمنوفية ، وبعض أجزاء من محافظتى القليوبية ، والبحيرة :

##### ٢ - إقليم القاهرة الكبرى :

- ويضم محافظة القاهرة وبعض أجزاء من محافظتى : القليوبية ، والجيزة .

##### ٣ - إقليم الصعيد الأوسط :

- ويشمل جزء من محافظة الجيزة ، ومحافظات بنى سويف ، والفيوم ، والمنيا ، وأسيوط

##### ٤ - إقليم الصعيد الأعلى :

- ويضم محافظات : سوهاج ، وقنا ، وأسوان ، والجزء الجنوبي من محافظة البحر الأحمر ( حتى الفردقة ) .

##### ٥ - إقليم سيناء :

- ويشمل محافظات : بورسعيد ، والإسماعيلية ، والسويس ، وشبه جزيرة سيناء ، والجزء الشمالى من محافظة البحر الأحمر .

(١) أحمد خالد حاتم ، محمد جمال مرسي ، وتنية القرية المصرية ، والتخطيط الإقليمى ، النهضة

## ٦ - إقليم الإسكندرية :

- ويضم محافظة الإسكندرية وبعض أجزاء من محافظتى : البحيرة ، ومطروح .

## ٧ - إقليم الصحراء الغربية :

- ويضم الجزء الشمالى من الصحراء الغربية حتى واحات سيوة .

## ٨ - مناطق ( أو أقاليم ) ذات اعتبارات خاصة مثل :

- منطقة الواحات الخارجة ، والداخلية ، وباريس .

- منطقة الواحات البحرية ، والفرافرة .

ويلاحظ على هذه المحاولة أن معيار التقسيم الاسمى غير واضح فلم يعتمد على الوضع الجغرافى تماماً ، مثلما لم يرتكز إلى النمط الاقتصادى أو التركيب الاجتماعى لكل إقليم وأوضح دليل على ذلك ما نلاحظه من فروق شاسعة بين الإقليم الأول ( الدلتا ) الذى يضم ثمان محافظات تقريباً ، والإقليم السابع الذى يضم الجزء الشمالى من الصحراء الغربية .

ويمكن توضيح هذه المحاولة ( اقتراح التقسيم ) من خلال الخريطة التالية رقم ( ٤ ) .

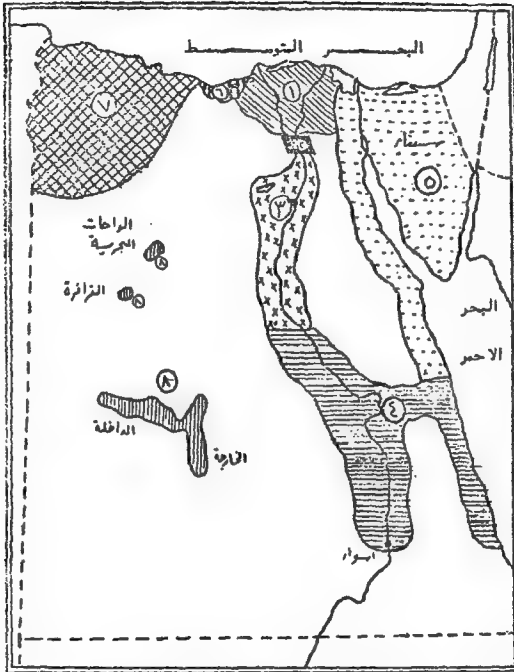
## ٢/٢ محاولة لجنة تخطيط أسوان :

تنقسم محافظات مصر وفق تصور هذه اللجنة إلى خمسة أقاليم تخطيطية يمكن رؤيتها من خلال المناطق الرئيسية التالية<sup>(١)</sup> :

### ١ - منطقة الدلتا :

- وتضم محافظات : دمياط ، والدقهلية ، وكفر الشيخ ، والغربية ، والمنوفية ، وبعض أجزاء من البحيرة ، والقليوبية .

( ١ ) مشروع التخطيط الإقليمى لمحافظة أسوان ، مذكرة حول تقسيم الجمهورية إلى أقاليم تخطيطية ، لجنة تنمية الموارد البشرية ، بالمشروع ، ١٩٦٧ .



خريطة رقم (٤) توضح محاولة اللجنة العليا لتخطيط القاهرة الكبرى

- |                          |                           |
|--------------------------|---------------------------|
| (١) إقليم الدلتا         | (٥) إقليم سيناء           |
| (٢) إقليم القاهرة الكبرى | (٦) إقليم الإسكندرية      |
| (٣) إقليم الصعيد الأوسط  | (٧) إقليم الصحراء الغربية |
| (٤) إقليم الصعيد الأعلى  | (٨) مناطق (أو أقاليم)     |
|                          | ذات اتجاهات عامة          |



## ٢ - منطقة القاهرة الكبرى :

- وتشمل محافظة القاهرة ، وبعض أجزاء من محافظتي القليوبية ، والجيزة .

## ٣ - المنطقة الشرقية :

- وتضم محافظات الشرقية ، وبورسعيد ، والإسماعيلية ، والسويس ، وشبه جزيرة سيناء .

## ٤ - المنطقة الغربية :

- وتشمل محافظتي الإسكندرية ، ومطروح ، وبعض أجزاء من محافظة البحيرة ، وكذلك الجزء الشامي من محافظة الوادي الجديد ( بعض الواحات مثل : البحرية ، والفرافرة ) .

## ٥ - المنطقة الوسطى :

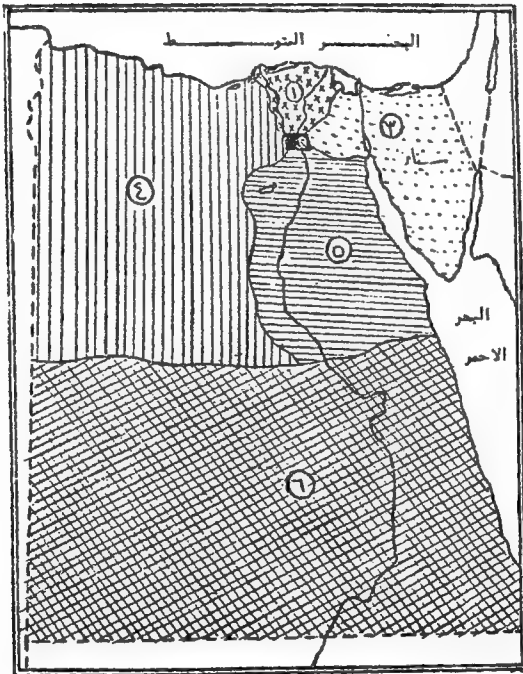
- وتضم بعض أجزاء من محافظة الجيزة ، وم محافظات : بني سويف ، والفيوم ، والمنيا ، وأسيوط ، وسوهاج بالإضافة إلى الجزء الشمالي من محافظة البحر الأحمر .

## ٦ - المنطقة الجنوبية :

- وتشمل محافظتي قنا ، وأسوان . فضلاً عن الأجزاء الجنوبية من محافظة البحر الأحمر ( جهة الشرق ) ، والأجزاء الجنوبية من محافظة الوادي الجديد : كالواحات الداخلة والخارجة ( جهة الغرب ) .

ويعد هذا التقسيم - وإن كان قريباً من المحاولة السابقة وبخاصة بالنسبة لإقليمى ( أو منطقتي ) الدلتا ، والقاهرة الكبرى - محاولة لتصوير مناطق كبرى برغم ما قد يكون بين مكوناتها من عدم تكامل أو اتساق أحياناً ، ومن تعارض أو تضاد أحياناً أخرى . ويبدو ذلك واضحاً من تجزئة محافظة واحدة - كالوادي الجديد مثلاً - بين منطقتين إحداهما غربية ، والأخرى جنوبية .

ويمكن توضيح هذه المحاولة من خلال الخريطة المرفقة رقم (٥)



عريضة رقم (٥) توضح محاولة لجنة تنسيق أسوان

- |                      |                          |
|----------------------|--------------------------|
| (١) المنطقة الغربية  | (٢) منطقة القاهرة الكبرى |
| (٣) المنطقة الشرقية  | (٤) المنطقة الوسطى       |
| (٥) المنطقة الجنوبية | (٦) المنطقة الغربية      |

### ٣/٢ محاولة مؤتمر المحافظين (سنة ١٩٦٨) :

عرض في أحد مؤتمرات المحافظين التي عقدت في عام ١٩٦٨ ، اقتراح بتقسيم مصر إلى ست مناطق تمثل في الآتي <sup>(١)</sup> :

#### ١ - منطقة القاهرة الكبرى :

- وتضم محافظات : القاهرة ، والجيزة ، والقليوبية .

#### ٢ - منطقة شرق الدلتا :

- وتشمل محافظات : بورسعيد ، والإسماعيلية ، والسويس ، والشرقية .

#### ٣ - منطقة وسط الدلتا :

- وتضم محافظات : دمياط ، والدقهلية ، وكفر الشيخ ، والغربية ، والمنوفية .

#### ٤ - منطقة غرب الدلتا :

- وتشمل محافظات : الإسكندرية ، والبحيرة ، ومطروح .

#### ٥ - منطقة شمال الوجه القبلي :

- وتضم محافظات : الفيوم ، وبني سويف ، والمنيا ، وأسيوط .

#### ٦ - منطقة جنوب الوجه القبلي :

- وتشمل محافظات : سوهاج ، وقنا ، وأسيوط ، والوادي الجديد ، والبحر الأحمر .

... ويلاحظ على هذا الاقتراح أنه لم يفعل سوى تجميع عدد متجاور - جغرافياً - من المحافظات في إقليم معين (وأطلق عليه منطقة) واعتمد في ذلك على الجهات الأصلية الأربع فضلاً عن منطقة القاهرة الكبرى ، ومنطقة الوسط . ومن الجدير بالملاحظة أيضاً أنه لم يدخل محافظة سيناء في أي من المناطق . ولم تراعى هذه المحاولة في التقسيم ، الأهمية القصوى

(١) أحمد حاتم ، المصدر السابق ، ص ٤٩ - ٥٠ .

لإمكانية تميز المحافظة الواحدة بين إقليمين (أو أكثر) حسب ظروف الإقليم المقترح والمعايير التى نحتكم إليه فى اختياره .

ولذلك فىمكن القول بأن هذا التقسيم المقترح ، عام ومن الصعب الاعتماد عليه كمحاولة لتصور الوضع الأمثل لما ينبغي أن تكون عليه الأقاليم التخطيطية فى مصر .  
ومن خلال الخريطة الملحقة رقم (٦) يمكننا تصور هذه المحاولة .

٤/٢ : محاولة أحد المشتغلين بالتخطيط الإقليمى ، وتخطيط المدن :

ومن بين هؤلاء المشتغلين بهذا الميدان ، نعرض للمحاولة<sup>(١)</sup> التى قسمت فيها محافظات مصر إلى تسعة أقاليم ، تتضح ١٤ يلى .

١ - إقليم القاهرة الكبرى :

- ويضم محافظة القاهرة ، وبعض أجزاء من محافظتى الجيزة ، والقليوبية .

٢ - إقليم الإسكندرية :

- ويشمل محافظة الإسكندرية ، وبعض أجزاء من محافظتى البحيرة ، ومطروح .

٣ - إقليم قناة السويس :

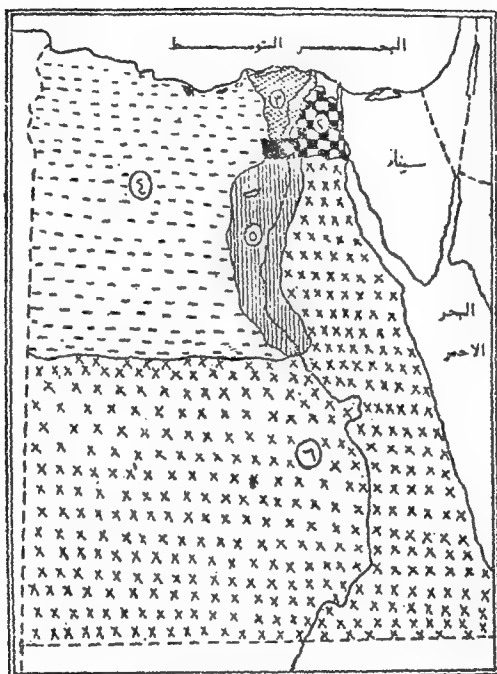
- ويضم محافظات القناة الثلاث ، وهى : بورسعيد ، والاسماعيلية ، والسويس .

٤ - إقليم مصر السفلى ( الدلتا ) :

- ويشمل محافظات : دمياط ، والدقهلية ، وكفر الشيخ ، والشرقية ، والغربية ، والمنوفية ، وبعض أجزاء من محافظتى البحيرة ، والقليوبية .

ويمكن تقسيم هذا الإقليم إلى ثلاث مناطق تخطيطية هى : شرق الدلتا - وسط الدلتا - غرب الدلتا .

(١) أحمد ملام ، نفس المصدر ، ص ٦٥ - ٦٩ . (المحاولة لذات المؤلف) .



خريطة رقم (٦) توضح محاولة مؤتمر المائتين (١٩٦٨)

- |                          |                             |
|--------------------------|-----------------------------|
| (١) منطقة القاهرة الكبرى | (٤) منطقة غرب الدلتا        |
| (٢) منطقة شرق الدلتا     | (٥) منطقة شمال الوجه القبلي |
| (٣) منطقة وسط الدلتا     | (٦) منطقة جنوب الوجه القبلي |

### ٥ - إقليم مصر الوسطى ( شمال الوجه القبلى ) :

- ويضم جزء من محافظة الجيزة ، ومحافظات : بنى سويف ، والقويس ، والمنيا ، وأسيوط ، وسوهاج ، والجزء الشمالى من محافظة البحر الأحمر ، وبعض الأجزاء جهة الصحراء الغربية .

ويمكن تقسيم هذا الإقليم إلى ست مناطق تخطيطية هى : القويس - بنى سويف - المنيا - أسيوط - سوهاج - البحر الأحمر .

### ٦ - إقليم مصر العليا ( جنوب الوجه القبلى ) :

- ويشمل محافظتى قنا ، وأسوان ، والجزء الجنوبي من محافظة البحر الأحمر .  
ويمكن تقسيم هذا الإقليم إلى منطقتين تخطيطيتين هما : قنا ، وأسوان .

### ٧ - إقليم مطروح :

- ويضم بعض أجزاء من محافظة مطروح ويمتد من غرب الإسكندرية حتى حدود ليبيا ، وجنوباً حتى منخفض القطارة واحات سيوه .  
ويمكن تقسيم هذا الإقليم إلى أربع مناطق تخطيطية هى : ساحل البحر المتوسط - وادى الطرون - منخفض القطارة - واحات سيوه .

### ٨ - إقليم الوادى الجديد :

- ويشمل محافظة الوادى الجديد وبعض أجزاء من محافظة مطروح .  
ويمكن تقسيمه إلى خمس مناطق تخطيطية هى : واحات البحرية - الفرافرة - الداخلة - الخارجة - جنوب الوادى الجديد .

### ٩ - إقليم سيناء :

- ويضم محافظة سيناء .

ويمكن تناول هذه المحاولة<sup>(١)</sup> فى ضوء الملاحظات التالية :

(١) لا يمكننا أن ننفل تلك المحاولة ابتداءً لى قام بها أحد المشتغلين بالجغرافيا والتخطيط الإقليمى -

( ١ ) أنها لا تعد بأي شكل من الأشكال محاولة جديدة ، أو مبتكرة لتقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية بل هي لا تخرج عن كونها تجميعاً للمحاولات الثلاث السابقة ، وبخاصة الأوليين منها ، ( القاهرة ، وأسوان ) فالخط العام لها واحد تقريباً ، والفرق التفصيلية بينها قليلة . فهي محاولة للتأليف والتوفيق بين أكثر من محاولة أخرى .

( ب ) برغم أن فكرته أساساً ، تنبئ على تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية ، إلا أنه لم يفعل ذلك ، وإنما صنف مصر إلى « مناطق » رئيسية تسع ، وأطلق على كل منها « إقليم » . بل لقد وصل في تصنيفه التفصيلي إلى حد تقسيم كل منطقة ( أو إقليم ) ، تقسيماً داخلياً أسماه بالمناطق التخطيطية التي لا تخرج عن كونها « المحافظات » التي يتميز إليها كل إقليم ، بمحدودها الإدارية الحالية .

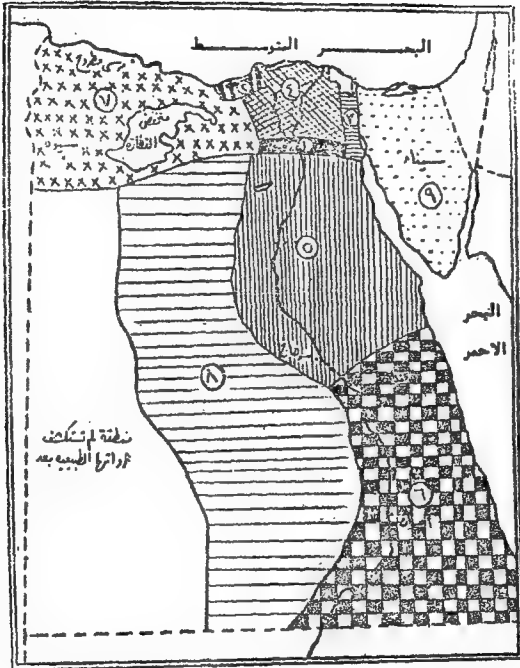
( جـ ) إن وحدته التي يبدأ منها محاولته في التقسيم ، وهي المنطقة التخطيطية ، التي هي في الواقع المحافظة ( أو الواحات في الوادي الجديد ) لا تصلح بحال من الأحوال للنظر إليها كإقليم تخطيطي بالمعنى الصحيح : جغرافياً ، واقتصادياً ، واجتماعياً ، وإدارياً . ويمكن توضيح هذه المحاولة من خلال الخريطة المرفقة رقم ( ٧ ) .

## ٥/٢ ملاحظات عامة للمحاولات السابقة :

من التحليل الأول للمحاولات الأربع السابقة في تقسيم مصر إلى أقاليم ، أو مناطق تخطيطية ، تبدو ملاحظة عامة تشترك فيها جميعاً ، وتحدد في : عدم وجود معيار ( أو معايير ) معينة تنبئ عليها فكرة التقسيم .

فلم نجد مثلاً محاولة تعتمد على الوضع الجغرافي ، أو الميكل الديموجرافي ، أو الإمكانيات الاقتصادية ، أو التركيب الاجتماعي ، أو الإطار الثقافي . . . أو كل ذلك مجتمعة .

== ونقدم بها محاولة د . محمد صبحي عبد الحكيم [ ورقة غير منشورة ] حول تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية [ وتتميز بأنها وضعت اعتباراً على معايير اختيرت لمراعاة الاعتبارات الجغرافية ، والسكانية ، والتجاسس الإقليمي ، والاعتبارات الاقتصادية والتمويلية ، واعتبارات التكامل الاقتصادي داخل الإقليم ، فضلاً عن الاعتبارات الإدارية ، والسياسية ، والمسكرية ، وفي ضوء ذلك اقترح تقسيم مصر - بصفة أولية - إلى أقاليم تخطيطية سبعة هي : القاهرة الكبرى - قناة السويس - سيناء - الدلتا - الإسكندرية الكبرى - مريوط - شمال الصعيد - جنوب الصعيد .



خريطة رقم (٧) توضح محاولة أحد المشتغلين بالتخطيط الإقليمي وتخطيط المدن

- |                          |                           |
|--------------------------|---------------------------|
| (١) إقليم القاهرة الكبرى | (٦) إقليم مصر العليا      |
| (٢) إقليم الإسكندرية     | (٧) إقليم مطروح           |
| (٣) إقليم قناة السويس    | (٨) إقليم الواحات الجديدة |
| (٤) إقليم مصر السفلى     | (٩) إقليم سيناء           |
| (٥) إقليم مصر الوسطى     |                           |



وإذا حاولنا تجميع هذه المعايير فإنه يمكن تصنيفها من خلال ثلاث مجموعات :  
 - متصل الأولى بالمعايير الاقتصادية : ودراسة الظروف الاقتصادية للمنطقة أو الإقليم .

- وترتبط الثانية بالمعايير الاجتماعية : وما يحتاجه ذلك من مؤشرات اجتماعية تقود إلى التقدير المعيارى للظاهرة<sup>(١)</sup> .

(ويمكن التعبير عن هاتين المجموعتين بالمعايير السببية الاقتصادية) .

- بينما متصل الثالثة بالمعايير الجغرافية : ما يرتبط بذلك من محاولات للتعرف على طبيعة الموقع وظروفه .

وبصفة عامة يمكننا تحديد الملاحظات المشتركة التي أمكن الخروج بها من خلال دراسة المحاولات السابقة الأربع ، فيما يلي من نقاط :

١ - إن أيًا من المحاولات السابقة في التقسيم : لم يعتمد على بيانات ومعلومات كافية تساعد على الاحتكام إلى معيار (أو أكثر) . ويؤدى بالتالى إلى تقسيم ذى دلالة أو معنى . ولعل من الأسباب القوية التي أدت إلى ذلك هو عدم وجود بيانات إحصائية متاحة حول الظروف الاقتصادية ، والاجتماعية ، والديمقراطية للإقليم من ناحية ، أو العلاقات بين الأقاليم من ناحية أخرى<sup>(٢)</sup> .

٢ - إنهم لم يشترك أساساً في الهدف الذى يسمى التقسيم إلى تحقيقه ( وذلك نتج عن السرعة في تصور التقسيم ، وأدى بالتالى إلى عدم وجود معيار له ) .

٣ - إن المحاولات جميعها لم تحدد الوسائل البديلة لتحقيق المحاربة ، ووضعها موضع التنفيذ ، ولم تقترح الهيكل التنظيمى الذى يمكن أن يشرف على سياسة التخطيط الإقليمى الحضرى في مصر .

(١) — Plassas Demetrius and Fern Ricca; "An Evaluation of Social Indicators" (١)

A.I.P. Volume XXXVIII No. 1 Jan. 1972 p. 43.

(٢) عبد الحليم البهناسى ، « دور الجهاز المركزى للتنمية العامة والإحصاء في توفير البيانات اللازمة

للتخطيط الإقليمى » بحث مقدم لديبلوم معهد التخطيط القومى ، نوفمبر ١٩٧٣ ، ص ٤ .

### ٣- بدائل مختلفة للخريطة المقترحة

#### للنمو الحضري في مصر

برغم ما أمدتنا به المحاولات السابقة من تصور للخريطة المقترحة للنمو الحضري المستقبل لمصر ، إلا أن ذلك لا يعد كافياً لمعالجة قضية الاستقطاب الحضري (وهي موضوع دراستنا) ، فضلاً عما بتلك المحاولات ذاتها - من مثالب وعيوب (تعرضنا إلى بعضها فيما سبق)<sup>(١)</sup> .

وترتيباً على ذلك فإننا نحاول في هذه النقطة اقتراح بدائل مختلفة ، نعتمد عليها في تصور النمو الحضري المتوقع في مصر ، مستندين في ذلك أساساً إلى ما توصلنا إليه في هذه الدراسة من نتائج ، ذلك بالإضافة إلى تحديد معيار معين واتخاذ أساساً ثابتاً يدور البديل حوله ، ويعتمد عليه .

وقبل تفصيل القول في هذه البدائل نتعرض في عجالة سريعة للعلاقة بين تلك البدائل ، ومشكلة الاستقطاب .

**علاقة الاقتراح بدائل لخريطة النمو الحضري في مصر ، بمشكلة الاستقطاب :**

إذا كان اقتراح تصور خريطة سسيواقتصادية / جغرافية للنمو الحضري في مصر ، بعد واحداً من الحلول الرئيسية لعلاج المشكلات المتصلة بالطاقت المادية والبشرية وعملية توزيعها على مناطق الحيز المتاح ، فإن ذلك يرتبط أساساً بظواهر الاستقطاب الحضري التي تتكون بصفة رئيسية من هذه المشكلات ، ولا تؤدي إلى حلها ، إنما تزيد من تفاقمها .

ولئن تكون عاولتنا هذه - في البحث عن بدائل للخريطة المقترحة للنمو الحضري في مصر - على غرار المحاولات الأربع السابقة ، وإنما ستختلف عنها من الزوايا التالية :

١ - إننا لا نسعى أساساً إلى تقسيم مصر إلى أقاليم (أو مناطق تخطيطية) ، فهذا جانب فرعي من جوانب الدراسة ، وليس هدفاً لها . فضلاً عن أن ذلك في حد ذاته

(١) لم تخرج المحاولات الأربع السابقة عن موضع دراستنا ذلك . لأنها تحاول - ضمن ما استهدفت - البحث من حل المشكلات الحضري بصفة عامة .

( محاولة التقسيم ) يحتاج إلى دراسات مطولة تعتمد على فريق البحث ، يستمر في العمل لمدة غير قصيرة ، ويتاح لديه كافة البيانات الخاصة بالإمكانات الإقليمية ، والعلاقات بين المناطق ، حتى يصل - مبدئياً - إلى تحديد واضح لمعايير التقسيم .

٢- إن هدفنا - وإن ارتبط بشكل التوزيع الجغرافي للأقاليم - يتصل بصفة رئيسية بظواهر الاستقطاب الحضري حيث نسمى إلى اقتراح بدائل الخريطة ، ابتغاء حل لها ( الظواهر ) .

٣- إن المراكز الحضرية الستة - التي كانت مجالاً للدراسة الميدانية - سوف تكون جوهر هذه البدائل ، ومحورها . وسنعتبرها نماذج نسترشد بها ، ونستعين ، لتصور حل لهذه المشكلة .

... وسوف نتمتع على ثلاثة بدائل في هذا التصور ، لكل فكرته العامة ، ومنطقه الذي يستند إليه ، فيتصل الأول بالامتداد والاتساع ، ويرتبط الثاني بفكرة الإدماج أو الضم ، بينما يتحدد البديل الثالث في عملية الامتداد ، حتى يتحقق الإدماج ( أى من محصلة البديلين : الأول والثاني ) .

١/٣ الامتداد ، والاتساع المستهدفين بالنسبة لكل مركز حضري : ( البديل الأول ) :  
تسمى معظم الدول التي تعاني من تكلم سكانى في رقعة محدودة من الأرض ، إلى اتباع سياسة الامتداد ، والاتساع بالنسبة لمناطقها بعامة ، ومراكزها الحضرية بخاصة ( حيث يظهر التركيز السكانى ، والتكلم فى الأنشطة بها بشكل مكثف ) .

ومن الواضح أن هذه الحالة تنطبق على مراكزنا لنمو الحضري بصفة خاصة ، وهو أمر تؤكد المؤشرات العامة والخاصة معاً ، فضلاً عن ظواهر الاستقطاب السائدة ، فى كل مراكز النمو الحضري - والحادة فى بعضها - التي تعتبر خير شاهد على ذلك ، ودليل .

واعتماداً على ذلك فإن اقتراح الامتداد والاتساع بالنسبة لكل مركز حضري يمكن مناقشته فى ضوء النقاط التالية :

### ١ - الفكرة الأساسية المقترح :

وتتصل بصفة رئيسية بتكوين مناطق جديدة حول المركز الحضري يمكن أن يتوزع فيها عدد أكبر من السكان ، وتحدث فيها مجموعة من الأنشطة .

### ٢ - شروط تحقيقه :

ويمكن تجميعها في الآتي : ظهور مشكلة تركيز السكان ، وتكلس الأنشطة في المركز الحضري أساساً ، ووجود حيز يسمح بالامتداد ، ثم التحقق - مبدئياً - من وجود موارد بمنطقة الامتداد .

### ٣ - تكلفته العامة :

وتتحدد في ضوء التوقعات المستقبلية للعائد من هذا الامتداد ، والتكلفة التي يحتاجها . ويتطلب ذلك إجراء دراسة في التكلفة والفائدة ، أو التكلفة والفعالية .

### ٤ - مدى واقعيته :

ليس هذا المقترح ضرباً من الخيال ، وإنما هو تجربة حققها كثير من الدول وبخاصة التي تعاني من مشكلات الاستقطاب . لدرجة أوصلها ( هذا الامتداد ) إلى تصميم عدد من المدن الجديدة<sup>(١)</sup> .

### ٥ - تأثيراته المتوقعة :

يسهم هذا المقترح في الاستفادة شبه الكاملة بالعناصر السيسواقنصادية للموقع ، فضلاً عن نطاقتها المكاني ، وبخاصة إذا ما طبق هذا المقترح على مجال واسع .

### ٦ - مشكلاته المحتملة :

والتي قد تنجم عن سوء في إدارة المجتمع الاقليمي الممتد (الجديد) ، فضلاً عن المشكلات التي قد تحدث نتيجة لعدم وجود صلات منظمة بين هذا الإقليم من أقاليم<sup>(٢)</sup> .

(١) — Godschalk David; Comparative New Community Design" A.I.P. Volume XXXIII No. 5 Nov. 1967 p. 371.

(٢) ذكرها أحد البراعم ، إمكانيات قيام الأقاليم التخطيطية في ج . م . ع . ، بحث مقدم لدبلوم معهد التخطيط القوي ، القاهرة ، ١٩٧٠ ، ص ٩٢ - ٩٣ .

## ٧- مدى مساهمة المقترح في حل مشكلة الدواسة :

يؤدي الامتداد والاتساع الحضريين بطبيعتهما إلى التخفيف من حدة مشكلات الاستقطاب ، وذلك إذا ما وجهت هذه السياسة من خلال خطة قومية شاملة .

## ٨- ارتباطه بالخريطة المقترحة :

بلاحظ أن هذا المقترح لا ينظر إلى التوزيع الجغرافي للمراكز الحضرية فقط ، وإنما يراعى أيضاً الإمكانات السيواقتصادية لها ، فهو يمكن أن يسهم في تصور خريطة سيواقتصادية / جغرافية لمصر .

## ٢/٣ الإدماج ( أو الضم ) بين أكثر من مركز حضري : ( البديل الثاني )

ويعتد ذلك بديلاً ثانياً يمكن الاعتماد عليه في اقتراح خريطة للنمو الحضري ، تسم - بشكل أو بآخر - في حل مشكلات الاستقطاب . فقد لوحظ أن هناك عدداً من المراكز الحضرية المجاورة تسم بالقرب المكاني ، وتتجزأ فيما بينها الموارد ، وتفتت ( سواء كانت مادية ، أو بشرية ) . ولذلك هناك فكرة الإدماج ، أو الضم بين أكثر من مركز حضري قريب . واعتماداً على نفس العناصر التي تدارسنا من خلالها البديل الأول ، نحاول هنا التعرف على أبعاد هذا المقترح :

## ١- الفكرة الأساسية للمقترح :

وتعتمد على تحقيق الاستفادة المثلى من الموارد عن طريق تجميعها وتركيزها في مكان واحد ، بدلاً من تشتيتها ، وفتحيتها في مكانين منفصلين ، حتى وإن كان هذا الفصل يتمثل في خطوط التقسيم الإداري التي تؤثر - على الأقل - على تحديد الهيئة المحلية المشرقة على إدارة المركز الحضري .

## ٢- شروط تحقيقه :

يحتاج هذا المقترح إلى اختيار أفضل المراكز ( اثنين أو أكثر ) التي إذا ضمت ، أو أدمجت لأدى ذلك إلى تحقيق عائد أكبر . ويعد متغير المسافة بين المراكز الحضرية شرطاً ضرورياً لتحقيق الإدماج الأمثل ..

## ٣ - تكلفة العامة :

وترتبط التكلفة هنا أساساً بشروط الاختيار السابقة ، فضلاً عن اتصالها بحجم الإمكانات التي يمكن تجميعها عن طريق الإدماج ، وبدرجة الاستغلال الممكنة لهذه الامكانيات .

## ٤ - مدى واقعية :

يمكن لهذا المقترح أن ينطبق مع واقعية الأنماط التوزيعية للمراكز الحضرية في مصر فهي قريبة من بعضها ، ذات مساحة محدودة في معظمها ، مفتة - مشتة في غالبيتها<sup>(١)</sup> .

## ٥ - تأثيراته المتوقعة :

يؤدي الإدماج ، أو الضم إلى خلق حركية للموارد المادية ، والسكان على مساحة أوسع ، وزيادة في معدل نصيب الفرد من ناتج الأنشطة ( بافتراض أن الضم يؤدي إلى زيادة إنتاجيتها ) .

## ٦ - مشكلاته المحتملة :

ترتبط هذه المشكلات باتساع البيئة الحضرية الفيزيائية نتيجة الإدماج المقترح وبخاصة من الناحية الاجتماعية ، حيث يؤدي الحيز الأكبر ، إلى تغير في تفكير الأفراد ، واتجاهاتهم ، وعلاقاتهم<sup>(٢)</sup> .

## ٧ - مدى مساهمة المقترح في حل مشكلة الدراسة :

يمكن لفكرة الإدماج أو الضم أن تقلل إلى حد كبير من حدة مشكلات الاستقطاب فهي على الأقل ستحصرها في أقل عدد ممكن من المراكز الحضرية .

(١) وزارة التخطيط ، المالم الأساسية للتو في المحافظات في الفترة (٦٤/٦٥ - ٦٩ / ١٩٧٠) التقرير الثالث ، القاهرة أبريل ١٩٧٢ (التصرف على الأنماط التوزيعية للمراكز الحضرية يمكن الاطلاع على هذا التقرير) .

(٢) — Michelson William; Urban Sociology As An Aid To Urban Physical

Development : Some Research Strategies\* A.I.P. Volume. XXXIV No. 2 March 1968 p. 105.

## ٨ - ارتباطه بالخرطة المقترحة :

يؤدى الإدماج (المقترح) إلى تصور جديد للمراكز الحضرية القائمة - فأخلة ، والمنصورة مثلا - إذا أدمجتا - فلأن ذلك يحقق تغيراً سسيواقتصادياً / جغرافياً في خريطة مصر .

## ٣/٣ الامتداد ، والإدماج (معاً) بين المراكز الحضرية : (البديل الثالث)

يجمع هذا البديل بين البديلين السابقين من حيث ، خصائصهما ، وميزاتهما . وقد يبدو أن هناك تعارضاً أو تضاداً بين الامتداد والانتساع من جهة ، والإدماج أو الضم من جهة أخرى. ولكن الواقع لا يؤكد ذلك إذ أنه يمكن لدولة واحدة أن تنبئ كلتا السياستين في آن واحد في إطار استراتيجية موحدة للنمو الحضري فيها .

وفي ضوء ذلك نقترح هذا البديل ، ونحاول التعرف عليه من ذات العناصر السابقة كما يلي :

## ١ - الفكرة الأساسية للمقترح :

وتعتمد على تكوين مناطق جديدة يتوزع فيما بينها السكان ، وتوطن الأنشطة ، في ذات الوقت الذي يمكن إدماج أكثر من مركز حضري والاستفادة من الطاقات المجمعة . وليس ذلك فقط ، وإنما هناك مواقع تنشأ من التداخل بين « الامتداد » ، « الإدماج » - كما يستتبع من الشكل المرفق - هي في الحقيقة المواقع المثل لتوطن الأنشطة .

## ٢ - شروط تحقيقه :

يحتاج هذا المقترح إلى توافر خصائص البديلين السابقين معاً ، من حيث وجود حيز يسمح بالامتداد من ناحية ، وتجاوز أكثر من مركز حضري بسمح بالضم أو الإدماج من ناحية أخرى .

## ٣ - تكلفته العامة :

يتطلب هذا البديل تكلفة أكبر نسبياً إذا طبق هذا الاقتراح على نطاق ضيق ، ولكن تبدو تكلفته أقل بكثير إذا ما انخلت هذه السياسة كفلسفة عامة للنمو الحضري في دولة ما .

## ٤ - مدى واقعيته :

يستق هذا المقترح مع طبيعة المراكز الحضرية في مصر حيث هي في أشد الحاجة إلى الامتداد والاتساع ، في ذات الوقت التي تتفق مع شروط الإدماج ومتطلباته .

## ٥ - تأثيراته المتوقعة :

يؤدي هذا المقترح إلى خلق بيئة مناسبة للأفراد المقيمين بها ، وللأنشطة المتوقعة فيها . ويحتاج الأمر إلى تجديد حضري يؤدي إلى تحقيق أهداف التخطيط الاجتماعي بالمنطقة<sup>(١)</sup> .

## ٦ - مشكلاته المحتملة :

وقد ظهرت عدة مشكلات في التجربة الهندية مثلاً ، من خلال النمو الحضري « لإقليم دلهي الكبرى<sup>(٢)</sup> » حيث طبقت مثل هذه السياسة . وكانت المشكلات تتعلق أساساً بكفاءة الخدمات المتاحة للأفراد .

## ٧ - مدى مساهمة المقترح في حل مشكلة الدراسة :

يعد هذا المقترح - من وجهة نظر الباحث - حلاً مناسباً لمشكلة الاستقطاب حيث يسهم ذلك في تحويل بعض مراكز الاستقطاب ، إلى أقطاب للنمو الحضري .

( ١ ) — Pomroy Florette; Social Planning and Urban Renewal Through Dagar

G.S. (ed.) The New Renewal Bureau Of Public Administration Univ. Of California, Berkeley 1961 p. 126.

( ٢ ) — Rao V.K. and Desai P.B., Greater Delhi : A Study In Urbanization-

1940 : 1957 Institute Of Economic Growth Asia Publishing House Delhi 1965 p. 146.



## ٨- ارتباطه بالخريطة المقترحة :

من ميات هذا المقترح ، أنه يعتمد على تصور كامل للخريطة المستهدفة للنمو الحضري ، ليس جغرافياً فقط ، بل وسيئاً اقتصادياً أيضاً ، بما يتضمنه من تعديلات إدارية . ويمكننا التعرف على البدائل الثلاثة السابقة من خلال الأشكال التوضيحية التالية :

### ٣/٤ المعايير العامة في تصور البدائل السابقة :

لم تكن البدائل الثلاثة السابقة ، محاولات لتقسيم مصر وتصنيفها إلى أقاليم تخطيطية ، بقدر ما كانت محاولة لتصوير النمو الحضري في مصر ، حيث تدور كل محاولة ( بديل ) حول معيار معين نتخله أساساً للتصور ، ويتجه في الوقت ذاته - وبالضرورة - نحو علاج مشكلة الاستقطاب .

- فالامتداد أو الاتساع المستهدف لكل مركز حضري يحتاج - لكي يحقق أهدافه - إلى رصد الطاقات المادية والبشرية ( أولاً ) في المركز الحضري ، ثم تصور ( ثانياً ) كيفية تحقيق الاستغلال الأمثل لها في حدود الأهداف المرسومة .

- بينما يستلزم الإدماج ( أو التجميع ) وجود مراكز نمو لا تفصل بينها مسافات بعيدة ، في نفس الوقت الذي تتميز فيه بوجود طاقات لا تستغل استغلالاً أمثل إلا إذا ضمت وأدجت .

- أما أن نحاول اتباع سياسة للامتداد ، والإدماج معاً ، فلذلك موجه مباشرة لتحقيق هدفين في آن واحد ، هما :

( أ ) إحداث التنمية الحضرية المخططة للمراكز الحضرية بصورة شاملة اعتماداً على خطة قومية .

( ب ) علاج ظواهر النمو الحضري غير المخطط - والاستقطاب أبرزها - عن طريق تحقيق التوازن المنشود بين مراكز النمو الحضري ، من حيث : توزيع سكانها ، وتوطن أنشطتها .

.. . وإذا كان ذلك تقييماً سريعاً للبدائل الثلاثة السابقة ، فإن اختيار أفضلها لا يتم هكذا دون وجود معك أو معيار لذلك .



الادمج ( أو الفسم )

( شكل رقم ٧ )

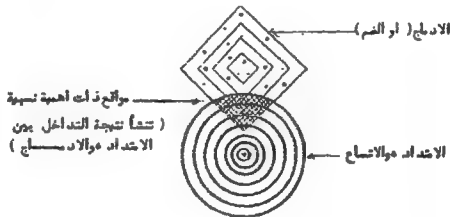
يوضح الادمج ( أو الفسم ) بين أكثر  
من مركز حضري  
( البديل الثاني )



الاستداد ، والاستساع

( شكل رقم ٦ )

يوضح الاستداد ، والاستساع المستهدفين  
بالنسبة لكل مركز حضري  
( البديل الأول )



( شكل رقم ٨ )

يوضح الاستداد ، والادمج

( البديل الثالث )

ويمكن تحديد هذا المعيار - من وجهة نظر دراستنا هذه - في مدى إسهام المقترح (البديل) على تقديم حل مناسب ، وعملي ، وواقعي لظواهر الاستقطاب الحضري في مصر .

واعتماداً على ما سبق عرضه (في الفصل السابق) من سياسات مقترحة التنمية الحضرية في مصر ، وما انتهينا إليه في هذا الصدد من اقتراح استراتيجية تتمثل في اختياره فقط عقدية « داخل أقطاب النمو » ذاتها .

وترتيباً على الخوازيات السابقة في تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية ، واتصالاً بالبدائل الثلاثة السابقة في تصور النمو الحضري في مصر . . .

اعتماداً على كل ذلك . وترتيباً عليه ، يمكن القول بأن الاقتراح (أو البديل) الذي يتعلق بسياسة الامتداد والإدماج معاً (وبخاصة أنه من خلال اتباع هذه السياسة سوف تنشأ بالضرورة مناطق أو مواقع « وهي نقطة التداخل الناجمة عن تلاقى خطوط الامتداد ، والإدماج معاً » والتي يمكن استغلالها في توزيع أمثل للسكان ، واختيار أفضل لمواقع الأنشطة) هو الاقتراح الأمثل من وجهة نظر هذه الدراسة ، ومن زاوية الاتصال المباشر بمشكلاتها .

ولا يقف هذا الاقتراح عند حد تقديمه وعرضه فقط ، بل ينبغي أن يتعدى الأمر إلى محاولة تطويره بهدف تطبيقه عملياً في مراكزنا الحضرية . ويستلزم ذلك مراعاة الاعتبارات التالية :

#### ١ - تحقيق الأمثلية في استخدام الأرض<sup>(١)</sup> Land Use

ويحتاج ذلك إلى تسجيل (أو رصد) الاستخدام الحقيقي للأرض في منطقة ما ، ثم تصور الوضع الأمثل لهذه المنطقة ، والاستعانة بأسلوب التخطيط في تحديد أنسب المواقع ، لأفضل الأنشطة بها .

(١) محمد محمد سليحة ، خرائط التوزيعات الجغرافية : دراسة في طرق التمثيل الكرتوجرافي ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧١ ، ص ص ١٠٣ - ١٠٤ .

## ٢ - ضرورة توافر أطلس حضري<sup>(١)</sup> Urban Atlas شامل :

فنحن في حاجة ماسة لمثل ذلك الأطلس الذى لا يكتفى برصد الموقع الحضري طبوغرافياً فقط ، وإنما يدعم ذلك أيضاً مجموعة من البيانات الضرورية عن التطور الحضري من الزوايا : الديموجرافية ، والاجتماعية ، والاقتصادية . إلخ .

## ٣ - تحويل مراكز الاستقطاب الحضري إلى أقطاب للنمو ( أو التنمية ) :

ويتصل هذا الاعتبار أساساً بمحاولة علاج ظواهر الاستقطاب الحضري وتلافى عيوبها وذلك عن طريق تحويلها إلى قطب للنمو ذى تأثير تبادلى نافع له ، بقدر ما هو مفيد للمنطقة ( أو المناطق ) المحيطة به .

(١) — Passoneau Joseph and Wurman Richard; Urban Atlas : 20<sup>th</sup> American

Cities : A Communication Study Notating Selected Urban Data at a scale of 1 : 48,000 " /Book Review) Through, A.I.P., Volume XXXIII, No. 4, July 1969, pp. 278-280.

## الخاتمة

في نهاية هذه الدراسة يأمل الكاتب أن يكون قد حقق الهدف الذى سعى إلى إنجازه ، من خلال مجموعة الفروض التى صيغت ، وفى ضوء المتغيرات التى حددت . وأن تكون النتائج التى توصلنا إليها فى الدراسة ، محققة لأهدافها وأغراضها من ناحية ، ومتسقة مع الظروف الواقعية لمجتمعنا من ناحية أخرى .

وإذا كنا قد توصلنا إلى أن ظواهر الاستقطاب الحضرى ، أصبحت تمس جوانب الحياة فى المجتمع بعمامة ، وفى نمطه الحضرى بخاصة ، فإننا نسعى أن تكون هذه الدراسة بداية ، ومنطلقاً لدراسات أخرى عديدة تتولى بحث الظواهر الحضرية الأخرى ، ومن زواياها المختلفة : اقتصادية ، واجتماعية ، وجغرافية . . . إلخ .

وحيث إن ذلك اللون من الدراسات الميدانية ينبغى أن يرتبط تماماً بالمجال التطبيقى ، فإنه من الضروري أن يسهم فى حل المشكلات الواقعية بالمجتمع ، ويقدم وسائل العلاج لها من خلال بدائل مختلفة ومتنوعة .

وغنى عن البيان أن مراكز النمو الحضرى فى مصر تعاني كلها من ظواهر الاستقطاب بدرجات متفاوتة . ويرتبط ذلك بظروفها الطبيعية ، وإمكاناتها الاقتصادية ، وأبنيتها الاجتماعية ، وأطرها الثقافية . الأمر الذى يحتاج معه إلى تناول هذه الظواهر — فى دراسات عديدة — من خلال هذه الزوايا المتعددة .

فكما أن نشأة الاستقطاب ترتبط بعوامل متعددة ومتشابهة ، فإن تأثيراته أيضاً لا تقف عند حدود الجوانب الاجتماعية ، بل هى — كذلك — اقتصادية ، وجغرافية ، وإدارية وتحتاج كل زاوية من هذه الزوايا إلى عديد من الدراسات والبحوث التى نأمل أن تكون دراستنا تلك مجرد مقلمة لها ، أو تكاد .

• • •

## المراجع

### أولا : مراجع باللغة العربية

#### (١) كتب ، ومؤلفات :

- ١ - السيد محمد خيرى . الإحصاء فى البحوث النفسية، والتربوية، والاجتماعية ، الطبعة الرابعة ، دار النهضة العربية ، القاهرة : ١٩٧٠ .
- ٢ - رونج : دنيس . هـ . : علم السكان (ترجمة محمد صبحى عبد الحكيم) ، مكتبة مصر ، القاهرة ، ١٩٦٣ .
- ٣ - على الجريلى ، السكان والموارد الاقتصادية فى مصر ، مطبعة مصر ، القاهرة : ١٩٦٢ .
- ٤ - لويس ميمورد ، المدينة على مر العصور : أصلها ، وتطورها ، ومستقبلها ، (الجزء الأول) «ترجمة إبراهيم نصحى» ، الأنجلو المصرية : القاهرة ، ١٩٦٤ ،
- ٥ - ————— ، المدينة على مر العصور : أصلها ، وتطورها ، ومستقبلها ، (الجزء الثانى) «ترجمة إبراهيم نصحى» : الأنجلو المصرية . القاهرة ، ١٩٦٤ .
- ٦ - محمد السيد غلاب . محمد صبحى عبد الحكيم . السكان ديموغرافياً وجغرافياً ، الأنجلو المصرية . القاهرة ، ١٩٦٣ .
- ٧ - محمد رمزى ، القاموس الجغرافى لبلاد المصرية : (القسم الأول) ، مطبعة دار الكتب المصرية : القاهرة ، ١٩٥٤ .
- ٨ - محمد محمد سطحة ، خرائط التوزيعات الجغرافية : دراسة فى طرق التمثيل الكرتوجرافى ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧١ .
- ٩ - مصطفى الخشاب ، مقدمة فى دراسة الاجتماع الحضري ، مطبعة لجنة البيان العربى ، القاهرة ، ١٩٥٩ .

## (ب) مذكرات ، ودراسات ، وبحوث :

- ١٠ - أبو بكر متولى : فى الإطار العام للتخطيط الإقليمى ، مذكرة داخلية رقم (٢١١) معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، ١٩٧٢ .
- ١١ - أحمد خالد علام ، محمد جمال مرسى ، تنمية القرية المصرية ، والتخطيط الإقليمى ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٣ .
- ١٢ - زكريا أحمد البرادعى ، إمكانيات قيام الأقاليم التخطيطية فى ج.م.ع. ، بحث مقدم لدبلوم معهد التخطيط القومى . القاهرة ، ١٩٧٠ .
- ١٣ - عبد الحليم الينساوى ، دور الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء فى توفير البيانات اللازمة للتخطيط الإقليمى ، بحث مقدم لدبلوم معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، ١٩٧٣ .
- ١٤ - عزت حجازى ، القاهرة : دراسة فى ظاهرة التحضر ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ١٩٧١ .
- ١٥ - محرم وهبى محمود ، النظرية الإحصائية وتطبيقاتها ، ( الجزء الرابع : تحليل الانحدار ) معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، ١٩٧٠ .
- ١٦ - محمد حسن فح النور : التنمية الاقتصادية وتضخم المدن الكبرى . مذكرة رقم (٩٦٧) معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، ١٩٧٠ .
- ١٧ - \_\_\_\_\_ ، التعرف على سكان الإقليم ، ( محاضرات غير منشورة ، ألقىت على دارسى دبلوم معهد التخطيط القومى ، تخصص : تخطيط إقليمي ) معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، ١٩٧٣ .
- ١٨ - \_\_\_\_\_ : مجالات التخطيط الإقليمى وأساليبه التحليلية ، مذكرة خارجية رقم ( ١٠٤٠ ) ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، ١٩٧٣ .
- ١٩ - محمد ضبحى عبد الحكيم ، محاضرات فى علم السكان ( غير منشورة ، وألقىت على طلبة قسم الاجتماع بكلية الآداب جامعة القاهرة ) القاهرة ، ١٩٦٤ .

- ٢٠- محمود فهمى الكردى ، التعبير الاجتماعى فى محافظة أسوان كنموذج لأثر التخطيط فى التنمية الاجتماعية ، رسالة ماجستير ( غير منشورة ) ، قسم الاجتماع ، جامعة القاهرة ، ١٩٧١ .
- ٢١- مشروع التخطيط الإقليمى لمحافظة أسوان ، مذكرة حول تقسيم الجمهورية إلى أقاليم تخطيطية ، لجنة تنمية الموارد البشرية بالمشروع ، ١٩٦٧ .
- ( ج ) نشرات ، وإحصاءات :
- ٢٢- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، زيادة السكان فى ج.م.ع.. وتجلياتها للتنمية ، القاهرة ، ١٩٦٧ .
- ٢٣- \_\_\_\_\_ ، الكتاب السنوى للإحصاءات العامة لجمهورية مصر العربية ١٩٥٢ - ١٩٧٢ ، القاهرة ١٩٧٣ .
- ٢٤- \_\_\_\_\_ ، الكتاب السنوى للإحصاءات العامة لجمهورية مصر العربية ١٩٥٢ - ١٩٧٢ ، القاهرة ، ١٩٧٣ .
- ٢٥- وزارة التخطيط ، المعالم الأساسية للنمو فى المحافظات فى الفترة من ٦٥/٦٤ - ١٩٧٠/٦٩ ، التقرير الثالث ، القاهرة ، ١٩٧٢ .



## ثانياً : مراجع باللغتين الانجليزية ، والفرنسية

### ( أ ) دوائر معارف :

1. *The Encyclopedia Americana*, Edition (36), Volume XXII, Encyclopedia Americana Corporation, U.S.A., 1961.
2. *Encyclopedia Britanica*, Volume XXVIII, London, 1962.
3. *Grand la Rousse Encyclopdaique*, Tome huitieme, Librairie La Rousse, Paris, 1963.

### ( ب ) كتب ، ومراجع :

4. Baali F., and Vandiver J., *Urban Sociology : Contemporary Readings*, Appleton-Century - Crofts, N.Y., 1970.
5. Bergel, Egon, E.; *Urban Sociology*, McGraw-Hill Book Company Inc., N.Y., 1955.
6. Beahers, James M.; *Urban Social Structure*, The Free Press, N.Y., 1969.
7. Besson, F.J.; *L'intégration Urbaine*, Bibliothèque D'economie Contemporaine, dirigée par François Perroux et Pierre Tabatoni, Paris, 1970.
8. Boskoff Alvin; *The Sociology of Urban Regions*, Second Edition Appleton - Century - Crofts N.Y. 1970.
9. Chapin F.S.; *Urban Growth Dynamics in Regional Cluster of Cities* John Wiley Inc., N.Y., 1972.
10. Christensen David E.; *Urban Development*, Holt Rinehart and Winston Inc. N.Y., 1964.
11. Davin, Louis E.; *Economie Régionale et Croissance*, M-Th Génin, Paris, 1964.
12. Duggar, George S. (ed.); *The New Renewal*, Bureau of Public Administration, Univ. of California Berkely, 1961.
13. Friedmann J., and Alonso W.; *Regional Development and Planning*, The M.I.T. Press, 1964.
14. Gibbs, J.P., *Urban Research Methods*, D. Van Nostrand Company Inc., N.Y., 1961.

15. Hamdan, G.; *Studies in Egyptian Urbanism*, The Renaissance Bookshop, Cairo, 1959.
16. Hauser P.M., and Schnore L.E; *The Study of Urbanization*, Third Printing, John Wiley & Sons Inc., N.Y., 1967.
17. Isard, Walter; *Location and Space Economy*, Second Edition, The Technology Press of the M.I.T, N.Y., 1960.
18. Isard, W., and others; *Methods of Regional Analysis : An Introduction to Regional Science*, John Wiley & Sons Inc. N.Y., 1960.
19. Leahy W., McKee D., and Dean R., (ed.); *Urban, Economics : Theory, Development and Planning*, The Free Press, N.Y., 1970.
20. McKee D., Dean R., and Leahy W., (ed.); *Regional Economics : Theory and Practice*, The Free Press, N.Y., 1970.
21. Morris, R.N.; *Urban Sociology*, Frederick A. Praeger Publishers, N.Y., 1968.
22. Netzer, Dick; *Economics and Urban Problems : Diagnoses and Prescriptions*, Second Edition, Basic Books Inc. Publishers, N.Y. 1974.
23. Perloff H., and Wingo L. (ed.); *Issues in Urban Economics*, Johns Hopkins Press, N.Y., 1969.
24. Quinn, James; *Urban Sociology*, American Book Company, N.Y., 1955.
25. Rao, V.K., and Desai, P.B; *Greater Delhi : A Study in Urbanization : 1940 - 1951*, Institute of Economic Growth, Asia Publishing House, Delhi, 1965.
26. Richardson H.; *Regional Economics: Location Theory, Urban Structure and Regional Change*, Weidenfeld and Nicolson, London, 1969.
27. Schlivek, Louis, B.; *Man in Metropolis: The people of a great region — How they are shaping its future and their own*, Doubleday & Company Inc., N.Y., 1965.
28. Sen, Lalit; *Readings on Micro — Level Planning and Rural Growth Centres*, National Institute of Community Development, Hyderabad, 1972.
29. Warner, Sam, B. (ed.); *Planning for a nation of Cities*, The M.I.T, London, 1966.
30. Wilson, James, Q. (ed.); *Urban Renewal : The Record and Controversy*, The M.I.T, London, 1966.

### ( ٣ ) مجلات ، ودوريات :

31. Birch, David, L.; *Toward a Stage Theory of Urban Growth*, In *Journal of the American Institute of Planners (A.I.P)* Vol. XXXVII, No. 2, N.Y., March 1971.

32. Godschalk, David; *Comparative New Community Design*, A.I.P, Vol. XXXIII, No. 5, Nov. 1967.
33. Harper, and Row; *The Metropolis : Its People, Politics, and Economic Life*, A.I.P, Vol. XXXII, No. 4, July 1966.
34. Hoover, Edgar M.; *Region With a Future*, (Book Review), A.I.P; Vol. XXXII, No. 5, September 1966.
35. Michelson, William; *An Empirical Analysis of Urban Environmental<sup>8</sup> Preferences*, A.I.P, Vol. XXXII, No. 6 Nov. 1966.
36. ———; *Urban Sociology as an aid to Urban Physical Development : Some Research Strategies*, A.I.P, Vol. XXXIV, No. 2. March 1968.
37. Mills, William, and Godschalk, David; *A Collaborative Approach to Planning through Urban Activities*, A.I.P, Vol. XXXII, No. 2, March 1966.
38. Passoneau, Joseph, and Wurnian, Richard; *Urban Atlas: 20 American Cities: A Communication Study Notating Selected Urban Data*, at a Scale of 1 : 48,000, (Book Review), A.I.P, Vol. XXXV, No. 4, July 1969.
39. Perlman, Robert; *Social Welfare Planning and Physical Planning*, A.I.P, Vol. XXXII, No. 4, July 1966.
40. Perloff, Harvey S.; *New Towns Intowns*, A.I.P, Vol. XXXII, No. 3, May 1966
41. ———; *Key Features of Regional Planning*, A.I.P, Vol. XXXIV, No. 3, May 1968.
42. Piessas, D., and Fein R.; *An Evaluation of Social Indicators*, A.I.P, Vol. XXXVIII, No. 1, Jan. 1972.
43. Rogers, Andrei; *Matrix Methods in Urban and Regional Analysis*, (Book Review), A.I.P, Vol. XXXVIII, No. 6, Nov. 1972.
44. Schmitt, Robert; *Density, Health and Social Disorganization*, A.I.P, Vol. XXXII, No. 1, Jan, 1966.
45. Silvany, Augusto J.; *Aspects Théoriques de L'Urbanisation*, Du Tiers - Monde, Tome XII, No. 45, Pris, Mars 1971.
46. Stegman, Michael, A.; *Accessibility Models and Residential Location*, A.I.P, Vol. XXXV, No. 1, Jan. 1969.
47. Steinitz, Carl; *Meaning and Congruence of Urban Form and Activity*, A.I.P, Vol. XXXIV, No. 4, July 1968.
48. Zehner, Robert B.; *Neighborhood and Community Satisfaction in New Towns and less Planned Suburbs*, A.I.P, Vol. XXXVI, No. 6, Nov. 1971.

## ( د ) مؤتمرات دولية ، دراسات ، وبحوث :

49. Abu-Lughod, Janet; *Migrant Adjustment to City Life : The Egyptian case*, Social Research Center (S.R.C.) The American Univ. In Cairo (A.U.C) Reprint Series, No. 4, July 1961.
50. ———; *Testing the Theory of Social Area Analysis : The Ecology of Cairo-Egypt*, S.R.C, A.U.C, No. 10, Cairo, 1969.
51. Alament, J., Autin, C. et Autures; *Developpement Urbain et Analyse Economique*, Rapport de Synthèse présenté par André Raynauld, Compte Rendu Du Colloque International Tenu à Quebec, du 8, au 11 September 1968.
52. Amin, Galal A.; *Urbanization and Economic Development in the Arab World*, Beirut Arab Univ., Beirut, 1972.
53. Antoine, J.; *La Croissance Démographique Urbaine : La Définition de L'urbain et du Rural*, Les Villes (L'urbanisation) Plan et perspectives Commissariat du Plan, Paris, 1972.
54. Fag E -Nour, M.H.; *Problems of Economic Development in the Upper Great lakes Region : A Regional Planning Approach*, A Thesis for the Degree of Doctor, Univ. of Wisconsin, 1969.
55. ———; *Urbanization and Economic Development*, Memo. No. (1041), Institute of National Planning, Cairo, 1973.
56. Mettwally, Abo-Bak.; *Regional Aspects of the U.A.R.'s Economic Development*, Thesis for Obtaining the Doctors Degree, The Netherlands School of Economics in Rotterdam, Netherlands, 1970.
57. Petersen, Karen, K.; *Villagers in Cairo; Hypothesis Versus Data*, S.R.C., A.U.C., No. 12, Cairo, 1971.
58. U.N.; *An Introduction to Regional Development Planning*; U.N. Correspondence . Course in Social Planning, B.S.A./SD/SSCP, N.Y., 1972.

١٩٨٠/٢٦٢٧	رقم الإيداع
ISBN ٩٧٧ - ٢٤٧ - ٩١٣ - ٣	. الترقيم الدولي
٣/٨٠/٥٤	

طبع بمطابع دار المعارف (ج. م. ع.)





Bibliotheca Alexandrina



0018291

11/11/11